

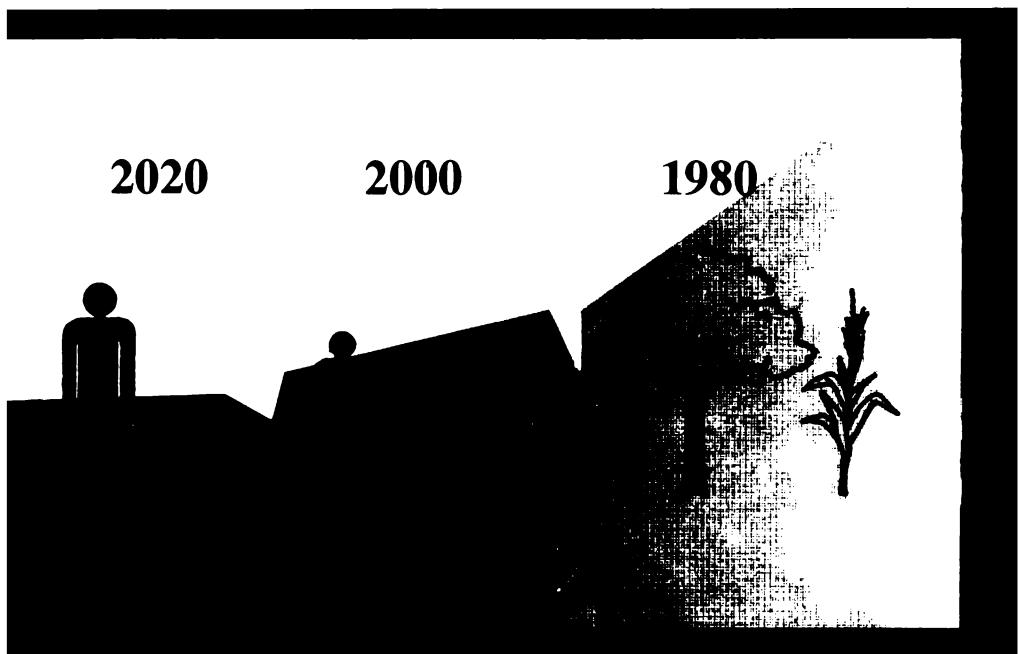
فِيدلْ كَاسْتِرو



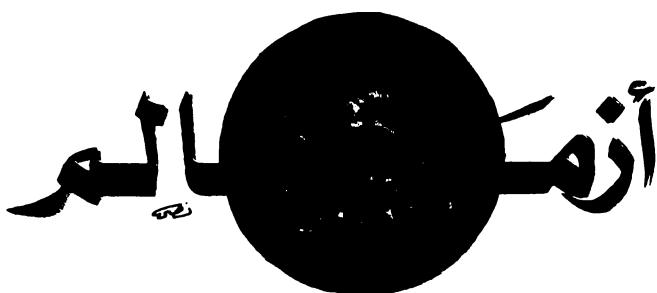
2020

2000

1980



الْأَزْمَةُ الْاِقْتَصَادِيَّةُ وَالاجْتِمَاعِيَّةُ الْعَالَمُ



الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية

فيدل كاسترو

تقديم الناشر

إننا نواجه اليوم الأوضاع الأكثر خطورة، ومرارة، وكونية، التي شهدتها تاريخ الإنسانية إذ أنه يطرح لأول مرة في وعي الإنسان السؤال التالي: هل سنعيش أم لا؟

إننا لا نمتلك علاجاً سحرياً، ولا نعتقد أن أحداً يمتلكه، لمعالجة هذه المشاكل الصعبة، والمعقدة، وغير القابلة للحل على ما يدرو. غير أنه لم تخل أية مشكلة عبر التاريخ قبل أن تصبح حقيقة قاطعة يعيها الجميع.

لم تبق أمامنا وسيلة أخرى غير النضال، مستدين إلى القدرة الأخلاقية والتثقافية للجنس البشري، وغريزته في الحافظة على وجوده.

من خلال جهد ضخم جداً فقط، والمساهمة الأخلاقية والتثقافية للجميع، يمكننا أن نواجه مستقبلاً يدو يائساً ومظلماً موضوعياً، وبخاصة بالنسبة لشعوب العالم الثالث».

تلك مقاطع من الكلمة التي ألقاها الرئيس كاسترو أمام مؤتمر دول عدم الانحياز عام ١٩٨٣ ، والتي قدم بها للتقرير الكوبي، البالغ الأهمية والخطورة، الذي وزع على الرؤساء والحكام والقادة، ورجال الدول عموماً.

إن هذا الكتاب — التقرير هو دليل علي قاطع على وفاء واخلاص كوبا للإنسانية جماء، بقدر وفائها واحلاصها لذاتها. الحال أنها، لا هي ولا غيرها، تستطيع الاطمئنان إلى مصيرها ومستقبلها، والاخلاص والوفاء لذاتها، بعزل عن الدول الأخرى، والقتل البشرية الأخرى.

لقد رأيناكم تعلو كوبا على القدرة الأخلاقية والثقافية للجنس البشري في مواجهة الكوارث الكوبية المدمرة، التي أسس لها هذا النظام الرأسمالي الماركي العالمي. هذا النظام الصهيوني. وهذا الكتاب الكوبي يمثل محاولة استهان فريدة من نوعها لأخلاق وثقافة البشر، وإبراز جلي للحقائق القاتمة التي يجب أن تعيها جميع الأمم، حيث بدون هذا الوعي العام لن يتتحقق الخلاص بتغيير النظام العالمي الصهيوني السائد.

غير أن الكتاب لم يعمم! ولعل معظم الذين استلموه من يد كاسترو لم يقرأوه. وهكذا، بقيت هذه الوثيقة الخطيرة في الجزيرة الكوبية. محاصرة ومنوعة من الانتشار عن عمد!

إن شعوب العالم لا تعاني من نقص في المعلومات الصحيحة، ومن التدني في الوعي الضروري، فحسب. إنها تعاني بالدرجة الأولى، طوال الليل والنهر، من براعج التضليل والخداع المكثفة، التي تحاول إبقاءها في حالة من الخلبل والضياع. ولذلك، فإن لهذا الكتاب — التقرير ميزتان هامتان: محاولة التصدي بشجاعة لشبكات الدعاية والتضليل الرأسمالية العالمية. والتأسيس لمناهج صحيحة، في القراءة والبحث، وفي وسائل إشاعة المعرفة وتشكيل الوعي. ولسوف نلاحظ بسهولة كيف أننا لا يمكننا استيعاب الأوضاع العالمية الخطيرة الراهنة، وتقدير نتائجها القرية والبعيدة، وتحديد سبل الخلاص الصحيحة، من دون الاطلاع على هذه الوثيقة التي صدرت عام ١٩٨٣ والتي لن تفقد أهميتها وقيمتها المرجعية أبداً.

الناشر

دمشق ، شباط — فبراير ١٩٩٢

رؤساء الدول الاعزاء

ايتها الحكام

القادة السياسيون ورجال الدول عامة ، وفي العالم الثالث خاصة !

ان العمل الذي نقدمه الان ليس ثمرة جهدى الشخصى فحسب بل انه نتاج لهموم وتأملات وافكار عرضتها خلال السنين الاخيرة في العديد من المؤتمرات الدولية بما فيها معقل الامم المتحدة ، حيث تم تطوير صياغة تلك الافكار الان بشكل اكثراً عمقاً وبالتعاون العازم والضروري مع مجموعة قيمة من التقنيين ذوى التأهيل العالى من مركز ابحاث الاقتصاد الدولى الذى اسس قبل بضع سنين في بلدنا ومن مركز ابحاث الاقتصاد الدولى التابع لكلية الاقتصاد في جامعة هافانا

كان من الضروري تجميع وتنظيم وتحليل آلاف المعطيات الصادرة في نشرات الهيئات الدولية الاكثر سمعة والمجلات المتخصصة في كل مادة من المواد المتناولة ، وربما تكون هذه الفرصة هي الاولى من نوعها التي يجري فيها تجميع المسائل الـ رئيسية لبلداننا في وثيقة واحدة ، انطلاقاً من الآفاق التي رسمتها حركة بلدان عدم الانحياز حول الاقتصاد الدولى ، في قممها المتسلسلة .

لقد بذلت جهود كثيرة في تأليف هذا الكتاب ولكن الوقت كان غير كاف بسبب الظروف الملحة والمحيطة به وجنم الغرض الطموح جداً وكانت هناك مسائل لا بد من تكرارها بهدف التفصيل الدقيق لكل مسألة ونظراً للعلاقة المتينة

القائمة ما بين بعض الظواهر والمواقف المختلفة المعالجة في كل فصل

وبدا لنا من المهم ان نضع تحت تصرف رؤساء الدول والحكومات والقادة السياسيين بشكل عام وخاصة من بلدان العالم الثالث المعلومات الرسمية

بعيدين عن اي تميز او تعبير تلك المعلومات عن المأساة التي تعيشها شعوبنا وحاولنا عمل ذلك بمعطيات وتفسيرات مختصرة قدر الامكان لأننا نعرف ان الرجال الذين يتحملون مسؤوليات عامة لا يتوفرون لديهم الوقت وسط المشاكل والمصاعب التي تعصف بهم اضافة الى انه مدون بلغة مباشرة

وبسيطة ، وبالرغم من ان ممارستنا لمهماتنا توفر لنا فرصة الحصول على تجربة كبيرة ، فاننا ، رؤساء الدول والحكومات لا نمتلك الامتياز لأن تكون - ولا يمكننا ان تكون - متخصصين في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية لأننا سياسيون بشكل اساسي وهذه المهمة بعد ذاتها تشكل احدى المهام الاكثر تعقيدا في عالم اليوم ، وعلينا ان تكون قبل اي شيء سياسيين جديين .

من جهة اخرى فاننا نعرف واخذنا ذلك بعين الاعتبار ان الرجال الذين يهتمون بالمهام العامة لا يفضلون عادة اللغة المجردة جدا ولا المزید من المصطلحات التقنية جدا وبالنسبة لي شخصيا يحدث كذلك لأنني لم اتمكن ولن اتمكن ابدا من تفسير الشيء الذي لا يتضح أمامي بشكل كاف اما من جهتي فاني على يقين من اننا لا نستطيع على الاطلاق فهم واقع عالم اليوم الا اذا توفرت لدينا المعرفة اليومية والتحليل العميق - كرجال دولة - للإحداث والمشاكل التي تعرض هنا

ولهذا نهدف الى تجميع الارقام والمعلومات التي ينتج عنها تشخيص نعرفه جيدا ولكننا لم نتمكن من تفسيره دائما على ضوء الاحصائيات الباردة والهادئة سيفيد الكثيرون في هذا الكتاب الصورة الدقيقة للصعوبات المريضة التي يواجهونها يوميا .

انني افهم ان عالمنا - واخض بالذكر العالم الثالث - يستعمل على تعدد هائل من المفاهيم والایديولوجيات والمعتقدات والمذاهب المختلفة جدا ، الا اننا نمتلك شيئا مشتركا حتى مع اولئك الذين يشكلون جزءا من العالم المتتطور مسؤوليتنا ازاء البشرية ولكن هناك امورا تهم البلدان المختلفة على وجه الخصوص وهي مصالحتنا الاقتصادية الوطنية ، ومشاكل تراكم واستعصاء المؤسس والتخلف ، والديون الخارجية الواسعة والتي لا يمكن للاغلبية الساحقة دفعها وعلاقات التبادل غير المتكافئة التي تزداد وحشية والتعطير الرهيب للعرب النمووية الذي يغيم على جميع الشعوب ، الى جانب الاسراف الهائل غير المعقول في سباق التسلح وسط شحنة متفجرة هائلة تنقل كاهل شعوبنا وتندى بالشكال عديدة جدا ، وعبء الارث التاريخي الرهيب على وطن كل منا الناجم عن قرون من النهب على يد الاستعمار والاستعمار الجديد ، وصولا الى الوضع العالمي الذي اصبح فيه الاستغلال اكثر تقنية ووقاحة وبعيدا عن كل شفقة لم يسبق له مثيل في التاريخ وهناك شيء آخر يشكل عاماً مشتركاً بيننا وهو الاحساس المر بالعجز الذي يشعر به العديد من الحكومات امام مثل هذه المشاكل ، وقلق جميع رجال الدولة نتيجة الرزعة السياسية الناجمة عنها .

ان النظرة الى الواقع والآفاق بمجملها قائمة الى درجة انها - اذا لم نكن متأكدين من اهدافنا - يمكن ان تولد التشاؤم والاحباط اذ انها دواء من يتوجب علينا تناوله لا معالله حيث لا توجد طريقة اخرى للشرع في مواجهة هذه الواقع الا الوعي بها .

اننا لا نمتلك علاجا سحريا ولا نعتقد ان احدا يمتلكه لمعالجة هذه المشاكل الصعبة والمعقدة وغير القابلة للحل على ما يبدو - غير انه لم تحل اية مشكلة عبر التاريخ قبل ان تصبح حقيقة قاطعة ويعيها الجميع اننا نواجه اليوم الاوضاع الاكثر خطورة ومرارة وكونية التي شهدتها تاريخ الإنسانية اذ انه يطرح لأول مرة في وعي الانسان السؤال التالي اسنتعيش ام لا ؟ ولكن مهما كانت ضخامة وصعوبة وتعقيد المهمة لا نستطيع ان تكون متشائمين اذ ان ذلك سيعني التخلّي مسبقا عن كل امل والقبول بالهزيمة مستسلمين وهذا سوف يعني النهاية ولم تبق امامنا وسيلة اخرى غير النفال ، مستندين الى القدرة الاخلاقية والثقافية للجنس البشري وغريزته في المعافاة على وجوده هذا اذا ما اردنا ان يغيم علينا امل العيش .

من خلال جهد ضخم جدا فقط والمساهمة الاخلاقية والثقافية للجميع يمكننا ان نواجه مستقبلا يبدو يائسا ومظلما موضوعيا وخاصة بالنسبة لشعوب العالم الثالث .

نتمى ان يساهم جهودنا المتواضع هذا ولو بالجزء اليسير في تكوين هذا الوعي الضروري . ونشكر الزملاء الذين سيكون لهم اللطف الكبير والصبر الكريم في التمعن بهذا التقرير ، لا سيما اذا ما عذررنا على الاخطاء والتواقص

A handwritten signature in black ink, appearing to read "Abdellatif Benabdellah", is enclosed within a large, roughly oval-shaped outline. Below the signature, towards the bottom center, is a small, handwritten letter "V".

الفهرس

١١	١ - المقدمة
٢١	٢ - الازمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان المختلفة
٥٩	٣ - السلع الاساسية ومشاكل تجارية اخرى
٨٩	٤ - القضايا النقدية والمالية
١١١	٥ - الزراعة والتغذية
١٤١	٦ - التصنيع والتنمية الاقتصادية
١٥٧	٧ - الشركات المتعددة الجنسية
١٧٣	٨ - ما يسمى بازمة الطاقة
١٨٣	٩ - التعاون بين البلدان المختلفة
١٩٧	١٠ - نوعية الحياة في العالم مختلف
٢٢١	١١ - سباق التسلح والتنمية
٢٤٥	الخاتمة
٢٥٣	ملاحظات
٢٥٧	المراجع الرئيسية المستخدمة

المقدمة

يعتاز العالم احدى اسوأ الازمات الاقتصادية في تاريخه وأثرت هذه الازمة التي ترجع اصولها الى التوالي الرأسمالية الاساسية بشدة كبيرة جدا على البلدان المختلفة تلك البلدان التي تعاني اليوم من التدهور الاقتصادي الاكثر خطورة طيلة فترة ما بعد الحرب

لقد ظهرت مؤشرات الجمود الاقتصادي الاولى في اواخر عام ١٩٧٩ - خاصة اثناء فترة اعتقاد مؤتمر القمة السادس للبلدان غير المنحازة - لكن الوضع استمر في التفاقم ويتسارع خاص - وعند عقد القمة السابعة وصل الوضع الى حد مشؤوم يبدو انه لم يتوقف بعد ويولد هذا الوضع ارتباكا اكثرا ظلاما على الآفاق الاقتصادية الدولية على المدى القصير والمتوسط ايضا

يأتي هذا التقرير في فترة تزيد بقليل على ثلاث سنوات (١٩٧٩-١٩٨٢/٨٣) تلك الفترة التي تفصل بين القمتين رغم انه - نظرا لتعقيدات الوضع - سيتوجب تمديده احيانا لاعتبارات بعض السوابق التي قد تساهم في ان يتمكن رؤساء الدول والحكومات من الاتفاق على خطوط العمل الاستراتيجية التي تتطلبها هذه الظروف الدرامية بمعطيات ثابتة وبكل الدعم الممكن

تقييم عام للفترة المنصرمة

وصل معدل زيادة الناتج المحلي الاجمالي - على الرغم من التقلبات المعروفة - حوالي ٤٪ في عقد السبعينات وانخفض الى ٣,٨٪ في عام ١٩٧٩ و الى اكثرا بقليل من ٢٪ في عام ١٩٨٠ لكي يصل الى ١,٢٪ فقط في عام ١٩٨١ كذلك الامر في عام ١٩٨٢ في افضل الاحوال .

وامتد هذا الانخفاض في الانشطة الاقتصادية لاحقاً إلى التجارة العالمية تلك التي نقص معدل النمو السنوي فيها إلى ما يقارب ٧٪ فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ و ٦٪ في عام ١٩٧٩ و ١,٥٪ في عام ١٩٨٠ و ى الصفر في عام ١٩٨١ ويقدر على العموم بأن هذا المعدل لم يتجاوز وضع الركود الواضح هذا في عام ١٩٨٢

لقد تعقدت الأزمة بسبب الأحداث الجارية في المجال النقدي-المالي إذ ترجم ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في نهاية عام ١٩٨٠ إلى نقص قيمة العملة البلدان الرأسمالية ذات الاقتصاد السوقي تقريباً وأثار ارتفاع أسعار فوائد الولايات المتحدة نفسها والتي لم يسبق لها مثيل في أواخر عام ١٩٧٩ أثار ذلك تقلبات كبيرة في القيم النسبية للعملات وزاد من نمو أسعار الفائدة في بلدان أخرى وانتقل إلى سوق رأس المال كل ذلك شدد من عدم الاستقرار الاقتصادي وزاد من عرقلة إمكانيات الانتعاش الدورى فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ استمرت أيضاً الاختلالات الكبيرة في موازن المدفوعات للحساب الجاري في الفترة السابقة ولكنها في الآونة الأخيرة تراجعت مع تغيرات كبيرة في مواقف مجموعات البلدان مالت القوى العظمى إلى التوازن في ميزان مدفوعاتها ولكن البلدان الصغرى المتطرفة أيضاً والتي تملك اقتصاداً سوقياً حافظت على عجز كبير وعانت كبار البلدان المصدرة للتبرول من نقص حاد في فائضها وارتفاع عجز البلدان المختلفة غير المنتجة للتبرول إلى مستوى لا يمكن تحمله ووصل إلى درجة أن الكثير من هذه البلدان وجدت نفسها مرغمة على إعادة جدولة ديونها الخارجية

بالرغم من الإطار الظريفى الذى جرى فيه تحليل الفقرات السابقة يتوجب علينا ملاحظة أن هذه الأزمة تجري في لحظة وصل فيها مستوى عدد السكان إلى ما يفوق الـ ٤ آلاف مليون نسمة وبلغت عملية تدوير الحياة الاقتصادية حداً يمكن فيه ان تنقل التغيرات الحاصلة في بلد واحد أو في مجموعة من البلدان تأثيرات ازدهارها او ركودها الى عشرات من البلدان بل وعملياً الى جميع بلدان العالم تقريباً من خلال شبكة مكتملة وحساسة من روابط التبعية الموجودة اليوم وتحدث هذه الأزمة في الوقت الذي تزداد فيه وتعمق الهوة الملحوظة التي تنصل اليوم مجموعة واسعة من البلدان المختلفة عن مجموعة صغيرة جداً من الدول الصناعية وبتأثير الركود الناشئ عن تلك الاقتصاديات السوقيه التخلف والفقر والبؤس السادس لمنابع الملايين من سكان مناطق كاملة على ضوء تلك الظروف لا يبدو مبالغ فيه لو اكدا انه ممكن ان تنجو عن هذه الأزمة آثار مدمرة على مستوى لم تعرفه الإنسانية من قبل .

الازمة في البلدان الرأسمالية المتطرفة

خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ امتد التطور الاقتصادي غير الملائم الى كل بلدان العالم عملياً حتى البلدان الاشتراكية المتطرفة التي حررها التخطيط الاقتصادي المركزي من التقلبات الدورية الخاصة بالاقتصاد السوقي خلال عقود كثيرة شهدت تلك البلدان خلال هذه السنين انخفاضاً ملحوظاً في تسارع معدلات نموها بسبب مجموعة معدنة من الظروف سواء كانت داخلية او خارجية ان اصل الازمة وانتقال آثارها الى بقية بلدان العالم يرجع منبعهما وبكل وضوح الى البلدان الرأسمالية المتطرفة وعلى وجه الخصوص الى مجموعة القرى الكبرى السبع ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية (٣٥٪ من اجمالي الناتج القومي في جميع المنطقة هذه) ويبدو جلياً ايضاً من هم اكثر تضرراً نتيجة هذا التأثير وبهذا الصدد فان الامم المتحدة سجلت ما يلي

ان المسبب الرئيسي لنتائج الاقتصاد العالمي الضعيفة هو ركود بلدان الغرب الصناعي وادى تقلص النشاط الاقتصادي الى زيادة فاحشة في البطالة مما احبط بدوره زيادة الاجور واضعف موقع السلع الاساسية (الاولية) (١)

وانعكس ظهور أزمة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ في الانخفاض المفاجيء لمعدلات النمو الاجمالي الناتج القومي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ففي البلدان الأساسية السبعة - الولايات المتحدة واليابان وجمهوريةmania الفيديرالية وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وكندا - وصل هذا الهبوط الى ٣,٧٪ في عام ١٩٧٩ واكثر بقليل من ١٪ في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ /٥٪ في عام ١٩٨٢ وكان النمو مشابهاً في البلدان السبعة عشر الأخرى التي تنتهي الى هذه المنظمة (٢)

لا زالت الاستثمارات تتقلص نتيجة لندرة الآفاق في سوق راكرة جداً يعصف بها التضخم والبطالة وتعيدها معدلات الفوائد المرتفعة ويروطها فشل السياسات الحكومية التقييدية وبينما لا زالت مستويات استخدام القدرة الصناعية المنشاء دون المستوى المطلوب وذلك لم يسبق له مثيل تزداد موجة الإفلاس احياناً برتيبة مدهشة كما هو الحال في الولايات المتحدة ووصلت البطالة - خاصة في صغر الشباب ، وفي بعض البلدان بين الأقليات الاثنية - الى معدلات يمكن مقارتها فقط وبمعايير مطلقة ، مع الركود الاقتصادي العاشر في عقد الثلاثينات . وفي الواقع فإن التوقعات الاولية الخاصة بذلك في المنطقة التي تشمل عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - ٨٪ من قوة العمل التي تعادل

٢٨ مليون عاطل عن العمل - تم تجاوزها بشكل واسع اذ اقترب معدل البطالة في الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٨٢ من ١١٪ اي ما يزيد عن ١٢ مليون عاطل عن العمل - حسب ما يعتبر عادة كتقديرات رسمية ناقصة في حين كان من المنتظر ان تصل هذه النسبة الى ٩٪ فقط

الازمة في البلدان المختلفة

ان انعكاسات الازمة على البلدان المختلفة تهم حركة بلدان عدم الانحياز بشكل منقطع النظير استنادا الى ظروف التبعية والهيكلية التجارية والنقدية - المالية المعروفة التي تقع تحت تأثيرها اذ يجري هذا التأثير بالفعل بطريقة اكثر ضخامة ومساوية ويعبر ذلك عن نفسه لحدوده في جو اقتصادي-اجتماعي يقدر فيه عادة عدد العاطلين عن العمل وشبيه العاطلين ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون شخص (اي ما يتراوح بين ثلث ونصف قوة العمل) وفي الوقت الذي يتراوح فيه معدل الدخل الفردي ما بين ٧ و ٤٠ مرة اقل منه في البلدان الرأسمالية المتطرفة وبين يطول تأثير الفقر المدقع والجوع والماوى البائس والخدمات الطبية والتربوية المفقودة تقريبا اكثرا من ألف مليون انسان

تراوحت معدلات النمو في البلدان المختلفة في عقد السبعينيات والستينيات ما بين ٦-٥٪ بينما كانت تنتظر هذه البلدان ، حسب الاهداف المصادق عليها لعقد الامم المتحدة الثالث للاستراتيجية الدولية للتنمية ، زيادة بمعدل ٧٪ في عقد الثمانينيات ولكن اذا استمرت الاتجاهات الحالية كما هي فلن توجد اية امكانية ولا حتى من بعيد للوصول الى هذا الهدف .
كان النمو الحقيقي حتى الآن على النحو التالي

ان معدلات النمو لمجموعة البلدان المختلفة هبطت - حسب متوسط حسابات مصادر مختلفة وبعد التوصل الى تقدير تقريري الى ٤,٨٪ في عام ١٩٧٩ ، والى ٢,٨٪ في عام ١٩٨٠ ، و حوالي ١٪ في عام ١٩٨١ ففي لحظة اعداد هذا التقرير لم تكن تتوفر ارقام متعلقة بعام ١٩٨٢ ولكنه يمكن التوقع بأن الحالة في تلك السنة لم تكن افضل بل من الممكن ان تكون اسوأ من السابق .

لقد اثرت الازمة بدرجات متفاوتة على مجموعات متعددة من البلدان على ما يبدو انه اثناء الفترة التي يجري تحليلها نجد ان اثنى عشر بلدا فقط من البلدان التي لا تصدر الا بترول تمكنت من المحافظة على معدلات نموها وحتى ان بعض هذه المعدلات مرتفع نسبيا (٦٪) في حين وصلت البلدان الاساسية المصدرة للوقود الى معدلات نمو سلبية منذ عام ١٩٨٠ وجرى في البلدان المستوردة اساسا لهذا المصدر من الطاقة ، هبوط عمودي في معدلات

نورها من ٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٥٪ في عام ١٩٨١ - وهي اقل نسبة شهدتها فترة ما بعد الحرب - ومن المحتمل ان تكون اقل في عام ١٩٨٢

يرجع اصل هذا التدهور الاقتصادي المفاجي^{*} المتآزم بدون شك بسبب امور بنوية داخلية غير مناسبة معترف بها تيز اغلبية البلدان المختلفة -

الى الازمة التي انفلتت من عقالها في المراكز الرأسمالية الاكثر اهمية وهذا بالرغم من النشاط المباشر لحكومات تلك البلدان - سياسات مالية انتقائية ونقدية تقيدية - ويرجع سبب ذلك عادة الى ضرورة مواجهة الضغوطات المتولدة عن الخلل الخطير الآتي من الخارج

ان الانخفاض في حجم الصادرات وفي اسعار السلع الاساسية المصدرة من قبل البلدان المختلفة كان هو الاكثر خطورة في العقد الاخيرة ويقدر ان الخسارة المتراكمة بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٢ تبلغ ٢٩ الف مليون دولار بالمقارنة مع قيمة المنجز في عام ١٩٨٠ ، اذ هبطت الاسعار مهربا مأساويا بشكل خاص وحسب النشر الشهري للاسعار التابعة للأونكتاد (UNCTAD) انخفض في شهر نوفمبر الماضي المؤشر الرئيسي لاسعار السلع الاساسية - باستثناء النفط وباستخدام قيمة الدولار الجاري وعلى اساس عام ١٩٨٠ = ١٠٠ - انخفض الى ٨٤ في عام ١٩٨١ والى ٧١ في العشرة شهور الاولى من عام ١٩٨٢ وبالمعطيات الحقيقة فان الانخفاض المفاجيء بلغ حوالي ١٠٠ في اواخر عام ١٩٨٢ واقل من ٧٠ في اواخر عام ١٩٨١ ولكن في الواقع وكما عبرت عنه وثيقة عمل مجموعة ٧٧ التي ناقشتها الاونكتاد اخيرا

ان معدلات التبادل التجارى للسلع الاساسية في البلدان النامية غير المصدرة للبترول قد تدهورت بشكل ملموظ جدا منذ عام ١٩٧٨ وتشير المعلومات العالية الى تدهور جديد وعنيف في معدلات التبادل التجارى لهذه السلع في عام ١٩٨٢

من جهته ، اعترف صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام ١٩٨٢ بأنه في حالة البلدان المختلفة المستوردة للبترول اساسا تجاوز التدهور المتراكم لمعدلات التبادل التجارى فيما بين عام ١٩٧٧ و ١٩٨١ الى ١٥٪ اي ما يعادل ٤٥ او ٥٠ الف مليون دولار الامريكى

ان تأثير هذا الوضع في الميزان التجارى وبالتالي في ميزان المدفوعات في الحساب الجارى يفسر التسارع الهائل في زيادة الدين الخارجية للبلدان المختلفة المستوردة للبترول من جهة ومن جهة اخرى يزدی الى ظرف تبرز فيه ميزة جديدة في الاساليب التقليدية للنهب الاحتكارى في العالم المختلف

من جانب آخر فان الدور الذى تلعبه في الوقت الراهن مصادر التمويل الخاصة ،
- (افهم من ذلك البنك المتعددة الجنسيات) - لا يمثل اي حل و الواقع هو
انه في الفترة الأخيرة - كما اشارت اليه مجموعة الـ ٢٤ في صندوق النقد الدولي
ومجموعة الـ ٧٧ في الاونكتاد - اصبحت تتبع العلاقات النقدية والمالية الدولية
باضطراد الى علاقات خاصة وللبنوك المتعددة الجنسيات النشطة جدا في السوق
الاوروبية خصوصا تأثير حاسم في زيادة وانخفاض السيولة الدولية ومن
خلال حركة المضاربة الكبيرة للرأسمال بدت هذه البنوك حاسمة ايضا في تقلب
معدلات التبادل وعكست - وركزت - الارتفاع في معدلات الفوائد وتكون
مصادر التمويل الخاصة هذه مسوقة لمجموعة من البلدان المختلفة فقط وبتكلفة
عالية وبالمثل فانها عبرت اخيرا عن اتجاه مقيد وفي الواقع - كما تزكده ايضا
مجموعة الـ ٢٤ ومجموعة الـ ٧٧ تبدو هذه المصادر عاجزة عن حل مشاكل الدعم
امام تقلبات ميزان المدفوعات ومواجهة الاحتياجات لتمويل نمو البلدان
المختلفة

التطور الاقتصادي الرأسمالي بعد الحرب : بعض سوابق الأزمة الراهنة

ما لا يساعد على الفهم حسر وتحليل المشاكل الاقتصادية الراهنة داخل اطر عملية دورية ، حتى اذا ما اخذ بعين الاعتبار تعقيدها الخطير بسبب ظواهر ملزمة للركود والتضخم والبطالة العزمنة وهي عناصر تتميز ما يسمى «بالركود -

التضخم» (Stagflation) - بالإضافة الى عدم ملائمة السياسات المطبقة وذلك ما يتضح من الحياة اليومية نفسها ويشكل الطرف الرأسمالي الراهن جزءاً من تطور تاريخي أكثر امتداداً على الأقل في حقبة من العقود العديدة - حيث حصلت عمليات معقدة تعرقل امكانية تقدم نموه على المدى المتوسط والبعيد وتؤدي إلى تقلبات عميقة وعلى ما يبدو مستعصية على الحل ، وإلى ظهور اوضاع حرجة في مجالات حاسمة من النشاط الاقتصادي

ان الفترة الراهنة ما بعد الحرب الأخيرة شهدت سلسلة من الظواهر الجديدة والهامة أحياناً ، في المعسكر الرأسمالي المتطرفة

كانت بعض الاحداث الهامة هذه مرتبطة بازدهار تركيز السلطة والرأسمال والانتاج ، وبانتقال هذه العمليات الى خارج الاراضي الوطنية بنشوء الشركات المتعددة الجنسيّة اذ ان الشركات المختلطة هذه تسيطر اليوم على ٤٠٪ - ٥٠٪ من التجارة العالمية وتسوق ما بين ٨٠٪ و٩٠٪ من اهم السلع الأساسية التي تصدرها البلدان المختلفة وقد تمت دراسة انعكاسات هذه الظاهرة على الحياة الاقتصادية الدولية بما فيه الكفاية الى درجة انها تكفي لتأليف قائمة وفيرة من الكتب في وقتنا الحاضر واصبحت دراسة هذه الانعكاسات وتشخيصها والتنديد بها من تقاليد بلدان عدم الانحياز خاصة بعد مؤتمر القمة الرابع في الجزائر

لقد بدأ هذه العملية المتضاعدة من الاحتكار الاوليجارخسي او الـ Oligopolization - اذا اريد اعطاء تعبير اكثر تقنية وبدون شك ، احد العوامل الحاسمة في التغيرات الحاصلة في تناسب القوى بين الدول الرأسمالية طيلة فترة ما بعد الحرب اذ بدأت هيمنة الولايات المتحدة المطلقة فعلاً على هذا الجزء من العالم المتتطور عند نهاية النزاع العربي بدأت تضعف في عقد الخمسينيات نتيجة الاتعاش والنصر اللذين حققهما الكونسورسيوم الصناعية

الكبيرة في اقتصadiات اوروبا الغربية (خاصة المانيا الفيدرالية) واليابان واستمرت العملية في اشتدادها مروراً بعقد السبعينيات لتصل الى عقد السبعينيات ومعها اقامة المراكز الثلاثة الكبيرة للهيمنة الرأسمالية العالمية الولايات المتحدة - الاكثر هيمنة - السوق الاوروبية المشتركة اليابان ، فهي متعددة في النضال ضد الاشتراكية ومحاذفة في مواجهة البلدان المختلفة ومطالبتها ولكنها متنافسة في الصراع على مصادر الطاقة والاستفادة من رخص اليد العاملة والمواد الخام وبيع منتوجاتها في الاسواق الدولية

من جهة أخرى وصل الاحتكار الى اوجه وسط ظروف ساعدت الدولة على لعب دورها في الاقتصاد اذ نستطيع ان نرى ان هذا التطور الذى لم يكن من الممكن ملاحظته سابقاً الا في فترات الحرب من الممكن الآن من حيث الكمية وعلى سبيل المثال فيحقيقة ان الانفاق الحكومي كنسبة مئوية لاجمالي الناتج المحلي ازداد في منطقة OECD من حوالي ٢٨٪ في عام ١٩٦٠ الى ما يقارب ٤٠٪ في نهاية عقد السبعينيات . الا ان نشاط الدولة في الاقتصاد العر (السوقى) المتتطور

يغوص دور الانفاق الحكومي بشكل واسع وفي الكثير من البلدان ، تكون الدولة هي المالكة او مشاركة في الملكية للشركات الكبيرة وحتى لفروع اقتصادية كاملة وفي بلدان اخرى تحاول الدولة القيام بخطيبات اقتصادية شاملة «توجيهية» وفي كل البلدان تدير الحكومة الادارة التقنية والمالية وتؤثر بشكل حاسم احيانا - وليس بشكل متكرر دائما - في مسيرة المدورة .

ولا يشك المتخصصون في هذه المسادة اليوم ولا حتى ابسط ملاحظ لهذه الظاهرة في التلامم المتزايد العاصل ما بين مصالح كبار مجموعات القوة الاقتصادية ومصالح سياسات أعلى مستويات السلطة الحكومية وذلك ما يمثل تطوراً مهماً آخر في مرحلة ما بعد الحرب وبهذا الصدد تعوز البلدان المختلفة على برامج قاطعة كلما حاولت التفاوض على شروط مطلوبة داخل المعافل الدولية حيث يمكن في هذا العدد سر نقص الارادة السياسية للقوى الرأسمالية المتطرفة عند التعرض لتلك الحالات

لقد انعكس هنا الترابط على تطور احد الاحداث الحقيقة والهامة جدا في الوقت الحاضر **الثورة العلمية التقنية** ، التي كان من المستحيل تحقيقها لو انعدمت المساعدة المشتركة النشطة للدولة والاحتياطيات

وبالفعل ، لم يكن تحقيق الثورة العلمية-التقنية ممكناً لو لا الدعم الحكومي - المالي وغيره من انواع الدعم - لنشاطات البحث والتطور اذ انصرفت في هذه الثورة انجازات بارزة في مجال العلم انصهاراً متكاملاً بتطورات متزايدة في القدرة على تجسيد هذه الانجازات التقنية والانتاجية يعني ان نظاماً مكوناً من العلم والانتاج قد تشكل حيث ان الافكار التي يولدها العلم توفر وتطبق في الانتاج ، لكي تصبح في فترة وجيزة وجيزة جداً من الزمن حقائق مادية (خירות وخدمات) انطلاقاً من النظرية النسبية وحتى نظرية الكواントات - مروراً بالفيزياء النووية وكيمياء (اليوليمر) والسيبرنتيك وعلم الاحياء، الجزيئي - فان كثيراً من الاكتشافات التي لم تتمكن في ظروف اخرى من تجاوز التعبيرات العلمية للباحث او لون الانابيب الاختبارية لاحدى المختبرات الصغيرة أصبحت اليوم مصادر ملهمة للمشاريع التي تنتقل الى طاولات المصممين بسرعة لا يمكن تصورها ومن ثم الى مصانع الانتاج ومنها الى الاسواق وهكذا فقد ظهر امامنا تغير حاسم في التطور التاريخي للقوى المنتجة في المجتمع ترجم الى عمليات استثمارية او عمليات تشكيل رأس المال صاف على مستوى وتنوع لم يسبق لها مثيل وعلى شكل مواد وخطوط جديدة وحتى على شكل فروع انتاجية لم يكن من الممكن تصورها قبل عقدين او ثلاثة عقود سابقة ولا حتى من قبل العقول الاكثر تخلا لكن الطابع المتساوی المتناقض لهذه الاحداث يؤثر حتى على الافندة المتحجرة

لا شك في ان الروابط الموجودة بين هذه الثورة العلمية التقنية والمنجزات الحاصلة في القدرة التدميرية للآلية الحديثة للتسلح العسكري العربي التي

ما زالت تضع العالم على حافة كارثة نووية حرارية - هذه الروابط تتبادر من الامكانيات التي يمكن ان تقدمها تلك الثورة اذا ما كانت متعلقة بجهود هادفة الى رفع مستويات الرفاهية لكل البشرية كما وتبادر الانتاج الكبير للسلع التي تبدو احيانا متطورة جدا وكذلك سطعية ، ذلك الانتاج الذى سهلته الثورة العلمية-التقنية في المجتمعات الاستهلاكية ، يتباين مع الحاجة الى الخيرات الاكثر اساسية التي تفتقر اليها مناطق الملايين من الاشخاص في العديد من القارات وبالمثل فان التفزة الكبرى التي حققتها القرى المنتجة تحت دفع نفس هذه الثورة تتباين مع حجم التخلف العلمي والتكنولوجى والادى الى اهانة بين الشعوب كافة تلك الشعوب التي لا يمثل مفهومها للحضارة في افضل الحالات الا املا بعيدا وليس كل ذلك الا تناقضات تناقضات مجتمعات مجتمعات المعاصر الذي استطاع السيطرة على التقنية ليحيطنا بالاقمار الاصطناعية ويصعد الانسان الى القمر ولليبحث في حلقات كوكبة زحل (كیوان) ولكن يبدو في نفس الوقت مجتمعا يعجز عن تخفيف وطأة البروع التي يعاني منها يوما بعد يوم دبع سكان الكره الارضية ، كما وانه يعجز عن الاتفاق على نظام فعال يمنع وقوع الكارثة في اسعار السلع الاولية الاساسية التي تورديها البلدان المختلفة خلال فترة ما بعد الحرب الاخيرة حصلت ايضا سلسلة من التغيرات الهيكلية الداخلية الهامة في اقتصاد البلدان المصنعة مرتبطة الى حد ما مع الاحداث السالفة ذكرها وتتجدر الاشاره الى تأثيرها - السلبي جدا - على البلدان المختلفة

فعل سبيل المثال استمر دور الزراعة في اقتصاد البلدان المتقدمة في نهاية عقد السبعينيات في البيروت الى درجة انه بلغت فيه مسامحة الزراعة في اجمالي الناتج المحلي ٤-٣٪ فقط بينما كانت تمتلك كمصدر لفرص العمل ما بين ٣١٪ (في الولايات المتحدة) وال١٢٪ (اليابان) من قوة العمل وفي المقابل في نفس التاريخ كانت الصناعة تمثل ما بين الرابع (في الولايات المتحدة) والثالث (في اليابان) من نفس اجمالي الناتج المحلي وبصفة عامه حوالي ٣٠٪ كمصدر لفرص العمل وفي الواقع كان الازدياد في قطاع الخدمات هو الاكثر ديناميكية اذ ساهم في اواخر الفترة الاخيرة من عقد السبعينيات في اجمالي الناتج المحلي بمستوى يتراوح ما بين ٥٢٪ (في اليابان وأوروبا الغربية) وال٦٣٪ (في الولايات المتحدة) وبنسب مشابهة في تركيب فرص العمل في القطاع الصناعي حصلت ايضا تغيرات هامة جدا بقيت الفروع المسماة بالتقليدية - بمعطيات نسبة - مختلفة وشهدت فروع اخرى ازدهارا ديناميكيا خاصة الفروع الميكانيكية-الكهربائية والكيماوية وقد جرت ايضا في نفس القطاع الصناعي عمليات - بعضها متعلقة بالثورة العلمية-التقنية - اثرت بشكل مباشر جدا على البلدان المختلفة ، مثل الاختراعات التكنولوجية

لموفرة للمواد الاولية وعمليات تبديل المواد الخام الطبيعية بمنتجات صناعية

لكن من وجهة نظر مصالح العالم المتختلف كانت التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي والتي ترتبط الى حد ما بالتي تم ذكرها هي الاكثر أهمية لقد شهدت مرحلة بعد الحرب بالفعل ارتفاع هاما للظواهر المرتبطة بتدهور الحياة الاقتصادية حيث ازداد تداول رأس المال بشكل ملحوظ - وبالمعطيات الحقيقة - ما بين البلدان ووصلت التجارة الى معدلات هامة لم يسبق لها مثيل وحصلت تعديلات عميقة في الهياكل القطاعية والجغرافية (الاقليمية) لهذا التبادل وأخذت تظهر انظمة جدبدة للتقسيم العالمي للعمل وتتحول بعض البلدان المختلفة في هذه الفترة وضمن حدود معينة الى بلدان مصدرة لمواد مصنعة وهكذا ازدادت مساهمتها في الصادرات الاجمالية للبلدان المختلفة غير المصدرة لل碧رول اذ بلغت نسبتها في عام ١٩٥٠ ٣٠٪ وفي عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بلغت نسبتها ٤٠٪

ولكن التغيرات ذات التأثير الاصم بل والاكثر تدميرا على البلدان المختلفة هي تلك التغيرات التي حدثت في الهياكل القطاعية-الجغرافية للاستثمار والتجارة الدولية

قبل الحرب العالمية الثانية كما هو معروف توجه التيار الاساسي لاستثمارات البلدان الرأسمالية المتغيرة الى ما كان يشكل آنذاك العالم المستعمر وشبه المستعمر والتابع فبعد نهاية ذلك الصراع العربي بدأ تبرز ظاهرة جديدة اخذ يتداول رأس المال الدولي بين **البلدان الرأسمالية المتخلفة نفسها** . ففي ١٩٤٦ على سبيل المثال امتصت امريكا اللاتينية ٤٣٪ من جميع الاستثمارات الامريكية المباشرة في الخارج بينما امتصت اوروبا الغربية ١٩٪ فقط لكن في اواسط السبعينيات كانت امريكا اللاتينية تستقبل ١٧٪ فقط من هذه الاستثمارات بينما كانت اوروبا تستقبل اكثر من ٣٧٪ منها

في بداية عقد السبعينيات بدأت بالظهور عملية اخرى ان **الرأس المال الخاص** الذي كان يمثل حيئته اكثرا بقليل من ٤٠٪ فقط من مجموع الاستثمارات المالية المتداولة الى **البلدان المختلفة** أصبح يمتلك اكثرا من ٦٥٪ بعد مرور عشرة سنوات . ومن جهة اخرى ظهرت في عقد السبعينيات ايضا عملية اخرى لم يسبق لها مثيل وهي انه من مجموع عمليات استثمار الرأس المال الخاص في البلدان المختلفة اخذت الاستثمارات المباشرة بالانخفاض (من ٥٦٪ في عام ١٩٧٠ الى ٢٨٪ وهو النصف بالضبط في عام ١٩٧٩) بينما اخذ يزداد التدفق المالي للبنوك التجارية المتعددة الجنسيات (السلف والاقراض) غير الموجودة عمليا في المعطيات الاحصائية في عام ١٩٧٠ الى درجة انها امتصت ٤٤٪ من مجموع هذه الاستثمارات الخاصة في عام ١٩٧٩ ، وهذا يبرهن - حسب الاونكتاد -

على كون البلدان المختلفة في عام ١٩٧٩ تدفع نظراً لديونها الخارجية الهائلة كمية من المال تزيد ثلاثة مرات عن المدفوعات المتعلقة بارباح الاستثمار الخاص الاجنبي المباشر

حصل تطور حاسم آخر في مجال التجارة الدولية اذ كان يمثل حجم التبادل بين البلدان الرأسمالية المتطرفة (العواصم المستعمرة) والعالم المختلف (المستعمرات شبه المستعمرات والبلدان التابعة في تلك الفترة) الجزء الاكبر من التجارة الدولية في فترة ما قبل الحرب ولكن في فترة ما بعد الحرب ، تغيرت هذه التركيبة بشكل كامل وهكذا فان الزيادة الكبيرة العاصلة في التجارة العالمية خلال العقود الاخيرة وقعت ما بين البلدان المتطرفة خاصة وذلك ما ادى الى عزل البلدان المختلفة (عدا كبار مصدري البترول منذ عام ١٩٧٤) هذه الظاهرة مرتبطة كثيراً سواء كان مع التغيرات الهيكلية العاصلة في الاقتصاد الرأسمالي السوقي وتوسيعه في الـ ٢٥ عاماً الاولى بعد الحرب او مع انعكاسات هذه الاحداث على الجمجم والتركيز القطاعي والجغرافي للتجارة الدولية وهكذا انخفض حجم مجموعة الاغذية والمشروبات والمواد الاولية التي تشكل الجوانب الاساسية لصادرات البلدان المختلفة في التجارة العالمية من حوالي ٤٪ في عام ١٩٥٥ الى ٢٥٪ فقط في اواخر عقد السبعينيات وازداد اشتداد هذه العملية في السنوات اللاحقة (٢) والنتيجة ساطعة انخفضت مشاركة البلدان المختلفة غير المنتجة للنفط في اجمالي الصادرات العالمية من حوالي ٢٥٪ في عام ١٩٥٥ الى اقل بقليل من ١١٪ فقط كمعدل بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ (٤) . ذلك يعني انه يتوجب على تلك البلدان المختلفة التي تمثل اغلبية السكان والجزء الاكبر من اراضي العالم ان تعيش وهي تشارك في التجارة الدولية بما يفوق قليلاً على العشر فقط

جوانب اخرى للوضع

لم يتم تحليل المشاكل التي تواجه البلدان المختلفة في الوقت الراهن والتي تفاقمت بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث او الاربع الاخيرة بتأثير التطور الدورى السلبي للاقتصاد العالمي على هذه البلدان فهناك امور اخرى تؤثر على البلدان المختلفة تأثيراً شديداً وتتجدر الاشارة اليها على الاقل في هذا التحليل الاولى (ستنعرض لتحليلها بالتفصيل في الفصول التالية) وحيث يشكل سباق التسلح احد هذه الامور

خلال الفترة الواقعه ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ استمر حجم الاسراف في مجال التسلح بالازدياد خصوصاً بين القوى العظمى ففي الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ ، كان المعدل السنوي للانفاق العسكري يساوى ٥٠٥آلاف مليون دولار

وازداد عن ذلك في عام ١٩٨٢ حيث شكلت الولايات المتحدة وبلدان رأسمالية متطرفة أخرى والاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاوروبية أكثر من ٧٠٪ من هذا الانفاق

في الفترة الاخيرة اضيف الى التباين العاصل بين الاحتياجات المالية للبلدان المختلفة والتبذير الاتتعارى الفاحش لخيرات العالم على سباق التسلح وضع لا يقل تناقضاً اذ يعادل هذا الاسراف السنوى بل يزيد عن المجموع الاجمالي للديون الخارجية لبلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تلك الديون التي اجبرتها على انتزاع - هذا اذا لم يكن الغاء - مخططاتها للتنمية ووضع قيود اثرت بشكل حاسم على مستويات الدخل وفرص العمل وحياة شعوبها

لقد عبرت بلدان عدم الاعياز في قيمها المختلفة عن الخطورة الحقيقة التي يمثلها سباق التسلح غير المعقول على حياة الانسانية واقتصرت مراراً وتكراراً بداول سلبية وبناءً مشيرة بشكل خاص الى امكانية اقامة ربط بين نزع السلاح وتمويل التنمية

وتشكل مشكلة التقنية العالمية قضية أخرى تتطلب هنا فحصاً دقيقاً اذ يقدر ان اكثر من ألف مليون شخص في العالم مختلف يعانون من النقص الغذائي كما يعاني اكثر من ٥٠٠ مليون منهم من الجوع الشديد وبالرغم من ان هذا الوضع يؤثر بدرجات متفاوتة على اغلبية البلدان المختلفة فان المناطق الاكثر تأثراً هي المنطقة الافريقية الواقعه جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة جنوب آسيا حيث تلتقي ندرة الاغذية الخطيرة التقاء واضحاً مع نقص الانتاج الزراعي بالنسبة للزيادة الديمografية ويتركز ايضاً في تلك المناطق قسم هام من العجز الغذائي المستقبلي للشعوب اذ يقدر انه سيبلغ ٢٤ الف مليون دولار (باسعار ١٩٧٥) في عام ٢٠٠٠

ان تازم مشكلة التغذية العالمية هي ظاهرة لسنوات ما بعد الحرب ترافقت مع فترة نهوض الاستعمار الجديد وعلى الصعيد العالمي تعبر هذه المشكلة وكمجموعه من العناصر تولد عدم المساواة في الهيكلية التوزيعية فمثلاً يتباين بشكل عام عن نفسها ليس كتناقض بين الانتاج والاستهلاك فحسب بل العجز في العيوب المذكور (٢٤ الف مليون دولار) مع فاض مقداره ٣٢ الف مليون في البلدان المتطرفة (٥) وينسر عدم ملاءمة الهياكل الزراعية (الاقطاعات الكبيرة والصغرى الغـ). والاختلاف التقني الموجود في طرق استغلال الاراضي والذي يصل احياناً الى مستويات بدائية يفسر كل ذلك التغيرات الغذائية ، وعلى كل حال فان هذه الوضاع تؤثر ايضاً على مشاكل اخرى للبيئة مثل تدهور التربة ، استنفاد الموارد الحرجية والاحتلال الشديد لتوزن البيئة الذي يعبر عنه التصحر

وهناك قضية أخرى يجب اعتبارها وهي ما يسمى بازمة الطاقة حيث حظي الارتفاع في اسعار البترول الذي قامت به منظمة البلدان المصدرة للبترول

(الاوبيك) في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بدعم شامل من قبل بلدان العالم الثالث كطلب عادل مبدئياً اذ أملت تلك البلدان في ان يتم وضع القدرة الجديدة للبلدان المنتجة للبترول والثروات الهائلة التي كانت مستمطلاً لها في خدمة الدفاع عن اسعار عادلة للسلع الاساسية ولمساعدة التطور الاقتصادي للعالم الثالث

الا ان هذا الاجراء اثر بشدة على اقتصاد البلدان المختلفة ومثل في سنوات معينة - خاصة في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ وانطلاقا من عام ١٩٨٠ - عينا تقليلا على ميزان مدفوعاتها وبهذا الشكل نسأ بالنسبة لهذه البلدان تبادل جديد غير متكافيء - بربز في مجال البترول - لم يؤثر عليها عن طريق المعروقات التي تستوردتها فحسب بل وعن طريق المنتجات التي تشتريها من الدول الرأسمالية المتطرفة اذ ازدادت اسعارها بنسبة تزيد عن تكاليف البترول وتتضاف الى ذلك النفقات التي تمثلها تكاليف الاستثمارات التي يجب ان تقوم بها هذه البلدان لكي تلبي بقدر الامكان حاجاتها من الطاقة في المستقبل

ازمة الرأسمالية وازمة الاستعمار الجديد وحركة بلدان عدم الانحياز

مثلت الـ ٢٥ سنة الاولى لفترة ما بعد الحرب الاخيرة من الناحية الاقتصادية احدى الفترات العجيبة بالاحداث والتغيرات الهيكلية وبروز اتجاهات جديدة في تاريخ الرأسمالية كله ولكن هذا التطور ادى الى تناقضات والى عدم التوازن وسبب توترات لم يسبق للنظام الرأسمالي ان عرفها قط ان القوى الرأسمالية وبشكل عام كل الاقتصاد السوقي المتطور يواجه اليوم مشاكل خطيرة جدا لم يكن بالامكان تصورها قبل ١٥ سنة وتتجسد احدى هذه المشاكل في التغيرات العاملة في سلوك الدورة الاقتصادية التي تتميز الان بمراحل انتعاش تتخلص مدتها اكثرا فاكثر كما وانها تبدو اكثرا ضعفا وترتدا في الوقت الذي تترافق فيه مع ظواهر مثابرة يبدو انها تؤدي الى ارتفاع مستويات التضخم والبطالة ويمكننا ان نذكر مشاكل جديدة اخرى ترتبط فيما بينها كما وانها تبدو مستعصية على الحل مثل الاتجاه المتبدلي الظاهر في معدلات النمو على المدى المتوسط والبعيد وعدم الاستقرار النقدي والمالي المزمن وازمة الطاقة وازمة البيئة وعلى ما يبدو ازمة نظام الاستعمار الجديد

و هذه الظاهرة الأخيرة تهم بلدان عدم الانحياز حسوصاً
كما هو معروف حصل خلال فترة ما بعد الحرب الأخيرة انهيار النظام
الاستعماري القديم للأمبريالية و جاءت هذه العملية مرتبطة مع تطور الاستثمار
الجديد الذي يمثل نوعاً جديداً متنسراً من سياسات العواصم الاستثمارية

القديمة فان الاستعمار الجديد في الوقت الذى ظهر كمرادف حتمي للاستقلال السياسي الشكلي للمستعمرات وشبه المستعمرات السابقة حاول ان يعزز فيها التبعية الاقتصادية سواء كانت من خلال الاستغلال الامبرياли المباشر لكل بلد او من خلال النظام غير المتكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية الا ان العقيقة التاريخية الان هي - حسب مجموعة من المعلومات القاطعة والتي لا يمكن دحضها - ان الاستعمار الجديد يمر بازمة كما حصل للاستعمار القديم سابقا دخل الاستعمار الجديد في ازمة او لا بسبب التناقضات التي انشأتها التطورات الرأسمالية في العالم المتختلف المشار اليها في الفقرة السابقة وعلى سبيل المثال فان انعراف تدفق الاستثمار والتجارة بنسبة كبيرة جدا عن البلدان المختلفة نحو البلدان المتطرفة عمق للغاية المشاكل هيكلية للبلدان المختلفة وأوقف امكانيات تطورها اذ وضعها في موقف هامشي جدا وسط النمو المتتسارع لحركة رأس المال والبضائع التي ميزت التبادل العالمي في العقود الاخيرة

هذه الحركة نفسها اى تدفق رأس المال نحو البلدان المختلفة التي مثلت الاستقلال والتشريع والتجارة الاقتصادية خلال عصر كامل من الزمن على شكل الاستثمار الخاص المباشر أخذت تتغلص في الآونة الاخيرة فقط لتبدل تدفق هذه الرساميل برساميل مصرافية مرتفعة ادت الى خلق ديون باهظة وضفت فائدتها اقتصاد العالم الثالث في ازمة بالإضافة الى النظام العالمي الامبريالي أيضا ولم يساهم اسلوب التبادل غير المتكافئ الذي تفاقم الى حدوده القصوى بسبب التضخم واسعار البترول وتأثيرات الازمة العالمية الى وصول الدين الى اوجها فقط بل ادى الى حدوث عجز مزمن في الميزان التجارى بما في ذلك تأثيراته على ميزان المدفوعات . ان هذه المسألة مستعصية العل ببساطة ، ضمن اطر نظام الاستعمار الجديد الذى يميز اليوم علاقات التبادل التجارى بين البلدان الرأسمالية والعالم المتختلف ، نظرا لاسباب هيكلية وآفاق اقتصادية مستقبلية

ان ازمة نظام الاستعمار الجديد تعبير عن نفسها ايضا في حقيقة تصحيح الاوبيك لاسعار البترول في الفترة الواقعه ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وحقيقة اطلاق برنامج من اجل النظام الاقتصادي الدولي الجديد آنذاك بمبادرة من البلدان غير المنحازة وبعد اكمال النكرب العاشرة لهذا الطرح التاريخي في القمة الرابعة المنعقدة في الجزائر ربما تبدو لنا للرهلة الاولى نتائج المساعي التي اقيمت من اجله مخيبة للامال اذ لم تستطع التقدم ولا خطوة واحدة في تحقيق المطالب الاقتصادية العادلة والاساسية لهذا الطرح وبالقابل تمكنت القوى الرأسمالية من انسحاب المشاريع الهامة والبناء واحدا تلو الآخر والتي تم التقدم فيها على ضوء ذلك البرنامج ، البرنامج المتكامل للسلع الاساسية والماواضات الشاملة وتطبيق مجموعة المبادئ التي تجسدت اثناء دورة طوكيو

للمفاوضات التجارية المتعددة الجوانب وبعد ذلك أصبحت تلك المشاريع جبرا على ورق الا انه لا يتوجب ان تؤدي بنا خيبة الامال هذه الى استخلاص درس محبط للعزم لانها تشكل جزءا فصولا من عملية تلزم نظام ما ومن فشل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذى يستذكره التاريخ والذى ساهمت حركة البلدان غير المنحازة في تطويره الایجابي خاصة لانها اظهرت قدرة كبيرة من التحدى ازاء الظروف المعادية لها

مراجعة الجهود التي اجريت من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

حافظت البلدان غير المنحازة ومعها البلدان المختلفة بمجموعها خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ على الرأيات المرتفعة لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد و مع الاسف كانت نتيجة الجهود بمجموعها سلبية مثل العهد الذى تم تنفيذه منذ ايار من عام ١٩٧٤ حين صادقت الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العمومية للأمم المتحدة على القرارين ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ اللذين تضمنا بيانا و برناما للعمل هذا وكان على رؤساء الدول والحكومات عند انعقاد مؤتمر القيمة السابع - اذا لم يتطلب الوضع لغة اقرى كما يتطلبه في الواقع الآن على ما يبدو - ان يزكروا الرأى الذى عرضوه بشأن ذلك في قمة هافانا

اكد رؤساء الدول والحكومات قناعتهم العميقه بأن ايجاد حل دائم لمشاكل البلدان النامية يمكن تحقيقه فقط عن طريق اعادة تركيب مستمر واساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية بواسطة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد الا انه بعد مرور خمس سنوات على المصادقة على القرارين ٣٢٠١ (٦) و ٣٢٠٢ (٦) الصادرتين عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة [٠ . ٠] ، يستمر الوضع الاقتصادي للبلدان النامية في تدهوره الشامل الذى يتفاقم ويتسارع بسبب تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية [. .] و يأسف رؤساء الدول والحكومات بشدة لعناد اغلبية البلدان المتطرفة و موقفها السلبي ازاء البشاشة بمقاييس جدية لتطبيق القرارين المذكورين [. ٠] و اكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد

تبين النتائج الضعيفة والمدعومة عمليا للمساعي الرامي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد - واصبح تطبيق هذا البرنامج يتطلب سرعة عاجلة حين

يكون التدهور الحاصل في الظروف الاقتصادية العالمية أكبر مأساوية خلال الثلاث سنوات الأخيرة - مع استمرار الجهود التي قامت بها بلدان عدم الانحياز وكل البلدان المختلفة في هذه الفترة

وبالفعل فانه بعدما انتهت القمة السادسة من الانعقاد واعلنت بلدان عدم الانحياز عن الضرورة الحتمية لاتخاذ اجراءات من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، طرحت كوبا باسم العركة على منظمة الامم المتحدة صيغة تهدف الى ايجاد حل للوضع الاقتصادي والاجتماعي اليائس للعالم الثالث وطرحت كوبا في المكان الاول تدفقا اضافيا من الموارد لا يقل مقدارها عن ٣٠٠ الف مليون دولار (باسم عالم ١٩٧٧) يجب توزيعها منذ السينين الاولى بكميات سنوية لا تقل عن ٢٥ الف مليون ، من اجل استخدامها في البلدان المختلفة ويجب ان تتم هذه المساعدة على شكل تبرعات وقروض مرنة على المدى الطويل وبقوائد دنيا

في تلك القمة لخصت كوبا الخطوات الاضافية التي لا بد منها في عشر نقاط من اجل البدء في التغلب على الازمة ، وبما ان هذه النقاط تكتسب اليوم اهمية اكبر من اي وقت مضى يجب تكرارها هنا

ان التبادل غير المتكافئ يلحق الخراب والدمار والفقر بشعوبنا ولا بد من وضع حد له !

ان التضخم العالمي المصدر الى بلدانا تخلق الخراب والدمار بشعوبنا ويجب ايقافه

ان سياسة العممية تلحق الخراب والدمار بشعوبنا ويجب ايقافها !

ان الاختلال القائم بقصد استغلال الثروات البحريه لم يكن حقا ويجب الغاؤه !

ان الموارد التمويلية التي تتلقاها البلدان النامية ليست بكافية ويجب ان تتم مساعقتها !

ان النفقات المصرفية على الاسلحة ليست بمنطقية ولذلك يجب وقفها وتكريس استخدام هذه الاموال في قضايا التنمية

ان النظام العالمي السائد اليوم يعني من الانفلاس فيجب العمل على استبداله !

ان ديون البلدان الاقل تطورا والتي يكون وضعها الاقتصادي سينا لا يمكن تحملها ويستحيل تسديدها فلذلك يجب الغاؤها

ان الديون الخارجية تسحق اقتصاد البلدان النامية الاخرى ولذا يفترض العمل على تخفيف شدتها

ان الهوة الاقتصادية الموجودة بين البلدان المتقدمة والبلدان الراغبة في التنمية بدلا من تقاربها تباعد ويجب تصفيتها هذه الهوة !

لقد اوصت القمة السادسة للبلدان غير المنحازة بان تبدأ اللجنة الموسعة للجمعية العمومية للأمم المتحدة بالتحضير لجلسة خاصة لهذه الهيئة بهدف

ال المباشرة بمقابلات شاملة في مجالات السلع الأساسية والطاقة والتجارة والتنمية والمشاكل التقديمة والمالية فافتقت الجمعية العمومية وبالاجماع في خريف عام ١٩٧٩ ، على دفع المفاوضات الشاملة والمستمرة الى الامام في جلستها الخاصة العادية عشرة في عام ١٩٨٠ ، حيث كان من المفترض تبني الاستراتيجية العامة الجديدة من اجل التنمية وكما هو معروف انعقدت الجلسة الخاصة اثناء صيف عام ١٩٨٠ وانتهت بالفشل اذ خربت بعض الدول الرأسمالية - لا سيما الولايات المتحدة عملياً مشروعها الذي بقي مشرولاً على مستوى تطبيقه

ويجب علينا تحليل الفترة التي تفصل ما بين الاقتين بعيدين عن روح الانهزامية ولكن بمواجهة موضوعية لاحباطاتها المتراكمة في المجال الاقتصادي واستخراج التجارب لانه لم تفشل في هذه الاعوام المعاولات لاجراء مفاوضات شاملة فحسب - رغم ان البلدان المختلفة لم تخل عنها حتى الآن - بل تأثرت ايضاً وبشكل سلبي مبادئ ومتزحات هامة وحتى انجازات حاصلة في العالم المختلف اضف الى ذلك العامل المتفاقم للازمة الاقتصادية الدولية التي اكتسبت عمقاً واصحة لم يسبق لها مثيل طيلة فترة ما بعد الحرب

وهكذا وقع البرنامج المتكامل للسلع الأساسية في ركود وتأثرت اتفاقات استقرار الاسواق تأثيراً خطيراً نظراً لسياسات بعض القوى الرأسمالية ، كما هو الحال في الاتفاق العالمي للسكر الذي منع من تحقيقه الكامل نتيجة التصرف الاناني للمجموعة الاقتصادية الاوروبية وبالاضافة الى ذلك اهملت المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف بعض المبادئ وحيى بعض المطالب التي استطاعت البلدان المختلفة ان تحصل على اعتراف بها بعد سنوات عديدة من النضال

وانتهت هذه المفاوضات بتقييم سلبي في عدة امور اساسية ومن بينها نظام الافضليات العموم الذي تقلصت فوارقها بقدر عدة آلاف مليون من الدولارات

ومن جهة اخرى فان مرحلة العمایة الجمركية للبلدان المختلفة ذات الاقتصاد السوقى ازدادت خلال هذه السنوات بقوة خاصة بدلاً من ان تزداد تنخفض وتأثر ايضاً على عدد من البلدان المختلفة فيدلاً من ان تزداد المساعدة الانعائية الرسمية كما تم الطلب بها فقد انخفضت خاصة بالمعطيات الفعلية اذ استمرت هيئات مثل صندوق النقد الدولي - الذي وقع تحت سيطرة الولايات المتحدة ومجموعة من القوى الرأسمالية اكثر من اي وقت مضى - في ممارسة سياسات تناقض مع مطالب البلدان المختلفة

تجدر الاشارة الى ان تاريخ فشل جهود البلدان المختلفة من اجل اقامة نظام اكثر تكافؤاً للعلاقات الاقتصادية الدولية تعاظز بشكل واسع الاطر الزمنية في السنوات العشر الماضية تقريباً للمصادقة على البرنامج للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي الواقع يشمل هذا التاريخ فترة اكثر بعدها اذ ابتدأ في السنوات الاولى بعد الحرب عندما بدأ ازدهار حركة التحرر الوطني التي ادت الى انبمار الامبراطوريات الاستعمارية ودخول عشرات من الدول

الجديدة الى منظمة الامم المتحدة وبداية النضال ضد الاستعمار الجديد الذي كانت طليعته حركة بلدان عدم الانحياز وخلال هذه السنوات الفت اعمال الاختصاصيين الفردية واعمال مراكز الدراسة والابحاث وهيئات مختلفة من منظمة الامم المتحدة نفسها الضوء على مشاكل التخلف وبشكل خاص تلك المشاكل الناجمة عن عدم ملائمة الهياكل الاقتصادية الدولية غير العادلة التي تعرقل طريق الاستقلال الحقيقي والتنمية والتقدم في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وظهرت في هذه الفترة اية مبادرات عديدة مثل عقدى الامم المتحدة الاول والثاني لاغراض التنمية وشجع تلك المبادرات على التعاون الدولي - على الاقل الى درجة ما - لمواجهة مشاكل التخلف ، كما وان منظمات كاللجان الاقتصادية القليمية والاقنونات - التي كانت تقوم بابحاث خدمت في نفس الوقت كمحافل للمناقشة والدفع بالاتفاقيات الصالحة للبلدان المختلفة الى الامام

ان البلدان غير المنحازة ومجموعة ٧٧ لم تبلغ ابدا يدعاها لهذه المبادرات والهيئات ولا حتى حين كانت اقتراحات لمواءم بين البلدان المتطرفة والبلدان المختلفة تفترض (ضد آراء عدد من البلدان) مفاوضات خارج اطار منظمة الامم المتحدة كما حصل في مؤتمر باريس في عام ١٩٧٦ واجتماع كانواكون في عام ١٩٨١ الذى استلهم من اقتراحات لجنة «براندت» وبالرغم من ان هذه اللجنة حظيت بحضور خبراء وشخصيات ممثلة عن العالم مختلف قدمت تقريرا عكس بشكل واضح موقف الدوائر الاكثر عقلانية في البلدان الرأسمالية المتطرفة ، واحتوى على ملاحظات واقتراحات صالحة لطلاب البلدان المختلفة حتى وان كانت تخدم فلسفة ترسّمها مصالح النظام الرأسمالي البعيدة المدى على الرغم من رئاسة كوبا لحركة بلدان عدم الانحياز فان الولايات المتحدة رفضت مشاركتها في اجتماع كانواكون وتخلت كوبا عن حضورها في المحفل وهذا التصرف النمذجي والمعترض به عبر عن موقف البلدان المختلفة الایجابي ازا، كل نوع من المعامل يمك ان يقدم امكانيات لحل المشاكل الخطيرة التي تواجهها ولكن اجتماع كانواكون - كما هو معروف - انتهى بفشل ذريع بسبب مواقف الولايات المتحدة على وجه الخصوص

لا شك في ان المصادقة على مبادرة البلدان غير المنحازة في عام ١٩٧٤ التي قدمت برنامجا من اجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تلك المبادرة التي تبنتها لاحقا مجموعة ٧٧ ودعمتها البلدان الاشتراكية وقبلت بها البلدان الرأسمالية المتطرفة قبولا نسبيا شكلت المصادقة على هذه المبادرةلحظة الحاسمة لهذه العقود الجديدة من السنوات اذ اكتسب هذا البرنامج الذي اغنته فيما بعد اتفاقيات مؤتمرات الاونيدو والاقنونات وهيئات اخرى اهمية تاريخية لكونه اول البرامج المطروحة على منظمة الامم المتحدة نتيجة الفعل الاعمى للبلدان المختلفة وبالدعم الاجماعي لكل هذه البلدان . كما وانه احتوى على

مواقف سياسية سليمة (معادية للاستعمار والعنصرية ومن اجل الدفاع عن حق تقرير المصير والسيادة على الثروات الطبيعية) وعلى مطالب اقتصادية عادلة (فيما يخص السلع الاساسية والمساعدة الانسانية الرسمية واصلاح النظام النقدي الدولي الخ .)

ان العمل المستمر من اجل تطبيق مبادئ، النظام الاقتصادي الدولي الجديد اعطى البلدان المختلفة قوة وتماسكا ووحدة في جهودها الدؤوب لتحقيق عالم لا يرتكز على الاستقلال بل على التعاون الدولي وعالم اقل ظلاما واكثر تكافؤا يخدم الجهد المبذولة من اجل اخراج اكثر من ١٠٠ بلد يترکز فيها ثلاثة اربع سكان العالم وايضا كل الجوع تقريبا والفقر وحتى خيبة الامل التي تعصف اليوم بالبشرية من حلقة التخلف والتبعية المفرغة

ومن هنا اصبح ممكنا التكهن بان الصعوبات والاحباطات التي واجهتها البلدان غير المنحازة وكل البلدان المختلفة في نضالها من اجل هذا البرنامج بدلا من ان تحبطها فانها ستكون حافزا للبحث عن طرق تؤدي الى النجاح النهائي

الازمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان المختلفة

الازمة الدورية الراهنة وتعقيقاتها

تندرج الازمة الحالية ضمن المجرى الدوري الذي يميز الاقتصاد الرأسمالي المتتطور ولكنها تظهر الآن مع بعض الملامح الجديدة والخطيرة والمعقدة وليس من الضروري ان نقوم بتحليلات نظرية حول هذا الموضوع لكن يبدو واضحـا انه يجب الاخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات الاساسية حول هذا الموضوع من اجل ان تضع البلدان غير المنحازة استراتيجية واقعية وحكيمة تتناسب مع الظروف الراهنة

ان الازمات - كمرحلة للشكل الاكثر ركودا في التطور الدوري الذي يميز النمو الرأسـمالـي - ترجع على الاقل الى الرابع الثاني من القرن التاسع عشر ومع مرور الوقت كانت الازمات تميل الى عرقلة الازدهار الاقتصادي بطريقـة اـكـثـر واـكـثـر فجـائـية وعمـقا وعمـومـية عـلـى الصـعـيد الدـولـي الا ان اـزـمـة اـعـوـام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ كانت الازمة الاـكـثـر بـرـوزـا لـطـابـهـا المـأـسـاوـي وـاـنـشـارـهـا فـي كـلـ اـنـعـاءـ العالم

وانـاءـ فـتـرةـ بـعـدـ الحـربـ الـاخـيرـةـ وـحتـىـ فـيـ وـسـطـ ظـاهـرـةـ التـوـسـعـ الطـوـيـلـ والـشـامـلـ نـسـبـياـ ظـاهـرـ هـذـاـ التـوـتـورـ الدـوـرـيـ وـلـكـنـ بـتـغـيـرـاتـ هـامـةـ فـيـ سـلـوكـهـ الكـلاـسيـكـيـ انـ صـحـ التـعبـيرـ وـهـكـذاـ مـاـلـتـ مـراـجـلـ الـازـدـهـارـ الـىـ التـمـددـ بـيـنـماـ فقدـتـ مـراـجـلـ الـازـمـاتـ تـزـانـمـهـاـ الدـوـلـيـ السـابـقـ فـظـهـرـتـ اـحـيـاناـ وـكـانـهـاـ عـمـلـيـاتـ رـكـودـيـةـ قـصـيرـةـ المـدـدـ وـقـلـيلـةـ العـقـمـ

لـقـدـ تـغـيـرـ هـذـاـ وـضـعـ مـنـذـ اوـاـخـرـ ١٩٧٣ـ عـنـدـمـاـ حـصـلـ ضـعـفـ مـفـاجـيـ للـنشـاطـ الـاـقـتـصـادـيـ وـسـطـ اـزـدـهـارـ لمـ يـسـبـقـ لـهـ مـشـيـلـ تـعـولـ فـيـ عـامـ ١٩٧٤ـ وـالـنـصـفـ الـاـوـلـ مـنـ ١٩٧٥ـ إـلـىـ اـزـمـةـ عـيـقـةـ جـتـاـ اـنـتـشـرـتـ فـيـ هـذـهـ الـرـةـ الـىـ كـلـ الـعـالـمـ الرـأـسـمـالـيـ المـتـطـورـ

وـبـالـرـغـمـ مـنـ خـطـورـةـ هـذـهـ اـزـمـةـ تمـ الخـروـجـ مـنـهـاـ فـيـ النـصـفـ الثـانـيـ مـنـ عـامـ ١٩٧٥ـ بـظـهـورـ عـمـلـيـةـ اـنـتـعـاشـ سـرـيـعـةـ تـعـولـتـ إـلـىـ اـرـتـقـاعـ الـذـيـ مـيـزـ النـصـفـ الـاـوـلـ مـنـ عـامـ ١٩٧٦ـ .ـ وـلـقـدـ اـنـكـسـ التـطـورـ الـذـيـ حـصـلـ فـيـ الـعـامـيـنـ التـالـيـيـنـ

(١٩٧٧ و ١٩٧٨) على معدلات النمو المتواتعة والغير مستقرة نسبياً (ما بين ٣,٥٪ و ٥,٠٪ تقريباً) ولكن هذا الوضع استمر فقط حتى النصف الاول من عام ١٩٧٩ ففي النصف الثاني بدأت تظهر اعراض الازمة الحالية ومنذ عام ١٩٨٠ استمر اشتداد تفاقم هذا الوضع حتى الوصول الى مستويات الركود المتفاوضة الحالية والتي لم يسبق لها مثيل في كل فترة ما بعد الحرب وتتجدد الاشارة ايضاً الى ان التطور الرأسمالي منذ ١٩٧٤-١٩٧٥ وهو في بعض جوانبه يذكر كثيراً بذلك الذي ميز عقد الثلاثينيات - اعتبر من قبل تيار معين للرأي كبداية لمرحلة الازمة التي استمرت في السنوات اللاحقة بالرغم من التشطيط النسبي الذي حصل في ١٩٧٦-١٩٧٨ والتي اشتدت حدتها لتصل للمستوى العاشر

ومع أن الوصف السابق مختصر وسطحي الا انه يشير الى خصائص تطور دورى لم يسبق له مثيل ففي المكان الاول ان الفترة القصيرة والمترددة لعملية الانتعاش والازدهار التي كانت تمتد في الماضي ما بين ١٠٨ و ١٠٢ سنوات لم تستطع ان تستمر ٣ او ٤ سنوات في الوقت الراهن بالإضافة الى وجود ظاهرتين اخريتين تعطيان ملامح جديدة للظروف الحالية

الظاهرة الاولى ، هي تعايش عملية الانتعاش والازدهار المزعوم كما كان عليه الامر في اعوام ١٩٧٦-١٩٧٩ مع مؤشرات بطالة عالية لقد وصل المعهد الوسيط للبطالة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الى ٥٪ اثناء ازمة ١٩٧٤-١٩٧٥ ولكن لم يهبط عن هذا المستوى في السنوات اللاحقة وبالطبع تفاقم في عام ١٩٧٩ (أكثر من ٥,٥٪) وفي عام ١٩٨٠ (أكثر من ٦٪) وفي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ (أكثر من ٨٪)

والثانية هي تعايش الازمة مع درجة عالية من التضخم ففي السنوات الاخيرة نرى ان التضخم مقاساً بمؤشرات الاسعار للمستهلك لم ينخفض عن ٨٪ سنوياً في اية لحظة بالنسبة لبلدان منظمة OECD وبالمقابل تجاوز احياناً ١٢٪

ان الانخفاض البسيط في مستويات التضخم الذي شهدته الشهور الاخيرة مثلاً لا ينفصل حسب الرأى العام عن زيادة البطالة الى اكثر من ٣٠ مليون في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وجانب آخر ذو أهمية بارزة يمكن في فشل السياسات الحكومية المنظمة للعمليات الدورية في الاقتصاد الرأسمالي المتطور ان علاج الاقتصادي الانجليزي Keynesى الذى طبق اثناء العقود الثلاثة الاولى فيما بعد الحرب لم يعد قادرًا على مواجهة الاحداث المعقّدة التي جرت في عقد السبعينيات والوصفة النقدية - تقليمة الفترة الاخيرة والتي تطبّقها حالياً بطرق عديدة اغلبية الدول الرأسمالية - قد منيت باكبر كارثة اقتصادية في الوقت المعاصر هذا لا يعني ان مثل هذه السياسات - كيمياء العصور الوسيطى بشكل

«المزدوج النقدي-المالي» - بالإضافة إلى ثمنها الاجتماعي المأساوي ساعدت على استمرارية وتفاقم الأزمة فقط بل أن المسألة تكمن في الانعكاسات الاقتصادية الوخيمة جداً لهذه السياسات على البلدان المختلفة وما هو أسوأ من ذلك بكثير أن هناك حكومات معينة تعامل - بطريقة مباشرة أو من خلال بعض الهيئات الدولية - طبيق مثل هذه المفاهيم المتჩقرة في تلك البلدان مما يزيد من تأثير الأزمة عليها ويضعها لتوترات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية خانقة فعلاً

وهكذا فقد انتقلت تأثيرات الأزمة إلى البلدان المختلفة بطريقة درامية كافية نهلاً وفاقت من وضعها المتزعزع الذي يتميز بقلة تطور قواها المنتجة وبتشوه البياكل الاقتصادي والاجتماعي فيها

وبالنسبة لشعوب العالم الثالث فإن الأزمة العالمية تعني الانهيار الكامل تقريباً لاقتصادها والقضاء على آمالها في تحسين معيشتها كنتيجة للتدهور المتزايد في شروط التبادل التجاري والأفلام المؤجل مع رهن المستقبل أو الحاضر نفسه الذي يتجسد في ديون لا يمكن تحملها ولا دفعها وفي النهاية فإن المستقبل سيكون الجوع والبؤس والامراض لنسبة متزايدة بشكل محزن للبشرية المدقعة

ففي السنوات الأخيرة أصبح من الممكن قبل اي شيء آخر ملاحظة تبعية العالم الثالث للديناريكية العامة في بلدان العالم الرأسمالي المتتطور ، التي تعامل ان تلقى عوائق الأزمة على كامل البلدان الأضعف وتظهر الأزمة بكل حدة من خلال المؤشرات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للعالم الثالث وفيها يلاحظ بكل جلاء كيف تنقل التأثيرات السلبية للدوره إلى البلدان المختلفة

ما سبق ذكره أصبح ظاهراً بالدرجة الأولى من خلال معدلات التضخم التي زادت عامي ١٩٧٤-١٩٧٥ في البلدان المختلفة الغير مصدرة للنفط بـ ١٥٪ عن زيادتها في البلدان الرأسمالية المتتطور في نفس الفترة إن التضخم المستورد عن طريق النظام النقدي والتجاري الدولي يصبح عاملاً مدمراً لاقتصاد العالم الثالث المتدهور - باستثناء الدول المصدرة للبترول - والذي يفتقر إلى الميكانيزمات الداعمة القادرة على التعويض عما تسببه هذه التيارات السلبية ولو بشكل جزئي

واستنتاجات مشابهة يمكن استخراجها من خلال التدهور الذي يلاحظ في شروط التجارة التي انخفضت بنسبة ١٥٪ فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ في البلدان الغير منتجة للنفط

إن الارصدة السلبية المتزايدة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات التي وصلت إلى ٨٣,٣ ألف مليون دولار فيما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ تظهر بشكل مختصر تدهور العلاقات الاقتصادية الخارجية للعالم الثالث . وفي هذه الوضاع

كان من الممكن تغطية مثل هذه الارصدة السلبية فقط من خلال طلب القروض التي سجلت بداية حزون الاستدانة التي يعاني منها العالم المتلخص اليوم لقد ازدادت بهذا الشكل الديون الخارجية بوتيرة ٢٥,١٪ سنويا ما يسـن ١٩٧٣ و ١٩٧٥ ، في الوقت الذى ازدادت فيه خدمة الديون في هذه الفترة بوتيرة ٦١,١٪ سنويا وبدأت تظهر الديون الخارجية بعد أزمة ١٩٧٤-١٩٧٥ كعامل يخفف من نتائج هذه الأزمة على المدى القصير ، على حساب رهن مستقبل البلدان المختلفة وتوليد عملية اختناق اقتصادي متزايدة لا يمكن تعلـمها في الوقت الحـانـي ، في هذه البلدان

وفيما بعد ، شهد اقتصاد الدول الرأسمالية المتطرفة في عام ١٩٧٦ وتـأـثر نمو عـالـيـةـ لـكـنـهـاـ لمـ تـجـاـزـ الـمـسـتـوـيـاتـ الـتـىـ سـبـقـتـ الـازـمـةـ واـذـ ماـ درـسـتـ الـمـعـلـوـمـاتـ الـمـتـوـفـرـةـ سـيـلـاحـظـ أـنـ النـاتـجـ الـمـحـلـيـ الـاجـمـالـيـ زـادـ فـيـ عـامـ ١٩٧٣ بـوتـيرـةـ مـعـدـلـهـاـ ٦,٣٪ـ ،ـ بـيـنـمـاـ وـصـلـ فـيـ عـامـ ١٩٧٦ـ إـلـىـ ٥,٢٪ـ فـقـطـ (١)

وـشـهـدـتـ اـغـلـبـيـةـ بـلـدـاـنـ الـعـالـمـ الثـالـثـ نـفـسـ الـوـضـعـ حـيـثـ فـاقـ مـعـدـلـ النـمـوـ الـذـيـ تـحـقـقـ عـامـ ١٩٧٦ـ مـعـدـلـ عـامـ ١٩٧٣ـ فـيـ الدـوـلـ الـمـصـدـرـةـ لـلـبـرـتوـلـ فـقـطـ (٢)ـ وـفـيـ الـوـاقـعـ لـقـدـ بـدـأـتـ فـيـ عـامـ ١٩٧٦ـ عـمـلـيـةـ اـنـتـعـاشـ اـنـفـجـارـيـةـ فـيـ الـبـداـيـةـ لـكـنـهـاـ ضـعـفـتـ بـسـرـعـةـ ،ـ حـيـثـ اـسـتـمـرـتـ -ـ بـوـتـائـرـ نـمـوـ تـرـاجـعـيـةـ -ـ حـتـىـ عـامـ ١٩٧٩ـ تـقـرـيـباـ دـوـنـ أـنـ تـسـوـجـ بـالـاـزـدـهـارـ الـاـقـتـصـادـيـ الـمـسـتـقـرـ مشـكـلـةـ بـذـلـكـ رـكـودـاـ وـاضـحـاـ لـلـنـظـامـ

وـفـيـ بـيـنـ ١٩٧٦ـ وـ ١٩٧٩ـ عـانـيـ اـقـتـصـادـ بـلـدـاـنـ الـمـتـلـخـلـفـةـ مـنـ رـكـودـ مـلـحـوظـ فـيـ حـيـنـ تـدـهـورـتـ بـطـرـيقـةـ وـاضـحـةـ مـؤـشـراتـ نـشـاطـيـاـ الـاـقـتـصـادـيـ الـخـارـجـيـ .ـ فـقـدـ اـزـدـادـ خـلـالـ هـذـهـ السـنـوـاتـ الـفـارـقـ التـضـخمـيـ مـعـ الدـوـلـ الرـاسـمـالـيـةـ الـمـتـطـرـفـةـ حـيـثـ وـصـلـ فـيـ عـامـ ١٩٧٦ـ إـلـىـ ١٩٪ـ فـيـ الـبـلـدـاـنـ الـغـيـرـ مـصـدـرـةـ لـلـبـرـتوـلـ وـكـذـلـكـ يـلـاحـظـ مـنـ جـدـيدـ التـدـهـورـ فـيـ مـعـطـيـاتـ التـبـادـلـ اـنـطـلـاقـاـ مـنـ عـامـ ١٩٧٨ـ فـيـدـ اـنـخـفـاضـ قـصـيرـ ظـهـيرـ مـنـ جـدـيدـ الـاتـجـاهـ حـيـالـ اـزـدـيـادـ الـأـرـصـدـةـ الـسـلـبـيـةـ للـحـسـابـ الـجـارـيـ وـلـكـنـ التـدـهـورـ الـأـكـثـرـ بـرـوـزـاـ يـبـدـوـ فـيـ مـسـتـوـيـ الـدـيـوـنـ الـخـارـجـيـةـ الـتـيـ زـادـتـ بـوـتـيرـةـ مـوـسـطـةـ بـنـسـبـةـ ٢٢,٤٪ـ سـنـوـيـاـ بـيـنـمـاـ زـادـتـ خـدـمـتـهـاـ بـنـسـبـةـ ٣١,٧٪ـ مـاـ بـيـنـ ١٩٧٦ـ وـ ١٩٧٩ـ

هـكـنـاـ نـجـدـ أـنـ الـاـنـتـعـاشـ الـاـقـتـصـادـيـ لـمـ يـصـلـ أـيـضـاـ لـلـعـالـمـ الثـالـثـ فـيـ حـيـنـ تـعـزـزـ الـاتـجـاهـاتـ السـلـبـيـةـ فـيـ اـقـتـصـادـهـ خـلـالـ هـذـهـ السـنـوـاتـ الـلاـحـقـةـ لـأـزـمـةـ ١٩٧٤ـ ١٩٧٥ـ

الـاـقـتـصـادـ الـعـالـمـيـ فـيـمـاـ بـيـنـ عـامـيـ ١٩٧٩ـ وـ ١٩٨٣ـ

خلـالـ السـنـوـاتـ الـتـيـ انـقـضـتـ مـنـ ١٩٧٩ـ إـلـىـ ١٩٨٢ـ لـمـ يـتـمـكـنـ الـاـقـتـصـادـ الرـاسـمـالـيـ منـ التـقـلـبـ عـلـىـ الصـعـوبـاتـ الـخـطـيرـةـ الـتـيـ بدـأـ يـعـرـ بـاـ مـنـذـ عـامـ ١٩٧٤ـ فـحـسـبـ بلـ تـطـورـ بـطـرـيقـةـ سـلـبـيـةـ .ـ

فانتقلت السياسة الاقتصادية ذات الطابع النقدي لتحتل مكان الصدارة في أولويات الحكومات الرأسمالية والتي ركزت اهتمامها على مكافحة التضخم الذي اعتبر من قبل الاوساط الحاكمة في السنوات الاخيرة بحق السبب الرئيسي لكل المشاكل التي يعاني منها النظام الرأسمالي

بهذا الشكل فان السياسات التقشفية المطبقة اطلاقا من عام ١٩٨٠ خاصة ادت الى انخفاض النفقات الحكومية في المقام الاول ، مما تسبب في تقليل ميزانية البرامج الاجتماعية وتحديد سقف للوظائف العامة مع ما يعنيه ذلك من نتائج سلبية سواء كانت اجتماعية او سياسية وكانت المعالجات النقدية ، ومن بينها ارتفاع معدلات الفوائد الذي بدأ منذ عام ١٩٧٩ أكثر ضررا من ذلك وهكذا فقد أدت السياسات المطبقة في هذه السنوات الى تعزيز الركود الاقتصادي في كافة البلدان الرأسمالية دون أن تجعل في المقابل ظاهرة التضخم تعود التهقرى لمدة طويلة مما تسبب في تدهور مستوى معيشة العمال

لقد كانت انعكاسات هذه الاجراءات شديدة جدا في النطاق العالمي وبشكل خاص ، فيما يتعلق بالبلدان المختلفة

وقد اثرت الفرضي وعدم استقرار الاقتصاد الرأسمالي في هذه الفترة على البلدان الاشتراكية التي اضطرت الى ان تواجه العدوانية السياسية المتزايدة من قبل الحكومة الاميركية

وفي سياق هذه الآفاق القاتمة فان تطور الاقتصاد العالمي فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٢ عكس بشكل اساسي الاتجاهات السلبية التي حصلت في السنوات السابقة فقد حافظ الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة الدول الرأسمالية المتطرفة على نمو ضعيف جدا في عام ١٩٨٢ وهذا للسنة الثالثة على التوالى وشكل هذا تعبيرا عن الوضع المتفاقم الذي يمر به الاقتصاد الرأسمالي والذى زاد حدة في السنوات الاخيرة بلا شك

ان نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء في منظمة OECD لعام ١٩٨١ بلغ ١٪، فقط بالمقارنة مع ١٩٨٠ ، وكان مساويا للنمو المحقق في عام ١٩٨٠ بينما انخفض هذا الناتج بنسبة ٠،٥٪ في عام ١٩٨٢ مقارنة مع ١٩٨١

وفيها يتعلق بالدول السبع الاكثر أهمية في منظمة OECD والتي تشكل حستها كما هو معروف حوالي ٨٤٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي فلم يكن حظها افضل وبعد أن حققت زيادة ضعيفة بنسبة ١،٣٪ في عام ١٩٨١ انخفض هذا المذشر في عام ١٩٨٢ بنسبة ٥٪ وفي هذه السنة الاخيرة حققت فرنسا واليابان معدل نمو يفوق ١١٪ فقط أما بالنسبة لبقية البلدان فالبعض منها بقى في حالة ركود (ايطاليا والمملكة المتحدة) والبعض الآخر شهد انخفاضا .

دول رأسمالية متقدمة .
تطور الناتج المحلي الإجمالي

انبدل السنوي (بالنسبة المئوية)
٨٢-١٩٨١ ٨١-١٩٨٠ ٨٠-١٩٧٩

الدول السبع الاكبر في منظمة OECD		
كندا	٥,٠-	٢,٩
الولايات المتحدة	١,٧٥-	١,٩
اليابان	٢,٥	٣,٠
جمهورية المانيا الاتحادية	١,٢٠-	٠,٢-
إيطاليا	٠,٧٥	٣,٩
فرنسا	١,٥	٠,٣
بريطانيا	٠,٥	٢,٢-
المجموع	٠,٥-	١,٣
بقيمة دول OECD	٠,٥	٠,٧
مجموع OECD		١,٢
أوروبا - OECD	٠,٢٥	٠,٣-
المجموعة الاقتصادية الأوروبية - OECD	٠,٢٥	٠,٦-

المصدر : OECD. *Main Economic Indicators*, April 1982, p. 180; *Economic Outlook*, no. 32, December 1982, pp. 15-16.

لقد كان عام ١٩٨١ معاكساً جداً بالنسبة للبلدان الرأسمالية الأوروبية وبشكل خاص لأعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأولى بنسبة ٠,٣٪ بينما وصل انخفاض دول المجموعة الاقتصادية بنسبة ٠,٦٪ وخلال ١٩٨٢ زاد فقط ٠,٢٥٪ في كلا الحالتين ومن جهة أخرى فإن مؤشر نمو الانتاج الصناعي لمجموعة دول OECD خلال ١٩٨١ زاد قليلاً عن مستوى في عام ١٩٨٠ ولكن انخفاض الانتاج الصناعي في منظمة OECD بنسبة ٢,٥٪ في عام ١٩٨٢ يدل على وجود أزمة في صناعة هذه البلدان

إن الوضع الذي حصل عام ١٩٨٢ يشكل استمراً لعملية الركود في النمو الصناعي الذي بدأ في البلدان الرأسمالية بعد أزمة ١٩٧٥-١٩٧٤ كاتجاه عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٧٩ حصل نوع من الانتعاش الصناعي في هذه البلدان ولكن في أواخر ١٩٧٩ وخاصة في ١٩٨٠ انعكست الأزمة الاقتصادية الرأسمالية من جديد بطريقة سلبية على صناعة الدول الاعضاء في منظمة OECD

الانتاج الصناعي في بلدان OECD

(البدل بالنسبة المئوية للعام السابق)

	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
الولايات المتحدة	٨,٢٥-	٢,٦	٣,٦-	
اليابان	١,٥	٣,١	٧,٠	
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٢,٥-	١,٥-	٠,٢	
فرنسا	١,٥-	٠,٩-		
بريطانيا		٦,٣-	٩,٤-	
إيطاليا	٠,٢٥-	٢,٣-	٥,٦	
كندا	٩,٢٥-		١,٨-	
البلدان الرئيسية في OECD	٤,٢٥-	٠,٨	١,٢-	
مجمع OECD	٣,٥-	٠,٧	٠,٨-	

المصدر : OECD. *Economic Outlook*, no. 30, December 1981, pp. 12, 61, 67, 72, 78, 84, 89, 94; *Economic Outlook*, no 32, December, 1982, pp. 15, 67, 74, 79, 85, 91, 96, 101.

لقد تركز الانتعاش الخفيف في نمو الانتاج الصناعي خلال ١٩٨١ في النصف الأول من هذه السنة بشكل خاص ويمكن تفسيره بدرجة كبيرة بسبب النمو الذي حصل في الانتاج الصناعي للولايات المتحدة خلال الثلاثة اشهر الاولى من هذا العام لقد حدث هذا في حين كانت الصناعة في اغلبية دول اوروبا الرأسمالية الرئيسية تمر بحالة ركود ولكن في النصف الثاني من ١٩٨١ وخاصة في الثلاثة اشهر الاخيرة ، شهد الانتاج الصناعي للولايات المتحدة انخفاضا حادا بينما كان الانتاج الصناعي للدول الرأسمالية المتطرفة الرئيسية مستمرا في حالة ركوده بشكل عام

إن البطالة التي تشكل بالإضافة إلى إنتاج الصناعي أحد المؤشرات الأكشن تعبرها عن عمق المرحلة المتفاقمة للدورة بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة وانطلاقا من أزمة ١٩٧٥-١٩٧٤ التي تركت رصيدا من ١٥ مليون عاطل عن العمل في البلدان الرأسمالية المتطرفة ما زالت البطالة تزيد باستمرار ففي عام ١٩٨٠ وصلت الى ٢١,٤ مليون شخص وفي ١٩٨١ زادت عن الـ ٢٥ مليون شخص ويمكن أن تزيد عن ثلاثة ملايين شخص في الوقت الحاضر .

معدل البطالة

(النسبة المئوية لمجموع القوة العاملة)

	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
الولايات المتحدة	٩,٥			
اليابان	٢,٣	٢,٢		
المانيا الاتحادية	٧,٠		٣,٤	
فرنسا	٨,٥	٧,٣	٦,٣	
بريطانيا	١٢,٣		٧,٠	
ايطاليا	٩,٢	٨,٣	٧,٦	
كندا		٧,٦	٧,٥	
مجموع الدول السبع الاكثر تطرفاً منظمة				
OECD	٨,٠		٥,٧	
بقية دول OECD		٨,٩	٨,٣	
مجموع OECD	٨,٥	٧,١		

المصدر : OECD. *Economic Outlook*, no. 30, December 1981, p. 19; *Economic Outlook*, no. 32, December 1982, p. 35.

ولكن المشكلة لا تَنحصر فقط في الاطار الكمي بالرغم من أن انتشارها يشكل وضعا خطيرا جدا، حيث شملت البطالة الحالية تقريباً وبدون استثناء كافة فروع الاقتصاد الرأسمالي من قطاع الخدمات حتى تلك الفروع التي كانت تاريخياً اما قليلة الحساسية امام هذه الظاهرة او أنها أقيمت في المدة الأخيرة لكن بالإضافة و كنتيجة لما سبق ، يمكن القول انه لا يوجد اي قطاع على صعيد الاقتصاد الرأسمالي الا وتأثر بها ولم تزثر البطالة انزنة على العمال فحسب ، بل أنها شملت ايضاً المجموعات الاجتماعية الاكثر امتيازاً ومن جهة أخرى فان حركة الأسعار خلال ١٩٨١ تشير الى نوع من التحسن في مستويات التضخم في اغلبية بلدان منظمة OECD

يرلاحظ اتجاه لانخفاض شديد نسبياً في زيادة الأسعار يمكن تفسيره من خلال سلسلة أخرى من العوامل الظرفية التي من الممكن أن تترافق في المستقبل القريب حسب رأى العديد من الاقتصاديين

لقد أوضحت حركة الأسعار في ١٩٨٢ أنه بالرغم من تطبيق سياسة تقديرية متقدمة في اطار الركود الاقتصادي ، فإن زيادة الأسعار قد خفت حدتها ولكنها

حركة أسعار المستهلك

(البدل بالنسبة المئوية لفترة السابقة)

المعدلات السنوية	سبتمبر ١٩٨٢	١٢ شهرى
بالمتوسط في الفترة ٧٧-١٩٧١	١٩٨٨	١٩٨٠
الولايات المتحدة	٧٠-١٩٦١	١٩٧٩
اليابان	٢,٨	١,٣
جمهورية ألمانيا الالحادية	٢,٧	١,٣
فرنسا	٤,٠	١,٣
بريطانيا	٤,١	١,٣
إيطاليا	٣,٩	١,٣
كندا	٢,٧	١,٢
مجموع هذه الدول السنتين	٣,٢	١,٢
مجموع أوروبا - OECD	٣,٨	١,٤
المجموعة الاقتصادية الأوروبية - OECD	٣,٦	١,٢
مجموع OECD	٣,٣	١,٠

OECD. *Economic Outlook*, no. 30, December 1981, 47; no. 32, December 1982, 46 and 163.
المصدر: :

لم تنتهِ ويفسر هذا لأن التضخم في البلدان الرأسمالية ليس نتيجة عمليات تقديرية بحتة فقط ولكنها نتيجة الظواهر الأكتر تعقيداً والتاجمة عن تناقضات اجتماعية واقتصادية عميقة

ان الارتفاع الفاحش لمعدلات الفوائد الذى شجعته حكومة الولايات المتحدة بشكل بدون أدنى شك احد الاجراءات الاقتصادية الأكثر اجحافاً في السنوات الأخيرة وهذا الاجراء - الذى ساهم فعلاً في تعميق الازمة - يسبب نتائج خطيرة ليس بالنسبة لللاقتصاد الامريكي فقط بل أنه أدى الى تدهور ملحوظ في السوق العالمي الدولي وزاد من خدمات الديون الخارجية للعالم الثالث وساهم ايضاً في جمود التجارة العالمية ومن الممكن ذكر عوامل أخرى ساهمت في وجود معدلات عالية من الفوائد ومن بين هذه العوامل تجد الإشارة الى ازدياد طلب الحكومات على القروض ضمن سياسة تقديرية نقاشية كنحتاج للعجز المرتفع في الميزانيات وعملية تصفيه الضوابط في اسوق القروض واستخدام أساليب مالية جديدة في عدد من الأقطار كنتيجة لاعادة ضبط النظام المالي القرصي (خاصة في الولايات المتحدة)، واحتياج بعض البلدان الرأسمالية (أوروبا الغربية واليابان) لحماية موقع عملاتها وتجنب تهريب رؤوس الأموال من أسواقها المالية

معدلات الفوائد على المدى القصير (أ)

	١٩٨٢ (ب)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
الولايات المتحدة	٨,٠٣	١٢,٩٧	١٣,٦٠	١٢,١	
اليابان	٦,٩٧	٦,٧٥	٩,٩٠	٨,١٣	
فرنسا	١٣,٤٥	١٥,٢٦	١١,٥٦	١٢,٥٩	
المانيا الاتحادية	٧,٥٨	١٠,٨٢	١٠,٢٧	٩,٥٨	
بريطانيا العظمى	٨,٨٣	١٤,٧٨	١٣,٠٢		

أ - معدلات الفوائد لأسهم الخزينة لمدة ثلاثة أشهر.

ب - لنهاية أكتوبر ١٩٨٢.

المصدر : OECD. *Main Economic Indicators*, April 1982, p. 24.

أدى فعل مجموعة العوامل هذه الى جانب الخصائص الوطنية والظواهر ذات الطابع المضارب الى تطور معدلات الفوائد المالية في اغلبية دول منظمة OECD مما اثر على النمو الاقتصادي لهذه الأمم بطريقة سلبية .

معدلات الفوائد على المدى الطويل (أ)

	١٩٨٢ (ب)	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
الولايات المتحدة	١٠,٩١	١٣,٧٢	١١,٤٩	٩,٦٤	
اليابان	٨,٤٥	٧,٩٣	٩,٤١	٨,٦٤	
فرنسا	١٦,٤٤	١٧,٠	١٤,٧١	١٢,١٤	
المانيا الاتحادية	٨,٣٠	٩,٧٠	٨,٩٠	٧,٩٠	
بريطانيا العظمى	٩,٧٣	١٣,١	١٢,١٤	١١,٧٥	
أ - معدلات الفوائد لسندات الحكومة المدى سنتين (أكثـر).					
ب - لغاية أكتوبر ١٩٨٢.					

المصدر : OECD. *Main Economic Indicators*, April 1982, p. 25; December 1982, p. 25.

خلال هذه السنوات قام الشركاء التجاريون الرئيسيون للولايات المتحدة بتوجيهه الكبير من الانتقادات الى الحكومة الأمريكية واتهماها بانها المتسببة الى حد كبير بالوضع المعاكس الذى يواجهه الاقتصاد الرأسمالي ولقد ترددت هذه الانتقادات خلال العقد الماضي نتيجة لتفاقم التناقضات بين الدول الرأسمالية ولكنها تكررت بشدة فيما بين ١٩٨١ و ١٩٨٢ لأن ادارة الجمهوريين الجديدة أجبرت باقى شركاء الولايات المتحدة على العمل وفقا لمصالح واشنطن وعلى ايقاع الضرار في مصالح اليابان وأوروبا الغربية

ان استخدام هذه السياسة المخضطة لمكافحة التضخم الى جانب عوامل أخرى ادى الى زيادة هائلة والى اتجاه متزايد لمعدلات الفوائد التي بلغت مستويات مرتفعة جدا ومن جهة أخرى فان سياسة الفوائد العالية المطبقة في الولايات المتحدة قد ساعدت على تعزيز موقع الدولار الأمريكي الذي عانى من تدهور ملحوظ في السنوات السابقة وساهمت عوامل أخرى مثل الرد الاولي الايجابي من قبل المنظومة المالية الدولية على اتجاه السياسة الجديدة الاقتصادية للحكومة الأمريكية في اعطاء الدولار قيمة تفارق قيمته الحقيقة وبالرغم من أن معدلات الفوائد قد شهدت اتجاهها نحو الانخفاض في الأشهر الأخيرة من ١٩٨٢ ، الا أنها بقيت في مستويات تفوق المعدلات المتوسطة السابقة. وادى عدم استقرار الأسواق المالية نتيجة الترقيعات التي تشير الى زيادة جديدة في معدل التضخم بالإضافة الى الشفط الذى يمارسه المستوى العالى للديون الحكومية على أسواق الترבות الى ظهور اتجاه نحو الارتفاع في معدلات الفوائد الفعلية على المدى الطويل ومن جهة أخرى ، فان التغيرات في القيمة النسبية للعملات كانت مرتبطة

بمجموعة مقدمة من العوامل ، من بينها الاختلاف في معدل التضخم فيما بين مختلف البلدان والعلاقة بين معدلات الفوائد والوضع المختلف للحساب الجارى لميزان المدفوعات في كل قطر من الاقطارات

تطور حجم صادرات وواردات دول OECD				
(بالنسبة المئوية)				
١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
١,٥-	٢,٣	٥,٠	٦,٧	الصادرات
١,٩-	١,٥-	٨,٤		الواردات

المصدر : OECD. *Economic Outlook*, no. 32, December 1982, Tables 36 and 37, p. 117.

الميزان التجارى				
(بليارات الدولارات)				
١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢٧,٥-	٢٧,٩-	٢٥,٣-	٢٧,٣-	الولايات المتحدة
	٦,٦	٧,٨		كندا
١٨,٧٥	٢٠,٠	٢,١	١,٨	اليابان
		١٣,٠-		فرنسا
٢٦,٠	١٧,٩	١٠,٤		المانيا الاتحادية
٨,٠-		١٦,٣-		ايطاليا
٠,٧٥		١,٨		بريطانيا
الدول السبع الرئيسية				
١,٩	٣١,٦-	١٢,٩-		OECD في منصة
٣٠,٧-	٤٢,٧-	٢٥,٤-		OECD بقية
٢٨,٨-	٧٤,٣-	٣٩,٤-		OECD مجموع
٥,٣-	٣١,١-			مجموع السوق الشتركة

المصدر : OECD. *Economic Outlook*, no. 30, December tables 47 and 49, p. 114; *Economic Outlook*, Table 48, p. 121.

Table. 30, p. 114; December 1982,

لقد شهدت التبارة الخارجية لدول منظمة OECD انتعاشًا خفيفاً في عام ١٩٨١ بالنسبة إلى المستويات المنخفضة التي تعافت في ١٩٨٠ ولكن هذا الاتجاه لم يستمر في ١٩٨٢

لقد كانت الأزمة الاقتصادية العالمية أحد العوامل التي وضعت حداً لانتعاش أكبر في تجارة بلدان OECD الدولية حيث انعكس هذا من خلال انخفاض الطلب وفي مستوى الصادرات في تجارة دول OECD فيما بينها الشيء الذي حمل بدءاً من النصف الثاني من عام ١٩٨٠ وكان العجز التجاري المستمر الذي شهدته الدول الرأسمالية المتطرفة الأساسية مهماً أيضًا على مستوى مجموعة OECD

وكما يلاحظ من الجدول فإن الرسم الفردي لمختلف مجموعات بلدان OECD يختلف بشكل واسع

وتوجد أسباب هذه الفاوتة في التطور الاقتصادي الغير متساوي للدول الأعضاء في المنظمة وينعكس هذا من خلال مستويات المنافسة المختلفة لمنتجاتها والبنية المترادفة للإنتاج والتجارة الخارجية لهذه البلدان ويؤثر في هذه الاختلافات أيضًا الدرجات المختلفة لتبعة هذه البلدان فيما يتعلق بالتزود الخارجي بالمواد الأولية وكذلك الاختلاف في تمركز تجاراتها الخارجية حسب المناطق

ولقد حدثت أثناء ١٩٨١ و ١٩٨٢ تغيرات ذات أهمية في ميزان مدفوعات الدول الرأسمالية المتطرفة وقدرت منظمة OECD العجز في العساب الجاري للدول الأعضاء في المنظمة بـ ٣٩ مليار دولار لعام ١٩٨٢ وهذا العجز يمثل انخفاضاً بـ ٣٠ ألف مليون دولار بالنسبة لعجز ١٩٨٠ الذي وصل إلى ٦٩ ألف مليون دولار

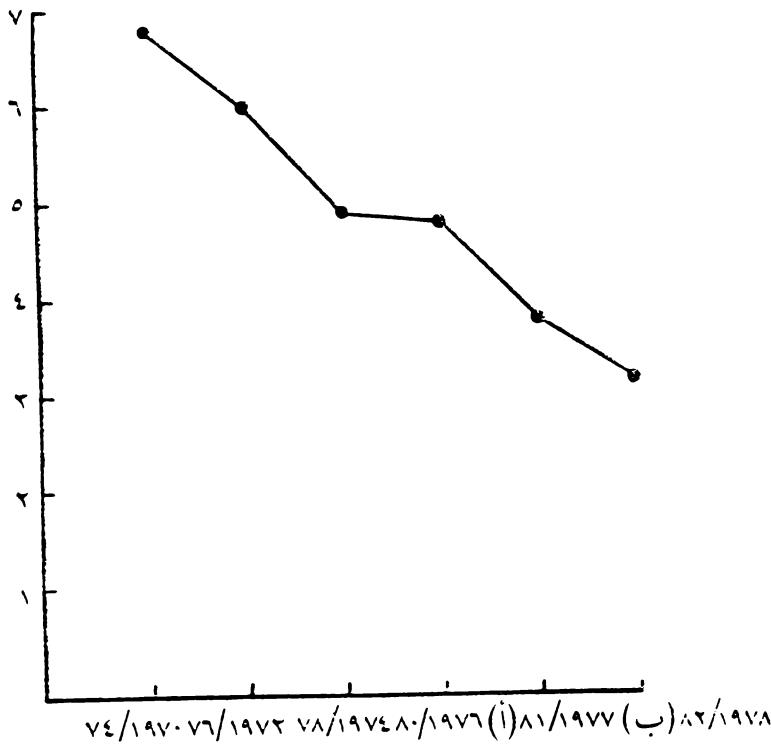
الانعكاس الأكثر حدة للازمة الاقتصادية على البلدان المختلفة

من جهتها شكلت أعوام ١٩٨١ - ١٩٨٢ بالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة نترة نكبة اقتصادية ظرفية أضفت إلى الدمار الاقتصادي الدائم الذي يميز صناعات مجموعة حيث عصفت بها الأزمة الانشائة في الاقتصاد الرأسمالي المتطرف وكما يحدث دائمًا دفعت أبهظ الائتمان لوضع لم توجده وذلك عندما عملت كنواحي امتصاص لأسوأ تأثيرات هذه الأزمة

وبهذا الصدد فقد أحدث اقتران انخفاض أسعار متطلباتنا المخصصة للتصدير بالسلوك الوحشي المعكوس للقطاع المالي اختناق حقيقياً لبلداننا بدءاً من أسعار التصدير التي انخفضت بشكل سريع جداً ومعدل الفوائد المرتفع جداً الذي رفع بطريقة مبالغ فيها خدمة الديون كل هذا رفع من ثمن القروض الجديدة وعرقل الحصول عليها وخفض الاستثمارات المنتجة ان تدهور علاقة التبادل وخفض حجم الصادرات ونحو معدل الفوائد والعواجز التجارية والمالية -

تطور اتجاهات النمو في البلدان المتختلفة (طبقاً للمراحل الخمسية)

معدل النمو
(بالنسبة المئوية)



أ) تقدیرات اولیة
ب) تنبؤات.

World F

المصدر: 1981-1982

والحصول على قروض خارجية وبشروطها التفاسية - شكلت صفات بارزة لواقع اقتصاد العالم المتختلف
اذا كانت اعوام ١٩٧٤-١٩٧٥ مرة بالنسبة لاقطانا فانه في اعوام ١٩٨٠

و ١٩٨١ و ١٩٨٢ - وبالرغم من عدم توفر احصائيات كاملة عن هذه السنة الاخيرة حتى الان - عاد الواقع اكثر نظافة من ذلك العين . ففي ١٩٧٥-١٩٧٤ تمت مواجهة الازمة في ظروف اكثر ملاءمة منها في السنوات الاخيرة خصوصا فيما يتعلق بشروط التبادل التي كانت اقل سلبية وبشكل اكبر فيما يتعلق بسلوك القطاع المالي فإذا كان من الممكن في تلك الاعوام المحافظة على تيار من القروض التجارية وحصول الواردات - بالكاد - على تمويل معين ملتزم ومنحدر فان الواردات المنخفضة الان والنحو الأدنى او السليبي تقدم كلامكانيات الوحيدة لمواجهة الوضع الخارجي ويقدم تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في ١٩٨١ برهانا ناصعا على عمق التأثرية

البلدان المختلفة : المعدلات الفعلية لنمو الناتج

المعنى الاجمالي ، ١٩٧١-١٩٨١

(بالنسبة المئوية)

١٩٧١-١٩٧٦ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١

٠,٦	٢,٩	٤,٤	٤,٩	٥,٦	البلدان المختلفة
٠,٥-	١,٤	٤,٧	٤,٨	٥,٥	مصدره الطاقة
(٣,٤)	(٥,٥)	(٦,٨)	(٦,٤)	٦,٣	(باستثناء ايران والعراق)
					الأقطار النفطية برؤوس اموال
				٤,٨	فائضة (أ)
٧,٤-	١,٩	٢,٢			(باستثناء ايران وال العراق)
(٢,٧)	(١,٧)	(٨,٠)	(٦,٩)		الأقطار النفطية بعجز في
				٤,٨	رأس المال (ب)
٦,٧	٦,٤				مستوردو الطاقة (ج)
٤,١	٤,٢				

أ- ان الأقطار النفطية التي تتمتع بث妄ف رأس المال وذلك حسب تصنيف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة هي بروني العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ب- مصدره الطاقة مع عجز في رأس المال هم الجزائر ، أنغولا ، البحرين بوليفيا ، الكونغو ، الاكواذور ، مصر ، غابون ، أندونيسيا ، ماليزيا المكسيك ، نيجيريا ، عمان ، بيرو ، سوريا ، تربندا ، وتوباغو ، تونس ، كاميرون ، وفنزويلا

ج- الأقطار المستوردة للطاقة هي بقية البلدان المختلفة ملاحظة المعطيات الموضوعة بين فوسين هي تقريبية

المصدر : UNO. *World Economic Survey, 1981-1982*, ١٥: ١٩٨٢, p.

انخفض نمو الناتج المحلي الاجمالي من مؤشر قريب من ٣١٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٦٪ فقط في عام ١٩٨١ . ويتناقض هذا النمو المعنون مع المعدل السنوي المتوسط الذي تم التوصل إليه في السبعينيات والمقدر بـ ٥,٦٪ حتى يتناقض بقوة أكبر مع هدف ٧٪ المسلمين به كمستوى أدنى بالنسبة للعقب الثالث للأمم المتحدة من أجل التطور في إطار الاستراتيجية الإنمائية الدولية (IDS) فقد حصل في عام ١٩٨١ انخفاض في معدل انتاج الفرد الواحد في مجموعة الدول المتغيرة يصل إلى ١٪ وهذا لم يحدث منذ أواخر عقد الخمسينيات ومن جهة أخرى فقد كان هذا هو العام الرابع على التوالي من حيث الانخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي

لقد كان انخفاض الناتج المحلي الاجمالي حادا جدا في الدول المستوردة نسبياً حيث انخفض في عام واحد إلى ما يقرب الثلثين ليصل إلى المستوى المنخفض جدا ١,٤٪ وهو أحد أسرع المستويات في ٢٥ عاماً الأخيرة ان سبب التدهور الذي يصل إلى ٤٥٪ في العلاقة التبادلية وخدمة الديون الساخنة - لهذه المجموعة الكبيرة من البلدان حيث يعيش ١٨٠٠ مليون شخص - يمكن بشكل أساسي في معدل الفوائد العالمي جدا الذي فرضته الادارة الأمريكية مما أدى إلى انخفاض مطلق في معدل دخل الفرد الواحد لكافة هذه المجموعة وكان هذا هو العام الثاني على التوالي من الانخفاض لبعض الدول

أشارت الأمم المتحدة (٣) بأنه في ٢٧ قطراء من ٤٩ تتوفر حولها المعلومات تم تسجيل الانخفاض المطلق المذكور وكان الرفع بالنسبة للدول النفطية في عام ١٩٨١ غير مرض أيضا فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي في هذه الاقطار بنسبة ٥٪ وقد أثر في ذلك انخفاض المنتوجات البترولية بالرغم من أن العرب الإيرانية العراقية شكلت عنصراً مناقماً ومع ذلك وصل النمو في الدول النفطية باستثناء هذين البلدين إلى ٣,٤٪ اي ٢٪ أقل من المسجل عام ١٩٨٠ وأما بالنسبة للبلدان النفطية التي تعاني من عجز في رأس المال فإن النمو المسجل وهو ٥,٤٪ كان دون مستوى النمو المسجل في الأعوام السابقة والذى وصل إلى ٦-٧٪

كان عام ١٩٨١ بالنسبة لأمريكا اللاتينية عاماً ذا انخفاض حاد في النمو في بينما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٩ بنسبة ٦,٥٪ وفي عام ١٩٨٠ بنسبة ٥,٨٪ مقارنة مع كل عام سابق انخفض النمو إلى ١,٢٪ في عام ١٩٨١ وهو المعدل الأكثر انخفاضاً الذي تم تسجيله منذ عام ١٩٤٥ - وحسب السبيل فإنه يشكل العام الاول الذي تتوفر فيه ارقام موثقة حول تطور الانتاج الاقتصادي - ودون النمو الديمغرافي المتوسط (٤) لقد تعمق هذا الاتجاه السلبي في عام ١٩٨٢ حسب التقديرات الاولية لنفس منظمة سيبال حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٪ تقريباً وطبقاً لما سبق ذكره

فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي للفرد بمقدار يفوق ١١٪ تقريبا في عام ١٩٨١ وهذا لم يحدث في امريكا اللاتينية منذ عام ١٩٥٩ فمن مجموعة بلدان امريكا اللاتينية ١٩٦١ التي تشملها الدراسة انخفض معدل النمو في ١٧ بلدانا منها وانخفض الناتج المحلي الاجمالي في ٦ منها وفي ٩ منها انخفض الناتج الداخلي الاجمالي للفرد

حسب تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة كان عام ١٩٨١ عام «كارثة ودمار اقتصادي» لهذه القارة (٥) اذ ان النمو المتوسط للأقطار الافريقية الذي يفوق ٣٪ بقليل يزيد بالكاد عن نمو السكان ويبرهن للوهلة الاولى على عدم تعسн الظروف المعيشية العرجنة للمجاهير الواسعة في هذه القارة ومن جهة أخرى وطبقا للتقديرات الاولية لنفس اللجنة حصل انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ ١,٤٪ بالمقارنة من عام ١٩٨١

اما في مجال الزراعة فان الوضع الاقتصادي الافريقي يتفاقم بشكل خاص اذ سجل انتاج المواد الغذائية على مدى عقد السبعينيات ، متوسط نمو سنويما ضعيفا يصل الى ١,٤٪ اي نصف النمو السكاني تقريبا ان استخدام تعبير الفاجعة الجماعية هو الوصف الوحيد القادر على التعبير بطريقة مناسبة بما سبق ذكره هذه الفاجعة العاصلة في قارة تزرع ٤٤٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة فيها وحيث يعتمد بطريقة مباشرة او غير مباشرة ٨٠٪ من السكان النشطين اقتصاديا على الزراعة وفي سياق هذا العرض تنخفض كل عام الوفرة في المواد الغذائية لكل فرد واليوم هي دون ما كانت عليه في عقد الستينات لقد واجهت الدول الافريقية الاكثر تخلفا جوعا وموتانا اكتر من ذى قبل بسبب سوء التغذية في عام ١٩٨١ وهي تشكل اكتر من ثلث سكان القارة الا أنها تملك دخلاً ادنى من نصف المعدل المتوسط لبقية الأقطار الافريقية

سجلت الأقطار الآسيوية غير النفعية معدل نمو مقداره ٤٪ واذا كان هذا المعدل بعيدا جدا عن اعتباره مرضيا فانه كان الاقل سلبية في كل العالم الثالث . ومع ذلك فان النمو الآسيوي يرجع الى نفوذ الارقام الاقليمية بعض الاقطار المسماة بذات «التصنيع الجديد» (NIC's) التي حافظت في عام ١٩٨١ على نفس معدلات الأعوام الأخيرة المرتفعة نسبيا (هيونكونغ ماليزيا كوريا الجنوبية سنغافورة تايلاند) ويلاحظ في هذه الأقطار وبغض النظر عن نموذج النمو المثير للجدل فيها - بصفتها قواعد تصدير للشركات الاحتكارية - والذى يقوم على استغلال قوة العمل الرخيصة تلاحظ عناصر تشير الشكوك حول امكانية الحفاظ على هذه المعدلات المذكورة في الأعوام القادمة وهذه العناصر هي استمرار الازمة في البلدان الرأسمالية المتغيرة التي تستقبل صادرات هذه البلدان الآسيوية مما يؤدي الى خفض الطلب وضغط اجراءات الحماية ، جنبا الى

جنب مع ظيور منافسين جدد والاتجاهات غير الملائمة للقطاع المالي الخارجي كل ذلك يثير الشكوك حول استقرار دول الـ NICs الآسيوية في المستقبل القريب

اذا ما نظرنا بشكل متكامل الى آفاق النمو الاقتصادي في العالم الثالث بعدها قائمة في سياق الأزمة المستمرة والتي تجره اليها تبعيته للغرب فقد كانت معدلات التضخم في ٧٠٪ من الاقطارات المختلفة في نهاية ١٩٨١ يعبر عنها برقمنين مع توقعات زيادتها في بعض الاقطارات ذات الوزن الاقتصادي الكبير في المجموعة

لقد وجدت الظروف المعاكسة التي غلت على الاقتصاد الدولي عام ١٩٨١ انعكاساً مباشراً في علاقات التبادل التجاري للبلدان المختلفة

واذا ما اخذنا العالم الثالث بمجمله نلاحظ انخفاضاً بنسبة ٤٤,٥٪ في حجم الصادرات في ١٩٨١ الذي استمر في الاتجاه السلبي بدأ من ١٩٨٠ عندما انخفض حجم الصادرات الى ٥,٨٪ وبالطبع فان انخفاض حجم صادرات الدول البترولية يؤثر في هذه الارقام الاجمالية بشكل مساو وبقوة حيث شهدت انخفاضاً في حجم صادراتها بنسبة ١٧٪ (الاقطارات النفطية التي تتسم بفائض رأس المال) وبنسبة ٥٪ (الاقطارات النفطية التي تعاني عجزاً في رأس المال) وقد سجلت اغلبية البلدان المختلفة غير النفطية نمواً بنسبة ٤٪ في حجم الصادرات مما يتناقض مع النمو المسجل حتى عام ١٩٨٠ والقريب من ٨٪

ومع ذلك فان الوضع المعاكس في الواقع التجاري لا يمكن بشكل اساسي فيما سبق ذكره بل في السلوك السلبي جداً لعلاقة التبادل وانعكاس كل هذا في حجم استيرادات الدول المختلفة غير النفطية والتي تعتمد عليها بصورة ملموسة امكانيات نموها وحتى نفس ظروف معيشة شعبها

لقد خفضت هذه الاقطارات بشكل كبير من معدلات نمو استيراداتها حيث وصلت الى ٢٪ فقط في عام ١٩٨١ مما يتناقض مع المستويات التي حوفظ عليها في الاعوام السابقة والتي تربو عن ٥٪ والتي لا تعتبر حتى في صالح هذه البلدان بالطبع ان هذا يمثل تقلصاً حاداً تم الموجة اليه عندما حصرت طرق التمويل التجاري او غيرها من طرق التمويل لعدم توفرهما او لبهاظتها

ان تقلب اسعار المواد الاساسية كان مأساوياً فاذا ما اخذنا المواد الاساسية بمجملها (باستثناء النفط) فان الانخفاض في عام ١٩٨١ كان بنسبة ١٥,٦٪ اما مجموعة المواد الغذائية فقد نالت الحظ الاسوء اذ سجلت انخفاضاً قدره ٢١,٣٪.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أسعار المنتوجات التي تصدرها الدول الرأسمالية المتطرفة انخفضت بنسبة ٥٪ بسبب رفع قيمة الدولار بشكل أساسى تلبية لسياسات الادارة الأمريكية نخلص الى القول بأن مصدرى المواد الاولية تحملوا في العام قيد الدرس انخفاضا في اسعارهم بالمقارنة مع المصنوعات التي اشتراوها يقدر بعوالى ١١٪ وقد سجلت البلدان المختلفة غير النفطية تدهورا في علاقتها التجارية يقدر بعوالى ٢٠٪ ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١

لقد عنى سقوط الاسعار بالنسبة للعام الثالث في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ خسائر تزيد على ٨ آلاف مليون دولار على أقل تقدير وانهيارات حقيقة في بعض الحالات

بهذا الصدد فان سقوط اسعار النفط يستحق عناية خاصة فبالرغم من ان المتوسط السنوى لسعر النفط كان في عام ١٩٨١ ١٠٪ اكثر مما كان عليه في عام ١٩٨٠ الا انه سجل هذا العام تغيرات هامة في السوق النفطي عدلت بطريقة واضحة الصناعات التي طبعت تجارة هذه المعروقات بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٠

ففي عام ١٩٨١ ادى اقتران الازمة مع ما نجم عنها من انخفاض في النشاط الاقتصادي واقترانها بوجود اجراءات توفير وحفظ الطاقة الى انقلاب الوضع الذى بدأ في الظهور منذ عام ١٩٧٤ اذ انخفض الاستهلاك المتوسط ببلارين البراميل لكل يوم الى ما دون الـ ٦٠٠ مليونا (٥٩,٨) متناقصا مع ما كان عليه في عام ١٩٧٩ (٦٤,٧) وحتى في عام ١٩٨٠ (٦٢,٦) حيث انخفض الاستهلاك العالمي في سنتين الى ٨٪ تقريبا

وردت الاوبيك على هذا الانخفاض بتقليل انتاجها لتجنب سقوط في الاسعار اكثر حدة ففي نوفمبر عام ١٩٨١ انخفض الانتاج العالمى الى ٥٥,٥ مليون برميل يعني بمقدار ٤٠,٦٪ دون الرقم المسجل في نفس الشهر من العام السابق وادى هذا الانخفاض في الانتاج الى تقليل مشاركة الاوبيك في الانتاج الدولى من ٤٨٪ سنة ١٩٧٩ الى ٣٨٪ سنة ١٩٨١ اذ خفض مصدرو النفط مثل الجزائر وليبيا ونيجيريا انتاجهم الاجمالي بنسبة ٣٠٪ تقريبا

تند اثار انخفاض الطلب تدني الاسعار ولأول مرة منذ عام ١٩٧٤ وبالرغم من حدوث تقلبات في عام ١٩٨١ ففي بداية عام ١٩٨٢ كان سعر البرميل ٣٤,١٨ دولار اي اقل بمقدار ١,٣١ دولار هذا يعني بنسبة ٣,٦٪ بالمقارنة مع العام السابق

ومع ذلك يظهر ان حركة اسعار البيع العاشر (spot) خلال عام ١٩٨١ كانت اكثر تعبيرا عن الوضع العقىقي للسوق النفطية من اسعار البيع الرسمي

اذ تدنت هذه الاسعار منذ بداية الربع الثاني من العام الى ما دون الاسعار الرسمية مما يعكس تغيرا في سياسة الاحتياط للمستهلكين الاساسيين بالنسبة لها ان معدلات الفوائد العالمية تحمل كلفة الاحتفاظ باحتياطات كبيرة عملية باقلة جدا مما اجبر مزلا المستهلكين خفض احتياطاتهم وساهم في خفض الطلب بشكل اكبر

هناك شفوطات اخرى تتم ممارستها لتخفيض اسعار الاوبيك اكثر مما هي عليه ، مثل ذلك هو قرار الشركات الوطنية الانجليزية والنرويجية ببيع نفطها بأسعار تتراوح بين ٣ و٤ دولارات اقل من اسعار الاوبيك ضمن عملية تضييق السوق بالنسبة للبائعين ويؤدي هذا الى عدم احتمال البقاء على الفروقات ، كما حدث في اعوام استقرار السوق اذ كانت فروقات الاسعار في بداية عام ١٩٨٠ من ١٥ دولار للنفط الاندونيسي الى ٨,٥ دولار للنفط الليبي اعلى من سعر النفط السعودى

ذكرت مصادر مختلفة في الام المتحدة في عام ١٩٨١ ان الارجنتين والبرازيل والتشيلي في امريكا اللاتينية وكميرون وساحل العاج والسودان في افريقيا ستكون لديها القدرة في عام ١٩٨٥ على الاكتفاء الذاتي من النفط

من جهة اخرى ، وبغض النظر عن الخلافات المستمرة القائمة في الحقل التجارى في سياق الازمة الحالية بين الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الاوروبية واليابان في تبادل دائم للاتهامات ، تواجه الدول المختلفة محاولة «عافية» اسواق الغرب ضد الصادرات الاتية من العالم الثالث هذا هو شكل آخر من الاشكال التي تحاول فيها الدول الرأسمالية المتطرفة تخفيف عدم التوازن الداخلى الناتج عن ازمتها وتضع حواجز تجارية تضيق وتضر بالدول المختلفة

في هذا الاتجاه ، استمرت أهمية ما يسمى بالحاجز غير الجمركية في الازدياد مقللة من القيمة الفعلية للاتفاقيات المحررة التي تم التوصل اليها في دورة طوكيو واستمرت قائمة في عام ١٩٨١ ضمن سلسلة الحاجز غير الجمركية الواسعة ، ما يسمى «القيود الارادية على التصدير» وهي ، في الحقيقة تخفيقات مفروضة تحت التهديد بقيود اكبر وقد برهنت دراسة حديثة انه في عام ١٩٧٤ كان حوالي خمسى التجارة التي قامت بها الدول الرأسمالية المتطرفة خاضعا لحواجز غير جمركية وارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٨٠ الى ثلاثة اخماس (٦٪). في المضمار المالي يسمح التطور المسجل في عام ١٩٨١ بالتأكيد على ان الظروف الخانقة التي سادته وما زالت تسوده جنبا الى جنب مع التدهور المذكور في اسعار المواد الاساسية يمكن ان تضر بالوضع المأساوي الذى اشرنا اليه سابقا

ان الازمة الناشئة في اقتصاد الدول الرأسمالية المتطرفة والسياسة الاقتصادية غير المنطقية المطبقة من قبل الحكومة الامريكية والتي تفاقم وتزيد من حدة التأثيرات السلبية لنفس الازمة ، تتعكسان بوضوح في القطاع العالمي

للدول المختلفة ولقد سببت السياسة الاقتصادية غير المنطقية والمدوانية المسماة «شد الأحزمة» التي تعلن مقاومتها للتضخم ووضع الفروقات التقديمة في المكان الرئيسي ظاهرتين مهمتين الارتفاع الشديد في معدلات الفوائد وارتفاع قيمة الدولار الامريكي خلال الجزء الاكبر من عام ١٩٨١ وحتى خلال عام ١٩٨٢

ان ترافق معدلات الفوائد العالمية والدولار المرتفع القيمة زاد في نهاية ١٩٨٢ من خدمة الدين الخارجية للعالم الثالث الى معدل مذهل قدره ١٣١ مليار دولار

كان للوضع العالمي العرج تأثير مباشر على العجز في ميزان المدفوعات في العساب الجارى وكان الجزء الاخير هنا من حظ الدول المختلفة غير النفطية التي سجلت عجزاً قدره ٧٧٥٠٠ مليون دولار ووصل عدم التوازن في العساب الجارى للبلدان النفطية المسماة سابقاً «بالتى تعانى عجزاً في رأس المال» الى مجموع قدره ١٥٥٠٠ مليون دولار

وكان عام ١٩٨١ بالنسبة للدول المختلفة غير النفطية عام تدهور متزايد في حسابها الجارى حيث نما العجز في امريكا اللاتينية ليصل الى مبلغ يفوق الـ ٢٨٠ الف مليون دولار بقليل في عام ١٩٨٠ والى اكثر من ٣٣٧٠٠ مليون في عام ١٩٨١ . واذا كان التدفق الصافي لرأس المال في هذه المنطقة قد ارتفع من ٢٦٥٠٠ مليون في ١٩٧٩-١٩٨٠ الى ٣١٨٠٠ مليون تقريباً في عام ١٩٨١ ، فإنه لم يستطع تعليمة عجز العساب الجارى بشكل كامل ولذلك بلغ اجمالي العجز لميزان المدفوعات مقدار الغي مليون تقريباً

ميزان المدفوعات في العساب الجارى للدول النامية

(بآلاف الملايين من الدولارات)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	الدول النامية	الدول النفطية التي تنتفع بفائض
١١,٥-	٣٥,٩	١٠,٦	٣٤,٠-		رأس المال
٨١,٥	١٠٣,٧	٦٥,٩	١٩,٠		الدول النفطية التي تعانى من عجز
١٥,٥-	٠,٩	٧,١-	٢٢,٨-		في رأس المال
٧٧,٥-	١٨,٧-	٤٨,٢-	٣٠,٢-		الدول غير النفطية

المصدر: UNO. *World Economic Survey, 1981—1982*, New York, 1982, p. 63.

يمكنا. فهم العبء الثقيل لمعدلات الفوائد العالمية - بالنسبة للبلدان المختلفة غير النفطية - اذا ما قارنا النسبة المئوية التي دفتها هذه الاقطاع خدمة على الديون بين ١٩٧٦ و ١٩٨١ من مجمل مدفوعاتها الكلية لرأس المال الاجنبي انه لمن المدهش في الحقيقة اثبات ان دفع الفوائد كنسبة مئوية وبالمقارنة مع دفع الارباح الى رأس المال الاجنبي قد ارتفع الى اكثر منضعف في تلك الفترة القصيرة وبعدة اكبر في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ويشير هذا الى ان الميكانيزمات المالية تعمل في السنوات الاخيرة لعنصر رئيسية لامتصاص الموارد من قبل الامبريالية وتلعب دورا اكبر قوة من الاستثمار المباشر لرأس المال الاجنبي ، والى بروز الظاهرة المتنامية «لسيطرة البنوك» على الاقتصاد الدولي التي اشار اليها بعض الكتاب

الدول النامية غير النفطية

مدفوعات الفوائد ومداخيل رأس المال بالنسبة المئوية من اجمالي المدفوعات الى رأس المال الاجنبي

(بالساعة)

١٩٨١ ١٩٨٠ ١٩٧٩ ١٩٧٨ ١٩٧٧ ١٩٧٦

	دفع نتيجة دخل الاستثمارات					
	المباشرة					
	دفع الفوائد					
	٢,٣	٤,٢	٤,١	٢,٤	٢,٠	٢,٥
٢٧,٥	١٣,١	١٦,٤	١٠,٨	١٩,٩	١٦,١	٢٧,٥
٣٠,٥	١٧,٣	١٤,٩	١٤,٥	٢٢,٩	١٨,٩	٣٠,٥

المصدر : UNO. *World Economic Survey, 1981—1982*, New York, 1982, p. 66.
 (تم انجازه طبقاً لمعلومات مرسلة من ٤٩ قطراً).

حسب مصادر الامم المتحدة مول ما يسمى بتدفق الاموال «التي لا تخلق ديونا» (مساعدة رسمية واستثمار مباشر) حوالي الـ ٤٠٪ من العجز في الحساب الجارى للدول غير النفطية في عام ١٩٧٦ وانخفضت هذه النسبة المئوية في عام ١٩٨١ الى اقل من ٢٥٪ . وتحولت الفوائد المرتفعة الى رفيقة مالية للدول النفطية التي تتمتع بفائض رأسمال وذلك انطلاقاً من حصولها على موجودات مالية خارجية قامت بتنفيذها بين ١٩٧٥ و ١٩٨١ اجبرت شدة الازمة والعبء المالي السلبي الذي يفرضه عدداً كبيراً من الاقطاع على انتهاء سياسات «تقشفية» لا تنشأ نتيجة قرارات ذاتية او اختيارات

للبدائل في إطار استراتيجية التطور بل تشكّل هذه السياسات «التشفية» إجابات طارئة ذات صفة اجبارية لمواجهة جو الازمة اضافة الى مواجهة السياسات الامريكية والانجليزية التي تعامل ان تصب على العالم الثالث الوزن الاساسي لما يسمى بالتفشي وان تضع العالم الثالث امام امر واقع وان تعبر الكثيرون من الاقطاع على اتخاذ اجراءات تحد من الاستثمارات ومن الواردات وبالطبع من النمو نفسه في محاولة منها لخنق العجز الخارجي ولم تتحقق حتى السياسات التي تعامل جلب رأس المال الخاص المتعدد الجنسيات كعنصر مزعوم لخنق هذا العجز ماربها في عملية الجلب هذه اذ يفضل داس المال البقاء بشكل مالي حاصل بذلك على فرائد مرتفعة على ان يستمر بشكل انتاجي ان النتائج واضحة جدا على مدى سلسلة كثيفة من المؤشرات التي تمت الاشارة الى الكثير منها ومؤشر آخر هو وضع الاحتياطي في الاقطاع غير النفطية

في نهاية عام ١٩٧٩ تمكنت احتياطات هذه المجموعة من الدول دون ان يكون الوضع في ذلك الوقت مساعدًا من تغطية اربعة اشهر من الاستيرادات وغطت في نهاية عام ١٩٨١ شهرين ونصف فقط ولكن يعني هذا المعدل المتوسط الوضع الدرامي لعدد كبير من الدول التي كانت دون هذا المعدل ففي الحقيقة حصلت نصف البلدان غير النفطية تقريباً (حوالى ٥٠ قطرًا) على تغطية اقل من شهرين وحوالى ٣٠ قطرًا لم تتمكن من تغطية حتى شهر واحد، وكان احتياط الدول غير النفطية بشكل عام في نهاية ١٩٨١ ينبع بحوالى ٨ مليارات دولار عما تم تسجيله في عام ١٩٨٠ الشيء الذي يثبت نسبة الامتصاص المذهلة

ان تمويل النشاط الاقتصادي الراكد من قبل هذه الدول في عام ١٩٨١ تم بواسطة الاستدانة في ظروف خطرة من البنوك التجارية المتعددة الجنسيات (حوالى ٣٠ الف مليون دولار) واستلام قروض من صندوق النقد الدولي خاضعة لشروط مذلة (٤٦٠٠ مليون) من بين طرق اخرى ساهمت في تمويل النشاط الاقتصادي الراكد بهذه البلدان عام ١٩٨١

ومن المعتمل ان يكون الدين الخارجي للعالم الثالث - الذي يعتبره الكثير من المؤلفين وبتعابير تقنية صريحة لا يمكن تسيده - بفلكيته وسرعة نموه الغريبة والتفاقم المستمر في ظروفه احد افضل التغييرات عن عدم عقلانية وعدم حيوية النظام الاقتصادي الدولي الهرم ان ملازمة تراكم الدين الذي يعكس الافلاس الدائم للاغلبية العظمى مقابل الاقلية الضئيلة كضرورة لا يمكن تجاوزها لعمل هذا النظام هو تعبير عن سنته الغير منطقية والشارارة مثال واضح لما ذكر هو الدين الخارجية لامريكا اللاتينية اذ ازدادت في عام ١٩٨١ حوالي ١٥٪ لتصل الى ما يقارب ٢٤٠ الف مليون دولار (الدين

الخارجية الاجمالية المدفوعة) وارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ٢٠٨ آلاف مليون لقد ارتفع الدين الخارجي الاجمالي الى الصعب خلال فترة ١٩٧٨-١٩٨١ هذا بمعايير مطلقة

الاتجاهات الرئيسية في ١٩٨٢

شهد الاقتصاد الدولي خلال عام ١٩٨٢ مجموعة من المظاهر التي يمكن اعتبارها حاسمة (٧) وهي

- تأثيرات السياسة الاقتصادية ذات الطابع المالي المطبقة في الدول الرأسمالية المتطرفة
- التوترات التجارية الدولية المتفاقمة
- التدهور المتنامي للوضع الاقتصادي للدول المختلفة اطلاقاً من ازدياد سوء وضعها التجاري والمالي الدولي بشكل اساسي

وما زال الوضع الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتطرفة يشكل عنصراً حاسماً لتطور الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٢ فلم يتحقق الانتعاش المعلن عنه في الدول الرأسمالية المتطرفة خلال عام ١٩٨٢ وفي هذا الاتجاه تثبت تقديرات اكثراً حداثة بأن اجمالي الناتج القومي انخفض بنسبة ٥٪٠,٥ كمعدل متوسط في الدول السبع ذات الاقتصاد السوقى الحر الأكثر تطوراً بينما تكثفت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) بنمو قدره الادنى ١,٨٪ في عام ١٩٨٣ (٨)

وظهر ما سبق بشكل خاص في حالة الولايات المتحدة التي ما زالت تمر بطول وأعمق أزمة في فترة ما بعد الحرب اذا انخفض الناتج الصناعي في القوة الرئيسية لهذا البلد عام ١٩٨٢ بمقدار ١,٧٥٪ ان الانتاج الصناعي في القوة الرئيسية للعالم الرأسمالي - وهو مؤشر حاسم للتطور الاقتصادي في الولايات المتحدة - ما زال يتدنى بشكل مستمر منذ اغسطس عام ١٩٨١ ، وحافظت معدلات الفوائد على مستويات عالية كما استمرت الاسعار المستهلك بالازدياد بالرغم من أنها كانت بمعدلات اكثراً تدنياً ووصلت البطالة الى ١٠,٨٪ في شهر ديسمبر من عام ١٩٨٢

يضاف الى ما سبق الآفاق الناتمة حول معدلات الفوائد التي تؤدى الى عجز في الميزانية يزيد عن ١١١ مليار دولار في السنة المالية ١٩٨٢-١٩٨١ وقدرت مصادر رسمية في الولايات المتحدة بأن العجز للسنة المالية ١٩٨٣-١٩٨٢ يمكن ان يزيد على ١٩٠ الف مليون دولار وفي مثل هذه الظروف فانه لمن

الصعب توقع انخفاض ثابت وذى تأثير لمعدلات الفوائد على المدى القصير ويعتبر هذا من جهة اخرى عاملا حاسما لكي يشهد الاقتصاد الرأسمالي بمجموعه بما في ذلك الدول المختلفة انتعاشًا ذا وزن ان آفاق التجارة الدولية تبدو مثيرة للقلق كذلك وخصوصا فيما يتعلق بازدياد اجراءات العدالة منذ ان نشبت الحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الاوروبية وتبرز انتهاكات مبدأ الدولة الاكثر تفضيلا وزيادة العواجز غير العبركية في هذا الوضع كل هذا ادى الى فشل الاجتماع الوزارى لـ GATT المنعقد في نوفمبر عام ١٩٨٢

**توقعات صيفت في منتصف ١٩٨٢
للفروقات الـ رئيسية
للتجارة الدولية لذلك العام
(فروقات سنوية بالنسبة المئوية)**

		حجم الصادرات	حجم الواردات	
١,٥	١,٥			الاقتصاد العالمي
	٢,٥			الاقتصاد السوقى المتتطور
٢	٢,٥-			البلدان المختلفة
٥	٢٠-			البلدان التي تتعنت بفرضيات رسال
	٢			بقية البلدان المصدرة للطاقة
٢	٥			البلدان المستوردة لكل احتياجاتها من الطاقة

المصدر : UNO. *World Economic Survey, 1981—1982*, New York, 1982, p. 56.

ان الآفاق المستقبلية للدول المختلفة في المضمار التجارى مرتبطة ايضا بشكل وثيق بالانتعاش المحتمل للدول الرأسمالية المتطرفة والتي لم تكن آفاقها مشجعة ابدا

وكما يلاحظ في الجدول على ص ٥٦ فان اسعار الصادرات الرئيسية للعالم الثالث في عام ١٩٨٢ قدمت آفاقا مشابهة

ومع ذلك تشير تقديرات اكثرا حداثة الى ان التجارة العالمية انخفضت في عام ١٩٨٢ وحدث في ذلك العام تدن قدره ١٥٪ في اسعار كل الموارد الاساسية غير النفعية وانخفاض قدره ١٨٪ في المواد الغذائية و١٣٪ في المواد الزراعية الاولية و١٢٪ في المعادن (٩) .

**توقعات صيفت في اواسط عام ١٩٨٢
لحركة اسعار التجارة العالمية في ذلك العام**
(معدل التغير بالنسبة المئوية مقارنة مع العام السابق)

٢	مواد اساسية غير نفطية
٥-	مواد غذائية
	مشروبات استرائية
	زيوت وبنور زيتية
	مواد اولية زراعية
	مادان
	نفط حام

المصدر : UNO. *World Economic Survey, 1981—1982*, New York 1982, p. 59.

ومع ذلك فان تفاوت الوضع الاقتصادي في الدول المختلفة يظهر في عام ١٩٨٢ أكثر نظاظة في المجال المالي

**توقعات صيفت في اواسط عام ١٩٨٢
لمعصلة موجودات الحساب الجاري
في الدول المختلفة لذلك العام**
(بآلاف الملايين من الدولارات)

٦٢,٥-	الدول المختلفة
٣٢,٥	الدول التي تتمتع بفائض رأسمال
٢٠	بقية الدول المصدرة للطاقة فقط
٧٥-	الدول المستوردة بشكل كامل

المصدر : UNO. *World Economic Survey, 1981—1982*, New York 1982, p. 63.

ازداد الطلب على التمويلات الخارجية عام ١٩٨٢ وكانت هناك قيود شديدة على القروض وغياب الحلول في إطار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لدرجة انه حدثت على مدى ١٩٨٢ طلبات لاعادة التفاوض حول الدين الخارجي وهذه عملية حادة في أمريكا اللاتينية خصوصا . في مثل هذه الظروف ، يصبح

من الممكن تفسير وصول الديون الخارجية للعالم الثالث لعوالي ٦٢٦ الف مليون دولار في عام ١٩٨٢ (١٠) ومن العالئم ايراد الفقرة التالية المأخوذة من تقرير حديث للامم المتحدة كتلخيص لهذا الرسم

بایجاز يمكن اعتبار عام ١٩٨٢ عاما سيمكون فيه النمو في البلدان المتختلفة بطينا بشكل غير عادي مرة اخرى وسيكون فيه الاستثمار قليلا وقد لا تكون اية زيادة في الاستثمار على الاطلاق ، مما سيضر باتفاق النمو على مدى النصف الاول من العقد ويدون تحسن حقيقي في المجال الاقتصادي الدولي فان التقهقر في كثير من البلدان المتختلفة الاكثر ضعفا بشكل خاص سيمكون احتمالا واضحلا يمكن استثنائه (١١)

السلع الأساسية ومشاكل تجارية أخرى

تطور التجارة العالمية في السبعينات

بالرغم من ان التجارة العالمية عانت من انخفاض شديد بين عام ١٩٨٠ و ١٩٨٢ بسبب عنف الازمة الاقتصادية الرأسمالية الا ان هذه التجارة قد نسَت بمعدلات تفوق الانتاج العالمي خلال السبعينات وحتى قبل ذلك ان هذه الديناميكية التي أشاد بها العديد من الكتاب ربطة هؤلاء بتطور التقسيم الدولي للعمل وبالترابط المتزايد للاقتصاد والأسواق القومية واذا ما عكس الانخفاض الشديد في السنوات الثلاث الاخيرة عمق الازمة الاقتصادية العالمية فان الديناميكية التجارية المذكورة قد استخدمت كقاعدة للتاكيد على رضاء اقتصادي مزعوم في سنوات ما بعد الحرب يستخدم بدوره حجة للتاكيد بأن مبادئ النظام الاقتصادي الدولي الحالى صحيحة من حيث الجوهر مع ان هذا النظام يحتاج الى تعسین

تنوع الصادرات والانتاج العالمي ١٩٦٣-١٩٨١

(متوسط النسبة المئوية السنوية للتنوع بالحجم)

١٩٦٢-١٩٧٣ ٨١-١٩٧٣ ١٩٨١

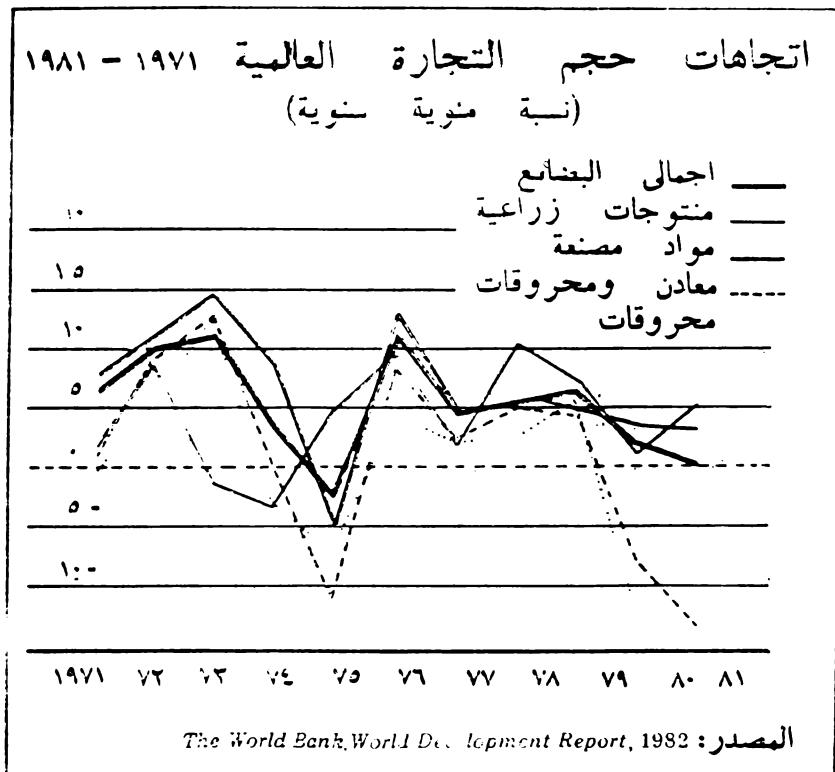
٣	٢,٥	٨,٥
---	-----	-----

الانتاج العالمي للسلع
الصادرات العالمية

المصدر: موجز ١.٣. GATT *El comercio internacional, 1981-1982*, Ginebra, 1982, p. 2, 3.

انه لمن الواضح ان تطور التجارة العالمية يشكل أمرا هاما جدا للعالم الثالث وتتبع هذه الاهمية من مغزى توسيع هذه التجارة بالنسبة للبلدان المتخلطة ، ومن المشاركة الكمية والنوعية لها في هذه التجارة ، وربط

نوعها بعملية التطور بشكلها المتكامل والاسكان والميكانيزمات التي تمكن التجاره الدولي من ان تنشط كعامل ديناميكي يحفز على التغيير البنوي وكمامل لتجاوز التخلف والرؤس والجهل.



ان التوسع التجارى العاصل في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، قد عبر عن مجموعة مختلفة من الاجراءات والعمليات الاقتصادية وغير الاقتصادية نستطيع ان نذكر من بينها مرحلة النمو الطويلة نسبيا في البلدان الرأسمالية المتطرفة والتي لم يتخللها هبوط عنيف وآثار الثورة العلمية- التكنولوجية ، وقيام ما يسمى بالمجتمع الاستهلاكي والتعزيز التجارى النسبي المطبق (والذى يعنى الان من ازمة حادة) وا لاوج الكبير للشركات المتعددة الجنسية وانشمام تيارات تجارية من العالم الثالث الى التبادل العالمي ولكن بوزن اقل مما يطبع له

لكن هذا التوسع التجارى وكذلك المميزات الاساسية للتجارة الدولية غالبا تؤكد ايضا وقيل كل شيء وضع العالم الثالث المزعزع وعدم قدرة

النظام التجارى على دفع التطور الذى يعرقله ويحاصره في الواقع وفى الوقت نفسه فإنه يعكس عدم التكافؤ العميق الذى يسود نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الحالى حيث ان هذا النظام الاقتصادي ليس عاجزا عن المساعدة في تطوير البلدان النامية فحسب ، بل يشكل أيضاً أحد ميكانيزمات الاستغلال التي توسيع الهوة التي تفصل بين الغرب الميسور والمحيط المتخلف ان من الضروري التذكير ببعض هذه الخصائص الأساسية للتجارة الدولية ، لأنها تشكل نقاطا ايجارية من أجل فهم الواقع وكذلك لمحاولة تغييره

ان الخاصية الأساسية الاولى تتعلق بمشاركة **البلدان المختلفة في التجارة العالمية** ويلاحظ في هذا المؤشر الهام جدا بكل وضوح اتساع الهوة بين البلدان الرأسمالية المتطرفة والعالم الثالث حيث زادت تلك البلدان في عام ١٩٨٠ من وزنها المتسلط في مجال الصادرات العالمية بشكل كبير عندما تجاوزت النسبة التي توصلت إليها في عام ١٩٥٠ وحافظت على اتجاه متضاد تأثير بشكل مرحلي فقط بسبب الزيادة في اسعار البترول ولكن محافظة باستمرار على تفوق نوعي حاسم

وفي الوقت ذاته وصلت مشاركة العالم الثالث في الصادرات العالمية عام ١٩٨٠ الى مستويات أدنى منها عام ١٩٥٠ مما يعكس تراجعا لم تستطع حتى اسعار البترول العالمية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ من العد منه وبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ كان الانخفاض سريعا جدا - من ٣٠,٨٪ الى ١٩,٢٪ ثم حدث الارتفاع في عام ١٩٧٤ بسبب زيادة اسعار البترول

لقد عانت البلدان المختلفة غير النقطة حيث يقظنها ٧٥٪ من سكان العالم الثالث من تدهور حقيقي في موقعها التجارى بسبب هذا الانخفاض العميق ، وكما هو ملاحظ في الجدول المبين في الصفحة التالية كانت البلدان المختلفة في عام ١٩٥٠ تركز في يدها ٢٢,٦٪ من الصادرات العالمية وفي عام ١٩٨٠ انخفضت هذه النسبة الى ١١,٢٪

ان الانبطاط التجارى المشار إليه يعبر عن اتجاهات عميقة على مستوى المجال الانساجي والتجهيز التكنولوجى هكذا مثلاً فإن اجمالي الناتج المحلى للفرد في فترة ١٩٥٠-١٩٧٧ مقاسا بدولارات عام ١٩٧٠ قد ازداد بمقدار ٢٥٧٦ دولارا في الولايات المتحدة و ١٧٧١ دولارا في بلدان السوق الاوروبية المشتركة وبمقدار ١٢٦ دولارا فقط في مجموع دول العالم الثالث هذا التصوير تبين فوج آخر عن الهوة التي تفصل بعض البلدان عن بعضها الآخر

ان الانتقال التجارى المتدرج للعالم الثالث يتلاءم مع الاتجاهات الملاحظة فيما يتعلق بالتوجه **الغرافي للتجارة العالمية** حيث تتبادل البلدان الرأسمالية المتطرفة فيما بينها بشكل تفضيلي أكثر من ٧٠٪ من تجارتها الكلية بينما تتبادل مع البلدان المختلفة أكثر من ٢٠٪ بتقليل وأكثر من ثلث هذه النسبة يتم تبادلها مع البلدان الاعضاء في الاوبيك . والبلدان المختلفة ايضا تاجر

**مشاركة مجمعات البلدان الأساسية
في الصادرات العالمية**

(نسبة مئوية)

البلدان المستهلكة (الإجمالي)	٣٠,٨	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٤,٢	٢٤,٦	٢٣,٣	٢٣,٦	٢٦,١	٢٧,٠	٢٧,٣	٢٧,٦	٢٧,٩	٢٨,١
البلدان المستهلكة المصدرة للبرول	١,٦,٩	١,٤,٥	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦	١,٤,٦
البلدان المستهلكة غير النفطية	١١,٣	١٢,٠	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٤	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٧	١٢,٨	١٢,٩	١٣,٠	١٣,١	١٣,٢
البلدان الاستهلاكية	٨,١	٩,٧	٩,٦	٩,٤	٩,٤	٩,٣	٩,٣	١٠,١	١١,٦	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٧
المصدر : مصادر بمطابق عن الإينكتاد	Handbook of International Trade and Development Statistics, 1981, p. 25.												

بأكثر من ٧٠٪ من تجاراتها مع الغرب بينما تتبادل فيما بينها حوالي ٢٥٪ متبعة اتجاهات متضاداً ببطء، مبينة أنها يتفوق بقليل على ذلك خلال عشر سنوات وتتجه حوالي ٤٪ من تجارة العالم الثالث نحو أسواق البلدان الاشتراكية ومن ناحية أخرى، فإن بنية التجارة العالمية طبقاً لأنواع المنتوجات، استمرت في الاتجاهات المعروفة لسيطرة المواد المصنعة، والانخفاض المستمر للمنتجات الزراعية وارتفاع قيمة المحروقات

بنية التجارة العالمية حسب أنواع المنتوجات

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٦٣	
مترجات زراعية	١٥	١٦	١٦	١٧	٢١	٢٩	
معادن غير محترقة	٥	٤	٤	٤	٦	٦	
محروقات	٢٤	٢٠	١٧	٢٠	١١		
مواد مصنعة	٥٥	٥٨	٦٠	٥٧	٦١	٥٢	

المصدر : GATT. *El comercio internacional, 1980—1981*, Ginebra, 1981, p. 4.

انه لمن الواضح اذا ما طرحنا الارتفاع العرضي في اسعار البترول الذي يؤدي الى نمو في قيمة الصادرات وانخفاض نسبى لوزن المواد المصنعة انها تشكل اكبر قطاعات التجارة العالمية ديناميكية واستراتيجية في الوقت الذي تواجه فيه المنتوجات الزراعية اسوا حظ لها، اذ تشكل نوع المنتوج الاكثر قابلية للتلف والاكثر تعرضاً للاتجاهات الانخفاضية . فما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٨٠ فقط انخفضت مشاركة المنتوجات الزراعية في الصادرات العالمية الى النصف تقريباً . يعني ان مشاركة البلدان المختلفة - وبشكل خاص المستوردة للبترول - في التجارة العالمية تنخفض باستمرار وتبقى في غالبيتها العظمى مقيدة بتصدير المواد الاولية والتي لا زالت تمثل اكثراً من ٦٠٪ من دخل صادرات العالم الثالث وتشكل القطاع الاكثر ضعفاً

ان عام ١٩٨٠ الذى كان جيداً نسبياً لتجارة العالم الثالث اذا ما قورن مع كارثة ١٩٨١ و ١٩٨٢ - استوردت البلدان المصنعة فيه من البلدان المختلفة غير النفطية ما مجموعه ١٣٥,٩ مليون دولار CIF (١) وكانت نسبة ٥٥٪ من هذا الرقم هي منتجات اولية والـ ٤٣٪ واردات لمواد مصنعة ، مما يثبت ظاهرية بنية غير متوازنة بشكل كبير . الا ان هذه الاستيرادات للمواد المصنعة تبدو بمغزاًاماً حقيقياً عندما نعرف ما هي انواع المنتوجات التي تتكون منها ومن اين مصدرها .

اذا ما لاجظنا ميكيلية صادرات البلدان المختلفة غير المنتجة للنفط في عام ١٩٨٠ ، نرى بان هذه البلدان صدرت - في هذه السنة - مواد مصنعة وصلت الى ٩٪ فقط من اجمالي الصادرات العالمية ولكن ضعف هذه الصادرات المصنعة يظهر بخلاف تركيتها الداخلية . ففي مجال الالبسة تتوصل هذه المجموعة المذكورة من البلدان الى اكبر مشاركة لها في الناتج الاجمالي العالمي (٣٧٪) وبعد ذلك في مجال النسيج (٢٠٪) وفي العديد من السلع الاستهلاكية الباهرة (١٧٪) التي تتضمن الاخذية ومواد السفر وللرياضة والألعاب الخ وبالمقابل ففي مجال المنتوجات الكيميائية الاستراتيجية والصناعات الميكانيكية والكهرباء وال الحديد والصلب فان النسبة لا تزيد عن ٥٪ مما يثبت بوضوح ان المواد المصنعة المصدرة في غالبيتها العظمى هي في مجال النسيج والالبسة اذ تكون هذه المنتوجات هي الممثلة التقليدية لصناعة تستخدم اليد العاملة الرخيصة والمتوفرة بكثرة لادارة تكنولوجيا بسيطة وتسمح للشركات المتعددة الجنسية التي تسيطر على ما يسمى بمجمع الفرز والنسيج والالبسة بالحصول على ارباح عالية

ان ما يدل على ذلك كون ٧٧٪ من المواد المصنعة التي استورتها البلدان المصنة في عام ١٩٨٠ كانت آتية من مجموعة الـ ١٥ بلداً من جنوب شرق آسيا ، حيث تم - في السنوات الاخيرة وبقورة كبيرة - اقامة صناعة نسيجية للملابس الباهرة وللمواد الاستهلاكية والتي تقوم بدرجة كبيرة على نشاط فروع الشركات المتعددة الجنسية ، وتعتمد على حافز رئيسي الا وهو وجود اليد العاملة الرخيصة

الميزان التجارى لبلدان الاقتصاد الحر المتطرفة مع البلدان المختلفة المستوردة للبترول

(بآلاف ملايين الدولارات)

١٩٨٠	١٩٧٣	المواد المصنعة
٦٠,٤	٢٣,٧	المواد الاولية
٤٨,٢-	٢٠,٧-	
١٢,٢	٣,٠	الاجمالي (جميع المنتوجات)

المصدر: صيغ هذا الجدول اعتماداً على GATT. *El comercio international, 1980—1981*, p. 24.

كل ذلك يجد تعبيره المميز في حصيلة نتائج الميزان التجارى للبلدان الرأسمالية المتطرفة مع البلدان المختلفة غير النفطية في عام ١٩٨٠ حين سجلت

البلدان المصنعة عجزاً قدره ٤٨٢٠٠ مليون دولار في المواد الأولية الا أنها عوضت بالزيادة عن هذا العجز بحصولها على فائض مقداره ٦٠٤٠٠ مليون دولار في المواد المصنعة

وإذا ما حللنا تبادل المواد المصنعة حسب أنواعها المختلفة فمن السهل علينا ملاحظة ان هناك فائضاً هائلاً في المنتوجات الاستراتيجية للصناعات الميكانيكية والكهربائية والعديد والصلب والمنتوجات الكيميائية يقدر بـ ٧٧٧٠٠ مليون دولار والذى يزيد وبكل سهولة عن العجز في المواد الأولية والمنتوجات والالبسة لكي تعطى لهذه البلدان المتغيرة فائضاً تجاريًا يقدر بـ ١٢٢٠٠ مليون دولار حيث كانت اسعار المواد الأولية غالمة نسبياً من خلال تبادلها مع مجموعة البلدان التي لا تمتلك مصادر للطاقة ونتيجة للتختلف القائم في اغلبية هذه البلدان فانها تشكل المجموعة الاكثر فقراً في الاقتصاد العالمي

ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ نقط ازداد انتاج الصناعات الميكانيكية والكهربائية في فائض البلدان الصناعية من ١٩٧٠٠ مليون دولار الى ٥٤٦٠٠ مليون لكي تعمل كقواعد الاساسية للفائض التجارى في هذه البلدان

الميزان التجارى لبلدان الاقتصاد العر المتطور مع البلدان المختلفة المستوردة للبرول تبادل المواد المصنعة

(بالاف ملايين الدولارات)

١٩٨٠	١٩٧٣	
٥٤,٦	١٩,٧	منتوجات من الصناعة الميكانيكية والكهربائية
٦,٦	٢,٨	الحديد والصلب
١٦,٥	٤,٩	منتوجات كيميائية
٧٧,٧	٢٧,٤	المجموع الجزئي
٥,٧-	٠,٩-	أدوات استهلاكية جاهزة مختلفة
١٢,٤-	٣,٠-	الالبسة
-	٠,٢-	مواد شبه مصنعة مختلفة
٠,٢-	٠,٤	الانجنة
٦٠,٤	٢٢,٧	المجموع الاجمالي للمواد المصنعة

المصدر: مصاغ اعتماداً على GATT. *El comercio international, 1980—1981*, p. 24.

كل ما قبل حتى اللحظة ، لم يتم الا باستحضار الوقائع المعروضة جيدا والتي تظهر من خلال الارقام الاحصائية والتأكيد التجاريبي انها تشير الى الانتقال التجارى الذى يقلص بشكل تدريجي من مشاركة العالم الثالث في التبادل العالمي و يجعله يعتمد على المنتوجات الضعيفة والاقل حظا وعلى نحو تجاري في المواد المصنعة يؤدى بالبعزء الاعظم منه الى شكوك لها اساسها اذ يعكس شكلها جديدا من التبعية ، لانه يعيد انتاج المواد المصنعة الخفيفة في جو التخلف التقنى، وعدم التوازن التجارى والتبعية الاقتصادية التي ميزت السلع الاساسية تقليديا.

السلع الاساسية والتجارة الدولية

الا ان النواحي السلبية للعالم الثالث في مجال التجارة العالمية لا تنتهي هنا وكما تم طرحه في السابق فان اكثرا من ٦٠٪ من مداخيل صادرات البلدان المختلفة تأتي من المتاجرة بسلع اساسية ويكون نصيبها الحظ الاسوأ في التجارة الدولية اذ سجلت في السنتين الاخيرتين كارثة اقتصادية حقيقة ذات آثار عميقة للعالم الثالث

واذا ما اخذ بعين الاعتبار بان بلدان العالم الثالث المصدرة لجزء هام من المواد المصنعة هي قليلة (لا تزيد عن عشرة بلدان) وكذلك البلدان المصدرة للبترول فان الصورة الاقتصادية لحوالى ١٠٠ دولة مختلفة تعتمد بشكل اساسي على صادراتها من السلع الاساسية (مواد غذائية ومواد خام زراعية مواد خام معدنية) هذه الصورة تبدو جلية ففي امريكا اللاتينية وهي المنطقة الاكثر تصنيعا في العالم الثالث نجد ان صادرات السلع الاساسية تصل الى حوالي ٥٥٪ من الصادرات الاجمالية ، واذا ما استثنينا البلدان المصدرة للبترول ، فان مشاركة السلع الاساسية تصل الى حوالي ٨٠٪ من اجمالي صادرات المنطقة . ان موضوع السلع الاساسية يحتفظ بكل اهميته للعالم الثالث حيث تكون تبعية هذه السلع احدى الصفات التي تربط وتميز بعمق وبعمومية اكبر المصالح الجوهرية المشتركة للعالم الثالث

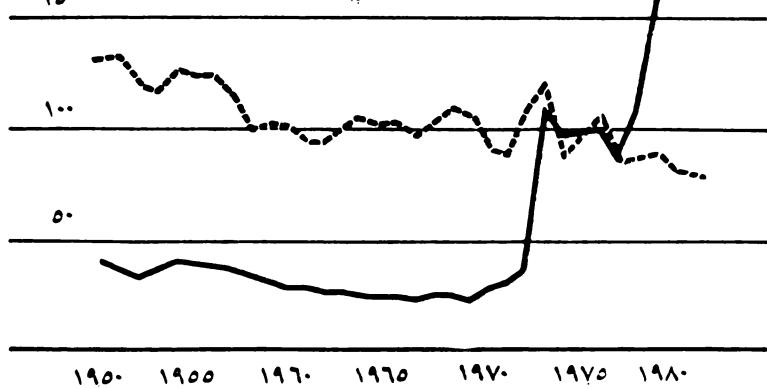
لقد اظهر العديد من الدراسات الوضع السيئ لهذه المنتوجات وبالتالي ليس من الضروري اعادة ذكر وقائع معروفة كالتعويض المتزايد عن السلع الاساسية الطبيعية بسلع تركيبية (صناعية) مما يشكل تهديدا مستمرا لاقتصادنا اذ ان اتجاهاته السلبية فيما يتعلق بالاسعار يمكن ملاحظتها - على المدى القصير ام الطويل على السواء بالرغم من ان اتجاهات الاشعار الفعلية في فترات طويلة تبدو وبشكل خاص جلية وتتسخ نهاينا نظرات عرضية متفائلة على المدى القصير وتأتي عادة من قبل اقتصاديي العالم الغربي المتطور فاذا ما رصدنا تطور الاشعار الفعلية في فترة ١٩٦٠-١٩٨١ لوجدنا صورة واضحة لمصير المدخلات الناتجة عن صادرات الغالبية العظمى لبلدان العالم

نسبة معادلة لاسعار المواد الاولية ١٩٥٠ - ١٩٨٢

(متوسط اسعار اعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٦ = ١٠٠ =)

مواد اولية (١) -----

بترول —



أ) ثالث وثلاثون مادة اولية باستثناء البترول

The World Bank World Development Report, 1982

الثالث كل ذلك دون الاشارة بعد الى الكارثة الحقيقة للاسعار التي عصفت ببلداننا في عام ١٩٨١

ففي دراسة حديثة، حللت الفاو (منظمة التغذية) اتجاهات الاسعار الحقيقة لـ ١٥ سلعة زراعية اساسية تمثل صادرات تزيد عن ٨٠ الف مليون دولار سنويًا (٢). وسنسوق بعض فقرات هذه الدراسة فقط وبدون تعليقات لأنها تملك قوة تعبير واضحة

السكر «في بداية سبتمبر ١٩٨١ انخفضت من جديد الاسعار الجارية لما هو دون الـ ٩ سنوات للبلاروند وعادت الاسعار الحقيقة الى مستويات العشرين عاما السابقة»

وبعد سبتمبر ١٩٨٢ فان وضع اسعار السكر قد تفاقم فقد وصلت الاسعار الجارية لهذا المنتوج لأقل من ٦ سنوات للبلاروند واذا ما قورن بالقوة الشرائية الحقيقة فإنه يساوى أقل من ٢ سنت عام ١٩٦٠ البن «من منتصف عام ١٩٨١ عادت الاسعار الحقيقة الى المستوى المتوسط المنخفض لبداية عقد السبعينيات».

انه لمن الواضح ان المصدرین رأوا انفسهم مجبرین - بسبب السلوك الفقير للأسعار - على زيادة حجم الین المتاجر به من ٢,٦ مليون طن في اعوام ١٩٦٠-١٩٦٢ الى ٣,٦ مليون في اعوام ١٩٧٨-١٩٨٠ ذلك من اجل المحافظة على ايراداتهم نتيجة للتصدير الكاكاو «بالمعنى الحقيقي»، كان الانخفاض كبيراً اذ استمرت اسعار الكاكاو في التراجع في منتصف ١٩٨١ لتصل مستويات سابقة في منتصف الستيينات والى اقل من تلك التي تم التوصل اليها قبل عشرين عاماً بالطبع وبما ان العجم الكلي للتجارة لم يزدد مقارنة مع السنوات الاولى لقد الستيينات ، فان القيمة الحقيقة لكل الايرادات المئوية من تصدير الكاكاو غير المطحون قد انخفضت وبشكل خاص ، فان غالاناً قد تأثرت سلبياً لأن حجم صادراتها في الوقت الحالي يصل الى نصف المستوى الذي تم التوصل اليه في بداية عقد الستيينات»

الشاي «في الواقع يتحمل ان تكون الاسعار الحقيقة لمناقصة الشاي اذا اخذنا بعين الاعتبار قاعدة سنوية ثلث مستوى عام ١٩٦٠ فقط ، ومكذا وبالرغم من أن حجم التجارة العالمية للشاي قد ازداد بنسبة ٦٠٪ في السنوات العشرين الاخيرة فان القيمة الحقيقة لايرادات التصدير قد تدنت بشكل ملحوظ»

الموز «بالرغم من ان عقد السبعينات قد تميز باتجاه حاد لزيادة الاسعار الجارية ، فقد انخفضت اسعار الموز اكثر من ٢٠٪ في السنوات ٢٠ ال الماضية». لقد توجب على مصدرى الموز ايضاً زيادة صادراتهم بمقدار الثلثين خلال السنوات العشرين الماضية حتى يتمكنوا من المحافظة على المداخيل الناتجة من التصدير

الأرز : «وبالعكس ، كان اتجاه تجارة الأرز خلال العقددين الاخرين يسير نحو انخفاض اذ تدنت اسعار الأرز الحقيقة في السنوات القليلة الماضية اكثر من اية فترة اخرى خلال العقددين الاخرين»

ومن اجل المحافظة على ايراد الصادرات فكان من الضروري زيادة الحجوم المتاجر بها من ٦-٧ ملايين طن في بداية عقد الستيينات الى حوالي ١٢ مليوناً في عام ١٩٨١

الجوت : «نتيجة لوضع السوق غير الملائم في حملات عامي ١٩٨١-١٩٨٠ فانه تم تحديد اسعار السوق العالمية للتنوعية المترسطة للجوت بحوالى ٢٩٠ دولاراً امريكياً للطن طبقاً لقيمة الدولار الجاري ما يعني ثلث الأسعار الحقيقة لما قبل ٣٠ عاماً»

السيسال : «ان الحفافز الحاصلة لتكثيف قطع السيسال متراقةة مع انخفاض اسعار (الراتينج بوليبروبيلين) أدت الى اضعاف اسعار الالياف ودوبارة (خيط قنب) السيسال للاستخدامات الزراعية وبدأ هذا الضعف في

بداية عام ١٩٨٠ واستمر حتى هذا التاريخ ضاغطاً السعر الحقيقي وواضعاً إياه قريباً من المستويات الراكةة لبداية عقد السبعينات ومن نسبة تقل ٤٠٪ عن مستويات عام ١٩٦٠»

الكاوتشوك الطبيعي «في عام ١٩٨١ كانت الأسعار أعلى بقليل مما كانت عليه في بداية عقد السبعينات كنتيجة للركود الخطير الذي أثر سلبياً على الطلب خلال عام ١٩٨٠ ، و٦٠٪ أقل عن مستوى عام ١٩٦٠»

لقد تمكّن مصدرو الكاوتشوك من المحافظة على مداخيل صادراتهم من خلال جهد ملحوظ في زيادة حجم تجارتهم بنسبة ٦٠٪ مقارنة مع عام ١٩٦٠ طبقاً لدراسة الفاو المذكورة فقد عانى لحم البقر وفول الصويا وزيست النخيل والقطن ومنتجات أخرى من انخفاض مماثل ان هذه الامثلة ثبتت الاتجاه المستمر على المدى الطويل لتدني الأسعار الحقيقة مترافقاً مع عدم استقرار ظرف طويل مما يشكّل عملية الاختناق التجاري المكثف لبلداننا في علاقتها مع البلدان الرأسمالية المتطرفة

بالنسبة للبلدان المصدرة للكثير من هذه السلع الأساسية نستطيع ان نلاحظ ان المحافظة على المدخلات الحقيقة للصادرات على مستويات عام ١٩٦٠ كانت ممكنة فقط من خلال اعطاء كميات متزايدة من المنتجات تتراوح نسبها ما بين ٦٠٪ وما فوق ذلك مقارنة مع ذلك العام

ان الفاو تقدر بشكل عام انه ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨ فقط انخفضت المداخيل الحقيقة المتأتية من صادرات جميع السلع الأساسية بنسبة ٧٪ للبلدان الأفريقية ذات المداخيل المتدينة وبنسبة ٢٣٪ لبلدان آسيا

ان اتجاهات الأسعار الحقيقة على المستوى البعيد قد اوضحت ايضاً ضعف المعادن كسلع أساسية ومكذا ففي التجارة العالمية للالومينيوم والبوليسيت والنحاس ومعدن الحديد ، كانت الأسعار المتقلقة بمؤشر أسعار تصدير العواد المصنعة عام ١٩٧٩ أقل من المستوى الذي تم التوصل اليه عام ١٩٥٥ (٣)

ان ميل الأسعار الحقيقة الى الانخفاض يتزامن مع عدم الاستقرار العربي الكبير الذي تعرفه بلداننا جيداً مما يمنع حتى تحقيق ادنى حد من تنظيم المدخلات الناتجة عن التصدير ويولد هذا سلوكاً تشنجياً للاقتصاد يجعلها تعيش لحظات فقر سريعة الزوال لتقع فجأة في العطام والاستدامة وانما ندور تقليدياً في هذه الحلقة المفرغة لكي نحتل موقعاً اكبر انحطاطاً في كل دورة جديدة .

على ضوء هذه الظروف انه لمن الصعب فهم الواقع الذي عاشته ٢٠ بلداً بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ رأت نفسها مضطرة لطلب المشاركة المسممة بالتعويضية لصدقون النقد الدولي حيث أصبحت الارصدة المخصصة طبقاً لخطة STABEX للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أصبحت غير كافية لمواجهة عجز بلدان أفريقيا والمحيط الهادئ، والكاريببي

ان وضعينا كمنتجين ومصدرين للمواد الاولية جعلنا نحتل الدرجة الاخيرة في

الاقتصاد العالمي ولا تتمكن من الحصول على مداخيل ضرورية جداً لحياة وتطور الجماهير العريضة للعالم الثالث ولقد قدرت سكريتارية الاونكتاد بأنه لو تم التوصل الى مراحل شبه تصنيع ١٠٠ سلع أساسية مصدرة في عام ١٩٧٥ من قبل البلدان المختلفة فقط ، والى الدخل الذي تم تسعيله نتيجة للمنتوجات غير المصنعة والتي تفوق ١٩٧٠٠ مليون دولار لكان من الممكن إضافة ٢٧٢٠٠ مليون لمداخيلنا (٤)

وإذا ما كانت الاتجاهات على المدى البعيد مغالة بشكل عنيف فان الطرف الطارئ كان مأساوية .

ان الأزمة المتولدة في الاقتصاد الرأسمالي المتتطور كان لها التأثير الهدام ايضاً على التجارة الخارجية للبلدان المختلفة ففي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ودون توفر الاحصائيات الكاملة عن هذه السنة الاخيرة بعد كانت تقلبات الاسعار للمنتوجات التي صدرها العالم الثالث مأساوية

تغيرات اسعار السلع الاساسية

(بالنسبة المئوية)

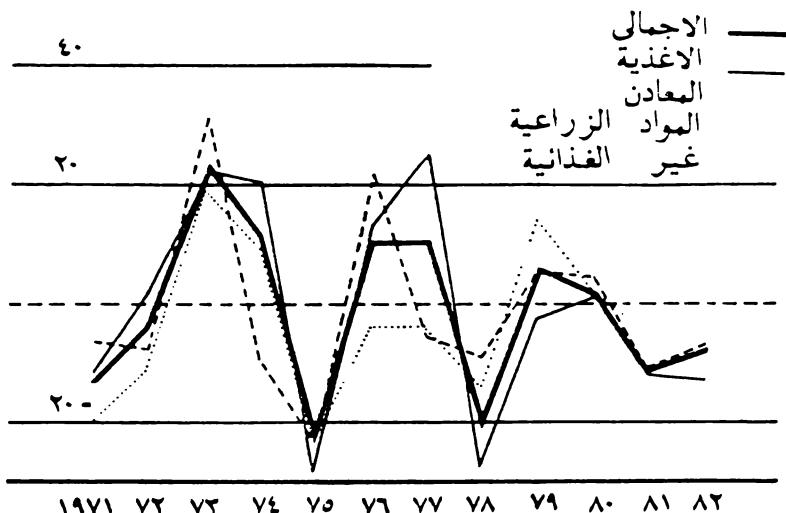
١٩٨٢	١٩٨١	
١٥,٠-	١٥,٦-	سلع الاسمية (باستثناء البترول)
١٨,٠-	٢١,٣-	المواد الغذائية
١٣,٠-	{ ١٨,٩- ١٣,٠-	المشروبات الاستوائية الزيوت والحبوب الزيتية
١٢,٠-	١٢,٣-	المعادن

المصدر: مصاغ بالاعتماد على مصادر الامم المتحدة *World Economic Survey* ١٩٨١-١٩٨٢، New York، ١٩٨٢، p. 59.

وكما قيل سابقاً واذا اخذنا بعين الاعتبار جميع السلع الاساسية (باستثناء البترول) فان انخفاض الاسعار في عام ١٩٨١ كان يوازي ١٥,٦٪ بينما كان الانخفاض ٢١,٣٪ لمجموعة من المواد الغذائية ولقد عانت البلدان المختلفة غير النفطية من تدهور في علاقات تبادلها يقدر بحوالي ٢٠٪ بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨١. في الواقع كانت بعض الانخفاضات سريعة جداً فمثلاً تدنى سعر السكر من مستوى ٤٢ سنت للباوند في اكتوبر عام ١٩٨٠ الى ما يعادل نسبة ٧٠٪ في ديسمبر عام ١٩٨١ والى حوالي ٨٥٪ ليبلغ مستويات الـ ست سنوات في نوفمبر ١٩٨٢ حيث ادى هذا التدنى في الاسعار الى خسائر في عام ١٩٨١ تقدرها

سكتاريا الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بطريقة متحفظة بعوالي
٨ آلاف مليون دولار .

التقلبات السنوية لاسعار صادرات البلدان النامية (أ) (بالنسبة المئوية)



أ) تتمد هذه المعلومات على عينة من ٢٣ سلعة اساسية باستثناء البرتول باستخدام القيم الحالية لصادرات السلع الاساسية للبلدان النامية كمعدل. ونسبة القيمة الوحيدة للمواد المصنعة كعامل انكماشى .

المصدر: *The World Bank, World Development Report, 1982*

وكما قيل سابقاً كان تدهور علاقات التبادل بالنسبة للعالم الثالث في السنوات الاخيرة حادا جداً وان هذا التدهور - وهو ظاهرة تحملتها بلداناً كاتجاه دائم على المدى الطويل - يغض النظر عن التقلبات العرضية كان موضع دراسات أثبتت سلوكها السلبي وتجدد هنالك مواد احسانية وفيرة استخدمتها الاونكتاد والسيغال والفاو واجهزه دولية اخرى توضح هذه الحقائق الا ان الشكل الخاص الذي يمثله لبلداننا التبادل غير المتكافئ والموقع المختل اكثر في كل مرة - الذي تعتله السلع الاساسية ، هو اكثر توضيحاً وقد أشار المدير العام للفاو لهذه المشكلة قائلاً :

ان هذا التدهور المستمر لشروط التبادل يمكن رؤيته في الظواهر التالية في نهاية العقد السابق كانت الفوائد الآتية من تصدير طن من الموز تسمح بشراء نصف كمية الصلب التي كان من الممكن الحصول عليها عن هذا الطريق قبل عشر سنوات [٠] الا ان وضع القمح هو اكبر سوءاً ففي عام ١٩٧٦ كان من الممكن شراء ١٦ طنا من القمح بطن واحد من الكاكاو غير ان الاسعار العالمية تسمح بشراء ٩ اطنان من القمح فقط بطن واحد من الكاكاو (٥)

ومن اجل ايضاح ظاهرة التبادل غير المتكافئ المتضاعدة غير العادلة بين البلدان المتطرفة والبلدان النامية قمنا بالبحث عن أمثلة اخرى بالإضافة لتلك التي ساقها المدير العام لمنظمة الفاو والتي تعكس تأثيرات أسعار البترول

- ٠ في عام ١٩٦٠ كان من الممكن شراء ٦,٣ طن من البترول بشمن طن من السكر الا انه في عام ١٩٨٢ لم يصبح من الممكن شراء اكثرا من ٠,٧ طن من البترول بشمن طن من السكر
- ٠ في عام ١٩٦٠ ببيع طن من البن كان بالامكان شراء ٣٧,٣ طن من الاسمدة الكيماوية الا انه في عام ١٩٨٢ ببيع طن من البن أصبح بالامكان الحصول على ١٥,٨ طن من الاسمدة فقط
- ٠ في عام ١٩٦٠ ببيع طن من الموز كان من الممكن شراء ١٣ طنا من البترول ، غير انه عام ١٩٨٢ أصبح بالامكان شراء ١,٦ طن فقط
- ٠ في عام ١٩٥٩ وبالدخل الناتج عن بيع ٢٤ طنا من السكر كان من الممكن شراء تراكتور ذي قوة ٦٠ حصانا الا انه في نهاية ١٩٨٢ أصبح من الضروري امتلاك ١١٥ طنا من السكر من اجل شراء نفس التراكتور
- ٠ في عام ١٩٥٩ وبالدخل الناتج عن بيع ٦ اطنان من الياف الجوت كان من المستطاع شراء شاحنة حمولتها ٨-٧ اطنان الا انه في نهاية عام ١٩٨٠ أصبح من الضروري بيع ٢٦ طنا من الجوت من اجل شراء الشاحنة المذكورة
- ٠ في عام ١٩٥٩ وبالدخل الناتج عن بيع طن من اسلاك النحاس كان من الممكن شراء ٣٩ انبوب اشععه من اجل الاستخدام الطبيعي الا انه في نهاية عام ١٩٨٢ وبنفس هذا الطن كان بالامكان شراء ثلاثة انبوب اشععة ✗ فقط

تعتمد هذه التقديرات على المصادر التالية

U. S. Exports, September-December 1981, US Department of Commerce;
Comercio Exterior de Cuba 1959, Junta Central de Planificación, 1961;

ومعلومات من معهد الابحاث التجارية لكوبا

ان ماتينين الستين الاخيرتين كانتا بمثابة كارثة اقتصادية وبالطبع تجارية في جميع مناطق العالم الثالث ففي افريقيا انخفضت الصادرات في عام ١٩٨١ عنها في السنة السابقة ووصل العجز التجاري في المنطقة الى ١٢ الف مليون دولار ، اي ما يعادل تقريبا خسارة ٥٪ من اجمالي ناتجها المحلي ان التعبير العاد عن الشروط الاقتصادية المضادة ، تجده في تدني نمو صادرات البلدان المختلفة غير النفطية التي تم ذكرها سابقا حيث ان المعدلات التي اقتربت من ٨٪ والتي تم تسجيلها في عام ١٩٨٠ لم ترتفع على ٤٪ عام ١٩٨١ الا ان الانخفاض المذكور في الواردات عام ١٩٨١ هو اكثر مساواة فيما يتعلق بعمزانه وتاثيره على امكانيات النمو وظروف الحياة لاغلب بلدان العالم الثالث ، اذ ازدادت هذه الواردات بنسبة ٢٪ فقط مقارنة مع مستويات السنوات السابقة التي تفوق الـ ٥٪

ان هذا التقلص العنيف قد شكل اجراء اجباريا وطارنا ومحزننا تم اللجوء اليه بسبب كون طرق التمويل من اجل التطور وحتى طرق التمويل التجارى محاصرة او صعبة الوصول اليها هذا التقلص يعبر عن توفر ومساواة الظروف الاقتصادية الراهنة للعالم الثالث التي يشكل وضع السلع الاساسية فيها كارثة ١٨٠٠ مليون شخص في اكثر من ١٠٠ بلد

السلع الاساسية والشركات متعددة الجنسيات

في عام ١٩٧٦ نشرت الاونكتاد دراسة عن النسبة المئوية للسعر النهائي الذي يتلقاه المنتجون عند متأجرتهم بالسلع الاساسية حيث قدرت ان هذه النسبة المئوية للسعر قليلة بشكل لا يصدق (٦) لانها تصل الى ١٠٪ للحديد والبوكسيت وما بين ٢٠-٤٠٪ للشاي والبن والكافا و العصبيات والموز والجبوت والى حوالي ٥٠٪ للسكر

و اذا ما اضفنا لما سبق ان هذه الاسعار ولكونها اسعارا للتصدير تشمل على تكلفة المواصلات وتكاليف محلية أخرى ، فان العجز الذى يحصل عليه المنتج فهو الادنى

وقد بيّنت دراسة اخرى للاونكتاد نشرت حديثا وبتحليل عميق بينت الرابع القليل جدا الذى يحصل عليه منتجو القطن في المجمع المصدر والسوق لاليف والمنسوجات حيث ان المنتج المباشر يحصل على ٦٦,٤٪ من السعر النهائي بالفارق الذى تبع به قطعة من قماش قطني وهذا يعني انه يحصل على ٥٢ سنتا مقابل كل قطعة تباع بالفارق بسعر ٨,٠٤ دولار (١٩٧٤) (٧)

وفي السنوات الاخيرة سمحت العديد من الابحاث التي قامت بعضها الامم

المتحدة بالتعرف - والى درجة ما - على شبكة النشاطات المتلبسة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية وبالقاء بعض الضوء على عملياتها الضارة وتقنياتها المتقدمة للاستغلال وبالرغم من اننا سنتطرق لهذا الموضوع لاحقا الا انه لمن المستحبيل في هذا التحليل للمشاكل التجارية للعالم الثالث عدم التطرق الى الدور السلبي الخاص الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في هذا المجال

ان هذه الشركات متعددة الجنسية والمختلطة والعلاقة التي تعاول فرض نظامها الاقتصادي العالمي الخاص ليست بعيدة ولا بائي حال من الاحوال عن الاتجاهات الخاطئة لاسعار السلع الاساسية ولا عن النسبة الضئيلة جدا للسعر النهائي الذي تحصل عليه البلدان المنتجة

ويجب قبل كل شيء ان نلاحظ درجة التحكم المذهل الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تجارة السلع الاساسية حيث ان هذا الواقع الاساسي على الرغم من انه معروف جيدا لا يتم التركيز عليه دافعا والحقيقة هي «ان كل تجارة المواد الاولية التي تصدرها البلدان المختلفة لا زالت تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية» (٨)

ان قدرة هذه الشركات على اتخاذ قرارات بشأن تحديد الاسعار لكبيرة بحيث ان اي مطلب من مطالب العالم الثالث بذلك اعادة تقييم تجارتة ولمواجهة التبادل غير المتكافئ ، عليه ان يشتمل - من اجل ان يكون متعانسا وان يتعمق في جذور المشكلة - على الفاء سيطرة الشركات متعددة الجنسية على التسويق ، وانتقال ميكانيزم التجارة الى الايدي القومية .

انه لمن المهم حقا كون اقل نسبة لسيطرة الشركات متعددة الجنسية على تسويق ١٨ سلعة اساسية تشكل اغلبية صادرات العالم الثالث - باستثناء الجلود - تتراوح بين ٥٠ و ٦٠٪ و تصل هذه النسبة الى ٨٥ و ٩٠٪ في ١١ مادة من هذه المواد

هذه الدرجة العالية من التحكم يقوم بها عدد قليل من الشركات تناجر باكثر من سلعة اساسية حيث ان دراسة الاونكتاد المذكورة حول ابعاد سيطرة الشركات متعددة الجنسية ، تقول

توجد في الوقت الراهن ١٥ شركة تجارية كبيرة تتحكم بـ ٩٠-٨٥٪ من تجارة القطن العالمية وان هذه الدرجة من التحكم لها ما يوازيها في اسواق العديد من المنتجات الاولية سوق اوراق التبغ حيث ان الـ ٩٠-٨٥٪ من التبادل العالمي يقع تحت السيطرة المباشرة لست شركات متعددة الجنسية وتجارة الموز حيث ان سوقه العالمية تسيطر عليها ٣ شركات بمعدل ٧٥-٧٠٪ وايضا الكاكاو حيث ان سوقه العالمي تسيطر عليه ٥ شركات على ٧٥٪ من تجارتة العالمية اننا لا نذكر اكثرا من اربعة مترجفات اولية اساسية (٩) .

صادرات البلدان النامية المسوقة عن طريق الشركات
متعددة الجنسيات ، عام ١٩٧٦

النسبة المئوية لتسويق الشركات متعددة الجنسيات	الصادرات الإجمالية (بملايين الدولارات)	المسترجات الغذائية
٨٥	١٧٣٧	الكافيار
	٧٩٣	الموز
٩٠-٨٥	١٠٧٩	الثعج
٨٥	٨٢٧	الشاي
٩٠-٨٥	٧٨٣١	البن
	٤٨٨١	السكر
٧٠	١١٠٢	الارز
٩٠-٨٥	٤٤٩	القمح
		المواد الخام الزراعية
٢٥	٢٩٧	الجلود
٧٥-٧٠	٢٢٠٢	الكاوتشو الغابي
٩٠-٨٥	٢٦٩٢	القطن
٩٠-٨٥	١٧٢	الجورن
٩٠	٤١٦٩	منتجيات النباتات
		الخامات المعدنية والمعادن
٧٥	٢٩١٤٩	البترول الخام
٩٠-٨٥	٣٠٣١	النحاس
٩٥-٩٠	١٢٥٦	فلز الحديد
٩٥-٩٠	٥١٨	البوكسيت
٨٠-٧٥	٦٠٤	القصدير
٠-٥٠	٨٥٠	الفريشات

ملاحظة ان المعلومات عن البترول والنحاس وفلز الحديد والقصدير والجلود هي
معلومات خاصة بعام ١٩٧٢

المصدر : UNCTAD. *Dimensiones del poder de las empresas transnacionales*, p. 61.

ومنذ وقت قليل ظهر في الاقتصاد العالمي ما يسمى general trading Co. التي هي بمثابة شركات عملاقة مسؤولة لآلاف المنتجات (حوالى ٢٥ الف منتوج لكل واحدة منها) والتي تشمل على البن والمعادن وحتى مواد مصنعة مختلفة

و فيما يتعلق بسوق القطن مثلاً فان الفقرة التالية ، من تقرير الاونكتاد المذكور لها دلالات عميقة على ذلك

خلافاً للاسطورة المنتشرة حول تشكيل الاسعار في سوق حرة فان عدداً قليلاً من المضاربين ومن الشركات الكبيرة التي تاجر بالعديد من السلع الاولية يقوم بتأثير قوي وفعال في تقلبات اسعار القطن العالمية على المدى القصير وان التقلبات على المدى البعيد تتأثر ايضاً بعدة عوامل اخرى تبرز فيها الاسعار والنشاطات التجارية للشركات الكيميائية والبتروكيميائية الاساسية ذلك فان البلدان الاشتراكية والبلدان النامية والتي تنتج أكثر من ٨٠٪ من القطن العالمي تلعب دوراً هاماً في تقلبات اسعار القطن العالمية على المدى القصير والبعيد وتتجدد نفسها مضطرة لقبول التقلبات في الاسعار والمعاناة من تأثيراتها الضارة الممكنة وبشكل خاص تلك الدول التي تعتمد على تصدير القطن كمصدر اساسي للعملة الصعبة وعلى التمويل بغير فرض التنمية (١٠)

في الواقع فان هذه الشركات العملاقة تحدد سعراً ما للمنتوجات وتأخذها وتبيعها بهذا السعر وبأي كمية يمكن ان تتصحها السوق وهذا ما يسمى «بالاسعار الاحتكارية» التي يقررها البائع من أجل الحصول على أعلى قدر من الربح الاحتكاري وبالتالي فإنه - على ضوء عملياته الواسعة - يغطي الانخفاض المتجل بربعه في مادة معينة بزيادة الربح في مواد اخرى ويعمل بطريقة تتسم بالدهاء من خلال استغلاله للتشابك القائم بين المنتوجات المختلفة

ان هذه الاحتكارات تستغل ايضاً عدم كفاءة التحليلات التقليدية لكل منتوج على حدة ، مما يخفي الترابط القائم بين العديد من المنتوجات المرتبطة في مجتمعات حقيقة للإنتاج والتسويق كما هو الحال في دائرة «القطن» تجارة القطن - الغزل - النسيج - الملابس ماكنات النسيج» والتي ترتبط بدورها بتأثير متبدال مع دائرة «البترول والغاز الطبيعي - المنتوجات البتروكيميائية - الالياف الكيميائية»

واذا ما انطلقنا من كون الشركات متعددة الجنسية تتحكم بـ ٩٠-٨٠٪ من اسعار المفرق لتسويق اغلب السلع الاساسية ، فان مشكلة تدهور علاقات

التبادل تبدو بصفات جديدة كما هو واضح مثلا في دراسة الاونكتاد حول الموز (١١)

ففي هذا السياق ان مؤشرات علاقة التبادل المعروفة والقائمة على احصائيات التجارة العادي ليست لديها القدرة الكافية على التعبير عن الفائد الاقتصادية الفعلية للبلدان المختلفة ، اذ ان زيادة الاسعار في الظروف القائمة دون القضاء على تدخل الشركات متعددة الجنسية ستعطي المنتجين الترميز جزءا ضئيلا من هذه الزيادة كما وانها ستؤدي الى زيادة المسافة بين هؤلا المنتجين والجزء المتعاطم من الربيع الذي تحصل عليه الشركات متعددة الجنسية. ان الكونسورسيومات متعددة الجنسية للبلدان الرأسمالية المتطرفة كانت تسيطر في يوليو ١٩٨١ على ٨٠٪ من الاسطول التجاري العالمي . بما فيه ما يسمى بأسطول التسجيل العر وكان ١٢٪ تحت سيطرة البلدان المختلفة وبقية البلدان الاخرى وهذا يعني انه من خلال دفع اجرة السفينة المقررة بشكل احتكاري في المؤتمرات الدولية للنقل البحري ، يتم نهب ثروات طائلة من بلدانا وبالعملة الصعبة مما يساهم في زيادة العجز في ميزان المدفوعات

تصدير المواد المصنعة من بلدان العالم الثالث

لقد رفضت البلدان المختلفة المفهوم التقليدي الذى نشأ في البلدان الرأسمالية المتطرفة والذى تم تطويره باضافات عده وكذلك تعويذه الى سياسة اقتصادية هذا المفهوم الذى يهدف الى تقسيم العالم الى منطقة مصنعة ذات تكنولوجيا متقدمة والى منطقة متتجة للمواد الاولية وهذا المفهوم القديم والعنيد قد ارتكز الى الحقيقة المناخية او تزويد الثروات المقتناة وحتى تم تصويره في الوقت المعاصر بمعايير ايكولوجية دائمة ومتغيرة الا ان هذا المفهوم بجميع اشكاله استحق رفض بلدانا التي لا تقبل بذلك كامر وحيد ورغم انه مفيد ، اذ اثبتت التاريخ اثباتا واضحا انه خلاصة التخلف والفق وتعيقهما لقد ازدادت في السنوات العشرين الاخيرة مشاركة البلدان المختلفة في التصدير العالمي للمواد المصنعة بشكل ملحوظ مما يتافق مع الترار الصائب الذى اتخذه بلدان العالم الثالث للتقدم في طريق التصنيع كالحل الوحيد الصالح استراتيجيا للتغلب على التخلف والحصول على التكنولوجيا الحديثة الا ان العلاقة بين جزء من عملية التصنيع هذه وبين الشركات متعددة الجنسية ، تولد قلقا عميقا حيث ثبت انه يفرض على بلدانا نوع جديد من التبعية من اجل تعويذه الى بلدان مصدرة لمواد مصنعة بسيطة ، واقعة في شبكات اقتصاد انتاج وتسويق الشركات متعددة الجنسية وفي نفس الوقت مستمرة في استيراد الآلات والرساميل التي تقرر مجرى التطور .

وبهذا الشكل فانه تقام عملية تصنيع اطلق عليها بعض الكتاب اسم «عملية التصنيع الفرعية» بكونها تقوم على اساس فروع متعددة ومسوقة للشركات متعددة الجنسية والتي تفرض نماذج غريبة عن المتطلبات القومية الحقيقة وتستغل الاجور المنخفضة في خدمة نشاطها غير المسيطر عليه والذي يدر الربح الكبير

ان صناعة النسيج والملابس لا تشكل العنصر الوحيد فحسب في هذه العملية بل الاكثر أهمية من الناحية الكمية ، حيث ان الشكل الذي يتم به توزيع المراحل المختلفة للعملية الصناعية في الصناعة المذكورة يقدم لنا صورة واضحة عن اوج تصدير المواد النسيجية المصنعة

فتبدأ السلسة بتحضير الغزل وهي مرحلة التصنيع الاولى لا تحتاج الى رأس المال كثيف ولا الى قوة عمل وفيرة ويتذكر هنا الجزء الاساسي من زيادة تصنيع النسيج في السنوات الاخيرة اذ ازدادت مشاركة العالم الثالث في الانتاج العالمي للغزل من ١٩٪ عام ١٩٥٠ الى حوالي ٤٠٪ عام ١٩٧٩ (١٢)

بينما المرحلة الثانية وهي مرحلة صنع الانسجة تحتاج الى رأس المال كثيف والى مستويات عالية من الامانة والتركيز لا زالت تسيطر عليها البلدان الرأسمالية المتطرفة لان القدرات الانتاجية الاساسية ما زالت قائمة فيها واما المرحلة الثالثة الا وهي صناعة الملابس فلم تصل اليها الامانة والمكنته بمستوى كبير ولا زالت حتى الان في البلدان المختلفة ذات الاجور المتدنية وفي كثير من الحالات تعمل بوحدات صغيرة

واخيراً فان الحلقة النهائية تكمن في صناعة وبيع آلات النسيج التي تميز بتكتولوجيتها المتطرفة وتصميمها المعقد والتي يعتمد عليها بشكل كبير مستقبل القطاع بأكمله ان مشاركة البلدان المختلفة هنا لتعطي دليلاً ساطعاً على العلاقات الحقيقة للسلطة في قطاع النسيج ، حيث انها تتركز أقل من ٥٪ من سوق تصدير آلات النسيج مع امكانيات قليلة في زيادة هذه النسبة فيما يتعلق بهذه العملية التي طرقتنا اليها بشكل مختصر ، قالت الاونكتاد ما يلي

ان احتكار الشركات الاوليجارخية المتكتلة اضاف ميزتين الى عملية التصنيع في البلدان النامية اولاً ان انتقال فروع الشركات ورأس المال الصناعي الى ستة او سبعة بلدان نامية بشكل اساسي فاقم التقسيم داخل ما يسمى بالعالم الثالث لدرجة ان تعبير تصنيع العالم الثالث أصبح يعني في الواقع وفوق أي شيء توسيع المواد المصنعة في هذه المجموعة الصغيرة من البلدان وفي المكان الثاني ان الشركات الاحتكارية الاوليجارخية تحصل على جزء هام من فوائد هذا التصنيع حتى ولو تقامته مع قطاع متزايد - لكنه تابع - من صناعيي البلدان النامية و كنتيجة لذلك فان

توزيعات الفوائد في هذه البلدان التي تشق طريق التصنيع لها ايضاً محدودة وغير متكافئة (١٣)

ولكن اذا ما تركنا جانباً قطاع النسيج وسلطنا الضوء على المشكلة بشكل كلي ، فإنه يمكن رؤية الوضع بنفس الوضوح ان الجدول الموجود في الصفحتين التاليتين يعطي لنا صورة متكاملة - على المستوى اللاتيني الامريكي - عن ظاهرة الانتشار الواسع لفروع الشركات متعددة الجنسية ومدى قوتها وحسب هذه المعلومات فان ٣٣,١٪ من مجموع ما تستورده الولايات المتحدة من امريكا اللاتينية تأتي من فروع الشركات الامريكية الاحتكارية تعمل في هذه المنطقة وفي حالة المواد المصنعة فان هذه النسبة تصل الى ٥١٪

ومن ناحية أخرى فان الصادرات الاجمالية لفروع الشركات الامريكية الاحتكارية في هذه المنطقة الى الشركات الام الموجودة في الولايات المتحدة ازدادت من ٦٩٪ الى ٨٥٪ ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ وهذه الصادرات تم اعتبارها كزيادة في تصدير المواد المصنعة وكبرها ساطع على التطور الصناعي العارى في بعض البلدان الامريكية اللاتينية على الرغم من انها تدل في الحقيقة على ان نسبة كبيرة من تجارة المواد المصنعة الخارجية وبالطبع انتاجها ، تتم خارج اطار تحكم وقرارات القيادة الاقتصادية القومية

وبهذا الشكل يقام ما يسمى بنظام «التجارة الاسيرة» التي تحول التجارة الدولية الى كاريكاتير حقيقي لنفسها - كثير من الكتاب يعتبرون ان نسبة لا تقل عن ٤٠٪ من التجارة العالمية لها هذه الخواص - اذ يقام تدفق تجاري ينتقل داخل شبكة فروع الشركة متعددة الجنسية ويتم تسجيل صادرات ليست ب الصادرات حقيقة في الواقع فتحديد اسعار لا يهدف الى مكافأة العمل المبذول من قبل المنتجين القوميين بشكل ملحوظ بل يهدف ايجاد وسائل لتحويل الارباح من فرع الى فرع آخر ومن اجل تحقيق هدف زيادة الارباح الى اقصى حد وعلى مستوى الشركات المتكتلة

ان اسعار التحويل هذه تختلف بشكل ملحوظ عن ما يسمى بالاسعار العادلة ولها تأثيرات هامة جداً كنفس التحويلات المالية للشركات متعددة الجنسية وبما ان الارباح تؤخذ بعين الاعتبار بعد دفع الضرائب بشكل اساسى فان الشركات متعددة الجنسية تستطيع تقليل الضرائب الى ادنى حد عن طريق التلاعب بالاسعار من اجل نقل الارباح من بلدان تدفع فيها ضرائب مرتفعة الى بلدان اخرى تفرض ضرائب اقل

هناك اسلوب آخر يمكن في زيادة تكلفة البضائع المستوردة من فروعها لكنه تسخر من القيود الحكومية التي تتولى الا تزيد كمية الربع بالمفرق عن نسبة

**الولايات المتحدة : الواردات القادمة من بلدان أمريكا اللاتينية ،
والواردات الإجمالية والواردات الآتية من فروع لشركات امريكية ، مصنفة حسب درجة تصنفيها ، ١٩٧٧**

(ملايين الدولارات ریاضية المغربية)

البلدان	نوع الواردات المغربية	المجموع		ماد مصنفة	ماد النسبة المغربية	ماد النسبة المغربية	ماد النسبة المغربية	ماد النسبة المغربية	ماد النسبة المغربية
		الإجمالي	البرازيل						
الأرجنتين	٣٨٦,٠	١٦٧,٩	١٠٠,٥	١١٤,٦	٢,١	٦,٨	٦,٨	٣٨٦,٠	٣٨٦,٠
البرازيل	٢٢٣,٧	١٠٨٢,٩	٤٩	٤٩	٤٩	١٨,٥	١٨,٥	٢٢٣,٧	٢٢٣,٧
السيكيل	٢٢٤,٣	٢٠٨٠,٠	٣٠,٥	٣٠,٥	٣٠,٥	٨,٣	٨,٣	٢٢٤,٣	٢٢٤,٣
بيلبيا	١٦٠,٣	١١٥,٤	٤	٤	٤	٤	٤	١٦٠,٣	١٦٠,٣
تشيلي	٢٢٩,٤	١٥,٦	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢٢٩,٤	٢٢٩,٤
كرولبيا	٨٢٤,٦	٦٤٦,١	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	٢٨,٥	٢٨,٥	٨٢٤,٦	٨٢٤,٦
الإكادور	٦٠٤,٠	١٤,٠	١	١	١	١١,٢	١١,٢	٦٠٤,٠	٦٠٤,٠
إيه	٤٤٨,٩	٢٦٤,٩	٧,٤	٧,٤	٧,٤	١٥٤,٨	١٥٤,٨	٤٤٨,٩	٤٤٨,٩
فنزويلا	٤٠٦,٥	١٧,٧	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	١٨١٤,٠	١٨١٤,٠	٤٠٦,٥	٤٠٦,٥
كونسا ريكَا	٢٩٣,٩	٢٤,٧	٢١,٦	٢١,٦	٢١,٦	٣٨,٣	٣٨,٣	٢٩٣,٩	٢٩٣,٩
الفلادو	٤٢٦,٢	٣٢٨,٨	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٢	١,٦	١,٦	٤٢٦,٢	٤٢٦,٢
غواتيمالا	٣٧٧,٥	٣٦١,٧	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٥,١	٥,١	٣٧٧,٥	٣٧٧,٥

هيونداي	٤٦,٧	١٣,٩	٧,٠	٥,٦	٤٠,٥	٢٣٣,٩	٤٠,٣	٢٥٥,٣
نيكاراغوا	٨,١	١٨,٣	١٢,٩	٤,٢	١٨,٩	١٥٦,١	١٧,٧	١٨٠,٢
بليارغاري	٥,٤	٤,٩	٣,٣	٥,٣	٦,١	١٢,٨	٥,٣	٢٣,٤
اورورا	٤,٢	٧٢,٣	١١,٢	١,٩	٤,٢	٣,٩	٨,٢	٨٨,٢
هاباني	٢٨,٤	٩,٧	١٧,٧	٣٣,٢	٤,٦,٧	٢٧,٥	٢٧,٥	١٦٩,٦
بنسا	٨٥,٩	٣٤,٢	٢٤,٣	٧,٠	٢٧,٢	١١٣,٨	٣٩,٦	١٥٨,٩
جمهورية الدوبيكان	٤,٨	٧١,٥	١٨,٠	٥٩,٠	٥,٦	١٣,٠	٤٨٢,٨	٦٢٥,٧
غويانا	٢,٦	٢,١	٢,١	٣,٥	٤,٥,٨	٥,٥,٩	٥,٥,٩	٥,٥,٩
جايليكا	٥٣,٢	١٩,٨	٧٦,٦	٠,٨,٤	٩٥,٢	٢١٦,٢	٨٦,٧	٣٤٦,٣
سردينام	٠,٧	٠,٦	٣٠,٠	٥٩,٧	٣٨,٨	٥٨,٩	٣٣,٩	١٢٠,٥
تربيتاد ويانغور	٧٦,٨	٦٨٦,٤	٥٤,٣	٢٠٧,٤	٨١,٥	٧٥٣,٤	٧٧,٣	١٦٥٥,٩
المجموع ٢٣ بلدا	٥٩١٤,٧	٣٠١٤,٥	٢٣,٠	٥١٢,٣	٢٣,٧	٢٣٢,١	٣٣,١	٦١١٠,٤
الاجمالي العائص بالدولار	٥١,٠							

CEPAL. *Las relaciones económicas externas de America Latina en los años ochenta*, p. 39.

المصدر: ملحوظ عن

معينة من اسعار المواد المستوردة او من تكلفة الانتاج وايضا تتلاعب بأسعار التغوييل لنقل الارباح ومحصلة موجودات الغزينة عن البلدان ذات العملة الضعيفة وتحاشي القيود المفروضة على تهريب العملة الصعبة

ان نتيجة ذلك هي تجارة عالمية مشوهة واسعار تغوييل تعمل كقطعة شطرنج في ميكانيزم الاستغلال التجاري والتبادل غير المتكافي وتقليل القدرة القومية على قيادة الاقتصاد وتوجيه التطور وتبعية ذات شكل جديد وجوه ثابت ، واحصائيات عالمية خادعة تشير الى مجرى ايجابى ، في الوقت الذى تشير فيه الاتجاهات العقيقية الى تفاقم التخلف وزيادة النهب

ليس باستطاعتنا وصف التجارة الدولية للبلدان المتخلفة سواء على صعيد السلم الاولية والمصنعة دون ان نجد في الشركات متعددة الجنسية وفي السياسات الاقتصادية للبلدان التي توجد فيها قصور الشركات الام المعرقل (العاشق) الاساسي لتطور العالم الثالث وان تعامل نشاط هذه الشركات المتكتلة يعني ان نغفي رؤوسنا في الرمال كالنعامنة وبدون استراتيجية منسقة وعمل موحد لمواجهة الشركات متعددة الجنسية ، فلن نستطيع التقدم الا قليلا في طريق مخالف للمجرى الكارثي العالمي المتعلق بامتداد التجارة واستغلال التجارة كعامل للتطور

سياسة العممية الجمركية القديمة والجديدة

في الواقع كان النظام الرأسمالي مرتبها بنظريات وسياسات العممية الجمركية منذ نشوئه ، فان التبادل البضاعي "Mercantilisme" في القرن الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ربما يكون السابقة الاكثر بعدا للموجة العالية من اجراءات العممية التي تتصف ببلداننا بشدة

ان اجراءات العممية يمكنها ان تمثل للبلدان المتخلفة اداة لحماية الانتاج الصناعي الناشي وفرض العمل المراقبة له في مواجهة التنافس التجاري للبلدان المتطرفة الا انها تصبح غير عادلة حين تمارس البلدان ذات الاقتصاد القوي هذه الاجراءات الانانية التي تحد من تطور الاغلبية الساحقة من الشعوب التي تعاني من التخلف نتيجة لقرون من الاستغلال الاستعماري والاستعماري الجديد والتي شيدت ثروات عدد قليل من الامم على قاعدة هذا الاستغلال

ان الواقع الذي عرفته بلدانا لها واقع فج اذ طبقت الدول الرأسمالية العظمى والرئيسية اجراءات حماية جرحتنا كلما اعتقدته ملائما وفي نفس الوقت فانها لا تتوقف عن اعلان نفسها الى جانب تحرير التجارة كما وانها تتول عن نفسها قلقة ازاء التصاعد في اجراءات العممية فيما يدخل بالميكانزمات الغرة المزعومة لعمل الاسواق الدولية .

ان سياسات الحماية هذه تعرقل دخول المواد المصدرة من البلدان المختلفة الى الاسواق او تقلص من قدرتها على المنافسة وانه لمن الضروري ان نؤكد هنا قبل ان نركز اهتمامنا على تأثيرات تلك الاجراءات في بلدان العالم الثالث ان سياسة الحماية بأشكالها المختلفة تعبر - كادة سياسية في النزاع بين الدول الاميرالية في المجال التجاري - عن ردة فعل الرأسمالية في مواجهة الازمة والصراع بين القطاعات المتعددة الجنسية للطبقات المسيطرة التي تعبد اقتصادا دوليا اكثر انتفاخا وبين قطاعات احتكارية ترتكز في شاطئها على الاسواق الداخلية للبلدان المتغيرة في هذا النزاع المعتقد والمتناهك ما يتم تقريره في النهاية هو من سينتفي في المستقبل وماذا سينتفي وما يترتب على ذلك او بكلمات اخرى ولمن السيطرة على أسواق في عقد الشمانيات وما بعد ذلك

في هذا النزاع تحتل السيطرة على أسواق ومصادر تموين العالم الثالث مكانا بارزا اذ تخدم اجراءات الحماية عدم تشجيع المنتوجات غير المناسبة وكذلك النداءات التي تدعو الى تحرير الاسواق تستهدف اختراق الاسواق القوية او اسوق مجموعة من البلدان

ان اجراءات الحماية قد تطورت وهذا ليس سرا اذ تم تحديدها وازدادت فعاليتها الحقيقة في مجالات العوائق التجارية التي عبرت عن انصارها الاساسية وانتقلت من الضرائب الى ما يسمى بالعواجز غير الجمركية التي تميز سياسات الحماية الجديدة العالمية

ان سياسات الحماية الجديدة هذه تدافع عن نفسها اليوم باتهامها لبعض بلدان العالم الثالث وهي تقول عن زيادة صادرات تلك البلدان من المواد المصنعة ، ناسية في نفس الوقت الفوائد التي تجنيها الشركات متعددة الجنسية من هذه العملية ، وتتهمها ايضا بانها المسؤولة عن اضطرابات السوق الا انه في قطاع المواد المصنعة ازدادت صادرات بلدان العالم الثالث الاعضاء في منظمة OECD عبر عنها بنسبة الاستهلاك الداخلي في هذه البلدان المتغيرة ، قد ازدادت هذه الصادرات بشكل ليس له مفزي (من ١٠,٢٪ الى ١٥٪) في عاما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ مما يثبت انها بقيت قليلة جدا مقارنة مع القدرة الاستهلاكية في هذه البلدان وان الغزو المزعوم للأسواق الغربية من قبل المواد المصنعة

القادمة من بلدان العالم الثالث هو ابعد ما يكون عن الحقيقة ومن ناحية اخرى فانه اذا وقع هذا الاتهام على البلدان القليلة التي زادت من صادراتها المصنعة فماذا سيحدث في المستقبل عندما يصدر عدد اكبر من البلدان كيات اكبر من المواد المصنعة كاتجاه تاريخي لا بد منه ؟

ان لمن الملام ايضا ان نذكر انه في عقد الستينيات وبداية السبعينيات ، كان بعض الكتاب الغربيين يزكرون على كون القيم الثابتة للعملات هي المسيبة في ضغوطات اجراءات الحماية نظرا لبعودها واليوم حين تتغير القيمة النسبية

للعملات فان ما يسمى بالضبط البنوي في البلدان المتطرفة لا زال يجده في اجراءات الععاية عنصرا هاما جدا بغية ايجاد التوازن في ميزان المدفوعات وادعما الصناعات التي لا تستطيع المنافسة

لقد افسحت الفرائض الجمركية القديمة المجال للحواجز غير الجمركية الا انها لم تخف كليا ، حيث لا زالت تعمل وتشكل عنصرا ضاغطا كما تبين ذلك في جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الجنسية المنعقدة في اطار GATT وقد حصل في هذه المفاوضات تخفيف آخر في المعدل المتوسط العادل للضريرية الاسمية في الولايات المتحدة والسوق الاوربية المشتركة واليابان ، الا ان هذا التقدم الظاهري في تحرير التجارة يشمل عناصر سلبية جدا لم يتم تعashiها نظرا للرفض المتشدد لتلك البلدان اثناء عملية المفاوضات الطويلة والمعقدة

وفي الحقيقة فلا زال هناك اختلاف حول المعدل المتوسط الذي يؤدي الى مستويات عالية من الععاية الفعلية على بعض المنتوجات الهامة جدا في اقتصاديياتنا اذ تم اضفاء صبغة رسمية على ما يسمى بالدرج الفرائي ، ذلك التدرج الذي يؤثر تأثيرا شديدا على المنتوجات كلما ازدادت درجة تصنيعها مما يوضع بشكل لا يقبل الشك ان الضغوطات التي تود ان تحافظ على الدور التقليدي للعالم الثالث كمصدر للمواد الاولية لا زالت حية وفي النهاية فان التخفيف الجمركي الذي تمت الموافقة عليه في طوكيو قد حطم امكانيات التفضيل الناشئة عن الانظمة المعممة للتفضيل للولايات المتحدة والسوق الاوربية المشتركة واليابان دون اجراء تعويضات على منتوجات أخرى لا تضمنها تلك الانظمة لقد طالبت البلدان المختلفة ولمدة طويلة وبالاحوال باقامة الانظمة المعممة للتفضيل لفهمها بانها تنطوي على امتيازات هامة

ان جولة طوكيو اظهرت الطابع المشكوك فيه الى حد بعيد لهذه المسائل والقتها عمليا مما ادى الى خسارة صافية وكبيرة تقدر بالف مليون دولار اذا اخذنا بعين الاعتبار الانظمة المعممة للتفضيل للولايات المتحدة والسوق الاوربية المشتركة واليابان (١٤)

ان امكانية تصحيح الاخطاء الخطيرة للانظمة الجمركية التي نشأت في جولة طوكيو تبدو بعيدة حيث انه لا يتوقع اجراء سلسلة جديدة من المفاوضات في السنوات القادمة ولانه في اية مفاوضات ضمن اطار GATT ، مبادئها الاساسية تسود بقوة حاسمة اي مبدأ البلد الاكثر تفضيلا وعدم التمييز ومبدأ التبادلية - تلك المبادئ التي توجه حدتها كما هو معروف نحو البلدان المختلفة

ان ما يسمى بالمعاملة الخاصة لبلدان العالم الثالث التي تم اقرارها في طوكيو من اجل تطبيقها على القرارات التي تم اتخاذها هناك - الاعانات وحقوق التعويض واجراءات مضادة لاغراق السوق (Antidumping) وترخيص الاستيراد وتعيين الاسعار العادلة والعواقوق التقنية للتجارة والشراء من القطاع العام -

لا تخل بجواهر هذه الاتفاقيات وحصل ذلك بسبب الجوهر غير العام للمعاملة الخاصة ، والتي تقصر على اعفاء بلد من بعض التزاماته او من الاعتراف ببعض الحالات الخاصة ، ولكنه توجد هناك حاجة للتفاوض في كل حالة لكي يتم تطبيق هذه الاحكام وبالاضافة فلم يتم هناك مبدأ اقرار الدخول المباشر والمستقر الى اسواق البلدان المتطورة وبال مقابل تم اقرار ما يسمى بببدأ التدرج في كل الاتفاقيات مما يترك في يد الطرف الآخر تطبيق المعاملة الخاصة حسب تفسيره لدرية تطور البلد من خلال قرار في كل حالة على حدة نجد كل ذلك بعيدا عن المعاملة التفضيلية ، المستقرة والماشية التي تطبع لها بلداننا والتي تشكل عطلا مشويا من اجل التقدم في الطريق التجاري .

بشكل عام بقيت جولة طوكيو بعيدة جدا عن ضرورات وآمال بلداننا واذ ان اقرار مبادئ مثل مبدأ التدرج واستحالة التوصل الى اتفاق حول احكام الضمان والتي تدع في ايدي البلدان المتطورة الامكانية الاختيارية لتطبيق اجراءات تعسفية عندما تجد ذلك ملائما ان عدم كفأة ما يسمى بالمعاملة الخاصة وشروطيتها لمي بعض العناصر التي تؤدي الى عدم الرضى العميق للعالم الثالث في مواهبة السلسلة الاخيرة من المفاوضات التجارية المتعددة الجوانب والنظام التجارى العالمي الحالى وفي الواقع فان المفاوضات المذكورة والتي دعت اليها GATT ، هدفت قبل اي شيء آخر الى حل المشاكل التجارية بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة واليابان وظلت ضرورات وطموحات العالم الثالث مسألة هامشية لذلك فمن غير المستغرب الا تتعكس نتائجها صالح بلداننا

ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية «سيبال» قد ساقت الفكرة التالية التي لا يمكن تطبيقها على بلدان امريكا اللاتينية فحسب بل على جميع البلدان المختلفة

لم تستطع هذه البلدان معالجة وضعها وطموحاتها بشكل مناسب ولم تكن راسخة لا في المفاوضات التجارية ولا في المفاوضات حول القواعد الجديدة للتجارة الدولية ولذلك فان مشاركتها المستقبلية ستضر بها المصاعب من اجل ان تساهم في قرارات في اطار النظام الذي اتخذ رسميا او يحاول ان يتخذ في المستقبل مقاييس لا تتجاوب مع متطلبات تجارة البلدان المختلفة (١٥)

ان الجلسة ٣٨ للاطراف المتعاقدة في GATT المنعقدة في جنيف بنوفمبر ١٩٨٢ لم تتوصل هي الاخرى الى نتائج تستحق الذكر لصالح البلدان المختلفة اذ تم تجاهل مطالبه عرة اخرى وترك النقاش بشكل اساسى حول التناقضات التجارية بين الولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة

ومن ناحية اخرى فان العواجز غير العmericية تشکل في الوقت العاضر الاداة الاكثر فعالية للتميز وللحصار الاسواق وانها تمييز بالتقنن والتعدد والعجب وتشمل على عدد غير محدد من ممارسات العماية - شخصت الاونكتاد ٧٠٠ منها - والتي تتضمن اعانت مالية حكومية وعمليات تقيدية كمية وقواعد صحية وقواعد تقنية وحتى اجراءات ادارية معقدة ومقصورة ونوع آخر من هذه الممارسات يمكن في ما يسمى «اتفاقيات التجارة العرة والمنظمة» ذات الطابع الرسمي او الخاص والتي لا تشکل سوى قيود توافق عليها تحت طائلة التهدید باتخاذ عقوبات اشد

هذه المجموعة الواسعة من اجراءات العماية التي لا يجب ان ننسى منها الاجراء المتعلق بالحماية الزراعية المتشددة التي تمارسها السوق الاوربية المشتركة على العالم الثالث تسبب اضرارا لم يتم احساها بعد بسبب نفس الطبيعة المتماثلة للاجراءات غير العmericية

وبالرغم من ذلك وحسب السيبال (٦) فان تحليل ٢٠ مجموعة من الاجراءات غير العmericية يثبت انها اثرت على المبيعات بمقدار ٨ مليارات دولار في عام ١٩٧٩ او بكلمات اخرى اكثر من ٥٠٪ من مبيعات امريكا اللاتينية للولايات المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة واليابان باستثناء البرتغال وتقدر بعض المصادر بان حوالي ٣/٥ من تجارة البلدان الرأسمالية المتطرفة تخضع في الوقت العاضر الى حواجز غير جمركية .

ان الولايات المتحدة لا زالت تحافظ على قانونها التمييزي والمجهف للتجارة الخارجية والذي يشكل عينة مصاغة للعواجز والاستثناءات لاسباب سياسية وايديولوجية وحتى تكون هذا البلد او ذاك عضوا في منظمة الاوبيك وتنظر في هذا القانون الاحكام التي لا يمكن تعashiها حول العقوبات التجارية ضد البلدان المختلفة التي تمارس حقها المشروع في التحكم بثروتها الطبيعية والنشاطات الاقتصادية وتقوم بتأميم الممتلكات الامريكية دون «تعويض سريع وفعلي» حتى صد تلك البلدان التي تشارك في منظمات المنتجين لحماية متوسطاتها القابلة للتصدير والتي تزعم الحكومة الامريكية بانها تضر بمصالحها وفي مناسبات عدة حاولت السلطات الامريكية ان تطبق على فروع الشركات متعددة الجنسية التابعة لهذا البلد والتي تتمرکز في البلدان المختلفة اجراءات تمنع من المتاجرة مع بلدان اخرى كما حصل في علاقات الارجنتين وبعض البلدان الاخرى مع كوبا

وبنفس المقدار فان الاتجاهات الاخيرة الهدف الى رفع قيمة الدولار التي تسببها سياسة الحكومة الامريكية العالمية تعمق التناقضات بين الدول الرأسمالية المتطرفة الرئيسية ، و- من بين تأثيرات اخرى - تساهمن في زيادة العجز في الميزان التجاري الامريكي والذى زاد في عام ١٩٨٢ عن ٤٢ الف مليون دولار وضرب رقمًا قياسيًا جديدا في تاريخ هذا البلد . ان هذه النشاطات

تفاقم من اتجاهات العيادة في الاقتصاد الامريكي والتي يشعر بآثارها العالم الثالث بقوة متزايدة وتسمع لنا بالتوسيع بوجود مصدر هام لضغوطات العيادة ما دامت ممارسة هذه السياسات قائمة

ان السوق الاوروبية المشتركة تمارس سياسة سكرية قائمة على الدعم القوى لانتاجها الداخلي الضعيف وعلى تصدير عدد كبير من الاطنان الى السوق العالمية ، وقامت بطبع دور هام لجعل الاتفاقية العالمية للسكك غير مؤثرة بشكل فعلى حيث رفضت التوقيع عليها وكذلك ساهمت في الانهيار العنف العاصل في أسعار اية مادة اولية خلال السنوات الثلاث الاخيرة وكذلك قامت السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٨٠ بزيادة عدد المنتجات المسممة بحساسته من ٥٩ الى ١٣٦ وهي مواد تصدرها البلدان المختلفة يجب ان تخضع لفحص محددة لكي تتمكن من الوصول الى اسواق دول السوق الاوروبية المشتركة وبعد ثمانية اعوام من اطلاق البرنامج من اجل نظام اقتصادي عالمي جديد وبعد ما يسمى بعقدى الامم المتعددة للتنمية وبعد ان اوضح العديد من الكتاب داخل وخارج الامم المتحدة وبشكل دقيق الوضع التجاري المختل لبلداننا القائم على التبادل غير المتكافى الذى يتلهم مواردنا الشحيحة فان وضع العالم الثالث في التجارة الدولية يحتمل ان يكون اسوأ من اي وقت مضى ان الاجراءات التي تم طرحها كمحاولات للحل او العلاج والتي تملك فعالية قابلة للمناقشة نجد جميعها مجده او بعيدة جدا عن اهدافها الاصلية ان اتفاقيات المنتجات القليلة التي تم التوصل اليها ما زالت في العمود او تعاني من ازمة صرخة وان آفاق عقد اتفاقيات جديدة تبدو غير اكيدة واهداف البرنامج المتكامل للسلع الاساسية وعنصره الجوهرى الصندوق المشترك هي بعيدة المثال حتى الان

ان عملية الموازنة بين اسعار صادرات الدول المختلفة ووارداتها من الدول المتطرفة قد تم رفضها بعزم من قبل دول الاقتصاد الحر المتطرفة والتي رفضت حتى مناقشتها

لقد تم اتهام اتحادات المنتجين ومقاطعتها وتصويرها كعوامل شيطانية لتعكير الاسواق وتوليد الازمات وكانت ضحية التهديدات والتمييز ان التمويل التعريضي عن تدني مداخل التصدير لا زال محسوبا في اطار التدخل المشؤوم لصندوق النقد الدولي وشروطه التدخلية بينما تفقد السيكانزمات الهامة لنظام STABEX تأثيرها بسبب محدودية الثروات التي تتحكم بها ويسبب الطابع الاستعماري الجديد الذي يتضمنه النظام وبالنسبة للعالم الثالث انه لامر تاريخي والزامي - اليوم واكثر من اي وقت مضى وفي النقطة الاكثر عمقا لاشد ازمة يشهدما - كسر الحلقة المفرغة لانحطاطه التجارى لتحويل التجارة الدولية الى عامل للتتطور الوطنى المستقل الحقيقى

القضايا النقدية والمالية

النظام النقدي الدولي والبلدان المتغيرة

ان الازمة النقدية-المالية الدولية تؤثر تأثيرا عميقا على الدول المختلفة وتشكل احد المظاهر الاكثر وضوحا لافلاس نظام العلاقات الاقتصادية العالمي المفروض على العالم من قبل الرأسمالية

لقد تضرر اقتصاد بلدان العالم الثالث على امتداد السنوات العشر لا سيما من تفكك نظام القيمة الثابتة للعملة وظهور عجز هائل في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري ، والتضخم الجامع وندرة الموارد المالية التي يمكن استعمالها في ظروف ملائمة ، هذه الظاهرة التي تفاقمت بسبب الزيادة المنفلترة من عقاليها في معدلات الفائدة مع ما ينجم عنها من ارتفاع لا سابق له للديون الخارجية

تعود اسباب هذا الوضع الفوضوي الى ازمة النظام النقدي-المالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الامريكية في اعقاب الحرب العالمية الثانية

هذا النظام - الذي تم اقراره تحت الضغط في معايدة بريتون وودز المعروفة في عام ١٩٤٤ - اعطى للدولار الامريكي امتيازا كموجدات اساسية للاحتياط الدولى قابل للتعادل عمليا مع الذهب نفسه وبهذا الشكل تكرست هيمنة الولايات المتحدة في المجال النقدي-المالي بدون منازع ، والتي تعبر عنها البيكانيزمات المرنة لسيطرة صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك

الدولي للانشاء والتممير (IBRD) المعروف بالبنك العالمي

لقد ضمن النظام النقدي-المالي الذى انشئ بهذا الشكل للولايات المتحدة ممارسة سيطرتها الفعلية ، تقريرا بدون منازع على الاقتصاد الدولى ، بنفس المقدار الذى تم فيه بسخاء تمويل صادراتها الجماعية لرأس المال وبرامج اعادة التعمير اوروبا والنفقات العسكرية بواسطة الوسيلة البسيطة للتتوسيع النقدى وكما هو منطقى ، فان ذلك كان يفترض الدعم من قبل اقتصاد مهيمن

وبشكل خاص ذى احتياطات من الذهب تساعد بشكل ملائم على دعم الدولارات المتداولة

ومع ذلك بدأت مثل هذه الظروف بفقدان فعاليتها بنفس القدر الذى تغير فيه الوضع الاقتصادى الدولى منذ اواخر عقد الخمسينات حيث بدأ اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية يعاني بالفعل ومنذ ذلك الحين من عوائق المنافسة المتصاعدة لاقتصاد اوروبا الغربية واليابان

ومع الاحتفاظ بالبنية البالية والجائرة لصدق النقد الدولى واستخدام القدرة التي قدمها هذا النظام للولايات المتحدة على التمويل الذاتى حتى على النحو الاقصى بدا (هذا النظام) يهدى وجوده منذ بداية عقد السبعينات ومن المناسب التذكير بأن الولايات المتحدة أخذت منذ تلك الاعوام ومع انتهاء مرحلة ما يسمى «ندرة الدولارات» في الدول الرأسمالية المتطرفة ، تعزز مكانتها المميزة في الاقتصاد الدولى بواسطة صك التزامات بالدولار تقابلها في كل مرة كمية أقل من الذهب او عملات اخرى قبلة للتحويل او طلب حقيقي ناتج عن نمو صادراتها من البضائع والخدمات وقد ارتكز التوسيع الاستثمارى الكبير الذى قامت به المؤسسات الامريكية متعددة الجنسيات منذ تلك الاعوام ، وازيد برامح «المساعدة» المشروعية سياسيا وزيادة التطفل المنفلت من عقاله في اقتصادها الذى يخلق حجما ناميا في الواردات من كل نوع وفي النفقات العسكرية المتزايدة قد ارتكزت بقدر معتبر على السياسة المعروفة من قبل البنك التجارى كـ«سياسة خلق الفلوس بلمسة قلم» بدون اى مساندة آخر الا صلاحية البلد وقوته السياسية القسرية .

ان المعطيات الواردة في الجدول التالي تعطي فكرة عن تلك السياسة

الموقع الدولى للدولار

(بمليارات الدولارات)

الاعوام	الاحتياطي من الذهب	الالتزامات بأيدى أجنبية
١٩٦٠	١٧,٨	٤٠,٩ ج
١٩٧٠		٩٧,٧ ج
	١١,٢ ب	٠٢,٩

المصدر : أ - *Economic Report of the President, 1969, USGPO, p. 330.*

ب - *Federal Reserve Bulletin, November 1982, p.455*

ج - *International Economic Report of the President, 1975. USGPO, p. 143*

د - *OECD. Main Economic Indicators, December 1982, p. 86.*

ان التراكم التدريجي لكميات هائلة من الدولارات في الخارج ساهم بشكل حاسم في خلق السوق التجارى المجازف للأورودollar (الدولار الامريكي) ونخر قاعدة نفس العملة المركزية لاحتياط هذا النظام حيث وصل مستوى سيولته درجة لا يمكن السيطرة عليها هكذا لقد شكلت هذه السياسة احد المصادر الرئيسية لتسريع عملية التضخم التي بدأت في اواخر عقد السبعينات والتي وصلت الى مستويات لا سابق لها في الاقتصاد الدولى

المشاركة في الصادرات العالمية

بالنسبة لـ ١٩٨٠

عام ١٩٦٠ عام ١٩٨٠ ب

الولايات المتحدة	٩,٩
المانيا الاتحادية	٢,٢
	٩,٥ ٨,٨

المصدر: تمت صياغته عن:

١ - *International Economic Report of the President, 1975*, p. 131.
ب - *Economic Report of the President, 1982*, p. 352.

وبالرغم من هذه الظروف فقد احتفظ الدولار لنفسه بشمن عال بشكل مصطنع لغاية عام ١٩٧١ وقد اعطى التخلی عن معدلات التبادل الثابتة وعن القدرة التعريبية لهذه العملة والتحرير اللاحق لسعر الذهب والهيروات المتتالية للدولار في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ كل ذلك اعطى في الحقيقة مؤشرا على نهاية النظام النقدي المخلوق في بريطون وودز وبدأت عندئذ مرحلة - لم تكتمل بعد - من الفرضي وحتى حرب نقدية في الاقتصاد الدولي تتسم بتعويم القيم النسبية للعملة والتضخم المتنامي والابعاد الامتنظم واللامتناظر للسيولة في السوق العالمي الدولي

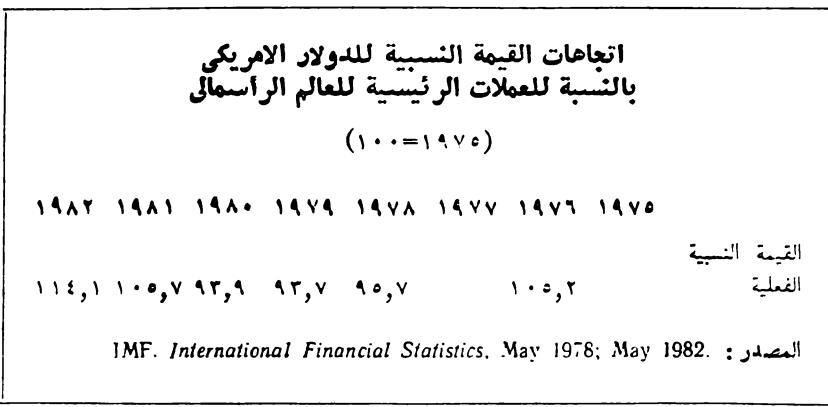
ان التعديلات المتتالية التي أدخلت على النظام المتبعة في ١٩٦٩ و ١٩٧٦ ضمن عملية اصلاح فاشلة أضفت في الحقيقة الطابع الرسمي على الفرضي النقدية-المالية العالمية - لم تستطع تحقيق الشبات المنشود في مرحلة ما بعد العرب بنفس المقدار الذي أصبحت فيه الهيمنة الاقتصادية الامريكية الشمالية القائمة آنذاك كقاعدة للنظام تساوم عليها في الوقت الراهن اوروبا الغربية واليابان بحكم سلطتها الاقتصادية الفعلية المتنامية .

ان أحد بوادر المغالطات البارزة للنظام يتمثل في ابعاد الحقوق الخاصة للتحويل في عام ١٩٧٠ والتي هي بمثابة اداة مطلوب منها ان تحول لتصبح الموجودات الرئيسية للاحياط كبديل للدولار ومع ذلك فان هذه التوقعات لم تتجسد قط ، وبنفس القدر الذى اصبحت فيه تلك التغيرات عاجزة عن الاستجابة للضرورات الحقيقية لتبديل النظام النقدى الدولى القائم على الرغم من ان الحقائق الخاصة للتحويل قد ابرزت التغير في موازين القوى العاملة بين الولايات المتحدة وبقى العالم الراسمالى المتتطور في الاعوام الاخيرة وعن حق

ومع ذلك فإن أزمة النظام النقدي الدولي قد أثرت على الدول المختلفة بقدر كبير

ففي المقام الاول سبب تذبذب القيم النسبية للعملة قلقا مستمرا وفي حالة العملات التي خفضت قيمتها ادى ذلك الى انخفاض القيمة الفعلية للمداخيل من الصادرات ، ومستوى الاحتياطيات بالعملات الصعبة ، وقد جعل من المستحيل عمليا اية عملية برجمة اقتصادية في الدول المتخلفة التي تستخدم العملات المسماة قوية كموجودات احتياطية رئيسية

ان هذا يؤثر تحديدا على تلك البلدان التي تربط عملاتها واحتياطاتها الدولية بالدولار كبلدان امريكا اللاتينية



في هذه الحالة ، يجب التشديد على ان اعطاء الدولار اكثر من قيمته بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ يستجيب لارتفاع نسب الفواند في الولايات المتحدة كجزء من سياستها الاقتصادية التقيدية التقييدية فقد أحدث هذا الاجراء تأثيرات سلبية على الديون الخارجية لبلدان أمريكا اللاتينية - وكذلك باقي بلدان العالم الثالث عندما سبب زيادات في تكاليف التمويل القادم من الخارج ، تحديداً في مجال خدمة الديون .

في المقام الثاني فان نسب التضخم المرتفعة احدثت في الاعوام الاخيرة تأثيرات سلبية جدا على اقتصاد العالم الثالث كذلك ان التضخم - الذي من بين اسبابه العميقية جدا الممارسة الاحتكارية لتشكيل الاسعار ، والتوسيع العاد للنفقات الحكومية غير المنتجة ، وبشكل خاص النفقات العسكرية في الدول الرأسمالية المتقدمة خلال السنوات الاخيرة - قد اصبح بدون شك احد التعبيرات الاكثر وضوحا للامتنافية نظام العلاقات الاقتصادية السائدة في البلدان ذات الاقتصاد السوقى

من جانب آخر فان التضخم الذى نشأ خلال عقد السبعينيات انطلاقا من مستوى التدوير الذى وصل اليه النشاط الاقتصادي انتهى بتفكك ميكانيزمات السيطرة الاقتصادية ذات الطابع الكينزى (نسبة الى الاقتصادي الانجليزى كينز (Keynes) المطبقة تقليديا خلال اعوام كثيرة وبذلك تم فقدان التأثير الذى كان يشجع في السابق النفقات التضخمية التي تولدها الحكومات في الدول الرأسمالية من اجل تحفيز الازدهار الاقتصادي

التضخم العالمي في مجموعات من البلدان

(محسوبا بواسطة التغير السنوى وبالنسبة المئوية لمعدل الاسعار المستهلك)

الدول الرأسمالية الرئيسية	البعض المتقدمة	الدول النامية:
٩,٣	١٢,٣	١٢,١
٢٣٦,٩ ٢٩,٠	٢٨,٧	١١,٣
		المصدرة للبرتغال المتوردة لبارتغال

Informe anual, 1982; OECD. Economic Outlook,

المصدر : 1982.

وفي نفس الوقت انتقل التضخم الحاصل في الدول الاكثر تطورا من هذا النظام وبشكل مضموم الى العالم المختلف في نفس الوقت الذى يضمن فيه موا高三 عالية من الرابع للكونسورسيومات متعددة الجنسية عبر ميكانيزمات الاسعار التي تفتقر وتخنق الدول المختلفة بشكل متصاعد .
واخيرا فما زالت قضية السيولة الدولية ، كذلك تؤثر سلبا على اقتصادات

العالم الثالث وقبل كل شيء لا يمكن إغفال الاشارة الى الدور غير الكافي والمشوه الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص كما ويمكن ملاحظة ليس العجز الراهن في مقدار الموارد التي يعينها الصندوق من أجل تعويض العجز بالحساب الجاري للدول المختلفة فقط بل التناوب الترابعي لهذا الاسهام كما هو مبين في جدول في الصفحة التالية

بالاضافة الى ذلك فان سياسة هذه المنظمة ما زالت عاجزة عن الاستجابة بشكل مناسب للحاجات الملحة للعالم المختلف لتجاهلها الكامل لطابع البنيوي لمشاكل ميزان المدفوعات للدول المختلفة ولمنعها لكل تمويل الا اذا كان تعويضيا وعلى المدى القصير ولفرضها لشروط مسبقة تفترض ثمنا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا باهظا ، مضره لسيادة ومصالح شعوبنا لقد ظهر صندوق النقد الدولي - حتى مؤخرا كدركي للمصالح الاكثر رجعية لرأس المال المالي الدولي

في اوائل شهر شباط ١٩٨٣ وبمناسبة التوجه في صندوق النقد الدولي نحو اعادة النظر في حصة اعضائه فان مجموعة الـ ٢٤ - المكونة من مثلثي حكومات آسيوية وافريقية وامريكية لاتينية - اعادت استئنافها لصالح زيادة مقدارها ١٠٪ في هذه الحصة ولصالح اصدار العرق الخاصة للتحويل ان طلب الزيادة في الحصة بالتحديد لصالح الدول النامية قد ارتكز وبحق الى موضعية تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية ووقعها على هذه البلدان وقد ساندت دوائر مهمة من الرأي العام الدولي مجموعة الـ ٢٤ في هذا المطلب

مع ذلك فان صندوق النقد الدولي وكالمعتاد لم يكتثر بمثل هذه الاطروحات فقد ازدادت الحصة بنسبة اقل من ٥٠٪ ، هكذا ، من ٦١ مليار دولار بصفة حقوق خاصة للتحويل الى ٩٠ مليارا وهذه الزيادة وزعت بحيث افادت مجموعة قوى مثل - فرنسا ، والمانيا الاتحادية ، واليابان وبلدان اخرى - على حساب الدول النامية لم يقر اصدار جديد لحقوق خاصة للتحويل كما كان المطلب وعلى الرغم من زيادة موارد ما يسمى بالاتفاق العام للقروض فان هذا ما زال خاضعا لنظام السيطرة للقوى الصناعية الاحدي عشرة المعروفة - مضافا لها مؤخرا المملكة العربية السعودية - حيث انها تقوم بتقديم الارصدة ، فانها تحدد من هم الذين سيتلقون هذه القروض .

ان الزيادة المحدودة في الحصة التي صادق عليها IMF لا تتبادر فقط مع حاجات الدول النامية لكي تتصدى للوضع العالى الضاغط لموازين مدفوعاتها (حتى لا نتكلم عن التدفق على نطاق واسع للموارد التي تلزمها من اجل الخروج من الازمة وتشجيع التطور) في العقيقة ان جزءا صغيرا فقط من مثل هذه الزيادة في العصص يخص الدول النامية ، وهذا الجزء الصغير ، في نفس

**دول نامية غير برولية .
محمولة العقود الجارية والموارد المنصوصة
من قبل صندوق النقد الدولي**

(مليارات الدولارات)

١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
٣٢,٠	٢٨,٣	٣١,٣	٣٩,٣	٤٠,٩	٤١,٠	٤٢,٠	٤٣,٢	٤٤,٠	٤٤,٦	٤٤,٧	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩	٤٤,٩
٢٢,٩	٢٢,٩	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠
٥,٩	٥,٨	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩	٥,٩
٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠

مجموع الموارد المنصوصة
من قبل صندوق النقد الدولي
(٢)

نسبة تمثيل (٪) :

١- تتمدري
المصادر : أعد هذا الجدول على أساس المعطيات الواردة في تقرير عام ١٩٨٢ لمدقق التفاصيل

الوقت لن يمثل اكثرا من كسر عشري (جزء صغير جدا) من الخسائر في العملة الصعبة التي حصلت في هذه البلدان منذ ان أصبحت فعليه آخر زيادة في العصص في نهاية عام ١٩٨٠ بين ١٩٨١ و ١٩٨٢ لقد بلغت فعلا تلك الخسائر في العملات الصعبة حوالي ٨٥ مليار دولار (منها ٤٠ مليار دولار انخفاض في المداخيل من الصادرات و ٣٧ مليار ارتفاع في خدمة الديون وما بين ٥ و ١٠ مليارات بسبب تقلص القروض)

ان الجزء القليل من الزيادة في حجم البلدان المتخلفة التي صادق عليها مؤخرا صندوق النقد الدولي لا يتعدى اذا كونه علاجا ثافها على الرغم - وبصدق - من انه علاج باهظ التكاليف من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن التوصل الى امكانيات التفروض التي تمنعها هذه الزيادة فقط عن طريق المرور بمعاناة الموافقة على الشرط المتشدد الذي تعنى التدخل في الشؤون الداخلية بشكل متناهٍ لهذه الهيئة ضد اراده شعوبنا وهكذا يتضح مرة اخرى السلوك التقليدي المتعنت لصندوق النقد الدولي الذي يظهر اليوم اكثر صرامة ووضوحا في الهوة التي تفصل بين الموارد البائسة التي يقدمها وال حاجات الهائلة للدول النامية وبين حلوله البخيلة وقصيرة المدى والعمق الخطير والزخم التاريخي للمشاكل وبين ما يقدمه وما يتطلبه بالمقابل ان هذا لا يشكل اي صيغة تذهب الى عمق المأساة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث ومن هنا فان الحاجة لتبديل تلك العلبة النقدية الاميرالية التي هي صندوق النقد الدولي بنظام نقدى وMais دولي شمولى متكافى وجديد قد اصبحت ضرورية جدا

من جهة اخرى لقد تم في الاعوام الاخيرة توسيع لم يسبق له مثيل في نشاط البنوك المتعددة الجنسيات في العالم المتخلف وتعلق اسباب هذا التوسيع بشكل او باخر بتطور المؤسسات متعددة الجنسية نفسها وبندويل الانتاج و فوق كل شيء بالازمة الاقتصادية وآثارها سواء في الدول الرأسمالية المتطرفة او في الدول المتخلفة

ان البنوك الخاصة بالتحديد من خلال نشاطها قبل كل شيء عبر ميكانيزمات جديدة نسبيا كالسوق الاوروبية هي التي ضفت بالنتائج مع صندوق النقد الدولي على الدول المستدينة لاجبارها على انتهاج سياسة اقتصادية تضر بالمصالح الاقترن حيوية لشعوب العالم الثالث وهكذا بقيت البلدان المتخلفة اسيرة شبكة سوق رؤوس الاموال المضارب والمقييد بدرجة عالية ان هذا الامر مضافا اليه العجز في عقودها ومدفوئاتها التجارية قد احدث حالة خطيرة من ناحية تعريض المحاصلات السلبية المترآكة . بالإضافة الى ما تقدم نرى معاولات السيطرة على التضخم بواسطة سياسات نقدية مقيدة ، والتي لم تعمق الازمة الاقتصادية ولم تقلص الاسواق فحسب

بل اقتربت اتخاذ اجراءات عملت على رفع معدلات الفوائد الى اعلى مستوى وصلت اليه بعد الحرب وبالتالي خلقت حالة متواترة في تكاليف الحصول على رؤوس اموال على شكل قروض قصيرة الاجل

**معدل الفائدة المعروضة بين البنوك
كل ثلاثة أشهر كمعدل سنوي للعملات الاوروبية المعنية
(بالنسبة المئوية السنوية)**

	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
الدولار الامريكي	١٣,٢	١٦,٩	١١,٩		
الفرنك الفرنسي	١٩,٦	١٧,٩	١٢,٥	١١,٢	
الجنيه الاسترليني	١٢,٣	١٣,٩	١٦,٧	١٤,٠	
مارك الالماني الغربي	٨,٦	١١,٧	٩,١	٦,١	
الين الياباني	٧,١	٧,٧	٦,١		

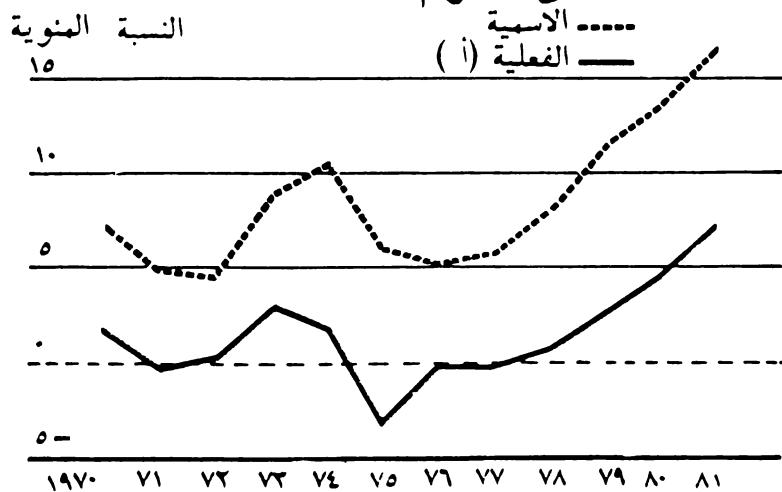
المصدر : ١٩٧٩ - محسوبة من النسب السارية المعمول في نهاية الشهر ، الواردة في Euromoney (الاعداد الشهرية)
من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ - محسوبة من النسب المتوسطة اليومية

ان العولول التي طرحتها الدوائر العاكمة في الولايات المتحدة لمثل تلك المصاعب هي الانفتاح بدون حدود وبدون شروط على نشاط رأس المال الدولي الخاص المعروف وفائدته المزعومة والتشفير الاقتصادي الداخلي بمعنى تخفيض مستويات المعيشة المتدنية اكثر مما هي عليه ، وترك الشركات متعددة الجنسيات تعمل بتکاليف قليلة وبدون عوائق .

وهناك محاولات لاستخدام نظام النقد الدولي حتى في هذه اللحظة من انعطافه من اجل اسناد سياسة القررة المتتبعة كعنصر اساسي من اجلبقاء نظام العلاقات الاقتصادية العالمي على قيد الحياة

بهذا المعنى فان صندوق النقد الدولي قد شدد في الرفع الراهن من اشتراطات قروضه ويفرض بقورة اکثر من اى وقت مضى دوره المعروف كمشرف ومتدخل في الاقتصاديات المتخلفة التي يجب عليها ان تقبل وصفاته الاستعمارية الجديدة التي تتلخص في تخفيض قيمة العملات والتشفير والانفتاح على البضائع والاستشارات القادمة من البلدان الرأسمالية المتطرفة بالإضافة لدفع معدلات فوائد مرتفعة تتناسب مع سوق رؤوس الاموال وتتخضع نفسها لبرامج مدفوعات محددة بشدة على مدى قصير .

نسبة الفائدة الحقيقة في الولايات المتحدة في أعوام ١٩٧٠ - ١٩٨١



(ا) تم تقليله حب عامل الانكمash لاجمالى الناتج المحلى
في الولايات المتحدة

المصدر : The World Bank. World Development Report, 1982

انه لمن المعزن التذكير بعدة حالات لحكومات تقدمية فرضت عليها هذه الاجراءات متخفية في اعتبارات تكنوقراطية ففي اثناء ذلك وعندما كانت تجد البلدان الرأسمالية المتطرفة نفسها في متاعب كان صندوق النقد الدولي يقوم بهممة الضمان والعمل المحرك لرأس المال مثل ساطع على سلوك هذه الهيئة (صندوق النقد الدولي) يتمثل في التمويل المقدم مؤخراً لجنوب افريقيا والذي يقدر بأكثر من مليار دولار مزدرياً بشدة الدول الافريقية والمجتمع الدولي

ان طريق التطور يستلزم جهوداً جبارة وثمنا باهظاً فقط بالقضاء على الطابع الاستعماري الجديد لنظام النقد الدولي وبالتحديد على ادواته كصندوق النقد الدولي يصبح بالامكان الشروع في التحولات التي لا بد منها اذ لا يمكن لآلية هيئة دولية تسيطر فيها مجموعة ضئيلة من خمسة بلدان بواسطة المشاركة ببرؤوس اموالها على ٤٠٪ من اصواتها وتفرض بهذا الشكل ارادتها على اكثر من ١١٠ بلدان مختلفة ، لا يمكنها خدمة مصالح تلك البلدان

التمويل الخارجي من أجل التنمية والديون الخارجية

ان التشويه الذى فرضته تاريخيا السيطرة الاجنبية على البنى الاقتصادية لدول العالم الثالث قد طرح على شعوبنا استحالة ايجاد الموارد المالية الضرورية لتجاوز التخلف من تقاء ذاتها في هذه الايام وفي الوقت الذى يهدى فيه عبء مالى باهظ بجدية الاقتصاديات المختلفة ، وعندما يبدو ان لوب الاستدانة يؤدى الى كارثة لا يمكن التنبؤ بعواقبها فان مشاكل التمويل الخارجي للعالم الثالث تقفز بالضرورة لتحتل مكان الصدارة

منذ بعض السنين اصبح واضحا للمجتمع الدولى انه فقط بواسطة الحصول على موارد مالية خارجية بشرط مناسبة قد يكون بالامكان تخطي التخلف ومع ذلك فان هذا لم يكن هو السبب الجوهري الذى أدى الى اندفاع الموارد المالية باتجاه الدول المختلفة في الاعوام الاخيرة اذ ان التردى العاد الحالى في العلاقات الاقتصادية الدولية للعالم الثالث في جو من توفر حجم معتبر من رأس المال الفائض في العالم الرأسمالى المتتطور خلق الظروف التي ادت الى تحويل التدفق المالى الى مولد حقيقي للاستدانة والتبعية والسيطرة المتزايدة في البلدان الاكثر فقرا

ان تحليلا موضوعيا للواقع يكشف بان هذا التمويل الخارجي والذى بسبب توجيهه الى العالم الثالث ، قد سمي في احيان كثيرة «من أجل التنمية» - فقط - لم يسامم اطلاقا في تجاوز مخلفات الاستعمار والاستعمار الجديد في الحقيقة فان النمو الجامح للدين الخارجى للدول المختلفة لا يعكس بشيء النتائج المنطقية لعملية تطور تولد بالضرورة اختلالات مالية خارجية بل له جذوره في التدهور المتنامي للعلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الاكثر تطويرا وشعوب العالم الثالث

ان هذا يظهر في الدرجة الاولى في مجال العلاقات التجارية وبشكل خاص في مجموعة الدول الغير بترولية فالفعل نرى ان علاقة شروط التبادل لهذه المجموعة من البلدان قد تدهورت حوالي ١٣٪ بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ لفسح المجال امام محصلة سلبية للميزان التجارى بلغت اكتر من ٣٥٥ مليار دولار في تلك المرحلة

ان السيطرة التي تمارسها البلدان الرأسمالية المتطرفة على التجارة العالمية والتنوع المحدود ل الصادرات العالم الثالث واعتماده الكبير على الواردات منع البلدان المختلفة من زيادة مداخيلها من الصادرات واجبرتها على القبول بشروط تبادل غير مواتية جعلتها تضاعف ، بزيادة العجز التجارى في ثلاثة اعوام فقط ان الخورة التي تؤدى اليها الاختلالات التجارية المتنامية قد اشتلت في الآونة الاخيرة عبر العجز في عمليات الخدمات . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار محصلة

هذه العملية العسالية ، فاننا سنلاحظ انها تقدم لنا نتيجة سلبية ايضا بقدر ٧٦ مليار دولار في هذه المرحلة ان كل ما تقدم ادى الى محصلة سلبية للحساب الجارى لميزان المدفوعات بلغت حسب تقديرات صندوق النقد الدولى اكثر من ٤٧٦ مليار دولار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢

كذلك تجدر الاشارة الى ان النشاط الغير محدود والمنفلت للشركات المتعددة الجنسيات لا زال يساهم في الصرف على العمليات الخدمية بشكل كبير عبر تحويل الفوائد من البلدان المختلفة حيث توجد الفروع الى الشركات الام في مناطق اخرى من العالم وتشير دراسة موازين المدفوعات للبلدان المختلفة الى ان مجموع الاستثمارات المباشرة التي دخلت هذه البلدان خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٨ بلغت ٤٢,٢ مليار دولار في حين ان الفوائد التي تم تحويلها زادت عن ١٠٠,٢١٨ مليار دولار وبهذا الشكل خرج ٢,٣٧ دولار على شكل فوائد مقابل كل دولار مستثمر مما ساهم في تقوية موازين المدفوعات للدول الرأسمالية المتطورة (١)

لقد مثل الاستثمار الاجنبي بهذه الطريقة عامل تدهور ميسى موازين المدفوعات للعالم المتعدد ، وعاماً مشجعاً لاستداته الخارجية بهذا الاسلوب وبينفس المقدار الذى ساهمت الموارد المالية المنتولة للعالم الثالث في التعریض عن الاختلالات في موازين المدفوعات على المدى القصير فقط ، ولم يكن لها تأثير حقيقي في عملية التنمية ، فانها اوجدت عملية استداته متنامية في هذه البلدان

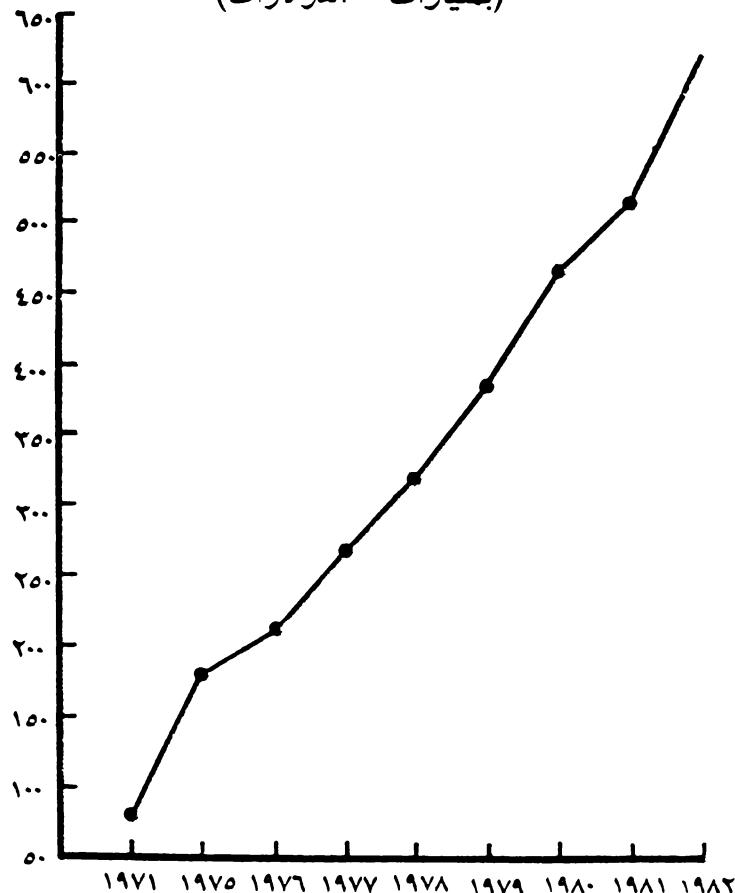
الديون الخارجية للبلدان النامية (في نهاية العام، بمليارات الدولارات)

١٩٨٢	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
٦٢٦,٠	٥٢٤,٠	٤٥٦,٢	٣٩٧,٣	٣٣٦,٦	٢٦٤,٦	٢١٦,٩	١٧٩,١
متوسط للنيل							
السنوى (%)	٢٤	٢١	٢٧	٢٢	١٨	١٥	١٥
أ - تقديرى.							

المصدر: OECD. *Development Co-Operation Review, 1981*, Paris, 1981, p. 218; *Resumen de la deuda anual de los países en desarrollo de 1982*, AP, diciembre 16, 1982.

في حين نما اقتصاد العالم المتعدد بمجموعه بنسبة ٣,٢٪ بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ انخفضت صادراته بوتيرة متوسطة سنوية مقدارها ١,٧٪ وازدادت الديون بوتيرة ١٦,٨٪ في نفس الفترة (٢) .

الديون الخارجية للبلدان النامية (بمليارات الدولارات)



المصدر: *OECD Development Co-Operation Review, 1981*

وقد كرس الجزء العظيم من هذه الكمية الهائلة من الموارد المالية لتفطية العجز في الحساب الجاري الذي عانت منه البلدان المختلفة بسبب الطابع الجائر لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الرأسمالية المتقدمة ففي السنتين الأخيرتين ، لم يعد بإمكان البلدان المختلفة تحمل هذه العملية ، بسبب هبوط

الطلب على منتوجاتها وهذا ناجم عن الازمة العادة في الاقتصاديات السوقية المتغيرة بالإضافة الى النتائج السلبية للسياسة المالية في الاسواق الدولية لرأس المال مما تسبب -كما سترى لاحقاً - في تقصير مدد الاستحقاق والانتفاع وارتفاع معدلات الفائدة وتوفّر فرص اقل للحصول على قروض جديدة من الواقع ان لولب الاستدامة هذا الذي بدأ بالتمدد بشكل متتسارع في عقد السبعينات قد اكتسب اليوم وتيرة سريعة جداً تفوق كل التوقعات السابقة ، بشكل يصبح معه من الصعب جداً ايفاء بلدان العالم الثالث بها ان وزن هذه الاستدامة وصل للدرجة لا تتفق امكانيات النمو الاقتصادي فحسب بل ايضاً تقضي على امكانيات تامين حتى المستويات الدنيا من الاستهلاك التي تميز اغلبية البلدان المختلفة ، التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد .

ووفقاً للدراسات متعددة فان كل طفل يولد اليوم في العالم الثالث يوجد عليه دين بمقدار ٢٦٠ دولاراً لكن بما ان تأثير نمو الدين أعلى بكثير من تأثير نمو السكان فانه سيصبح هناك نمو ملحوظ للدين السنوي للفرد الواحد مما يعني انه في عام ١٩٨٥ سيكون كل فرد في العالم المختلف مدينا بـ٥٠٠ دولار وبالطبع ان هذا الرقم اشد خطورة في بعض المناطق ففي أمريكا اللاتينية حيث تدين بلدانها بحوالى ٣٠٠ مليار دولار يكون الدين لكل فرد حوالي ألف دولار (٣)

خلمة الديون الاجمالية السنوية للبلدان النامية

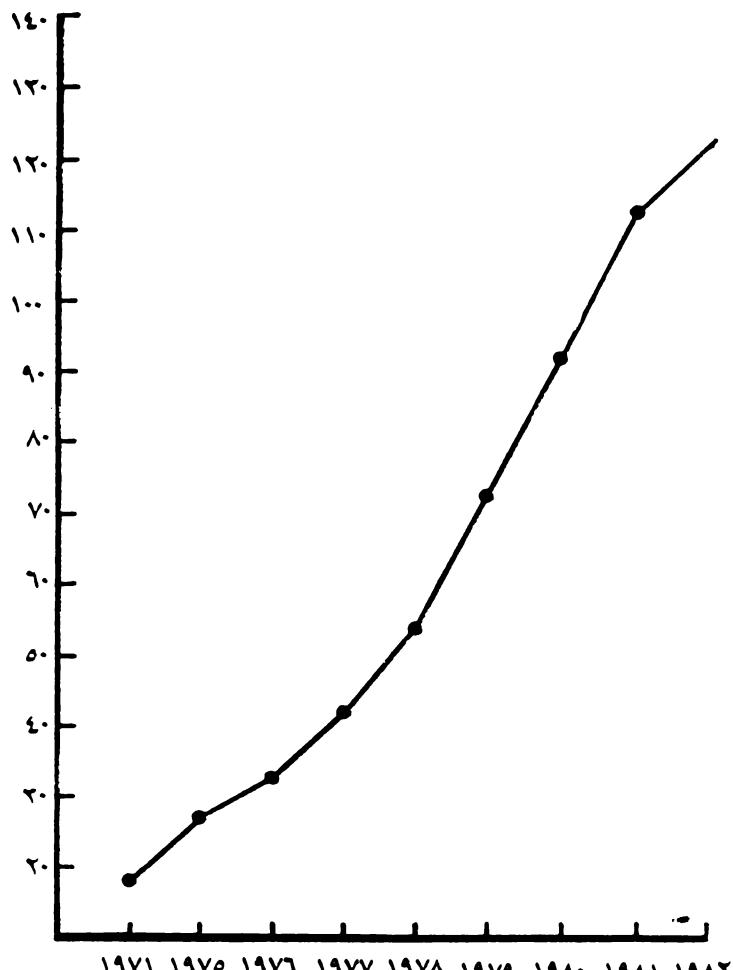
(بيانات الدولارات)

	١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥
الخدمة الإجمالية	٢٦,٢	٣٢,٢	٤١,٠	٥٦,٩	٧٣,٦	٩١,٢
الفوائد	٩,٥	١١,٨	١٤,٣	١٩,٨	٢٦,٠	٤٦,٥
استهلاك الدين	١٦,٧	٢٠,٤	٢٦,٧	٣٧,١	٤٧,٦	٦٥,٢
التغير الوسطي						
السنوى للخدمة						
الاجمالية (%)	١٩	٢٢	٢٤	٢٩	٢٧	٢٢

أ - تقديرى.

المصدر: OECD. Development Co-Operation Review, 1981, Paris, 1981 p. 218;
Resumen de la deuda anual de los países en desarrollo de 1982, AP,
diciembre 16, 1982.

خدمة ديون البلدان النامية
 (بمليارات الدولارات)



المصدر: OECD. *Development Co-Operation Review*, 1981

ومع ذلك فان ديناميكية عملية الاستدامة في نفس الوقت الذى سمحت فيه بتخفيف آثار الازمة على اقتصاديات العالم الثالث جزئيا فقد اصبحت هي نفسها مصدر ثراء لرأس المال المالي المتعدد الجنسيات ويظهر هذا بوضوح في تنامي خدمات الديون (راجع ص ١٠٣)

وتبيّن هذه المعطيات كيفية نمو خدمة الديون بوتيرة متrosطة سنوية مقدارها ٢٣,٣٪ بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ بمعدل يفوق وتيرة زيادة الديون نفسها بكلمات أخرى تصبح الفرورة متصاعدة لطلب القروض من أجل التمكّن من دفع ما تدين به . من هنا وحسب تقديرات البنك العالمي فان العركه الصافية والفعلية للموارد المالية نحو العالم الثالث عادلت ٢٢,١٪ فقط من المجموع الاجمالي للقرض في عام ١٩٨٠ (٤)

الميكانيزم المتناقض للتغذية العكسيه (مرتدة) للديون الخارجية

ان الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات بالحساب الجاري للدول المتخلفة المستوردة للبترول - والنّي تفاقم بسبب وقع الازمة على صادراتها وتردى علاقة التبادل وارتفاع معدلات الفائدة - قد تمثل كل ذلك في عجز سنوي بلغ بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ٨٠ مليار دولار متباوزاً الى ٩٠ مليار دولار عام ١٩٨١ ومواصلاً صعوده في عام ١٩٨٢ وكانت نتيجة كل ذلك الازدياد المتتسارع للديون الخارجية والتي تقرب من او تفوق في الوقت الحاضر ٦٠٠ مليار دولار وفقاً لطرق الحساب المتتبعة الان

فإن هذه الديون التي كان حجمها محدوداً في البداية بضرورة الحصول على موارد من أجل تعريض العجز في الحساب الجاري اخذت تتحوال مع الزمن الى عامل مقاوم للعجز نفسه وفي الواقع الى ميكانيزم تغذية عكسيه (مرتدة) يطالب بعد ذاته بضربيه تصاعديه من ثمار عمل الشعوب ضربية تزيد في الحقيقة خزينة البنوك متعددة الجنسيه الى اكثر من الثلث ويمكن تجسيد هذا الوضع حتى احصائيات بمعطيات البنك العالمي والتي يمتضها توجب على البلدان المتخلفة دفع ٩٩ مليار دولار (٨٥٪) كخدمة لـ الديون قروضها التي بلغت ١١٧ مليار في عام ١٩٨١ وبالتالي بقي مبلغ ١٨ مليار فقط و ٦٠ مليون في حالة امريكا اللاتينية كتعويم صاف للموارد بوضوح اكثـر وصل الامر الى الحد الذي اصبحت فيه البلدان المتخلفة مثقلة بالديون فقط بهدف الایفاء بالتزاماتها التي تخلقتها نفس الديون عملياً ان ظاهرة لاعقلانية وفاسدة ولامنطقية بهذه ليس لها سابق في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد اكتسب هذا اللوبل زخماً جديداً بين ١٩٧٩ و ١٩٨١ بفضل الزيادة المنشئانية لمعدلات الفائدة العالمية في السوق المالي الدولي التي ارتفعت - حسب تقديرات OECD - بنسبة ١٢٪ - ١٨٪ كمعدل سنوي ومثلت هذه الزيادة بالنسبة للبلدان المختلفة نفقات إضافية تقدر بـ ٢ مليارات دولار لكل ٪١ من الزيادة في معدل الفائدة مما أضطر اقتصادياتنا المتهكمة لدفع ١٣ مليار دولار إضافية (٥) خلال عام ١٩٨١ فقط

ان الفوائد التي كانت تمثل في عام ١٩٧١ ٣٠٪ من خدمات الدين رفعت مساهمتها بعد عشر سنوات إلى ٤١,٦٪ من هذا المجموع من هنا ايضاً فان تصدير رؤوس الاموال التسليفية قد تحول الى الشكل الاكثر اثراً لاستثمار رؤوس الاموال في العالم الثالث اذ شكل دفع الفوائد ٩٠٪ من مداخيل رأس المال الاجنبي في البلدان المختلفة الغير نقطية خلال عام ١٩٨١ (٦)

و كنتيجة لكل ما تقدم ارتفعت نسبة خدمات الدين قياساً الى قيمة صادرات العالم المختلف من ١٤٪ الى ٢١,٢٪ بين عام ١٩٧٣ و ١٩٨٢ وعوالي ٣٧ لبلدان العالم الثالث المستوردة للبترول (٧) وقد لعبت حركة رأس المال القادم من المصادر الخاصة في السنوات الأخيرة دوراً بارزاً في تردّي شروط التمويل الخارجي للعالم الثالث

مشاركة الانواع المختلفة من قييس رأس المال في التمويل التارجي للبلدان النامية

(بالنسبة المئوية من الاجمالي)

١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٠	
٢٣	٢٥	٣٢	قرصون رسمية
٥١	٤٥	٣٩	قرصون خاصة
١٤	١٥	٨	استشارات مباشرة

The World Bank. World Development Report, 1982, p. 35.

ان الزيادة المتتصاعدة في جعل الفيصل العالمي الموجه نحو العالم الثالث ملكية خاصة تخضع بقدر كبير الى آثار الازمة الاقتصادية الرأسمالية ، التي أدت الى انخفاض نسبة الارباح في البلدان الرأسمالية المتطرفة وبالتالي زيادة تصدير رؤوس الاموال الخاصة نحو العالم الثالث بعثاً عن ارباح اكبر

شروط التسليف المفروضة على البلدان النامية

(بالنسبة المئوية)

١٩٨١	١٩٧٢	معدل القائمة الإجمالية
١٠,٢	٤,٦	معدل القائمة العائمة
١٨,٠	٧,٩	معامل الامتياز في القروض
١١	٢٨	أ - معطيات عام ١٩٨٠

المصدر : OECD. *Development Co-Operation Review, 1981*, Paris, 1981, p. 70; Banco Mundial. *Informe Anual, 1980*, p. 155; The World Bank. *Annual Report, 1982*, Washington, 1982, p. 143.

اتجاهات الاستدامة والمدفوغات للعالم المتخلف في ١٩٩٠-١٩٨٢

ان المستقبل الذى ينتظر العالم الثالث اذا ما بقيت الاتجاهات التجارية والمالية الدولية الحالية على ما هي عليه لا يمكن ان يكون الا اكثراً

اذا ان التقديرات التي اجريت اطلاقاً من الوضع الحالى تبين بوضوح انه في فترة قصيرة تصل لسبعة اعوام ، سيكون مستحلاً على اقتصادات البلدان المختلفة دفع العمل الهائل من الخدمات المالية والبقاء على قيد الحياة

ان هذا الوضع لا يطاق حيث يمكن ان تمتثل هذه المدفوغات في عام ١٩٩٠ حوالي ٤٠٪ من كل المداخيل الناجمة عن صادرات الغيرات التي تحصل عليها هذه البلدان الا ان هذا الوضع يكون متقدماً اذا ما قورن مع الوضع الذى قد يؤثر على البلدان المتخلفة المستوردة للبترول - او الاغلبية - التي قد تجد نفسها مجبرة على تخصيص حوالي ٨٠٪ من مداخيل صادراتها لتفطية فوائد واستهلاك الديون بمعطيات مطلقة فان هذا قد يقلص الى النصف الموجودات الشحيحة من العملات الصعبة لاستيراد الغيرات والخدمات يعني ستقتصر من ١٤٢ ملياراً عام ١٩٨٢ الى ٧١ ملياراً فقط في عام ١٩٩٠ وان ذلك قد يؤدي الى شلل تام في البلدان ذات البنى الاقتصادية التي تعتمد الى حد كبير على الاستيراد

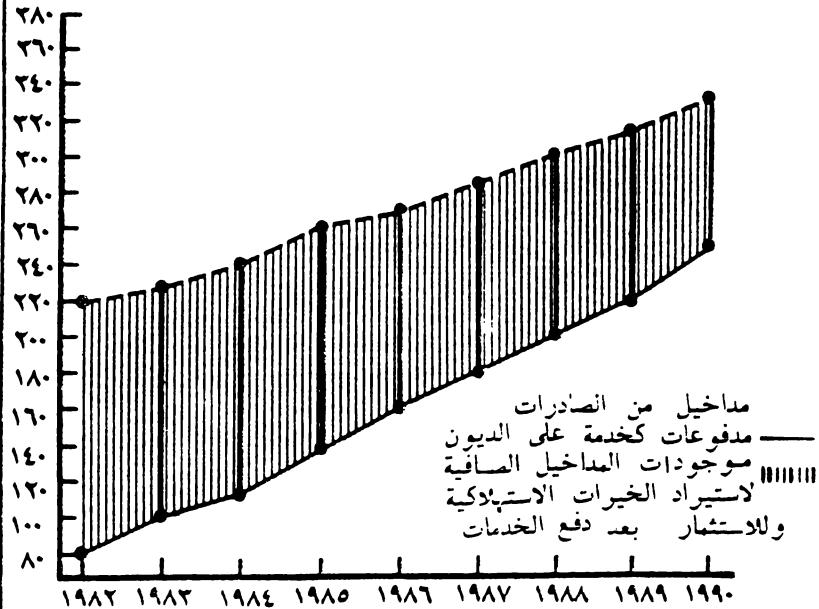
أبعاد الاستدالة الفارجية وبعض آثارها على البلدان النامية في ١٩٨٣-١٩٩٠

(ب) [الغار] [الإمارات، [الولايات [أمريكا]]]

بالنسبة للسدارات المغبرات استعملت كنماذج لتقدير مدخلات قيم وسلبية بين الحدود الفخرى والحدود الدنيا باعتماده على Banco Mundial. *Informe sobre el desarrollo mundial, 1982.* P. 33.

العمرد : ١ Banco Mundial. *Informe sobre el desarrollo mundial*, 1982, pp. 13, 15-**٢** UNCTAD. *Handbook of International Trade and Development Statistics*, 1981. **بـ**

البلدان النامية المستوردة للبترول . اتجاه الدفع كخدمة على الديون الخارجية ، وال الصادرات ١٩٩٠ - ١٩٨٢
(بمليارات الدولارات)



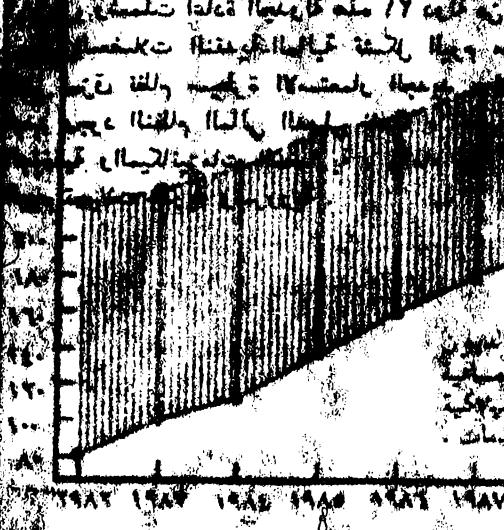
ان الجزء الاكبر من الموارد الممنوحة بشروط مشددة - الذى بلغ ٣٢١,١ مليار دولار بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ - قد تسبب في تردى الشروط العامة التي منحت بمحاجها القروض للبلدان المختلفة في السنوات العشر الاخيرة و يضاف الى هذا التردى في شروط القروض ذات المصدر الخاص انخفاض نسبي في مستوى الفيض الرسمي التمويلي - بما في ذلك الهيئات الدولية - المتقدم على شكل مساعدة من اجل التنمية بالفعل ان الهدف المحدد في الاستراتيجية الدولية للتنمية التابعة للأمم المتحدة ينص على تخصيص ٠,٧٪ من اجمالي الناتج القومي للبلدان المتقدمة كمساعدة رسمية من اجل التنمية الا ان ذلك لم يطبق بشكل متكرر منذ عدة اعوام فحسب معطيات البنك العالمي بلغ المتوسط السنوى للمساعدة

الرسمية للتنمية المقدمة من الدول الرأسمالية المتطرفة ٣٥٪ من إجمالي الناتج القومي في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ و ١٩٨١ وهذا يشكل نصف المدف المتواخي

ان تدهور الظروف المالية الدولية للبلدان المختلفة وتفاقمها في السنتين الأخيرتين بشكل خاص قد اجبرا هذه البلدان على القيام بعملية شمولية تصاعدية لاعادة جدولة ديونها الخارجية يحاول من خلالها تجاوز المقوبات المالية الأكتر العاجلا ولو بشكل مؤقت

بهذا الاسلوب ووفقاً لتقديرات عدة أعيدت جدولة ديون بقدر ١٠,٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ في حين ارتفع هذا الرقم الى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ ، وشملت اعادة الجدولة هذه ٢١ دولة من العالم الثالث

ان المضلات النقدية-المالية تشكل اليوم مؤشراً يكشف عن التناقضات التي تمرق نظام سيطرة الاستعمار الجديد ان الازمة النقدية-المالية الحالية تهدد وجود النظام المالي الدولي نفسه أسير الصالح العبارة ، والتناحرات الداخلية والميكانيزمات المضاربة وأمام هذا النظام المفلس تفرض نفسها اليوم تحولات جذرية وضرورية



الشرط بشرط مشددة + الذي يلخص
المادة تسمى في قرارات الشرط العامة
بـ(الاستثناء في الموارد التي لا ينطبق
شرط وحر ذات المعمد الناس ، انطلاقا
منها في ذلك المؤسسات الدولية

الإشكالية المدخلية للتنمية التأسيسة
وأساليب الناتج القرصي للبلدان الصاعدة
حيث أن ذلك لم يطبق بشكل متكرر على
الدول ، بلغ المتوسط السنوي للمستوى المعيشي

الزراعة والتغذية

لقد مضى أكثر من ٢٠ عاماً على تقديم الخطة الارشادية العالمية للتنمية الزراعية في إطار منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٦٢ وتمت الاشارة في هذه الخطة إلى الوضع الصعب القائم في ذلك العين والمتصل بالتطور الزراعي والتغذية وتم تحديد الخطوط التوجيهية لخطة تهدف إلى جعل الجوع والنقص في التغذية مجرد ذكريات مريضة لماضي باسنس بالنسبة لشعوب العالم الثالث وإلى جعل القطاع الزراعي عاملاً ديناميكياً للتطور بدلاً من كونه القطاع الجامد والضعف تاريخياً وكل هذا بحلول عام ١٩٨٥

وبنفس الشكل تفصينا أكثر عن ثمانين سنوات عن انعقاد مؤتمر التغذية العالمي في روما (١٩٧٤) الذي تمت الدعوة إليه بشكل طارئ، لمواجهة انتشار المجاعات الجماعية والانحدار الرهيب في الاحتياطات الغذائية في تلك السنوات وفي هذه المناسبة طلب المؤتمر رسميًا بأن يستأصل عن وجه الأرض الجوع ونقص التغذية خلال السنوات العشر القادمة ودعا جميع الأمم للتعاون في جهد كبير من أجل تطبيق أمن دولي للتغذية

والاليوم أصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى أن هذه الجهود فشلت مطلقاً في تحقيق هذا الهدف الأولي والجوهرى الذي يمكن في أن تعظمى كل الكائنات البشرية على المواد الغذائية الكافية لتطوير قدراتها والتمتع بحياة كاملة ان أكثر من ٥٠٠ مليون جائع وهو رقم رهيب ويزداد بسرعة يحولون الرغبات الحسنة لخطة الارشادية العالمية المذكورة إلى سخرية مأساوية وهذه الرغبات التي كانت تتمنى ان يساوى استهلاك العالم الثالث من السعرات الحرارية عام ١٩٧٥ الطلب المعروض وان يزيد هذا الاستهلاك في عام ١٩٨٥ بمقدار ١٠٪ عن المستوى المعتبر ضرورياً والآن أصبح واضحاً تماماً ان استهلاك الجوع في عام ١٩٨٤ كما اعلن مؤتمر التغذية العالمي ، لن يكون الا نية من بين

النوايا الحسنة العديدة والفاشلة التي تشير الى طريق المفاوضات حول وضع بلداننا في الاقتصاد العالمي

ان ما يسمى بالازمة الغذائية ليست ظاهرة ترجع الى السنوات الاخيرة وان ساهمت الازمة الاقتصادية الحقيقة العالمية في زيادة حدتها لأن الازمة الغذائية اذا ما تم فهمها على اساس انتشار الجوع وسوء التغذية بين الجماهير العربية من السكان والمتراقبة بشكل متناقض مع الاستهلاك الغذائي المبالغ فيه لبعض الاقليات - فانها كانت دائمًا عنصراً حتمياً ملزماً للاستعمار والاستعمار الجديد والتخلف ان الازمة الغذائية لاغلبية بلدان العالم المختلف يجب فهمها على أنها وضع قديم ودائم لحياتها المزععة حيث لا معنى تقريراً للانتعاش المزعوم في الاقتصاديات الرأسمالية المتطرفة بالنسبة لهذه الأغلبية لأن أشد مراحل الازدهار الاقتصادي كانت غير قادرة على تجنب العالم الثالث الجوع ونقص التغذية وبالنسبة لمئات الملايين من الجائعين الذين يسكنون هذا العالم قد لا تعني الازمة الغذائية اشاره بسيطة للمفاهيم بل هي وجود يومي محزن وواقع مهين لكل البشرية

وفي العصر الذي يصعد فيه الرجل الى الفضاء ويحوّل معجزات علمية وتقنية حقيقة الى افعال انخفاض الانتاج الغذائي للفرد في ٥٢ بلداً مختلفاً فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ وفي الوقت الذي يواجه فيه الكثير من البلدان المتطرفة بمزيد من الاهتمام زيادة وقوع الامراض الناجمة عن التغذية الغذائية وتصرف مئات الملايين من الدولارات لتنمية الحيوانات الاليفة يعاني في الهند فقط وطبقاً لمعطيات الفاو ٢٠١ مليون كانون بشري من سوء التغذية و ٣٣ مليوناً في اندونيسيا و ٢٧ مليوناً في بنغلاديش و ١٤ مليوناً في نيجيريا و ١٢ مليوناً في كل من البرازيل واندونيسيا وباكستان و ١٠ ملايين في الفلبين و ٦ ملايين في افغانستان و ٥ ملايين في كل من بورما وكولومبيا وتايلاند ويعاني اكثر من ٤٠٪ من سكان تشاد ومايتي ومالي وموريتانيا من الجوع

والواقع الاليم هو ان الجوع لا يستمر فقط بالرغم من الاهداف المطروحة لتصفيته بل انه يميل الى الازدياد ففي العالم الثالث زاد الانتاج الزراعي بنسبة ٣٪ خلال عقد السبعينيات وهذا يعني انه كان اقل بـ ٢٥٪ عن المعدل المطروح من قبل الاستراتيجية الانمائية الدولية التابعة للأمم المتحدة وادا ما استمرت الاتجاهات الحالية فسيرتفع عدد الجائعين الى ما لا يقل عن ٧٥٠ مليوناً في بداية القرن العادى والعشرين

وكل هذا يحصل في ظل سباق تسلح جنوني وغير حكيم ليس فقط لجوره وخطورته وابعاده بل ايضاً لللتناقضات التي تنشأ عن التروات الضخمة التي تخصص لتطوير وسائل لابادة الانسان وبين العجاجات الحيرية واليومية لشعوبنا ان النفقات التي صادقت عليها الولايات المتحدة لتطوير صاروخ MX خلال ١٩٨٣ والتي تفوق ٢٥٠٠ مليون دولار بامكانها ان تمول اجمالي

استيرادات افريقيا من القمح في عام ١٩٧٦ او مجلد استيراد آسيا من الارز في نفس السنة او كلفة تطوير ١٠ ملايين هكتار مخصصة لزراعة الاعلاف في العالم الثالث ، او تكلفة مكافحة الفيضانات في مليوني هكتار

الانتاج الزراعي والغذائي في العالم الثالث

لقد حقق الانتاج الزراعي للبلدان المختلفة وتيرة نمو سنوي متوسط بمعدل ٪٣ تقريراً فيما بين ١٩٦٩-١٩٧١-١٩٨١ ولكن عانى هذا المعدل من تغيرات اقليمية ملحوظة وبهذا الصدد حققت افريقيا وتيرة نمو متوسط ٪٢ سنوياً فقط بينما حققت اميركا اللاتينية ٪٣,٦

ارقام تشير الى الانتاج الزراعي

(١٠٠=١٩٧١-١٩٦٩)

	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
البلدان النامية	١٢٧	١٢١	١٢٧	
افريقيا	١٢٢	١١٨		
الشرق الاقصى		١٢٢	١٢٩	
اميركا اللاتينية	١٤٣	١٢٥	١٢٣	
الشرق الادنى	١٣٦	١٢٣	١٢٠	

المصدر : FAO. *El estado mundial de la agricultura y la alimentación*, 1981, p. 5.

ومع ذلك فان الانتاج الغذائي للفرد على الصعيد العالمي زاد فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠,٣ % سنوياً وشهدت ٢٠١١ سنة الاخيرة في أكثر من ٧٠ بلداً من بلدان العالم المختلف هبوطاً صافياً في الانتاج الغذائي للفرد وفي البعض من هذه البلدان حصل انخفاض مطلق في حجم الانتاج وقد انخفض انتاج الفرد الواحد من العجوب في اكثر من ٦٦ بلداً متخلقاً منها ٣١ بلداً افريقياً

وبحسب ارقام صدرت عن وزارة الزراعة الاميركية فان نمو الانتاج للفرد الواحد في البلدان المتطرفة كان ٪٨ في عام ١٩٨٠ مقارنة مع متوسط مستويات ١٩٧١-١٩٦٩ ، في حين لم يسجل العالم الثالث اي نمو .

وفي الواقع فان الانتاج الغذائي للبلدان المختلفة قد تأخر في الـ ٢٠ سنة الاخيرة عن الطلب على المواد الغذائية وسيستمر هذا الاتجاه حسب تحليل الفاو على الاقل حتى اواخر القرن اذا لم يحصل تغيير جوهري في اوضاع الانتاج والتسويق والتوزيع الغذائي العالمي (١)

ويتخد الوضع الناتج عن الاتجاهات الحالية صفات كارثة جماعية حقيقة في افريقيا حيث يشير المعدل المتوسط في هذه القارة الى ان الاغذية المتوفرة للفرد الواحد تقل اليوم عما كانت عليه عام ١٩٦٠ وحيث يساوى نمو الانتاج الغذائي نصف النمو السكاني تقريبا وبمقابل مثل هذه الوضاع قفت منظمة الفاو ان مجموع التموين الغذائي في البلدان المتطرفة غطى عام ١٩٧٧ ١٣٣٪ من حاجاتها كمعدل متوسط

معدل الانتاج الغذائي للفرد الواحد

(١٩٧١-١٩٦٩ = ١٠٠)

	الدول الأسلامية المتطرفة	البلدان النامية	افريقيا	اميركا اللاتينية	الشرق الادنى	الشرق الاقصى
١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٦	١٩٧٤	١٩٧٢		
١٠٣	٠٥	١٠٢	٩٩	٩٧		
٨٩	٩٠	٩٤	٩٦	٩٧		
١٠٨	١٠٧			٩٨		
١٠٤			١٠٣	١٠٣		
١٠٥	١٠٨	٢	٩٧	٩٥		

المصدر : UN. *Statistical Yearbook, 1979-80*, p. 15.

يكشف الجدول السابق التاخر الكبير للبلدان المختلفة وخاصة الافريقية منها في مجال الانتاج الغذائي

ويجب ابراز انتاج العبوب بشكل خاص في سياق هذا التحليل والجدير بالذكر انه حسب دراسة قامت بها منظمة الفاو في عام ١٩٧٨ فان حوالي ٥٣٠ مليون طن من العبوب اي ٣٦٪ من استهلاك العالم خصص للتجذيد الحيوانية واذا ما استثنينا الارز الذي يخصص للاستهلاك البشري فان هذه النسبة ترتفع لتصل الى ٤٣٪ وبالاضافة الى ذلك فان النردة شكلت في عام ١٩٧٨ ٤٢٪ من مجمل العبوب التي تستهلكها الماشي بهذا الشكل وبالرغم من ان النردة تشكل الغذاء الاساسي لكثير من البلدان المختلفة فان ٦١٪ من استهلاك هذا المنتوج في نفس تلك السنة خصص لكتل الماشي (٢) .

انتاج العبوب في البلدان النامية

(بآلاف الاطنان)

معدل التغير
السنوي (%)

٨٠-١٩٧١

١٩٨٠ ١٩٧٩ ١٩٧٨

٢,٥	٤٦٤٢٠٥	٤٣٣٤٨٢	٤٥٢٨٦٩	اجمالي البلدان النامية
٠,٦	٤٦٢١٠	٤٤٣٩٢	٤٦٨٠٤	افريقيا
٢,١	٨٧٣٦٩	٨٣٩١٠	٨٥١٧٣	اميركا اللاتينية
٢,٦	٥٦٢٦٩	٥٥٤٧٥	٥٣٩٨٤	الشرق الادنى
٣,١	٢٧٤٣٥٧	٢٤٩٧٠٥	٢٦٦٩٠٨	الشرق الاقصى
٣,٣	٩٥٥٧٠	٩٧٤٧٢	٩١٩٢٢	القمح
٣,١	٢١٣٩٧١	١٨٦٥٦٧	٢٠٤٦٠٩	الارز
	٨١٠٩٩	٧٥٥٦٩	٧٨٣٢٠	الذرة

المصدر : FAO. *El estado mundial de la agricultura y la alimentación, 1981*, pp. 129—131.

حجم العبوب الموظفة في التغذية والتعليم في ١٩٧٧-١٩٧٥

(بليارات الاطنان)

التعليم

التغذية

٪٧٢	٤١٣,٠	٪٢٨	البلدان المتطرفة
			البلدان النامية
٧	٢,٩	٩٣	٤٢,٤
	٢٩,٦	٥٩	٤٢,٨
٢٣	١١,٩	٧٧	٣٩,١
٨	٢٥,٣	٩٢	٤١٢,٨
	٩٦	٠,٣	بقية بلدان آسيا
٤١	٤٩٢,٧	٥٩	البلدان الأخرى
		٧٠٢,٥	الاجمالي العالمي

المصدر : FAO. *Ceres*, No 77, 1980, p. 6.

معطيات المواشي في البلدان النامية

(بآلاف الاطنان)

معدل التغير الستوى (%)	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	الانتاج من:
٨٠-١٩٧١				
٢,٧	٢٧٥٨٦	٢٦٥٥٣	٢٥٨١٥	اللحم
٣,٠	٩٩٦٤٥	٩٨٥٠٣	٩٥٩٥٧	اللبيض
٦,٠	٥٠٤٠	٤٦٨٥	٤٤١٤	البيض

المصدر: FAO. *El estado mundial de la agricultura y la alimentación, 1981*, pp. 129-132.

لقد أظهرت المنتوجات العيوانية زيادة متواترة خلال عقد السبعينات

انتاج مواد زراعية اساسية اخرى في البلدان النامية

(بآلاف الاطنان)

متوسط التغير الستوى (%)	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
٨٠-١٩٧١				
١,٨	١٨٧١١٠	٢٨٧٣٢٧	١٨٨٠٥٩	درنات
٠,٩-	٢١٩٣٥	٢٤٤١١	٢٥٠٠٢	بقول جافة
٥,٥	٢٦١١٦	٢٣٥٨٩	٢٢٨٦٢	حبسيات
٣,٧	٩٧٩٢٢	٩١٠٧٢	٩٠٣٣٩	زيوت نباتية
٢,٠	٤٢٢٠٤	٤٥٤٢٦	٤٦٢٥٦	سكر
٠,٢	٤٦٨٧	٤٩٣٣	٤٦٧٣	بن
٠,٣	١٦١٦	١٦١٩	١٤٥١	حبوب الكاكاو
	٦١٩٨	٦٧٦٨	٥٦١٢	قطن التulle
٢,٨	٢٢٧٤	٢٢٩٠	٢٤٠٦	تبغ

المصدر: FAO. *El estado mundial de la agricultura y la alimentación, 1981*, pp. 129-132.

تفجر المنتوجات الزراعية الاخرى ذات الاممية الكبرى بالنسبة للعالم الثالث ركودا في السنوات العشر الاخيرة - في حالة البن والكاكاو - وحتى هبوطا في محصول البقول الجافة . الا انه اذا تم تحليل فترة الثلاث سنوات الواقعة

بين ١٩٧٨ - ١٩٨٠ يظهر ايضاً اتجاه نحو الانخفاض في الدرنات والسكر والتبغ وكل ذلك يشير الى التأزم في تحديد المنتجات الأساسية لاقتصاد عدد كبير من البلدان المختلفة.

ان التعبير الواضح عن هذا الوضع السلبي - حسب معطيات منظمة الفاو - نراه في انتاج البلدان المختلفة التي تشكل اكثر من ٦٥٪ من سكان العالم اما انتاجها من المواد الغذائية فوصل في اواسط عقد السبعينيات الى ٣٨٪ فقط من الانتاج العالمي وفي حين كانت قيمة الانتاج لكل عامل زراعي فيها حسب اسعار ١٩٧٥ ٥٥٠ دولاراً سنوياً وصلت في البلدان المتطرفة الى ٥٢٠ دولاراً

لقد وصل الانتاج العالمي من الاسمدة الكيماوية (NPK) في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كمية مقدارها ١١٨,٧ مليون طن وتم استهلاك ١١١,٧ مليون طن من هذه الكمية وقد مثل هذا الرقم زيادة مقدارها ٣,٤٪ بالمقارنة مع السنة الماضية واتجاه اوروبا ٣٠٪ وامريكا الشمالية ٢٧٪ والاتحاد السوفيتي ١٨٪ اي ما مجموعه ٧٥٪ من الاجمالي العالمي واستهلكت نفس هذه المجموعة من البلدان ٦٦٪ من المجموع العام وبينما فاق الاستهلاك الفردي للاسمدة الى ٦٣,٦ كغم في البلدان الرأسمالية المتطرفة كان الاستهلاك في البلدان المختلفة الى ٩,٥ كغم وفي افريقيا بشكل خاص ٣,٢ كغم

انتاج واستهلاك الاسمدة

البلدان الرأسالية ذات الاقتصاد السري	البلدان النامية	افريقيا	أمريكا اللاتينية	الشرق الاذني	الشرق الاقصى	البلدان الاخرى	الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي	البلدان المتطرفة
الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع	الارتفاع
(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)	(آلاف الطنان)
٦٠٦٠٨	١٢٤٣٧	٧٣٥	٢١٨٤	٢٢٧٢	٦١٠٧	٣٩	٤٥٧٢١	٤٩٦٢٣
٧٧,٧	٥,٧	٢,٠	٨,٨	١١,٢	٥,٠	٧,٧	٢٢,٧	٤١٥٨٦
٦٣,٦	٢٠٤٦٢	١١٨٣	٦٧٥١	٢٩٧٠	٩٥٣٧	٢١	٢٩,٧	٩,٥
١٨,٨	١٤,٠	٧,٨	١٨,٨	١٤,٠	٧,٨	٢	٢٩,٧	٦٣,٦

المصدر : FAO. Ceres, July – August 1981.

لقد وصلت الزيادة في الاراضي المعروفة لكل عامل زراعي وهي المؤشر الذي يعبر عن التطور التكنولوجي الذي يمكن العامل من العناية باكبر مساحة من الاراضي ووصلت في البلدان المتطرورة فيما بين الاعوام ١٩٦٥ - ١٩٧١ - ١٩٧٨ الى اقل من ٦ الى ٩ هكتارات بينما في العالم الثالث وباستثناء ارتفاع قليل في امريكا اللاتينية انخفضت الى مستويات متوسطة تعادل ١,٣ هكتار

وكذلك فان درجة المكنته في زراعة العالم الثالث تشكل تعبيرا واضحا عن ضعفها التكنولوجي الكبير وبالفعل وصلت نسبة التراكتورات في البلدان المتطرورة الى ٨٨,٤٪ من المجموع العالمي في عام ١٩٧٧ ومن بين هذه النسبة ٦١,٥٪ في امريكا الشمالية واوروبا الغربية التي تشكل نسبة الاراضي الصالحة للزراعة فيها ٢٢,٤٪ فقط من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في العالم وكان لدى العالم المتختلف ١١,٦٪ من مجموع التراكتورات ولدى افريقيا خاصة وعلى الرغم من مشاكلها الغذائية المأساوية ١٪ فقط من التراكتورات ومن جهة اخرى يوجد في البلدان المتختلفة ٥,٢٪ فقط من المجموع العالمي لآلات الحصاد

لقد وصلت مساحة الاراضي الزراعية المروية في البلدان المختلفة عام ١٩٨٠ الى ١٠٥ ملايين هكتار ، حسب معلومات صادرة عن منظمة الفاو وكانت تشكل حوالي ١٤٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة في هذه البلدان وكانت ٦٠٪ فقط من هذه الاراضي مجهزة بشكل كامل

ان افاق الاراضي المروية لعام ٢٠٠٠ في هذه البلدان تحتاج الى توسيع يصل الى ٤٠٪ فوق الارقام الحالية للتوصيل الى ١٤٨ مليون هكتار و١٦٪ من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة وكذلك ستكون وتيرة نموها بنسبة ١,٧٪ سنويا وهي اقل من النمو في السنوات الاخيرة وكذلك يتوقع تعزيز ٧٣٪ من هذه المناطق واما ما اخذنا بعين الاعتبار ان متوسط التكاليف يبلغ حوالي ٢٣٨ دولارا لكل هكتار ، سيكون الاستثمار الكلي المطلوب اكثر من ١٠٠ الف مليون دولار

ويمكن ان تصل مساهمة هذه المناطق المروية والمستغلة بشكل فعال الى ٥٠٪ من الانتاج الزراعي للعالم المختلف. الا ان الوضع لن يبقى على هذا الحال، في نهاية القرن حيث ستفتقر مساحة ٨٤٪ من الاراضي الصالحة للزراعة في بلدان العالم الثالث الى مياه الري وستنبع ٥٩٪ من انتاجها الزراعي وقدرت الامم المتحدة بان الحاجة الى مياه الري التي كانت تمثل ٧٠٪ من مجموع المياه التي استخدمها الانسان في اواخر عقد السبعينيات ستتضاعف في عام ٢٠٠٠

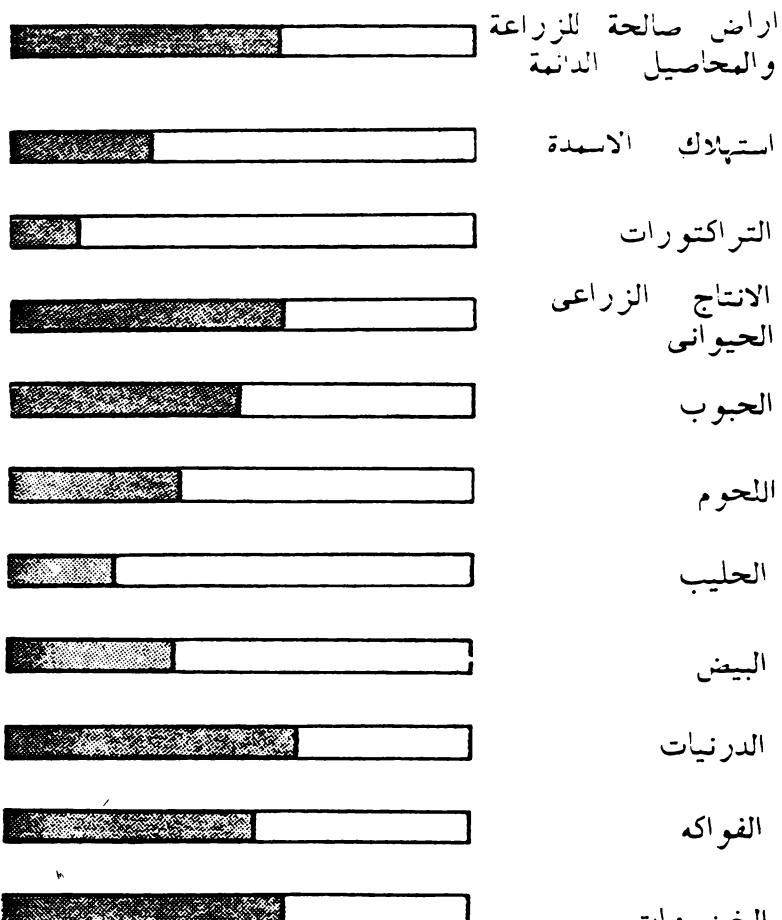
لكن المياه نادرة في كثير من مناطق العالم الثالث وتنطلب حماية المصادر الموجودة وانشاء احتياطات جديدة عن طريق بناء سدود كبيرة وصغيرة تخصص

المؤشرات الزراعية - الحيوانية للمقارنة بين البلدان النامية والمتقدمة (متوسط عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠)

النسبة المئوية
في البلدان
المتقدمة

النسبة المئوية

عدد السكان



١٠٠ ٨٠ ٦٠ ٤٠ ٢٠

The World Bank: World Development Report, 1982

المصدر:

للاغراض الزراعية والصناعية والبشرية لتجنب هدر كميات كبيرة من المياه في البحر - وتحويل الانهار ، وحقن المياه في الطبقات الجوفية في اي جزء ممكن، والاستمرار في البحث وتوظيف النتائج المنجزة لانتاج امطار اصطناعية واستخدام كل الوسائل الاضافية التي يضعها العلم والتكنولوجيا تحت تصرف الانسان من اجل زيادة موارد المياه العذبة يتطلب كل ذلك توفير موارد هائلة .

لقد قضت السنون الماضية والتجارب المستقاة على تلك الامال في حل المشاكل الزراعية والغذائية التي ولدتها بعض النتائج المدهشة لما يسمى بالثورة الخضراء

كان تحدي الزراعة في بعض مناطق العالم الثالث على اساس تطبيق الانجازات العلمية دون تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي تشكل اساس التخلف الزراعي تعبيرا واضحا عن الانتصار العلمي-التكنولوجي وفي الوقت نفسه عبر عن فشل اقتصادي واجتماعي وبرهن على ان المشاكل الزراعية والجوع ليس لها طابع تكنولوجي انتاجي فحسب بل انها ناجمة في المقام الاول عن الهياكل الاجتماعية وعلاقات اليمينة

بالفعل لقد شكل ادخال الاسمية ومبيدات الافات الى جانب انواع جديدة من المحاصيل الزراعية ذات الانتاجية الكبيرة - مثل القمح الارز الذرة الجاورس البطاطا والبقويلات التي تتصف بمقاومتها العالية للاماكن وقدرتها الكبيرة على امتصاص الاغذية من التربة واسعة الشمس وقابليتها العالية على تحمل البرد والجفاف وفتررة نموها القصيرة الخ - كل ذلك شكل انجازات هامة لا يمكن اهمالها ولكن الانتاج الغذائي الكبير لم يكن كافيا لمواجهة مشكلة الجوع العالمي في الوقت الذي عانت فيه تأثيرات اجتماعية مهمة جدا مثل تقديم فرص عمل في الزراعة وتقليل الهجرة من الارياف الى المدن وعدم تفاقم التباين في امتلاك واستغلال الارضي عانت من تدهور بسبب اقتحام الثورة الخضراء

يحتاج تطبيق المبادئ العلمية-التكنولوجية الجديدة الى رأسمال ويمكن للمزارعين الاغنياء وللشركات المتعددة الجنسيات المختصة بالزراعة والتغذية فقط الحصول عليه ومع ان الانواع الجديدة لا تتطلب بالضرورة المكنته الا انها تخلق حواجز اقتصادية ترمي الى تطبيق المكنته وهذا يؤدي الى حلول الآلة محل اليد العاملة ومن ثم ازتفاع البطالة وتحتاج الالات والانواع الزراعية الجديدة الى مساحات شاسعة من الارضي مما يؤدى الى ابتياع الارضي من المزارعين الصغار الذين ليس بامكانهم تحمل تكاليف التطوير وتكون النتيجة ترکيزا اكبر في امتلاك الارضي وتباطنا كبيرا في الدخل والمزيد من البطالة وآخيرا سوء التغذية ، حيث ينقص الفقراء والعاطلين عن العمل الدخل الكافي الذي يمكنهم من ابتياع المواد الغذائية الحديثة التي يتم انتاجها وليس من الممكن السكوت في هذا التحليل عن تأثير الشركات المتعددة

الجنسيات المتخصصة بالزراعة والتغذية على الوضع العالمي للزراعة والتغذية في العالم الثالث اذ كان دورها موضع دراسات ابرزت بوضوح مسؤوليتها العالمية في هذا الميدان لقد وصفت هذه الشركات وعن حق بمتاجرین حقيقین يتلاعبون بفأقة العالم المتختلف حيث بنت قدرتها الاقتصادية ومعدلات ارباحها العالمية على حساب الجوع وعلى حساب القطاعات الزراعية الضعيفة للعالم الثالث ومن هنا فانها هي المستفيد الرئيسي من بقاء الهياكل التي خدمتها كقاعدة وكمصدر لارباجها الفاحشة ، دون تغيير

ويظهر التأثير السلبي للشركات المتعددة الجنسيات في الميدان الزراعي والغذائي باشكال عديدة مثل امتلاك افضل الاراضي في بعض البلدان وفرض نماذج زراعية وغذائية غريبة عن الحاجات الوطنية والقضاء على الاختبارى لميكانيزمات التسويق الداخلية والخارجية بما فيها الامدادات الاساسية للنشاط الزراعي ، مثل الاسمدة والماكنات والاجهزة والمبيدات وغيرها وكتفت هذه الشركات من نشاطها في العقد الاخير اذ اوجدت مجتمع المنتج - المصدر لأسواق البلدان الرأسمالية المتطرفة او للاستهلاك المدیني لاقليات صغيرة ذات مدخولات مرتفعة في البلدان المختلفة واندفعت هذه الشركات بعنف في العديد من بلدان العالم الثالث لانتاج مواد غذائية مخصصة للسلسلة التسويقية الكبيرة المندمجة في تكمل متعدد الجنسيات وهكذا فرضت نماذج انتاجية واستهلاكية لا تتناسب مع مصالح الاستهلاك الغذائي للجماهير الواسعة من خلال نفوذها المالي والتكنولوجي والتجاري

وتبدو نتائج ذلك في التبدل الجماعي للمزروعات التقليدية التي ساهمت في الاستهلاك الشعبي والتي كان يتبجها المزارعون الصغار في اغلب الاحيان تبديلها بمزرروعات لفرض التصدير لا تلبى حاجات الاستهلاك ولا تتناسب مع النماذج التاريخية الثقافية للبلدان التي تطبق هذه النماذج ويوجد لهذا التدمير الاجبارى للمزروعات التقليدية من اجل تشجيع المنتوجات الزراعية المخصصة للتصدير والمندمجة بانظمة السيطرة المتعددة الجنسية نماذج عديدة في كثير من بلدان العالم الثالث التي اصبحت مستوردة اساسية للمواد الغذائية التي كانت تصدرها تقليديا والتي تشكل جزءاً منها من التقاليد الغذائية الوطنية اذ تنفق اليوم بلدان كانت تقليديا تصادر و تستهلك النرة والفاصلية عشرات الملايين من الدولارات لاستيراد هذه المنتوجات نتيجة التدمير الجماعي لهذه المزروعات ونتيجة لزراعة منتوجات اخرى تعطى هوامش ربع عالية للشركات المتعددة الجنسيات

انتاج الاسماك

ان الاسماك التي تشكل احد المصادر الاساسية لغذاء الانسان والتي تزودنا بـ ١٥٪ من البروتين المستهلك في العالم قد شهدت تطوراً بطيئاً جداً وحتى سلبياً في البلدان المختلفة في نهاية العقد الماضي

انتاج الاسماك في ١٩٨٠ - ١٩٧٨

(بملايين الاطنان)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٧٧	٨٠-١٩٧١	٨٠-١٩٧٩	النسبة المئوية للتغير
الاجمالي العالمي	٧١,٨	٦٩,٩	٦٥,٩	٦٣,٨	١,٥	١,٥	
البلدان المتطرفة	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٧,٢	٣٨,٠	٢,٢	١,٢	
البلدان النامية	٣٢,٢	٣٤,٠	٣٤,٠	٣٢,٨	-٦,٦	١,٩	

المصدر : FAO. *El estado mundial de la agricultura y la alimentación, 1981*, p. 35.

لقد فاق الانتاج العالمي من الاسماك والقشريات والرخويات ٧١,٨ مليون طن في عام ١٩٨٠ وهذا يمثل نمواً أقل من ١٪ بالنسبة للسنة السابقة كما يلاحظ من معطيات الفاو

وبمعطيات الصيد للفرد الواحد فإن الارقام توضح ايضاً الفروق بين البلدان المتطرفة والمختلفة ففي عام ١٩٨٠ وحسب معلومات الفاو كان الصيد العالمي للفرد الواحد ٣٢,٦ كغم من الاسماك في الدول المتطرفة بينما وصل الى ١٠,٥ كغم فقط للفرد الواحد في البلدان المختلفة وكرس حوالي ٢٩٪ من الانتاج السمكي في عام ١٩٨١ للتغذية الحيوانية حسب نفس المصدر

ومن جهة أخرى لقد فاق الانتاج العالمي لمنتجات البحر في المياه العذبة في عام ١٩٨٠ ٨,٧٧ مليون طن ٣٧٪ منها كان من الاسماك و٢٥٪ من الطحالب البحرية والبقية من القشريات والرخويات واستغرق في عام ١٩٨١ من المياه العذبة ١٥٪ من الانتاج العالمي للسمك

وتجدر الاشارة الى انه بالمقارنة مع المساهمة التي يمثلها الصيد المنجز من قبل البلدان المتطرفة بالنسبة للانتاج السمكي العالمي من المياه البحرية فإن أكثر من ٨٠٪ من الانتاج السمكي في المياه العذبة تقوم به البلدان المختلفة وهذا نتيجة لنقص الموارد الازمة للصيد في اعلى البحار والتي

بالمقابل تستغلها بشكل واسع البلدان المتغيرة التي تمتلك اساطيل صيد كبيرة مزودة باحدث الوسائل الفنية ويعتبر الاشارة ايضا الى ان الاوضاع الطبيعية الجوية والجحوم الكبيرة للمياه النهرية في البلدان المختلفة تشجع التطور الكامن لهذا الانتاج السمكي وقد تم تسجيل معدل نمو مقداره ٦,٩٪ من عام ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ في هذه البلدان بمجموعها

وعند تقييم تطور النشاط السمكي العالمي من الضروري الاخذ بعين الاعتبار المنجزات التي حققتها البلدان المختلفة في مجال الدفاع عن حقوق البحار

لقد كرست الاتفاقية المعنية بحقوق البحار التي وقعت عليها مؤخرا ١١٩ دولة المطالب الرئيسية التي رفعتها بلدان العالم الثالث منذ عام ١٩٥٨ حول البحر الاقليمي ، والمنطقة الاقتصادية وحقوق صيد الاسماك وتراث اعماق البحار الخ

ومن المهم التذكير هنا بان هذه الاتفاقية كانت هي الفرصة الاولى التي يقام فيها نظام دولي شرعي من اجل استخدام واستغلال البحار وتتجدر الاشارة الى انه يشكل امكانية المواجهة الجماعية للشرامة الجشعية للاحتكارات المتعددة الجنسيات على ٣ اربع سطح الكرة الارضية ، المكونة من المياه والاعماق البعيرية حيث انه اضافة الى الثروات السمكية العديدة توجد احتياطات معدنية هائلة مركزة في المناطق الصالحة للاستغلال تقدر بـ ٢٣ الف مليون طن جاف بمحتمى متتنوع من المعادن الأساسية التي يبرز من بينها ٢٩٠ مليون طن من النikel و ٢٤٠ مليون طن من النحاس و ٦٠ مليون طن من الكربالت و ٦ الاواف مليون طن من المنغنيز الخ

وكما هو معروف فقد اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية بعناد وانانية على الاتفاقية ورفضت التوقيع عليها ، وقدم ذلك برهانا آخر على التناقض القائم بين مصالح الاحتكارات والمصالح العلية لشعوب العالم الثالث

تجارة المنتوجات الغذائية

لقد وجدت جميع البلدان المختلفة نفسها بعاجة الى زيادة وارداتها الغذائية لمواجهة العجز الكبير في انتاجها الغذائي مقارنة مع الزيادة السكانية فيها فقد صدرت البلدان المختلفة في عام ١٩٧٥ ٤٢٪ من مجموع الصادرات الزراعية العالمية واستواعت ٢٥٪ من الواردات . وتغيرت هذه الارقام في عام

١٩٨٠ بنسبة هامة اذ صدرت بلداننا ٣٨٪ فقط من مجموع الصادرات في حين ارتفعت نسبة الواردات الى ٣٠٪ وازدادت الواردات الغذائية للبلدان المختلفة فيما بين ١٩٦٣ و١٩٧٥ بمعدلات نحو سنوية تعادل ٥,٤٪ بالنسبة للحبوب ، و٤,٣٪ بالنسبة لللحوم و٤,٨٪ لللحيلب والالبان

يشكل انتاج واستيراد الحبوب تعبيرا هاما عن الهبوط العاد في المجال الزراعي وتقدر منظمة الفاو بان استيرادات البلدان المختلفة من القمح والحبوب الثانية زادت عن ٨٧١٠-٩٠ مليون طن في عامي ١٩٨٢-١٩٨١ وانخفض انتاج الحبوب للفرد الواحد في العالم الثالث بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٠ بوتيرة تعادل ١٪ سنويا ووفقا لما سبق ذكره زادت واردات الحبوب بوتيرة ١٤٪ سنويا في نفس هذه الفترة

التجارة العالمية بالحبوب

(ملايين الاطنان)

١٩٧٨ ١٩٧٠ ١٩٦٠ ١٩٤٨ ٢٨-١٩٤٤

٧٠+	٢٨+	٢٠+	٤+	البلدان المتطرفة
٦٥-	٣٨-	١٩-	٥-	البلدان النامية
٤٤		١٤	٩+	أمريكا اللاتينية
١٢-	٥-	٢-	١+	افريقيا
٥٣-	٣٧-	١٧-	٦-	آسيا

+ يشير الى الصادرات الصافية

- يشير الى الواردات الصافية

الزراعة في الولايات المتحدة.

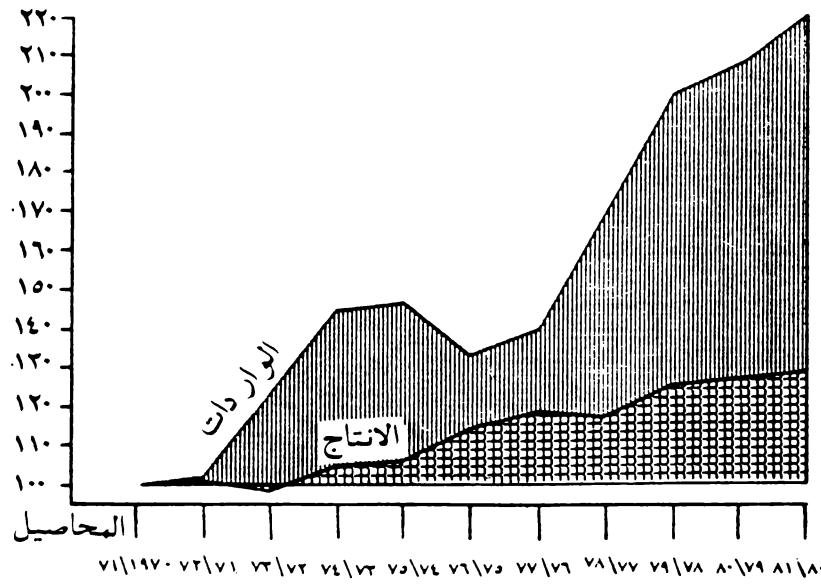
المصدر : معلومات صادرة عن منظمة الفاو

ان التعبير عن هذا الوضع المأساوي في الميزان التجارى لبلداننا ملموس وواضح اذ سبب الفارق بين قيمة الاغذية المستوردة والمصدرة في عام ١٩٨٠ فقط عجزا يعادل ١٣٦٢٩ مليون دولار في البلدان المختلفة وكانت نسبة ٣٢,٢٪ من هذا الرقم قد حصلت في البلدان ذات الدخل المنخفض حيث ان واردات هذه البلدان من الاغذية تكاد لا تسكن الجوع الذى يعاني منه ملايين الاشخاص

ويقدر بان الاسعار الفعلية للمواد الغذائية بالقيمة الثابتة ستتضاعف في عام ٢٠٥٠ وان المقدمة الواضحة لهذا الواقع الذى يقترب هي زيادة اسعار المواد الغذائية للمستهلك في البلدان المختلفة ذات الاقتصاد السوقى بمقدار ٢٦٪ تقريبا في عام ١٩٨٠ ، او ما يعادل ضعف الزيادة الحاصلة في عام ١٩٧٩ .

انتاج وواردات الحبوب في البلدان المتختلفة (١)

(١٩٧٠ - ١٩٧١ = ١٠٠)



(أ) تشمل العبروب على القمح والارز (يعادل الارز المقشر)
والعبور الثانية

المصدر: FAO. *Magnitud de las necesidades*, Roma, 1981

لقد برهنت حركة الاسعار التي كانت تتحكم فيها بشكل حاسم الشركات التسويقية الكبيرة المتعددة الجنسيه على وجود اتجاه نمو اكثراً تسارعاً في اسعار الحبوب ولقد جنت مجموعة من البلدان الرأسمالية المتطرفة اكبر الفوائد من هذه العملية

وحسب ما يمكن استشفافه من الجدول على ص ١٢٦ فقد ارتفع سعر المواد الغذائية التي استوردها البلدان المتختلفة في عقد السبعينات الى اكثر من٪٢٠ لكل عام بالنسبة الى اسعار السوق وكلفت في عام ١٩٨٠ ٥٢٣٠٠ مليون دولار اي تزيد عن تكاليف السنة الماضية بمقدار الثلث .

وبحسب تقديرات حديثة تستورد البلدان الافريقية ٢٦٪ من المواد الغذائية التي تستهلكها بالرغم من اعتماد ١١٠٪ من عدد السكان النشطين اقتصادياً

**مؤشر القيمة لل الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية
ما خواذا بالوحدة للمجموعات الرئيسية**

(١٩٧١-١٩٦٩ = ١٠٠)

١٩٧٩	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	الاغذية
٢١١	٢٠٥	٢٢٢	٢١٦	١٥٧			الحبوب
٢٩٨	٢٢٢	٢٤٩	٢٤٥	١٥٩	١٠٥		الاعلاف
٢٢٦	١٨٨		١٩٦	٢٩١	١١٤		المواد الاولية
٢٠٠	١٨٩	١٧٣		١٥٥	١٠٧		

المصدر : FAO. *El estado mundial de la agricultura y la alimentación*, Roma, 1979.

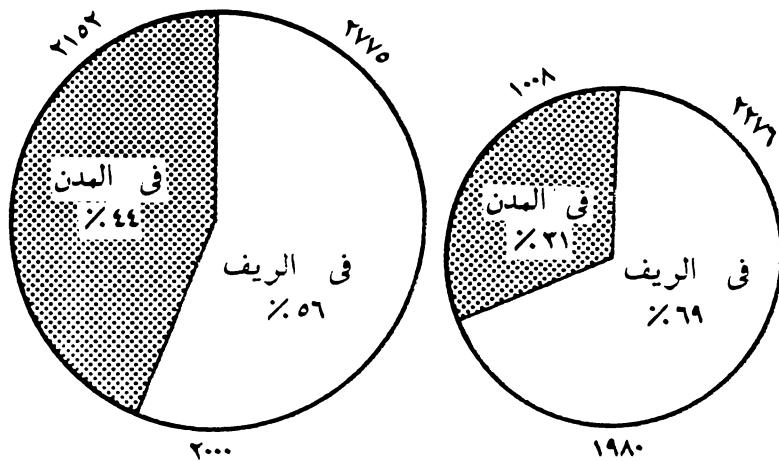
في هذه القارة على الزراعة بشكل مباشر او غير مباشر ويمكن التوقع بان يحصل انكماس اكبر في عام ٢٠٠٠ في قدرتها على الاكتفاء الذاتي واما م هذه الاتجاهات السلبية فلم يكن من المفاجيء ان تصرف البلدان المختلفة ١٧ الف مليون دولار في عام ١٩٧٩ فقط على الحبوب والتي تشكل المصدر الرئيسي لسعاراتها الحرارية وهي نسبة هامة من اجمالي مداخيلها الاتية من الصادرات انه ليس من الصعب تصور نتيجة هذه التكاليف الضخمة نظرا لسيطرة التأزم والتدمر المتزايد لشروط التبادل ويترجم هذا في الزيادة المستمرة للتبعية الخارجية لهذه البلدان في تلبية المتطلبات الغذائية وفي فقدان العملة الصعبة النادرة الممكن تخصيصها لتنمية الزراعة والاقتصاد بشكل عام

السكان والاراضي الزراعية

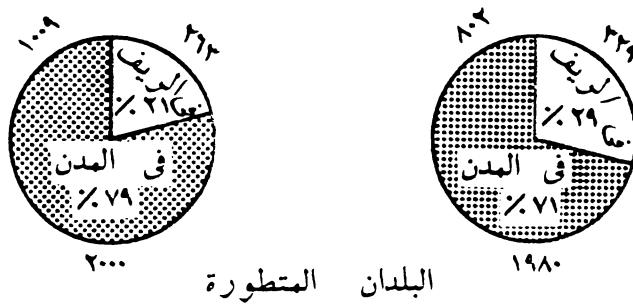
يشكل النمو المتتسارع والمنتقل لسكان العالم عاملاما في الوضع الراهن والآفاق القريبة للتنفيذ والانتاج الزراعي في العالم بالمقارنة مع ١٩٧٠ سيكون هناك ٤ اشخاص اضافيين لكل كم مربع في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ بينما سيتواجد في جنوب آسيا ١٤٠ شخصا اضافيا ان هذه الزيادة بعد ذاتها تفوق الكثافة السكانية الحالية في اوروبا والتي تبلغ ٨٥ شخصا لكل كم مربع هذا يعني انه اذا ما استمرت وتيرة النمو الحالية فسيتواجد في جنوب آسيا ٣٩٠ شخصا في كل كم مربع من الاراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠٠٠ ، اي اكثر بعشر مرات عنه في الولايات المتحدة

(٣)

عدد السكان في المدن والارياف
 (الارقام الموجودة خارج الدوائر تشير الى عدد السكان بالملايين)



البلدان النامية



البلدان المتقدمة

المصدر: OMS. *Estrategia mundial de salud para todos en el año 2000*, Ginebra, 1981.

وانخفض عدد سكان الارياف في بلدان العالم الثالث من ٨٤٪ إلى ٧٣٪ في الفترة الواقعة ما بين ١٩٥٠ و١٩٧٥. ويقدر بان هذه النسبة ستتراوح حوالي ٦٠٪ في عام ٢٠٠٠ وبمعطيات مطلقة لقد زاد عدد السكان في الريف في الخمس وعشرين سنة هذه بمقدار ٦٨٠ مليون شخص ويقدر بأنه سيزداد بمقدار ٨٥٠ مليونا في الرابع الاخير من القرن .

الاراضي المحرثة للفرد الواحد

(بالهكتارات)

تريليات

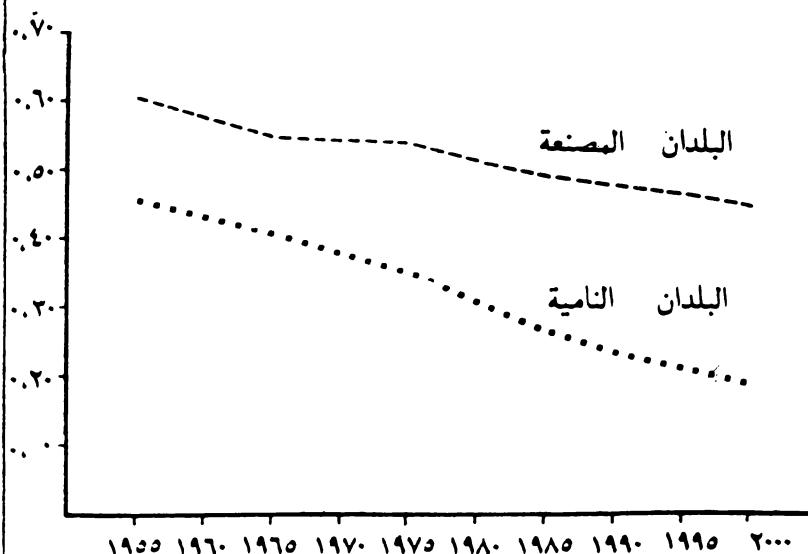
٢٠٠٠ ١٩٨٥ ١٩٧٥-١٩٧١

٠,٩٠	٠,٩٩	البلدان المتقدمة
٠,١٩	٠,٢٧	البلدان النامية
٠,٢٨	٠,٣٨	أمريكا اللاتينية
٠,٢٢	٠,٣٢	شمال إفريقيا والشرق الأدنى
٠,٣٢	٠,٤٩	سائر البلدان الأفريقية
٠,١٣	٠,١٩	جنوب آسيا
٠,٢٠	٠,٢٨	جنوب شرق آسيا
٠,٠٨	٠,١٣	شرق آسيا

The Global 2000 Report to the President, USGPO, p. 99.

الاراضي المحرثة للفرد الواحد ٢٠٠٠ - ١٩٥٥

(بالهكتارات)



المصدر: The Global 2000 Report to the President, vol. I, USGPO, 1980

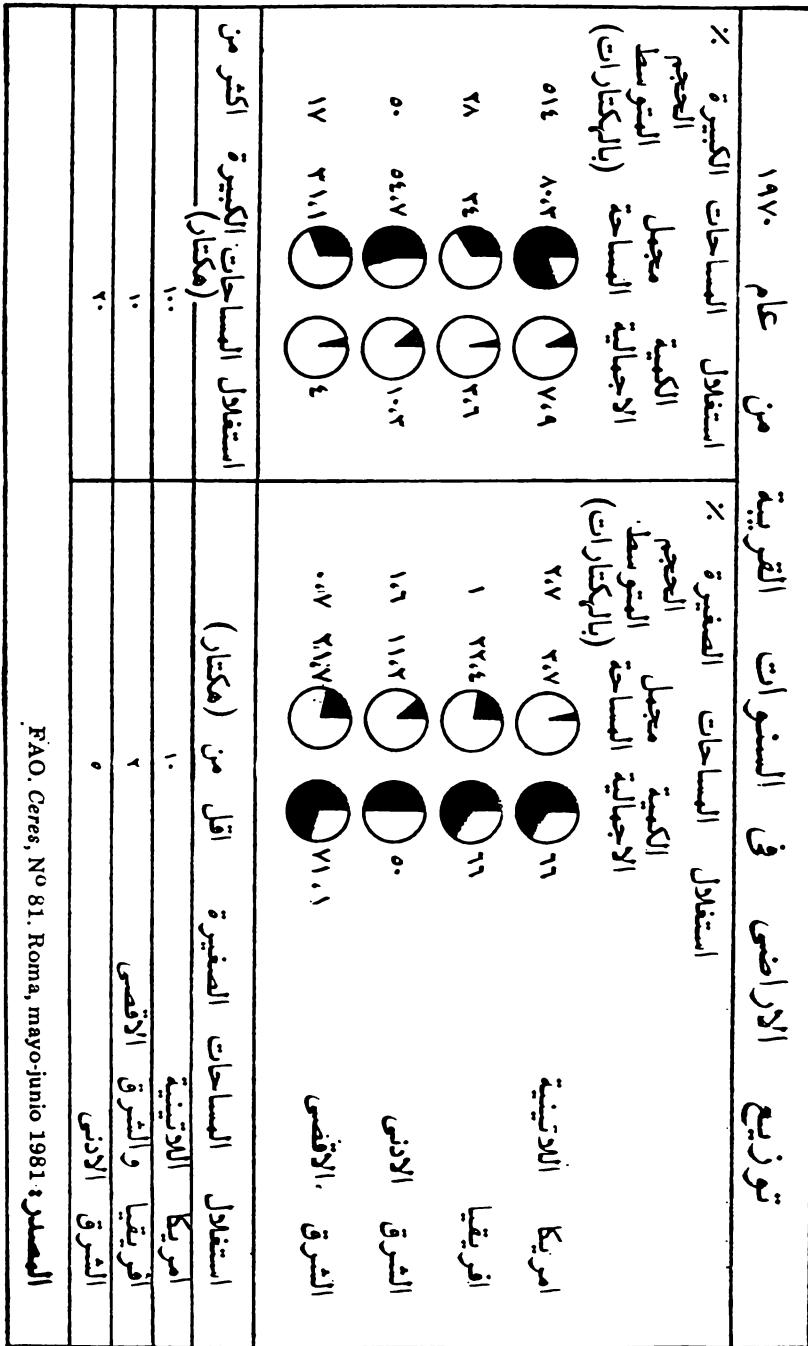
ان المساحة الاجمالية للارض في العالم تقدر بـ ١٣٥٠٠ مليون هكتار ٥٩٪ منها اي ٨ آلاف مليون هي اراضي صحراوية وملحة جداً ومنقطة بالتلوج والجبال ويوجد حوالي ١٥٠٠ مليون هكتار من الاراضي المزروعة اي ١١٪ من اجمالي المساحة وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة المتوفرة ٢٤٢٥ مليون هكتار كحد اقصى .

وبمستويات الانتاجية العالمية في البلدان المختلفة سيحتاج كل شخص الى ٩٠ هكتار من اجل التوصل الى مستويات الاستهلاك في البلدان المتطرفة وسيزداد باضطراد عدد الاشخاص الذين سيعتمدون في المستقبل على هكتار من الاراضي المزروعة في البلدان المختلفة ولكن استكون هذه البلدان في اوضاع اقتصادية وتكنولوجية تسمح لها برفع انتاجية الاراضي الى المستويات الملائمة للاحتفاظ باحتياج كافٍ ؟

تطلب زيادة انتاجية الاراضي ، هذا الجانب العيوب والاهام جداً لمواجهة الازمة الغذائية المتفاقمة في العالم المختلف تطلب الاهتمام بالكثير من العوامل التالية الزراعة وطرق استغلالها والتكنولوجيا الحديثة وبشكل خاص جداً الموارد المالية ، الامانة والغير معقولة والباهظة لاغلبية مزارعي العالم المختلف .

وينعكس حجم الجهد الاقتصادي المطلوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في افريقيا من خلال مشاريع منظمة الفاو للعام ٢٠٠٠ اذ يجب مضاعفة استثمارات القطاع الزراعي ليذهل السنة في القارة الافريقية الى مرتين ونصف بالمقارنة مع الاستثمارات التي وظفت في عام ١٩٨٠ والتي زادت عن الـ ٦ آلاف مليون دولار لتصل الى ٩٣٠٠ مليون في عام ١٩٩٠ و١٥٤٠٠ مليون في ٢٠٠٠ . وتعتبر منظمة الفاو انه من الممكن زيادة الانتاج الزراعي في بلدان العالم الثالث بمعدل ٤٪ سنوياً اثناء العقد الحالي وبمعدل ٣,٧٪ ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ عن طريق مستوى استثمار افضل ونتيجة لهذه الزيادات سيتضاعف الانتاج الزراعي في البلدان المختلفة في نهاية هذا القرن لكن تحقيق هذه الاهداف الطموحة يتطلب زيادة في الاراضي الزراعية بمقدار ١٠٠ مليون هكتار خلال هذا العقد ونفس الكمية في العقد التالي ورث ٥٧ مليون هكتار اخر وتحسين ملحوظ لانظمة الري العالمية وزيادة استخدام الاسمدة ومبيدات الآفات وتطوير المكننة واستعمال الانواع المحسنة من البذور ويطلب كل هذا استثمار ٥٧ الف مليون دولار سنوياً من الآن وحتى عام ١٩٩٠ و٧٨ الف مليون سنوياً من هذا التاريخ حتى عام ٢٠٠٠ ان مثل هذه الجهود القيمة تفترض بالإضافة لذلك تغييرات ملموسة في سياسة الاسعار وفي التجارة الدولية لتسهيل التوسيع الزراعي ولعرض كميات اكبر من انتاج البلدان المختلفة في اسواق العالم المتتطور وكذلك تتطلب المساعدة الدولية الضرورية لتمويل وتحفيظ وتنفيذ البرامج الزراعية المهمة في العالم الثالث .

توزيع الاراضي في السنوات القرية من عام ١٩٧٠



تشكل الهياكل القديمة للملكية الزراعية عاملًا لا يقل أهمية في التأثير على المشاكل الزراعية التي يشهدها العالم الثالث
اذ ان الزراعة في العديد من مناطق العالم الثالث لا تزال خاضعة للسيطرة الاقطاعية وتقوم الزراعة الاقطاعية بتطبيق تقنيات للتوسيع الاقفي في الانتاج ، مما يؤدي الى قلة الاستفادة من الاراضي والى استغلال اكبر للبيد العاملة الرخيصة ، والى عدم الاستخدام المناسب لللات - ان عدم الاستفادة الكاملة من الموارد التي تفرضها الاقطاعية - في وسط نقص خطير من الاراضي - تبدو في مناطق مثل امريكا اللاتينية اذ دلت دراسة تمت في عام ١٩٦٦ وتشير اليها منظمة الفاو حول ستة من بلدان هذه المنطقة على ان المزارع الكبيرة لم تزرع ٥ من كل ٦ هكتارات ، كمعدل متوسط (٤) . ولا شيء يؤدي الى التفكير بان الوضع قد تغير جوهريًا منذ ذلك الحين .

ويسبب تواجد المزارع الصغيرة صعوبات مشابهة تكون في احياناً كثيرة مرتبطة بالزراعة المخصصة للاستهلاك الذاتي مما يفرض عراقبيل جدية على تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة في عدد كبير من المحاصيل .

ان الاقطاعيات والمزارع الصغيرة التي تعمل في سياق معقد نتيجة الارث الاستعماري والتبعية للاستعمار الجديد ، والتي تكون مرتبطة احياناً باستمرار اساليب انتاج تعود الى ما قبل الاقتصاد السوقي كل هذه الامور تساعده على تفسير الوضع المأساوي الذي تمر به زراعة العالم الثالث وهذا هو الامر بالنسبة للزراعة المهاجرة التي تميز انتاج اكثر من ١٦٧ مليوناً من المزارعين الصغار وأسر الفلاحين الذين لا يمتلكون اراضي ، او التنقل الدائم في الاراضي القاحلة لمالين من البدو الرعاة بحثاً عن الماء والعلف لقطعانهم وطبقاً لمعلومات منظمة الفاو فان اكثر من ٢٥٪ من الاستثمارات الزراعية في الشرق الادنى و٣١٪ في الشرق الاقصى و٤٤٪ في امريكا اللاتينية و١٠٪ في افريقيا كانت تعود في نهاية عقد السبعينيات الى فلاحين لا يمتلكون اراضي

وتبدو عدم المساواة الكبيرة في توزيع الاراضي ممکوسة بجلاء في الشرق الاقصى حيث ان الملكية الصغيرة المستقلة (اقل من ٢ هكتار) مثلت ٧١,١٪ في عام ١٩٧٠ من مجموع المزارع التي كانت تتحل ٢١,٧٪ من اجمالي المساحة ، وكان الحجم المتوسط للمساحات الصغيرة جداً المستقلة يساوي ٠,٧ هكتار واحتلت ٦٦٪ من المزارع التي تبلغ مساحتها هكتاراً واحداً نسبة ٢٢,٤٪ من المساحة الكلية المستقلة في افريقيا ومن جهة اخرى كانت المساحات الكبيرة المستقلة (اكثر من ١٠٠ هكتار) في امريكا اللاتينية تشمل ٧,٩٪ فقط من مجموع المزارع ولكنها تتركز ٨٠,٣٪ من المساحة الكلية بحجم متوسط يساوى ٥١٤ هكتاراً وهذا يوضح الوجود القوي للقطاعية .

يعنى الاصلاح الزراعي اعادة توزيع الاراضى بشكل اكثراً عدالة وتكافزاً ومنطقية الا انه يعنى اكثراً من هذا اذ يجعل من الممكن تطوير اساليب ارقى لتنظيم الانتاج الزراعي مثل التعاونيات والمجمعات الزراعية-الصناعية ذات الملكية الجماعية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة القادرة على مضاعفة النتائج البسيطة للزراعة التقليدية بعدها مرات ولهذا فان الاصلاح الزراعي يمثل اجراء عميقاً للعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يمثل مساهمة ملحوظة لحل المشاكل الغذائية للعالم الثالث من خلال توسيع الانتاج الزراعي وتسهيل توزيع المدخلات بتكافؤ اكثراً

الزراعة والبيئة الطبيعية

انه لمن الضروري اضافة تأثير الانسان في البيئة الطبيعية والذى يسبب بطريقة متضارعة تغيرات لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق باستقرار وتنظيم وتوازن وتفاعل وحتى بقاء الانظمة الرئيسية الايكولوجية في الكره الارضية ، اضافة الى جميع العوامل التي تم تحليلها حتى الان والتي تزفر على الازمة الزراعية والغذائية ان العمليات المزعزعة التي تشنهما يد الانسان تعزز وتكمل العمل التحريضي الذى تمارسه العوامل الطبيعية على البيئة

وهكذا يجب ان تلاحظ البشرية بقلق شديد كيفية انعكاس هذا العمل السيء على الطبيعة من خلال زيادة التصرع والتآكل المتضارع للاراضي الزراعية والتلویث المتزايد للمياه ونفاد مصادرها ، ونزع الغابات وظواهر شبيهة اخرى ان الانظمة الايكولوجية الكبيرة والتي تطورت الحياة خلال الاف السنين على توازنها واستقرارها العضوى اصبح وجودها مهدداً اليوم اكثراً من اي وقت مضى الا ان مميزات هذه الظاهرة العالمية لها ملامح خاصة واصول مشتركة ونتائج ربما تكون اكثراً تدميراً وفي مرات كثيرة لا رجمة فيها في البلدان المختلفة

الا انه من الممكن التساؤل ماذا يعنى مفهوم النظام الايكولوجي والاستقرار البيولوجي والتلوث وتردى البيئة الخ بالنسبة للجماهير الاممية والجامعة العربية في العالم مختلف والتي تستهدف من نضالها اليومي البقاء على قيد الحياة فقط ؟ هل من الممكن ان يطرح على راعي السهل البدوى الذى يتنقل مع قطعانه بين الاراضي العبراء بعثاً عن المياه والعلف في جهد دائم منه للبقاء على قيد الحياة ، ان هذه الممارسة القديمة جداً هي العامل الاهم في الزيادة المتضارعة للصحراء و يجب وقفها ؟ بدون حل اجتماعي واقتصادي مسبق يضمن تغييرات

وآفاقاً جديدة لهذه الحياة اللاانسانية ، قليل هو العمل الذي يمكن بذلك لتجنب تأثيرها السلبي على الطبيعة وذلك سيكون التقدم نحو فهم النتائج الخطيرة للزراعة المهاجرة التي يمارسها الملايين من الفلاحين الذين لا يمتلكون ارضا ، وسيكون اقل بكثير التقدم نحو حلها اذا لم يجعل كشرط مسبق الوضع القير عادل للملكية واسكان الاتاج الزراعي القديمة والظروف البائسة لعياتهم ومن جهة اخرى هل من الممكن اليوم الطلب من البلدان الاستوائية التي تملك الغابات الكبيرة - وهي عامة من افقر بلدان العالم - ان توقف استقلال ثرواتها الخشبية الضخمة لتجنب الاختلال الايكولوجي والمناخي الخطير في العالم دون ان تضمن مسبقاً الموارد الاساسية لتنميتها ودون ضمان علاقات اقتصادية اكثر عدالة وافية لشعوبها ؟

ان البلدان المتطرفة ذات الاقتصاد السوقي هي المسؤولة المباشرة عن جزء هام من تردی البيئة ان التلوث الجوى وتلوث مياه اليابسة والمحيبات والكميات الهائلة من الفضلات الكيمائية والنوية التي تنتفع في الجو والارض والمياه والبحر تشكل جزءاً من العذوان الدائم على البيئة في هذه البلدان وتطبق الشركات المتعددة الجنسيات المسؤولة عن استغلال ونفاد الثروات المعدنية والخشبية والزراعية في كثير من البلدان المتخلفة ، ممارسات تتلخص في نقل المحطات الصناعية التي تتسبب في درجة عالية من تلوث البيئة وذات التكنولوجيا المتخلفة بشكل عام الى هذه البلدان ودون استثمارات اضافية للتخلص من المواد السامة التي تتولد عنها

يجب ان نعتبر دائماً عند تحليل هذه العمليات حدثاً اساسياً وهو ان التاريخ يرهن على انه من الممكن توقف او تغيير مسيرة هذه الظاهرة المدمرة وتوجد امثال معروفة على تحويل الصحارى مثل صحراء "Dust Bowl" في الولايات المتحدة وقره قوم في الاتحاد السوفيتى او المناطق المستنقعية ذات التجمد الابدى في شمال سيبيريا بفضل اراده وذكاء الانسان بجانب الموارد الفرعورية ولكن بالنسبة لبلداننا فالى جانب الارادة السياسية والحكمة وغريزة البقاء على قيد الحياة يجب ان يتواجد ايضاً النشاط الدولي القادر على دعم الجهد الداخلى

التآكل

يشكل التآكل احد العوامل الحاسمة في عملية تدهور وفقدان خصوبة وتردى جزء كبير من الاراضي الزراعية لكركتينا ، وهو ايضاً العامل الاكثر اهمية في عملية التصحر لمناطق واسعة من العالم المتخلف .

ونتيجة لمميزات طبيعية للاراضي والمناخ بالإضافة الى عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية مترجمة بوسائل متعددة لاستغلال الزراعة والمواشي يشكل التاكل في المناطق الحارة ظاهرة اكثر خطورة مقارنة مع مناطق اخرى من الكره الارضية وتشكل الزراعة المخصصة للاستهلاك الذاتي مع الاستغلال الفائق للاراضي وفقدان القطاء النباتي بالإضافة الى ممارسات زراعية سلبية مثل حرق الاراضي التي تتميز الزراعة المهاجرة ، والمعاملة الغير مناسبة للمزروعات والجفاف الشديد المترافق مع رياح دائمة والتي تعقبها احيانا كثيرة امطار غزيرة ، كل ذلك يشكل عوامل تشتغل وتحدد عملية التاكل

ويشير فقدان الاراضي الزراعية بوتيرة متسارعة في البلدان الاستوائية بسبب التاكل اذ يقدر بان التاكل الذي تسببه الامطار والرياح يؤثر بدرجات متفاوتة على ٧٥٪ من الاراضي الصالحة للزراعة في القارة الاميركية ، حسب نشرات منظمة الناوا وتشير دراسة قام بها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ونشرتها منظمة اليونسكو الى انه في الهند مثلا يتم فقدان ١,٥ مليون كم مربع من التربة بشكل تدريجي من مساحة ٣,٣ مليون كم مربع من الاراضي (٥) وتقدر الخسارة السنوية في ٨٠٠ الف كم مربع ٦٠٠ مليون طن من التربة التي تذهب الى البحر او تجمع في السدود والانهار (٦) وتعبر الاشارة الى ان الطبيعة تحتاج من ١٠٠ الى ٤٠٠ سنة لانتاج طبقة نباتية من الارض يسمى سنتيمتر واحد .

وتقدر دراسة مشتركة لـ UNEP/FAO ان ٣٥٪ من الاراضي الافريقية بمساحتها الاستوائية وال٦٠٪ من الاراضي القابلة للحراثة في الشرق الادنى اضافة الى اراضي اخرى تعاني اضرارا هامة بسبب التاكل والفيضانات او الملوحة

التصرع

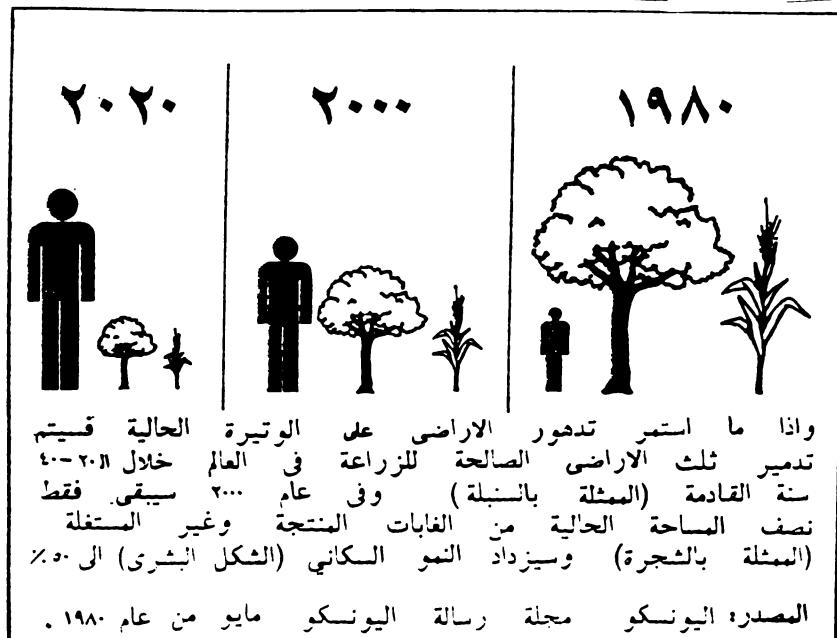
والى جانب النمو العام في عدد سكان العالم والذي وصل الى اكثر من ٢٪ سنويا ، يحرّك العمل المباشر للعامل الطبيعية وللإنسان الى صحراء ، جزءا كبيرا من الاراضي التي كانت صالحة للزراعة سابقا ويقدر ان عملية التصحر في القرون الاخيرة قد تجاوزت الـ ٩٠ مليون كم مربع اي مساحة مساوية لمساحة الصحراء الكبرى ويوجد ٦٨٥ مليون هكتار من الاراضي الصحراوية في البلدان الواقعه جنوب الصحراء فقط

في الواقع تحتل المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية حوالي ١٪ مساحة اليابسة الا ان الصحراء تمتص كل عام ٦ ملايين هكتار جديد وهذا يعني انه بهذه الوتيرة ، سيتم فقدان اكثر من ١٠٠ مليون هكتار فيمـ

بين عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٠ وسيحتوّل مليون كم مربع الى اراض صحراوية

ان الاراضي الشاسعة الواقعة على مقربة من المناطق القاحلة من الكثرة الارضية التي تمتاز بقلة امطارها وبقصر فترة رطوبتها وبندرة النباتات فيها ، ويعرضها الكبير للتشقق والضعف الشديد لاستصلاحها ، هي التي تساهم سنة بعد اخرى في اضافة اراض جديدة الى الصحراء بسبب النشاط المدمر الناجم عن الاستغلال الفاحش لهذه الاراضي من قبل الانسان ففي السودان على سبيل المثال زحفت الصحراء الكبيرة ٢٠٠ كم نحو الجنوب خلال ١٧ سنة وتزحف صحراء اتكاما الواقعه في امريكا الجنوبيه وصحراء تار في آسيا بوتيرة متزايدة . ويؤدي نحو السكان وزيادة القحطان في الظروف المناخية الصعبة في هذه المناطق الى القضاء الحتمي على النباتات القليلة المتواجدة فيها بسبب الرعي الكثيف وبهذه الطريقة لا يتم القضاء على النباتات فحسب ، بل على مصادر المياه الشحيحة المتوفرة مما سيؤدي الى القضاء على كل اشكال الحياة ان حاجة البدو الرجل الى الحطب وبقايا النباتات الاخرى للطهي والتندفنة تكمل العملية التدميرية للانسان حيث تقدر منظمة الفاو على سبيل المثال بأنه يتم حرق ٥٤٨ مليون شجرة او شجيرة سنويًا في محافظة صحراوية واحدة في السودان من أجل هذه الاغراض

وتعتبر منظمة الفاو نفسها بان ملياري هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تواجه خطرًا كبيرًا وبالغاً ومبشرًا يمكن في تعوييلها الى صحراء او اراض قاحلة وغير صالحة للزراعة من جهة اخرى وحسب تقديرات منظمة الفاو فقد الزراعة سنويًا ١٢٥ الف هكتار من الاراضي المروية بسبب الملوحة والقلوية او التحول الى مستنقعات واذا ما استمرت هذه الوباء فسيتم فقدان ٣ ملايين هكتار تقريباً بسبب هذه الامور في عام ٢٠٠٠ وعلى الرغم من ان ذلك يشكل ظاهرة عامة سواء في البلدان المتقدمة او المتقدمة ، الا انه يبدو جلياً بان تأثيرها على البلدان المتقدمة سيكون اكثر خطورة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التطور التكنولوجي المتقدم للزراعة في تلك البلدان وسيادة اساليب الاستغلال الاقفيه للارض والصعوبات التي تواجه انسجام مسابحات جديدة الى الانتاج الزراعي ولأن الاراضي المتعرضة للخطر تكون بشكل عام الاقل انتاجية الى جانب العوامل المذكورة سابقاً يجب اضافة فقدان الاف الكيلومترات الربعة من الاراضي الزراعية سنويًا بسبب التحضر والمنشآت الصناعية والطرق والسكك الحديدية والمطارات والشبكات الكهربائية ذات التوتر العالي والمنشآت الاجتماعية والرياضية والعسكرية وغيرها لذلك فان فقدان المناطق الزراعية هي احدى المشاكل الاكثر العاجلاً وخطورة من بين المشاكل التي تواجه البشرية .



زوال الغابات

بدون شك ان عملية انقراض الغابات المتتسارعة في البلدان المختلفة على وجه الخصوص هي احدى المشاكل الاكثر العاجلا والتي يتوجّب على الانسانية مواجهتها في المستقبل القريب جدا ليس بسبب تنازعها الاقتصادية فحسب ولكن لمضاعفاتها في تعمير التوازن الایكولوجي على وجه الارض وفي اواسط القرن العالى كان ربع مساحة اليابسة مغطى بالغابات الا ان مساحة الغابات انخفضت الى اقل من ٢٥٠٠ مليون هكتار في عام ١٩٧٨ وهذا يشكل ٢٠٪ من المساحة الاجمالية

وينقرض سنويا ما يقارب ٢٠ مليون هكتار من الغابات التي تتركز غالبيتها في البلدان المختلفة وهذا يعني بانه يقطع او يحرق او يدمر اكثر من ٢٠ هكتارا من الغابات في كل دقيقة وبهذه الوتيرة سيتم القضاء على الغابات الاستوائية في الكره الارضية في فترة من الوقت لا تزيد عن ٣٥ عاما وسيجيء في نهاية القرن نصف المساحة الحالية فقط من الغابات الاستوائية المنتجة غير المستغلة الآن

ويمكن تلخيص الاسباب الاساسية لهذا التصاعد في عملية تدمير الغابات على النحو التالي

- ٦. الزراعة المهاجرة ومارسات زراعية أخرى غير مناسبة كنتاج للطلب
- ٧. المتزايد للجماهير العريضة الجائعة على المواد الغذائية في العالم المتخلف
- ٨. المتطلبات الاقتصادية للبلدان الاستوائية
- ٩. استغلال الغابات كمصدر للارباح
- ١٠. الطلب المتزايد على الاخشاب من قبل البلدان المتطرفة
- ١١. القطع المكثف للحصول على العطب من أجل التدفئة والطهي الذي يشكل مصدراً وحيداً للطاقة لافي مليون نسمة تقريباً من سكان العالم الثالث

حسب معطيات نشرتها منظمة الفاو كان انتاج الاخشاب ذات اللحاء المستخدمة في الصناعة عام ١٩٧٥ ١٥٥ مليون م مكعب ويتوقع بان يزداد في عام ٢٠٠٠ الى ٣٢٥ مليون م مكعب الا ان البلدان المختلفة استخدمت ١٤٢٠ مليون م مكعب كثربون وكمطب في عام ١٩٧٨ اي ٤٠٪ من استهلاك هذه البلدان للطاقة في هذه السنة وبال مقابل يشمل مجموع النشاطات في مجال زراعة و إعادة تثبيط الغابات ٩٠٠ الف هكتار سنوياً فقط

وبحسب توقعات اجريت في الولايات المتحدة ستقتصر مساحة الغابات في البلدان المتطرفة بنسبة ٥٠٪ عام ٢٠٠٠ بينما سيصل هذا الانخفاض في البلدان المختلفة الى ٤٠٪ واذا ما استمرت الاتجاهات الحالية فستختفي جميع الغابات التي يمكن استغلالها في البلدان المختلفة ، في الربع الاول من القرن القادم - اي خلال ٤٠ عاماً فقط

ويمكن تلمس النتائج المدمرة بالنسبة للإنسانية اذا ما اختفت الغابات في صفاء البيئة وتقلبات نظام الامطار والتحكم في الفيضانات والجفاف والتصحر والتآكل وتدهور المناخ والنقص في كمية المياه النهرية والجوفية والنقص في خصوبة الاراضي وانخفاض الانتاج الزراعي ويستشف ذلك من الانقراض السريع والواسع لعشرات الالاف من الكائنات العيوانية والنباتية عن وجه الارض هذا قبل ان يتوصل الانسان الى وصفها ولا حتى التعرف على امكانيات قدرتها الفير مكتشفة في الطب وفي مجالات اخرى من حياتنا والى جانب هذا تخفيضي ايضاً ثروة تناسلية ووراثية وحيدة لا يمكن تعويضها كلّفت الطبيعة مئات الآلاف ، لا بل ملايين السنين لتطويرها وهكذا يدمّر وبخطى متتسارعة احدى الانظمة الاكثر نفعاً وضرورة وجوهرية لحياة الكوكب الارضي

تضيف الى هذه التأثيرات القائمة الطويلة من الظواهر التي حصلت وبوتائر اكثر تسارعاً نتيجة للاهمال العام للانسان نحو التوازن الایکولوجی للارض ولاعطاء بعض الامثلة فقط على بعض هذه الاخطار تذكروا ظواهر كالتركيز المتزايد لثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي الذي لم يتم تحديد آثاره

الضارة بعد وفقدان او زدن الطبقة الطغوية وزيادة الاشعاعات وتلوين الغلاف الجوي والمحيطات بالاشعاعات ، وادخال احجام هائلة من المواد الخانقة ، والامطار الحمضية والتبذير العجرم للثروات الغير قابلة للتتجدد وملوحة وقلوية افضل الاراضي الصالحة للزراعة ومظاهر اخرى كثيرة تدل على عدم مسؤولية الانسان تجاه الطبيعة

الآفاق المظلمة للزراعة والتغذية في العالم الثالث

يبرهن كل ما ذكر حتى الان على وجود اتجاهات سلبية عميقة في مجال الزراعة والتغذية في البلدان المتخلفة وقامت منظمة الفاو في عام ١٩٨١ باستقراء هذه الاتجاهات حتى عام الفين وأوجزتها في الامور التالية

في عام الفين سيكون مستوى السعرات الحرارية في ما لا يقل عن ٣٤ بلدا تشكل نصف سكان الـ ٩٠ دولة التي شملتها الدراسة اقل بكثير من الحد الادنى الضروري

وستكون النتيجة البارزة لاستمرار الاتجاهات المتعلقة بالانتاج الزراعي على ما هي عليه ارتفاع عدد الجياع وسيئي التغذية ، والانخفاض في درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي والارتفاع الهائل لل الحاجة الى استيراد الحبوب سيكون لضعف النمو في الانتاج والانتاجية الزراعية تأثيرات اكتر خطورة، اذا اخذنا بعين الاعتبار بأنه سيضاف ١٦٠٠ مليون شخص الى سكان العالم الثالث خلال الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ محللة ديناميكية الطلب والانتاج على المستوى الاقليمي توصلت منظمة الفاو الى نتيجة مفادها ان معدل النمو الانتاجي (٢,٦٪) في افريقيا ما زال متأخرا جدا بالنسبة للزيادة في الطلب (٣,٤٪) وايضا لن يسد الانتاج في الشرق الادنى وفي امريكا اللاتينية حاجات الطلب بينما سيكون معدل النمو الانتاجي في مجموعة البلدان الاقل فقرا اقل بـ ٢٥٪ من معدل الطلب

وستتوسع الواردات الزراعية للبلدان المتخلفة ما لا يقل عن ٩٥٪ من قيمة صادراتها الناجمة عن الزراعة ، مما يحد - بشكل محزن - من امكانية الحصول على محصلة تجارية ايجابية

لن تغطي صادرات افريقيا الزراعية اكتر من نصف وارداتها الزراعية ايضا في عام ٢٠٠٠

ستقوم ما تسمى بالبلدان الاقل تطورا باستيرادات زراعية تفوق بضعفين ونصف صادراتها من نفس المنتوجات .

٠ ستصل قيمة الفانوس الصافي من العجوب في البلدان المتطرورة الى ٢١٣ مليون طن بينما سيواجه العالم الثالث عجزا يزيد عن ١٦٥ مليون طن

ان موجودات البلدان المختلفة من المنتجات مثل السكر والحمضيات والزيوت النباتية والعجوب الزيتية ستتفوق بشكل جوهري على الطلب على الاستيراد في البلدان المصنعة بسبب نظام الحماية الممارس ضد اقتصاديات العالم الثالث والذي يمنعها من الدخول الى هذه الاسواق

ستزداد واردات العالم الثالث من العجوب بسرعة مذهلة اذ سترتفع من ٨٠ مليون طن في الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ الى ١٣٥ مليونا في عام ١٩٩٠ والى ٢٢٦ مليونا في عام ٢٠٠٠ وستكون التكاليف المالية لهذه الواردات وبالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ باهظة وهي ٣٧ الف مليون دولار

وسيزداد العدد الاجمالي للعائلات الفلاحية بوتيرة اسرع من الزيادة في الاراضي الزراعية المستغلة في كل منطقة ما عدا امريكا اللاتينية وهذا يفترض انخفاضا في العجم المتوسط للاستغلال الزراعي في افريقيا والشرق الادنى وآسيا مع ما ينجم عن ذلك من زيادة في عدد العمال الزراعيين غير المالكين للارض لان الاقطاعيين سيستوعبون اراضي المزارعين الاكثر ضعفا لان مساحة الاراضي التي يمتلكونها اصغر بكثير من ان تكون قابلة للحياة اقتصاديا وسيزددي هذا الى توزيع اكثر ارجحانا وظلما لوسائل الانتاج وللدخل

يضاف الى هذه الآفاقظلمة المحسدة في دراسات منظمة الفاو ما طرح في هذا الفصل حول العوامل الايكولوجية مثل التآكل والتتصحر وتزعزع الغابات ونفاد وتلوث مصادر المياه وغيرها من انواع تردى الاراضي الزراعية في الكره الارضية التي تتطلب من البشرية جهدا جبارا من اجل المحافظة على الثروات واستردادها في المجال الاكثر حيوية لوجردها

التصنيع والتنمية الاقتصادية

ان التصنيع عامل حاسم في التنمية الاساسية للعالم الثالث انه ضرورة لا يمكن لأحد انكارها خاصة عندما توجد آراء متعددة فيما يخص تعريف مميزاته الخاصة وميكانيزماته وامتداده الزمني لكل بلد على حدة لكن لا يراودنا شك في ان تصنيع العالم الثالث يعادل بمقاييس استراتيجية وضع القاعدة المادية والتكنولوجية الرئيسية من اجل الوصول الى طريق التنمية اذ ان النظرة الكلاسيكية التي تسلم بان الزراعة والمنتوجات الاولية تشكل مجالات تلائم عملية تخصص البلدان المختلفة وتبقي الانتاج الصناعي في ايدي البلدان المتطرفة هذه النظرية لا تقوم الا بمحاولة تخليد عرف غير عقلاني وظالم وغير متكافئ ترفضه شعوبنا بعزم

والى يوم اتضح بشكل مطلق ان التصنيع بوصفه عملية تؤثر على كل قطاعات الاقتصاد ، وتعرك قسماما من الموارد الوطنية بفية تطوير بنية اقتصادية متقدمة تقنيا وقادرة على انتاج خيرات استهلاكية ووسائل الانتاج ، وتنظم اعادة الانتاج الاقتصادي والتكنولوجي نفسه ان التصنيع يشكل حتى تاريخية بلدانا ويعتبر الطريق الذى يجب علينا ان نسير فيه من اجل التعاقد بالتطور ، وبالتالي وجيا العدالة ، وبالحضارنة المعاصرة ذاتها

ان لمعرفة جدا ان تصنيع العالم المختلف يطرح نفسه كعملية اكثر تعقيدا وصعوبة من العمليات التي حصل بواسطتها التطور الصناعي الانجليزي في اللحظات الاولى للنظام الرأسمالي. وكذلك الالماني والامريكي في وقت لاحق وحتى تطور الاتجاه السوفياتي ابتداء من عام ١٩١٧ الا انه لا يمكن ان نتجاهل ان مستويات الانتاج الصناعي في الغالبية العظمى من البلدان المختلفة اقل بـ ٣ الى ٥ مرات من المستويات التي بلغتها روسيا التيصرية عشية ثورة ١٩١٧ . وفيما يتعلق بانتاجية العمل الصناعي يقدر بان مستويات

الانتاجية الصناعية ، في آسيا وافريقيا ، اقل بـ ١٥ الى ٢٠ مرة عما عليه الامر في الولايات المتحدة الأمريكية

ان التاريخي الاقتصادي لم يسجل فروقات كبيرة جدا في عمليات التصنيع السابقة ، فان الديناميكية السريعة جدا للثورة العلمية-التقنية العالمية تتخطى البلدان المختلفة بقفزات كبيرة

وعند محاولتنا بوصف العالم الثالث نجد ان احد الاشكال الاكثر ايجازا ومبشرة للقيام بذلك هو القول بأنه ينتج في العالم الثالث ٩٪ من الانتاج الصناعي العالمي فقط ويمكن التأكيد على شيء آخر الا وهو ان هذه النسبة الفضفليّة تتشكل تقريبا من صناعات ذات تكنولوجيا مختلفة حيث ان النسبة المئوية الكبيرة منها تقع اسيرة للشباك الانتاجية والتكنولوجية والتمويلية والتجارية للشركات المتعددة الجنسيات كذلك يمكننا ان نضيف ان هذه الصناعة الصغيرة والضعيفة والتابعة تتركز في قلة قليلة من بلدان العالم الثالث

النمو الصناعي في العالم الثالث

اذا اخذنا بعين الاعتبار معطيات النمو الصناعي لا يمكننا في الحقيقة ان نتفق مع الذين يقولون بالتوسيع الصناعي السريع في العالم الثالث صحيح انه في البعض القليل من البلدان يحصل نمو سريع للمنتج الصناعي مقارنة مع قطاعات اخرى من اقتصاداتها ، وكذلك انتقال متسارع - مشوه - للسكان الريفيين نحو المناطق المدنية وما يتربى على ذلك من اعمال الريف ، ونمو متسارع باضطراد لما يعرف بالتجمعات المدنية على شكل مدن علقة وصعبة الادارة ذات سمة صناعية واحياء واسعة تتميز بظروف حياة لانسانية الا ان المدلول الايجابي لهذه التنمية الصناعية ذات التأثير الاحصائي جدًّا قابل للنقاش نظرا لصغر حجم هذه التنمية التي تشير الى الاتجاه العام للنمو الصناعي في العالم الثالث بل تؤكد على غياب الحد الادنى من النمو في اكثر من ١٠٠ بلد مختلف

في الواقع بلغت مساهمة البلدان المختلفة في المنتوج الصناعي العالمي في عام ١٩٦٠ ٦,٩٪ وبعد مرور اكثر من عشرين عاماً فان الزيادة الضخمة المسجلة اوصلت مساهمتنا الى النسبة الصغيرة المذكورة آنفاً ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة من اجل التطور الصناعي (UNIDO) المنعقد في عام ١٩٧٥ في ليما قد صادق على ما يسمى ببرنامجه ليما الذي يعبّر على البلدان المختلفة بموجبه ان تحقق هدفين مركزين في عام ٢٠٠٠ المساهمة في المنتوج الصناعي العالمي بـ ٢٥٪ وبـ ٣٠٪ في التجارة العالمية للمواد المصنعة كتعبير منطقي لنمو القدرة الصناعية للعالم الثالث

ودون ان نتوقف اكتر في تعليقنا على هذين الهدفين يشيدان على الناحية الكمية اكتر منه على المدول الجومرى للتنمية الصناعية فاننا نعرف جيدا ان الاستمرار في الاتجاهات العالية قد يوصلنا لعام ٢٠٠٠ وظروفتنا في مجال التنمية الصناعية تكون اسوأ اذ تتوقع UNIDO نفسها انه اذا ما بقيت الاتجاهات العالية سارية فان البلدان المتخلفة التي سامت عام ١٩٧٧ في الانتاج الصناعي العالمي باقل من ٩٪ قد تبلغ عام ٢٠٠٠ وهي تساهمن فيه بـ ١٣,٥٪ فقط يعني ، انها ستكون في موقف نسبي اسوأ ، ذلك اذا ما اخذنا بعين الاعتبار آفاق النمو الديمغرافي

ان مساهمة البلدان المتخلفة في الصناعة العالمية هي هامشية في حقيقة الامر على الرغم من ان الاحصائيات تشير الى ان معدل نمو المواد المصنعة في البلدان المتخلفة خلال الـ ٢٥ سنة الاخيرة ، زاد عنه في البلدان الراسمالية المتطرفة ، وقل عنه فقط في البلدان الاشتراكية وعلى الرغم من عدم كفاية سرعة هذا النمو الصناعي المتتسارع نسبيا الا انه تظهر خصائص اخرى يجب اخذها بعين الاعتبار لتقييم هذا النمو تقييما مناسبا

احدى السمات البالغة الامامية هي ان مساهمة البلدان المتخلفة في الصناعة العالمية اقل منها بكثير في تلك الفروع ذات التقييد الصناعي التكنولوجي الاكثر .

وبالنسبة للمجالات المختلفة فقد حصل هذا النمو في تلك الفروع التي بقيت متاخرة في التطور التكنولوجي لعدم امتلاكها الا الدرجة العلمية، المتدنية مقارنة مع الفروع المتقدمة فتشكل صناعة ذات تكنولوجيا متاخرة وقوة عمل كثيفة ورخيصة تمثل العافز الاعظم لرأسمال الشركات المتعددة الجنسيات ولقد تجسد هذا النمو الصناعي ليس في مجال الصناعة الالكترونية بل في تركيب القطع الالكترونية البسيطة وليس في مجال الطاقة النووية والكيماو والبتروكيماو او في الصناعة الفضائية الجوية بل في صناعة النسيج والملابس ، وبدرجة اقل في صناعة الجلود والسليلوز والورق او في صناعة الاغذية المصنعة التي لا تخفف شيئا من جوع مئات الملايين من الكائنات البشرية وفي نفس السياق تقسم صناعة العالم الثالث بالمستوى البدائي جدا الى التي يتم به استغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها حيث تكشف العلاقة القائمة بين هذين المنصرين عن طابع هذه الصناعة البدائي

وبينما تساهمن البلدان المتخلفة بـ ٢٥,٦٪ في استخراج المعادن فانها تنتجهما فقط من المواد المعدنية المصنعة في العالم وبينما تتركز فيها ٣١,٢٪ من البترول والغاز العالميين الا انها تساهمن بـ ٧,٥٪ فقط في الانتاج العالمي الكيميائي والبتروكيميائي المهمين .

ان القضية لا تتعلق فقط بان البلدان المختلفة تساهم بدرجة غير معتبة في تصنيع مواردها الطبيعية بل ان الازقام ايضا تشير الى التفكك العاصل ما بين قطاعات اقتصادياتها وداخل القطاعات نفسها وذلك يعني انه يوجد ترابط ضعيف جدا ما بين قطاعاتها وفروعها اذ لا يوجد تكامل لائق في علاقات قطاعاتها من اجل ربط عملية تصنيع المواد الخام مع الخيرات الاستهلاكية النهائية ، والخيرات الوسطية وخيرات الرأسمال

مساهمة البلدان النامية في الصناعة العالمية

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	
استخراج المعادن	١٩,٦	٢٠,٧	٢٠,٠	١٧,٦	
التعدين	٢٥,٦	٢٤,٠	٢٣,٨	٢٥,٤	
الستريجات المعدنية المصنعة	٤,١	٤,٠	٣,٠	٢,٠	
البترول والناز	٣١,٢	٣٢,٥	٣٤,٠	٢٩,٤	
الكيماه	٧,٥	٧,٧	٧,٤	٨,٠	
الأنسجة	١٧,٤	١٧,٦	١٦,٣	١٥,٢	
السلبيات	١١,٨	١١,٩	٩,١	٨,٠	
المواد الثانوية المصنعة	١٥,٢	١٤,١	١٣,٤	١٢,٥	
الاشتباب	٨,٠	٧,٢	٧,٠	٦,٣	
الورق	٧,٩	٧,٦	٥,٥	٤,٩	

المصدر : ONU. *La croissance de l'industrie mondiale, 1969; 1970; Yearbook of Industrial Statistics, 1977; Monthly Bulletin of Statistics, 1980, 1981.*

وإذا ازداد استخراج المعادن في العالم الثالث بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ بمعدل سنوي متوسط ١,٦٪ وكذلك انتاج المواد المعدنية المصنعة بنسبة ٦,٢٪ فيرجع سبب ذلك الى كون هذه الصناعة تعمل على اساس عناصر مستوردة وليس على اساس تصنيع الموارد الوطنية في اقتصاد متكامل داخلياً فيتعلق الامر اذن بصناعة مرکزة في النشاطات الاكثر بدائية مع تصنيع ضعيف للموارد الوطنية وترتبط غير وثيق مع القطاعات والفروع الداخلية الأخرى وتشغيل صناعي يستند باغلبته الى عناصر مستوردة مما يزيد الضغط على موازين التجارة والمدفوعات .

لكن هذه الصناعة المشوهة ، ما زالت تقدم سمات أخرى غير مزاتية وفي الحقيقة يبدو المستوى المتدني الذي يقلمه انتاج خيرات رأس المال (وسائل الانتاج) - التي تضمن إعادة الانتاج الاقتصادي والتكنولوجي انطلاقاً من انتاجها الذاتي كقاعدة لتطور مدعمة ذاتياً ، يبدو هذا المستوى المتدني أكثر خطورة . ولقد اشارت الى ما ورد بالتعابير التالية UNIDO

ان اغلبية البلدان النامية ذات مشاركة قليلة في انتاج خيرات رأس المال اذ تعطي صناعاتها عادة منتجات بسيطة بطلب من شركات صغيرة تكرس نفسها لصناعة الاغذية ولترميمات وصنع المنسوجات وتحويل المعادن الخ أن خيرات رأس المال المعقدة والعلمية الدقة ، يتم استيرادها ضمن اطار سياسات مزاتية للتجارة والاستثمار (١) وفي مكان آخر تقول إن الفروع قليلة التمثيل نسبياً ، في البلدان النامية هي فوق كل شيء تلك الفروع التي تتعلق بنشاطات ميكانيكية وبالنسبة لل الحديد والفولاذ ، فإن عدداً كبيراً نسبياً من البلدان النامية (٤٩ من بين ٩٦) قد أعلن عن بعض النشاط التحويلي وفي الكثير منها كان الانتاج مقتضاً على تصنيع الغردة الوطنية أو المستوردة (٢)

وهناك وقائع قاطعة تتجاوز لغة الام المتحدة المتحفظة ايجاريا حيث تبين تلك الواقع ان البلدان المختلفة تنتج ٪٨ من الاخشاب المصنعة في العالم ، لكنها تصنع ٪٠,١ فقط من ماكنت قطع الاخشاب اهنا ترکز ٪٢٨,٥ من الانتاج الزراعي وتصنع فقط ٦,٩ من الماكنت والادوات الزراعية التي تشكل المعايرث - الادوات الزراعية الاكثر بدائية - ٤٠٪ منها ان العالم الثالث يصنع ٦,٦٪ فقط من ماكنت الغزل و٪٨ من المعرکات الكهربائية و٪٣ من ماكنت الخراطة و٪٧ من آلات التفريز و٪٠,٩ من ماكنت كبس وتصفيح المعادن و٪٠,٦ من ماكنت قطع المعادن وحتى في صناعة الماكنت المتحركة ذاتياً حيث جرت في الاعوام الاخيرة دعاية مكثفة بخصوص إعادة توجيه هذه الصناعة الى البلدان المختلفة فان النسبة التي ساهمت بها هذه البلدان في الانتاج العالمي بلغت عام ١٩٧٩ ٪٥,٨ فقط وفي هذه الصناعة التي تسسيطر الشركات متعددة الجنسيات على ٪٩٠ منها كان على البلدان المختلفة باستثناء قلة قليلة من الحالات ان تتخصص في التجمیع من عناصر مستوردة . ان تبعية العالم الثالث للواردات ، لا تتصر على قطاع المعرکات الذاتية بل انها تشكل صفة مميزة لكل البنية الصناعية لهذه البلدان .

اخيراً وعلى الرغم من وجود عدد لا يحصى من الأمثلة ، فنستطيع ان نلاحظ - اعتماداً على معطيات UNIDO - انه تم في العالم الثالث تحويل ٣٠٪ فقط من كمية المعادن المستخرجة فيه الى سبائك لكن ما هو اهم من ذلك هو ان هذه النسبة بقيت ثابتة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣.

وبالطبع فان الشركات متعددة الجنسيات التي تستطرق اليها في فصل لاحق نظراً لاعتبارها يقع على عاتقها جزء كبير من المسؤولية في الوضع الصناعي العالمي للعالم المتختلف وليس من المبالغ فيه القول بأن قسطاً كبيراً جداً من نموه الصناعي المشوه خلال الاعوام الخمسة عشر الاخيرة يرجع سببه الى تصرف هذه الشركات وهنالك مؤشر آخر يكشف عن طابع الصناعة الرأسمالية الا وهو درجة السيطرة العالمية التي تمارسها عليهما الاحتكارات المتعددة الجنسيات.

هذه السيطرة على الانتاج الصناعي بالإضافة الى السيطرة على رأس المال والتكنولوجيا والتسويق - تتيح للشركات متعددة الجنسيات ان تفرض نموزجها للتنمية ليس فقط في البلدان الرأسمالية المتقدمة بل ايضاً في بلدان العالم الثالث مما يؤدى الى حدوث اختلالات خطيرة في توزيع الصناعة العالمية.

درجة سيطرة ٨٦٦ شركة متعددة الجنسيات الاكبر على الصناعة الرأسمالية العالمية

(بالنسبة المئوية)

١٩٧٧	١٩٦٧	
٧٦,٥	٧٠,٢	مواد مصننة
٧٣,٨	٦٤,٢	اغذية ومشروبات وتبغ
١٧,٧	١٨,٥	منسوجات وملبوسات واحدة
٢٤,١	١٧,٣	ورق ومنتجعات خشبية
٦١,٢	٦٦,٠	كيما
٨٠,٠	٦٨,١	تعدين ومنتجعات غير معدنية
	٧٤,٥	منتجعات معدنية
		وسائل نقل المشعيرات والمانعين
		غير محدد

المصدر : ONU. *La croissance de l'industrie mondiale*, 1969; 1970; *Yearbook of Industrial Statistics*, 1977; *Monthly Bulletin of Statistics*, November and February 1978؛ واعداد من *Fortune* لاعوام ١٩٦٨ و ١٩٧٨.

تبقى اذن الاشارة الى سمة واسحة اخرى للنمو الصناعي في العالم الثالث ، الا وهي التركيز الشديد للإنتاج الصناعي للعالم المتخلّف في قلة قليلة من البلدان ، مع التوجّه نحو زيادة هذا التركيز وذلك يعني في الحقيقة انه في عام ١٩٨٠ كانت ٥ بلدان تمثل ٦١,٤٪ من المنتج الصناعي للعالم المتخلّف و٥٦,٧٪ في عام ١٩٧٥ مما يعني ان اكثر من ١١٥ بلداً كانت تتقاسم اقل من ٤٪ من الانتاج المذكور وفي مرحلة اكبر سرعة لنمو الصناعة التعويمية في البلدان المختلفة (١٩٦٦-١٩٧٥) تركزت ٦٩٪ من هذا النمو في ٩ بلدان منها فقط

مساهمة بعض البلدان المختلفة في المنتوج الصناعي (بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٣	
البرازيل	١٨,٨	١٦,٧	١٤,٣		
كوريا الجنوبية	١٢,١		٣,٥		
الهند	١٢,٠	١٢,١	١٤,٩	١٨,٨	
المكسيك	١٠,٧	١٠,٢	١٠,٧	٩,١	
الارجنتين	٧,٨		١١,٩		
المجموع	٦١,٤	٥٦,٧	٥٥,٣	٥٤,٤	

المصدر : UN. *Yearbook of Industrial Statistics*, 1979; 1980.

ان الخمسة بلدان التي تبيّن في الجدول ترکزت فيها بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ٧٩٪ من النمو الانساجي الصناعي للبلدان المختلفة حيث يلاحظ ان الاتجاه السائد يسير نحو مسامحة متأنمية لهذه المجموعة المختزلة من البلدان التي يأتي بعدها من حيث الاهمية اندونيسيا والباكستان وفنزويلا وكولومبيا وايران والفلبين والتشيلي ومصر ولكل منها مسامحة تقل عن ٥٪ واذا أضيف للخمسة بلدان الاولى هونغ كونغ وفرموزا وسنغافورة فيما يتعلق بتصدير المواد المصنعة فان هذه البلدان الثمانية تمثل اكتر من ٧٠٪ من الصادرات الاجمالية للعالم الثالث

ان الاستنتاج الواضح الذي تؤدي اليه المعلومات السابقة هو ان التصنيع في الفالبية العظمى من البلدان يكاد ان يكون معدوما او مبتدئا وبالرغم من التأكيدات المنتشرة بخصوص ما يسمى باعادة تركيب الصناعة العالمية ، تلك العملية الموصوفة من قبل البعض بانها مدعاة ، الا ان ما هو

مدහش حقا هو انه توجد في العالم الثالث ٦٩,٢٪ من قوة العمل الصناعي العالمي بينما ينبع فيه اقل من ٩٪ من المنتج الصناعي العالمي ان ما هو مدහش حقا هو استمرار هذا المشهد المؤلم الذي يشمل منه بلد لا تتجاوز الصناعة فيها كونها مؤثرا ضعيفا لنشاطات شبه حرفة بمستويات تكنولوجية قديمة جدا تنتجه من اجل سوق داخلي ضيق وتعيش بشكل قلق بفضل سياسات العمالة للقطاع العام وعلى حساب الاختزال المتضاد لمستوى المعيشة لمالها

و قبل النظر الى ديناميكية التصنيع الجاري المزعومة فانه يجب التشديد على شيء غير مرض تماما الا وهو الافتقار الضمني للتصنيع اذا ما قيس ليس بمعطيات النمو التاريخية المجردة بل بالعلاقة مع المهمة التاريخية العظيمة التي يفترضها التصنيع لبلادنا كنصر اساسي للتغلب على التخلف ان القضايا المتعلقة بعملية التنمية الصناعية التي يمكن ان يدور النقاش حولها عديدة اذ لا يوجد طريق وحيد ولا نمذج وحيد يمكن ان تطبق خصائصه على الصعيد العالمي ويتطلب بعض هذه القضايا معالجة واسعة تخرج عن آفاق هذا التقرير انها تتعلق بالحجم المثالي للإنتاج بالتشبيه للاسوق الداخلية الصغيرة وبالارتباط الموجود ما بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة وبالتسويق الخارجي للإنتاج الصناعي وباختيار ما يسمى بالتقنيات اللائقة انها تتعلق بدور القطاع العام في الوقت الراهن حين لم يعد بالامكان التفكير بعملية تصنيع قائمة على ميكانيزمات السوق التقليدية نظرا للتبذير في الوارد والازمات الدورية والجرahات الاجتماعية العميقة وحين انه من البداهي العاجة الموضوعية لادارة واعية تقد وتحفظ التنمية الصناعية والاقتصادية

ذلك لا يعني الرغبة في نقل النموذج الصناعي الغربي الى بلداننا اذ لم يعد بالامكان تكراره في الظروف التاريخية الراهنة التي لا تؤمن بتطورها مستقرا وعلى مدى طويل بل تفرق العالم في ازمات دورية وهذه الصناعة لا تحقق في الولايات المتحدة الامريكية مثلا وهي البلد الرأسمالي الاكثر تطورا سوى نموا هامشيا لانها تكرس انتاجها للغرب وتبعد اجزاء متنامية من السكان عن الرفاه الاجتماعي وت Bender في الموارد الطبيعية التي هي ثروة للانسانية وتلوث البيئة وتحول الانسان الى مجرد اداة للرأسمال

ان بلادنا لا تحتاج الى صناعة تستهلك عملا صعبا وتنتج عملة ضعيفة انها لا تحتاج الى صناعة تنتجه بشكل رئيسي خيرات لا تؤمن عملية اعادة الانتاج الاقتصادي-التكنولوجي ولا تخلق قواعد الاكتفاء الذاتي كما وانها لا تحتاج الى صناعة تبني الديون وخدماتها والبطالة والاغتراب الاجتماعي وتدور مستوى المعيشة ، والتبعية الخارجية وعدم التوازن الاقتصادي الاجتماعي الداخلي

كذلك لا تحتاج بلداننا الى صناعة مصدرة تستلزم واردات كثيرة نظراً لشخصيتها في مرحلة العمل الأكثر بساطة والاستخدام المكثف للأيدي العاملة ، ضمن عملية انتاجية دولية تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات بلداننا لا تحتاج الى صناعة توفر المدخلات للرأسمال الخاص المتعدد الجنسي او للأولغارشيات الداخلية المختلفة

التصنيع في البلدان المختلفة

- ينتج العالم الثالث أقل من ٩٪ فقط من المنتوج الصناعي العالمي واذا ما أبقى على التوجهات الراهنة ، فان البلدان المختلفة قد تقدم في سنة ٢٠٠٥ فقط من هذا الانتاج
- ان الانتاج الصناعي في البلدان المختلفة يتركز في تلك الفروع ذات التعقيد الصناعي-التكنولوجي القليل اهنا تشارك في الانتاج العالمي بما يلي

 - ٦,٦٪ من ماكينات الغزل
 - ٨٪ من المحركات الكهربائية
 - ٣٪ من آلات الخراطة
 - ٦٪ من ماكينات قطع المعادن

- ان صناعة العالم الثالث ، تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات التي كانت تحكم في عام ١٩٧٧ بالانتاج الصناعي العالمي على النحو التالي

 - ٧٦,٥٪ من انتاج المواد المصنعة
 - ٨٠٪ من انتاج الصناعة التعدينية والمنتوجات غير المعدنية
 - ٩٠,٦٪ من انتاج وسائل نقل المشحونات ووسائل نقل المسافرين في عام ١٩٨٠ تركزت ٦١,٤٪ من المنتوج الصناعي للبلدان المختلفة في خمسة بلدان مختلفة فقط

فعملية التصنيع لا تمثل التنمية دائمًا والنمو الصناعي الاحسانى ونمو صادرات المواد المصنعة لا يشيران دائمًا الى السير في طريق التطور وحتى يوجد هناك خطأ الا وهو السير في طريق يقرب ظاهريًا من هدف التطور الاجتماعي الاقتصادي لكن في الحقيقة فإنه يبعد بلداننا عن التطور وفي هذا الصدد أعطت الأعوام الأخيرة درساً تتفقّيًّا جداً هو أن التخلف أيضًا يمكنه اظهار طابع صناعي مصدر دون أن يفقد أيًا من مميزاته الجوهرية كتغلف .

الا ان هنالك شيئا اكثرا اثاره وللقلق وهو ان الطرح الغاضي لمطالبنا بالتصنيع قد يساهم في الخلط بين المصالح المشروعة لتطور العالم الثالث وبين عمليات النهب والتشويه التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على القطاعات الصناعية في البلدان المختلفة

ما يسمى بتحول التكنولوجيا

ان موضوع تحويل التكنولوجيا يحتل مكانة مرموقة ضمن اطار عملية التصنيع للعالم الثالث

ان ما يسمى بتحول التكنولوجيا يشكل في العقيقة الطريقة التي تستأجر او تكتسب بواسطتها البلدان المختلفة التكنولوجيا الضرورية لها من اجل القيام بعملية التصنيع تلك التي اظهرت نفسها حتى الوقت الحاضر تابعة لغيرها من الاقتصاديات ومنفصلة فعلا عن احتياجات التطور في معظم الاحوال وان التكنولوجيا التي تحولت الى بضاعة اضافية اخرى تشكل موضوع احتكار كبير من قبل مجموعة مختزلة من البلدان القوية انا اصبحت عنصرا من المستحيل السيطرة عليه تقريبا واعادة انتاجه في البلدان المختلفة

وتتسم سوق التكنولوجيا - من بين سمات اخرى - بطابعها الاحتقاري جدا وبالقدرة الضعيفة على التفاوض من قبل البلد المستورد للتكنولوجيا وبغياب الاسس الشرعية من اجل القيام بعمليات التفاوض هذه السمات نفسها تفسر بقدر كبير السبب الذي يفضله تواجه البلدان المختلفة مشاكل مهمة من اجل حصولها على التكنولوجيا الاجنبية

وانطلاقا مما ورد يمكننا فهم بعض ميزات عملية تحويل التكنولوجيا من البلدان الرأسمالية المتطرفة الى البلدان المختلفة تلك التي اصبحت في العقيقة تجارة

وقبل كل شيء يمكن ابراز الوزن الهام للولايات المتحدة الامريكية في اجمالي نفقات البحث والتنمية التي تنصب في العالم الرأسمالي (I-D) وبهذا الشكل سواء كان بسبب كميتها او توسيعها على المستوى العالمي فان الشركات الاحتكارية الامريكية قد اثرت تأثيرا اشتراطيا على التكنولوجيا التي تستوردها البلدان المختلفة

من جانب آخر تشير الابحاث التي اجرتها الاونكتاد الى وجود ١٤ شرطا تتعلق بال الصادرات تعاني منها البلدان المختلفة عندما تستعمل تكنولوجيا مستوردة ومن بين هذه الشروط يمكن ملاحظة القيود العامة المتعلقة بالتصدير ومنع تصدير بعض المواد منها باتا ومنع بعض البلدان من استيراد بعض الصادرات وترخيص بعض الصادرات لبلدان معينة فقط ، وتحديد

حجم التصديرات والاشراف على اسعارها وترخيص التصدير لشركات معينة فقط ، ذلك بالاضافة الى قيود كثيرة اخرى

وكما يمكن ملاحظته فان هذه الشروط التي يحددها المزودون بالتكنولوجيا للبلدان المستقبلة لها ليست بخطيرة فحسب بل ان العديد منها يؤثر على التجارة ما بين البلدان المختلفة نفسها

وبالاضافة الى ما سبق يجب الاعتزاز ان الاحتكارات العالمية الكبيرة لا تحول عادة الى البلدان المختلفة التكنولوجيا الحديثة حقا بل تلك التي أصبحت باليه وبالفعل ووفق دراسة اجريها البنك الدولي للتنمية في اوائل العقد الحالي فان ٧٠٪ من التكنولوجيا التي استوردها امريكا اللاتينية من البلدان الرأسمالية المتطرفة كانت باليه

لكل ما سلف ذكره يجب ان نضيف انه بعض النظر عن الهوة العلمية

التقنية الهائلة التي تفصل البلدان الرأسمالية المتطرفة عن البلدان المختلفة ، فان الاولى قد استطاعت فرض نظام مجحف من الاعراف الدولية موجه للحفاظ على سيطرتها على المعرفة العلمية-التقنية ، مما يتبع لها فرض اسعار للتكنولوجيا الحديثة تفوق امكانيات اقتصاديات بلدان العالم الثالث حيث ان المدفوعات التي وجب على هذه البلدان تسديدها في عام ١٩٨٢ بسبب التكنولوجيا كانت بحدود ٣٥ الف مليون دولار تقريبا وهذا الرقم يمثل اكبر من ثلث الكمية التي نمت بها الديون الخارجية للبلدان المختلفة خلال هذا العام

في الحقيقة ، ان استيراد التكنولوجيا من قبل البلدان المختلفة ، بدلًا من ان

يتبع تنفيذ اهداف التنمية المنظرة ، قد جاء ليضيف نفسه الى مجموعة العوامل التي تعزز السيطرة الاجنبية التي تعاني منها الغلبية بلدان العالم الثالث ، وليساهم في ترسیخ التأخر والتخلف حيث ان مساهمة البلدان المختلفة في السوق العالمية للتكنولوجيا قد وطدت فعلا موقعها الخاضع والتابع ضمن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية

ان العلاقات العلمية-الدولية التي صنمت كجزء من النظام الاقتصادي العالمي الراهن الظالم قد حفظت هجرة الكوادر ذات المستوى الجامعي او الفني المتوسط المتضاعدة من البلدان المختلفة الى البلدان الرأسمالية المتطرفة

وهذه الحركة الدولية للأفراد المؤهلين من البلدان المختلفة لا يجب رؤيتها كعملية هجرة عادمة لأنها تعني في الواقع «سرقة ادمغة» حقيقة او تحويلها عكسيا للتكنولوجيا يُشجع وينبارك من قبل بلدان الاقتصاد السوقي المتطرفة .

حتى تكون لدينا فكرة عن هذا التسرب المنهل للأفراد المؤهلين تكفي الاشارة الى ان المتوسط السنوي للأشخاص الذين هاجروا الى الولايات المتحدة ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٦ كان اكبر بقليل من ٤ آلاف ، في حين انه في الخمس عشرة سنة الاخيرة فاز المتوسط السنوي الى اكبر بقليل من ١٣ الفا يعني ثلاثة اضعاف .

هذا الامتصاص الدائم يصبح اكثر خطورة عندما تتوقف امام تخصصات الغربيين الجامعيين الذين يهاجرون ويلاحظ بهذا الشكل ان العزء الاكبر يتعلق بالتخصصات الاكثر أهمية وضرورة من اجل التطور الاقتصادي الاجتماعي لاي بلد مهندسون اطباء ، وعلماء طبيعيون وفي حالة الولايات المتحدة فقط مثلت هذه التخصصات الثلاث حوالي ثلث الاخذانين المهاجرين الى هذا البلد

ان مناطق آسيا وامريكا اللاتينية والカリبي تشکل المناطق الاكثر معاناة من هذا التسرب للأفراد المزهليين مما يساهم في عرقلة التطور الاقتصادي الاجتماعي لهذه البلدان ويمثل في نفس الوقت شكلًا خبيثًا لتهريب رؤوس الاموال منها ولقد قدرت الاونكتاد ان قيمة المساعدة الفنية للأفراد المزهليين الذين هاجروا ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٢ من العالم الثالث الى ثلاثة بلدان وأسمالية متطرفة الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا العظمى تساوى توظيف ٥١ الف مليون دولار للرأسمال فى تكنولوجيا وانطلاقا من ان هذه البلدان الثلاثة قدمت للعالم المتختلف خلال نفس الفترة مساعدة من اجل التنمية بلغت ٤٦ الف مليون دولار ، نرى ان «سرقة الادمغة» فقط مثلت بالنسبة لبلادنا خسارة صافية يصل مقدارها ٥ آلاف مليون دولار خلال ١٢ عاما

التصنيع واعادة الانتشار الصناعي للشركات متعددة الجنسيات

ان العقائق التي حدثت في العقد الاخير تغيرنا على التحليل الشمولي لنشاطات الشركات المتعددة الجنسيات ونمو الانتاج الصناعي التصديرى في عدد قليل من البلدان ومطلب البرنامج من اجل نظام اقتصادي عالمي جديد الذى يدعى الى عملية اعادة توزيع وانتشار الصناعة

منذ ما اكتسب موضوع اعادة انتشار الصناعة طابع الهمية في المؤتمر العام الثاني للاوندو (ليماء ١٩٧٥) طرحت حول هذا الموضوع شكوك وتساؤلات متزايدة حيث انه في عام ١٩٧٩ تعرض رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في هافانا في المؤتمر السادس لبلدان عدم الانحياز الى نقاط حساسة بهذا الخصوص

ان رؤساء الدول والحكومات ابرزوا دور اعادة توزيع الصناعات كشكل للتعاون الصناعي الدولي بما في ذلك تحويل الموارد بهدف خلق طاقات انتاجية في البلدان النامية بقية زيادة مساهمتها في الانتاج الصناعي العالمي بالتوافق مع مواردها الطبيعية ، وامداد التطور واعتبارات اقتصادية

اجتماعية اخرى ، واكدوا كذلك على ان اعادة التوزيع لا يجب استخدامها كجنة للحصول على قوة العمل الغزيرة والرخيصة في البلدان النامية ، ولا من اجل تعویل صناعات قديمة وملوثة البيئة اذ يجب تحقيق اعادة التوزيع بالتناغم مع الاهداف والاولويات والتطلعات القومية العامة للبلدان النامية ، ولا يجب ان تترافق مع توسيع الشركات المتعددة الجنسية في البلدان النامية . انها يجب ان تغفهم كجزء من عملية نشأت من اجل التشجيع على تعویل التكنولوجيا الى البلدان النامية حيث يجب استناد ميكانزم الاستشارة السارية في UNIDO ويعجب على كل البلدان ان تساهم فيها بهدف تحقيق اعادة توزيع الطاقات الصناعية بشكل ديناميكي في البلدان النامية وخلق طاقات صناعية جديدة في هذه البلدان (٣)

مع ذلك ، فان توصيات رؤساء الدول والحكومات التي تكشف عن القلق بخصوص تشویه النمو الصناعي من قبل الشركات متعددة الجنسية لم تغير حتى الان التوجه السلبي الذي رغب في ايقافه لان اعادة الانتشار الصناعي التي صممتها الشركات متعددة الجنسيات قد واصل مجريها بالرغم من التحذيرات ومن ان الجميع تقريبا يعرفون خصائصها المضرة واعماق دوافعها بشكل عام تطرح عملية اعادة الانتشار الصناعي تحقيق نقل صناعات موجودة في البلدان المتطرفة الى العالم الثالث، حيث ان هدف مؤتمر ليمما المذكور - تحقيق ٢٥٪ من الانتاج الصناعي العالمي في عام ٢٠٠٠ - يقزم كمقاييس لنجاح او فشل مثل هذه المحاولة

ان نقل الصناعة او اعادة توزيعها يبدو مطروحا بتعابير غير دقيقة ، اذ يجري التشديد على الانتقال نفسه كما لو وجدت في هذه العملية البسيطة - الانتقال الجغرافي - اسباب كافية من اجل التنمية الصناعية للعالم المتخلف وان التشديد يقع على تحقيق الهدف الكمي بواسطة اعادة التوزيع لكن السمات البرهورية للصناعة التي يحتاجها العالم الثالث كيما تعمل هذه كعامل ديناميكي ودافع للتطور الحقيقي وليس كعامل للاشكال الجديدة للتبعية والاستغلال تلك السمات تبقى في التحليل عند التفكير باعادة الانتشار الصناعي ويهدر امامنا سؤال مهم هل تمثل هذه العملية طلبا من مطالب العالم الثالث الذي يستطيع بواسطتها انتزاع التنازلات من البلدان المتطرفة او بالعكس انها عملية تعرى منذ ما قبل مؤتمر ليمما لتلبية توجهات الشركات متعددة الجنسيات في السعي من اجل الحصول على ارباح اكبر ؟

انه لمن الواضح وتحليلات كثيرة تثبت ذلك ان الشركات متعددة الجنسيات الحالية قد غيرت طرقها القديمة للعمل في العالم المتختلف ، وعلى اساس دوافع هذه التغييرات ، اخذت تجري تحولات في التقسيم الدولي للعمل

وهدفها الاساسي لا يتمثل الان في العقائد على اطراف زراعية معدنية ممونة للمواد الخام ، والاغذية ، والمعادن الخ او مستقبلة لاستثمارات القطاعية ذات طابع موزي . وعلى الرغم من انه لا يهم كلبا ما سبق الا ان الترکيز يجري على نشاطات اخرى تعيد طرح التقسيم الدولي الراسمالی القديم للعمل تحت اشكال جديدة

ان القاء نظرة سريعة على تاريخ تصدير رأس المال من البلدان الراسمالية المتطرفة تظهر انه منذ تجلياته الاولى وحتى عقد الثلاثينيات تقريبا توجه هذه العملية نحو السيطرة على النشاطات الاولية واستغلالها متخذة من الربع دافها الاساسي ومن السيطرة على الموارد الطبيعية سمتها المباشرة وفى اعتقاد ذلك توجه الرأسمال الاجنبى - مع اعطاء افضلية لامريكا اللاتينية - نحو انتقامه من الاسواق القومية المحمية في سياق سياسات رامية الى تبديل الواردات وتحفيز الصناعة القومية التي وضعت قيد التنفيذ في عقد الثلاثينيات ويفاعلية اكثر بعد الحرب العالمية الثانية واخذت يقيم تسلطه على الصناعات والاسواق المحمية ويحصل على قواعد صناعية داخلية على الرغم من ان التوجيه الاساسى كان الانتاج من اجل السوق الداخلية حتى يتقطط بهذا الشكل ، منافع سياسات الحماية

هذا الاسلوبان ما زالا قائدين في الوقت الراهن لكنهما فقدا شيئا من الاهمية امام التيار الناشئ في عقد السبعينيات الذى تبني الشركة متعددة الجنسيات كبطله المركزى وهذا الشكل الجديد يتمثل في فرض نظام المركز والفروع لاستغلال الظروف التي تتعلقها اليد العاملة الرخيصة والوفرة ، في العالم الثالث ، من اجل انتاج الخيرات الصناعية المعلنة للتتصدير

ان نظام المركز والفروع والتجارة «الاسيرة» - او داخل الشركة متعددة الجنسية - التي ترافق هذا النظام لا يغيران الهدف الثابت لهم رفع الارباح الى الحد الاقصى اذ تستغل الرواتب المتدنية وساعات العمل الطويلة والمكثفة التي تطبق في العالم المختلف والتي تمكן هذا النظام من الحصول على انتاجية مشابهة لنظيرتها في العالم المتتطور من خلال عمليات بسيطة وجزئية ويستفيد هذا النظام أيضا من التسهيلات المالية او غير المالية التي تقدمها الحكومات المستقبلة

بتعبيرات ملموسة فان الخصائص العامة للظروف التي تعمل فيها هذه الشركات المتعددة الجنسيات الصناعية المصدرة هي رواتب تقل عن ٢٥ سنتا (ربع دولار) لكل ساعة (وهي أقل منها في البلدان الراسمالية المتطرفة بين ٥ و٨ مرات) و٤٨ ساعة عمل أسبوعيا كحد ادنى ، و٥٠ أسبوع عمل في السنة وأيام عطلة قليلة جدا ، ومقاومة عمالية منظمة ضعيفة ان الصناعات المخلوقة بهذا الشكل تعمل بالاعتماد العالمي على العناصر المستوردة وتنجز اجزاء من منتوج قامت الشركات متعددة الجنسيات بتشتيت

صناعته جغرافيا ، مع ابقائها على السيطرة المركزية على كل العملية وتسويق المنتوج الثنائي

وبهذا الانتشار الصناعي الجديد نحو العالم الثالث الذى يتم نهيه نظرا للرواتب البائسة التي تسببها هنالك البطالة والفتور فان القوى الاميرالية وشركتها متعددة الجنسيات قد وجدت نوعا من الجيش الصناعي الاحتياطي الخارجي الذى لديها امكانيات تكنولوجية لاستغلاله . والذى يقوم كما في مراحل ماضية من التاريخ الرأسمالي بدوره كميكانيزم للنهب من أجل تنفيذية تراكم الرأسمال وبالتالي انه لمن الامقى التفكير يان الشركات متعددة الجنسيات بامكانها حل المعضلة الخطيرة للبطالة في العالم المتختلف لأنها تحتاج لاستغلالها للبطالة كعامل مساند للرواتب المتدنية وبدون ذلك فيختفي دافع انتشارها الجديد

من ناحية اخرى ، فان الاستثمار المتعدد الجنسيات يولد عائدات من العملات الصعبة نتيجة الصادرات ، لكنه يولد مدفوعات اكبر عن طريق الارباح المغولة والوسائل المستوردة ومدفوعات التكنولوجيا والفوائد وفي الحقيقة تدفع البلدان المختلفة سعر الرأسمال الذى تتلقاه ٤ مرات ١ - كواردات عندما يدخل رأس المال على شكل معدات وماكنات او قطع غيار ٢ - كارباح عائدة الى البلد المقر للشركة متعددة الجنسيات ؟ ٣ - كثمن التكنولوجيا و ٤ - بسبب استهلاك الديون وخدمتها وليس من الصدفة ان تكون البلدان التي تلقت هذا الانتشار الجديد بكثافة عالية ، هي بشكل عام اكبر البلدان استدانة واذا كان هناك شيء تثبته بجلاء الديون الخارجية الهائلة والاحتلال التجارى والتمويلى للبلدان التي تلقت جرعات اكبر من الانتشار الجديد فهو الطابع الميثولوجي «للاسيام في التنمية» الذى قام به رأس المال الاميرالى المتعدد الجنسيات

ان اعادة الانتشار الصناعي تكمن فيها امكانيات خطيرة يمكنها ان تتطور اكثر اذا ما فرضت العواليات الزائفة التي يطرحها الإعلام المتعدد الجنسيات اذ يفترض ان التصنيع عن طريق اعادة الانتشار متعدد الجنسيات سيخلص العالم الثالث من تحالفه الموروث وسيحول صبغته الزراعية الى صناعية مدينية وسيفعل ذلك باقامة صناعات فعالة تنموي صادرات مواد مصنعة قادرة على المناسب دون المرور بالعملية المعقّدة للتصنيع الناشيء والاسواق المجهولة فان الشركة متعددة الجنسيات توفر كل شيء وتعمل كعنصر للتكميل الاقتصادي الترمي ظاهريا

في الواقع لا يمكن لفروع الشركات متعددة الجنسيات الاندماج باقتصاديات بلدانا ولا الاسهام فيها لأنها ترى نفسها مرتبطة مع الشركة الام ومع الفروع الأخرى من الشركات المكتللة مكونة نظاما غريبا - في احسن البدائل - او مضادا - في معظم الاحوال - للمصالح القومية .

في الوقت العاضر يحصل بالفعل انتشار صناعي جديد نحو العالم الثالث لكن اتجاهاته وآثاره ذات علاقة قليلة مع المصالح الأصلية لتنمية بلداننا ضمن إطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد حقيقى ان من يحفزه وينفذه ويستفده من فعله ، هو تكتلات الرأسمال الاحتكارى المتعدد الجنسيات ان تصنيع العالم الثالث لا يمكنه ان يكون فتات الانتاج العزيزنة التي تتركها الشركات متعددة الجنسيات مقابل استغلالها الوحشى لموارد العمل للبلدان المختلفة ، واستغلالها الطبيعية وتلويث اجوائها الاقليمية

الشركات المتعددة الجنسية

تشغل ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية الانتباه العالمي منذ اكثرب من عقدين بالقدر الذي استمرت فيه زيادة نفوذها في العلاقات الاقتصادية على مستوى كل الكورة الأرضية بطريقة مربعة ففي الحقيقة ، تتنفس وتوزع الشركات المتعددة الجنسية جزءاً في ازيداد مستمر من العجم الاجمالي من البضائع المصنعة في النظام الرأسمالي العالمي وتنبع القسم الاكبر من تيار رؤوس الاموال العالمية الذي تسسيطر عليه بواسطة جهاز مالي عالمي واسع وهذا يعني ان تلك الاحتكارات العالمية تشكل العوامل الاساسية لعملية التكديس والاستغلال الرأسماليين على المستوى العالمي هذا بالطبعي له انكاساته العميقة من وجهة النظر السياسية والاجتماعية في دول العالم الثالث .

ان النمو المدهش وانتشار ونفوذ الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي يمكن قياسه بوجود اكثرب من ١٠ آلاف هيئة من هذا النوع واكثرب من ٣٠ الف فرع لها موزعة في العالم في بداية عقد السبعينات (١) وحسب احصائيات مركز دراسات الشركات المتعددة الجنسية التابع للامم المتحدة ستصل الارقام في اواخر العقد السابق الى ١١ الف شركة مع ٨٢ الف فرع اجنبي ان النفوذ الاقتصادي الكبير لهذه الاحتكارات العالمية الحديثة يمكن تفاصله عندما نشاهد ان اكثرب ١٠ شركات امريكية احتكارية انجزت في عام ١٩٨١ مبيعات بحوالى ٥٠٠ الف مليون دولار ، مما يربو بشكل شاسع على الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة كبيرة من الاقطارات على المستوى الدولي ، وبالرغم من خسران الساحة من قبل الشركات الامريكية الاحتكارية بمواجهة منافساتها الاوروبية واليابانية ما زالت هذه الشركات تحتفظ بمقامها الرفيع بين الكبريات ويبين الجدول التالي ان ثانوي من الشركات المتعددة الجنسية العشر الكبرى في العالم هي امريكية لقد انجزت هذه الشركات فيما بينها ٧٦٪ من المبيعات الاجمالية وحصلت على ٧٥٪ من كافة ارباح هذه المجموعة .

**الشركات المتعددة الجنسيّة العشر الكبّرى
في العالم سنة ١٩٨١
حسب حجم مبيعاتها
(ملايين الدولارات)**

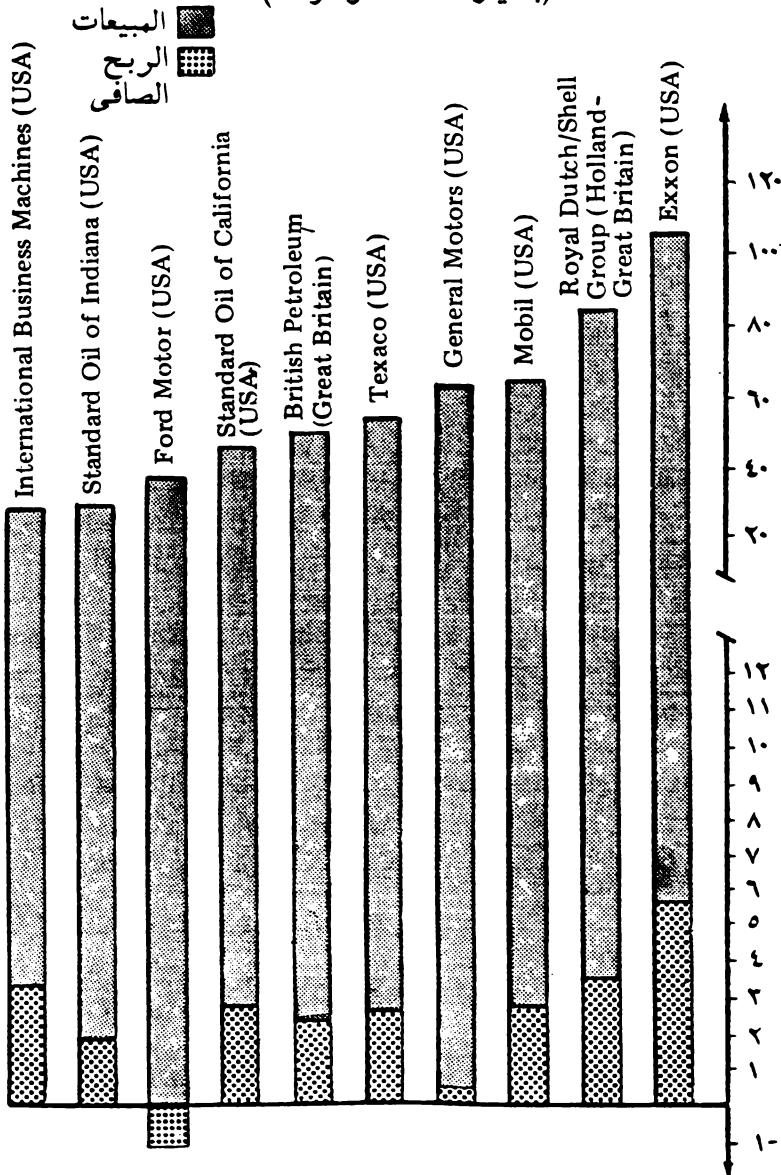
النوع	المبيعات	الارباح الصافية
الولايات المتحدة	Exxon	٥٦٦٧,٥
Royal Dutch/Shell Group	٣٦٤٢,١	٨٢٢٩٢
Mobil	٢٤٢٣,٠	٦٤٤٨٨
General Motors	٢٢٢,٤	٦٢٦٩٨
Texaco	٢٢١٠,٠	٥٧٦٢٨
British Petroleum	٢٠٦٣,٣	٥٢٢٠٠
Standard Oil of California	٢٢٨٠,٠	٤٤٢٤٤
Ford Motor	١٠٦٠,١	٣٨٢٤٧
Standard Oil of Indiana	١٩٢٢,٠	٢٩٩٤٧
International Business Machines	٣٣٠٨,٠	٢٩٠٧٠
الاجمالي	٢٢٩٩٩,٢	٥٦٨٩٠٢

المصدر: مجلة *Fortune* أيار واغسطس من عام ١٩٨٢.

ترافق انتشار فروع الشركات المتعددة الجنسيّة في الخارج مع نمو مدحش للاستثمار المباشر لرأس المال الذي رفع بشكل جوهرى الجزء المترافق منه في الدول المستقبلة في عقد السبعينات فإذا كان الاستثمار المباشر المترافق في الخارج يربو على ١٥٨ الف مليون دولار في عام ١٩٧١ فقد وصل في عام ١٩٧٥ إلى ٢٥٩ الف مليون وحسب تقديرات جديدة وصل في عام ١٩٨٠ إلى ٤٥٠ الف مليون (٢) تفترض هذه الارقام معدل نمو سنوي متوسط يزيد عن ١٢٪ في هذا العقد ويفوق حتى معدل الاقتصاديات الرأسمالية المتغيرة بمجموعها في نفس الفترة

تشير الارقام الرسمية الوحيدة المتوفرة لعام ١٩٨٠ إلى الولايات المتحدة في هذا العام زاد الاستثمار المترافق لهذا القطر في الخارج عن ٢١٣,٥ الف مليون دولار اي ٤٨٪ من المجموع العالمي ومن جهة اخرى فان توسيع الشركات الاحتكارية اليابانية في عقد السبعينات كان سريعا جدا اذ ازدادت استثماراتها المباشرة في الخارج من ٤,٤ الف مليون دولار في عام

مبيعات وارباح الشركات المتعددة الجنسية
 العشر الكبرى عام ١٩٨١
 (بمليارات الدولارات)



المصدر: Fortune, 3 May and 23 August 1982

١٩٧١ الى ٣١ الف مليون دولار في عام ١٩٧٩ مما يعني نموا سنوياً متوسطاً لم يسبق له مثيل قدره ٢٨٪ لتلك الفترة الامر الذي سمح للشركات الاحتكارية اليابانية برفع مشاركتها في مجموع الاستثمار المباشر المتراكم في العالم من ٢,٨٪ في عام ١٩٧١ الى حوالي ٨٪ في عام ١٩٧٩

ان الانتاج العالمي المعروف بالانتاج الغاضع لسيطرة او لقرار اجنبي والمقاييس تقريباً بمبيعات الفروع الاجنبية للشركات المتعددة الجنسية (باستثناء البيعات التي تتم داخل الشركة) وصل الى ٨٣٠ الف مليون دولار في عام ١٩٧٦ (٣) واذا ما فحصت هذا الرقم بالمقارنة مع الحجم الاجمالي ل الصادرات مجموعة الدول الرأسمالية في نفس ذلك العام والتي تزيد عن ٩١١ الف مليون دولار (٤) فستملك فكرة مقربة عن الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسية في الانتاج والتجارة على المستوى العالمي وتم الحديث سابقاً عن التأثير الكبير والسيطرة غير العادلة للشركات المتعددة الجنسية على التجارة الدولية للمنتجات الاولية الرئيسية للدول النامية

ان السيطرة الاحتكارية التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسية على التكنولوجيا و «تعوييلها» الى العالم الثالث والتي تزيد بمعاهدات عامة من التبعية التي عانتها تاريخياً بلداناً من قبل العواصم الرأسمالية المستعمرة لا تقل اهمية هي الاخرى ومن المناسب ايضاً ابراز الدور النامي الذي تلعبه البنوك المتعددة الجنسية في العلاقات المالية - النقدية الدولية اذ كان حسب بعض التقديرات ، مستوى الاصول السائلة للبنوك المتعددة الجنسية في عام ١٩٧٥ قريباً جداً من مجموع الاحتياطات العالمية هذا يعني انه يمكن لهذه البنوك، بمهلة قصيرة وطبقاً لتقديراتها تحويل مبالغ هائلة من الاحتياطات المالية التي يبحجمها يمكنها ليس فقط المساهمة في تفاقم عدم التوازن النكدي المتآزم بطبيعته وانما ايضاً العد من فعالية اجراءات الحماية التي تطبقها مختلف الحكومات لمواجهة عدم الاستقرار القائم في المجال النقدي ويفض الى هذا ايضاً ، بمقدار كبير الوضع العرج للاستدانة المتزايدة التي تعاني منها حالياً الدول المختلفة

التأثيرات الفعلية للاستثمار المباشر للشركات المتعددة الجنسية في دول العالم الثالث

تشكل الاستشارات المباشرة لرأس المال احد الميكانيزمات الرئيسية لانتشار الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الدولي بشكل لا يتوقف

استثمار مباشر متراكم

(بآلاف الملايين من الدولارات)

١٩٧٥	١٩٧١	١٩٦٧	المجموع
٢٠٩	١٥٨	١٠٥	انتشار الجغرافي (%)
٧٤		٦٩	في الدول الرأسمالية المتطرفة
٢٦	٢٨	٣١	في الدول النامية

المصدر : UN. *Transnational Corporations in World Development. A Re-examination*, Table III-33.

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان النامية وارباح الاستثمارات المباشرة العائمة الى الدول المستمرة

(المجموع المتراكم في ١٩٨٠ - ١٩٧٠، بآلاف الملايين)

انتداب الصافي ارباح الاستثمارات
للاستثمارات المباشرة المباشرة المحولة
في الدول النامية الى الدول المستمرة

١٣٩٧٠٣	٦٢٦١٥	الدول النامية
٢٨٦٤٢	٢٢٤٣٧	أمريكا اللاتينية
٢٢٩١٦	١٠٣٤١	افريقيا
٤٨٦١٩	١٥٧	الشرق الاوسط
٢٧٢٦٠	٤٨٠٤٨	جنوب وجنوب شرق آسيا
١٢٦٦	٧٣٢	قارة استراليا (أوقيانيا)

أ - يمود هذا الرقم المنخفض الى سحب الاستثناءات في تلك الفترة من الشرق الاوسط.

المصدر : UNCTAD. *Handbook of International Trade and Development Statistics. Supplement 1981*, pp. 264, 265.

اًلا ان هذه الزيادة تصبح اكثُر تفاوتاً باضطراد بالمقارنة مع مجموعات مختلفة من البلدان المستقبلة لتلك الاستثمارات . كما يلاحظ في الجدول السابق ، فان مشاركة الدول المختلفة في الاجمالي الاستثماري المترافق في العالم هي في اخفاض مضطرب ويشكك هنا لوحده بشكل جدي بالدور الذي حدّدته النظريّة الاقتصاديّة الليبرالية تقليدياً للاستثمار المباشر كشكل تمويلي للتنمية في البلدان المختلفة

لقد حلّتنا الدور المشوه الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الدول المختلفة لكن الدور الحقيقي الذي تلعبه هذه الاستثمارات يظهر بكل بعده الدرامي عند مقارنة التدفق الصافي للاستثمار المباشر نحو تلك البلدان مع اعادة التدفق الذي تمثله الفوائد المحولة من العالم الثالث الى الدول المستثمرة

وكما يستخلص من الجدول فقد ارسلت الشركات المتعددة الجنسيّة ٢,٢ دولار تقريباً الى بلدانها الأصلية مقابل كل دولار جديد مستثمر في مجموعة الدول المختلفة في الفترة المذكورة وفيما يتعلق بالوضع الخاص للشركات الأمريكية الاحتكارية التي توفر عنها معلومات وفيرة استثمرت خلال فترة ١٩٧٩-١٩٧٠ مبلغ ١١٤٤٦ مليون دولار بينما ارسلت الى بلدانها ٤٨٦٣ مليون دولار على شكل ارباح هذا يعني ليس اقل من ٤,٢٥ دولار مستخرج من العالم الثالث مقابل كل دولار جديد مستثمر

واذا اضفنا عام ١٩٨٠ الى السلسلة فسترتفع النتائج السابقة الى اكثُر مما عليه حيث حدث في ذلك العام سحب استثمارات كبير من قبل الشركات المتعددة الجنسيّة وصل الى ما مجموعه ٣٤٥٤ مليون دولار محصورة بشكل اساسي في القطاع النفطي في بلدان الشرق الاوسط وزادت ارباح الشركات الاحتكارية الأمريكية العائدة الى الوطن في ذلك العام على ٧٣٢٥ مليون دولار وبالاجمال استخرج حوالي ٥٦ الف مليون دولار من البلدان المختلفة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ بمواجهة هذا الرقم كانت الحركة الصافية للاستثمار المباشر نحو العالم الثالث ، اذا اخذنا بعين الاعتبار عدم الاستثمار المشار اليه سابقاً ، حوالي ٨ آلاف مليون دولار وتعطي العلاقة بين الارباح العائدة الى الوطن وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ والتدفق الصافي للاستثمار المباشر في نفس الفترة ، رقمما يزيد على ٧ دولارات مستعرجة مقابل كل دولار صاف من الاستثمار المباشر في تلك الفترة .

من جهة اخرى وكما يفهم من الجدول التالي استقبلت الدول المختلفة ١٨٪ من الحركة الاجمالية للاستثمارات المباشرة مقابل ٨٠٪ للبلدان الرأسمالية المتقدمة . ومع ذلك ، حصلت الشركات الاحتكارية الأمريكية على ٣٦٪ من ارباحها على المستوى الدولي من البلدان المختلفة ، هذه الشركات التي وصلت مساهمتها الى ٤٦٪ من مجموع الارباح المحولة الى هذا البلد . هذا يعني ان

٧١٪ من الارباح المحصل عليها في الدول المختلفة قد اعيد ارسالها الى الولايات المتحدة والباقي فقط اعيد استثماره وبال مقابل ، اعيد ارسال ٤٧٪ فقط من الارباح المحصل عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة

الولايات المتحدة ، ١٩٧٠-١٩٨٠
التدفق الصافي للاستثمارات المباشرة والارباح الإجمالية المرسلة للوطن
ومعاد استثمارها ، في مناطق مختارة

(ملايين الدولارات)

مناطق مستقبلة للاستثمار	أ	ب	ج	د	هـ	وـ
كافة المناطق	١٨,٤	٥٦	٢١٩٩٨٨	٩٧٢٨٣	١٢٢٧٥٠	٤٤٠٠٩
دول رأسالية متقدمة	١٦,٦	٤٧	١٣٥٢٢٢	٧١٨٥٠	٦٣٤٨٢	٢٥٣٩٩
دول نامية	٢٤,١	٧١	٧٩٣٢٦	٢٤٣٣٨	٥٥٩٨٨	٧٩٩٢
غير محصورة	١٥,١	٦١	٥٣٣٠	٣٢٢٥	٢٠٩٥	٦١٨

- أ - التدفق الصافي للاستثمارات المباشرة
- ب - الارباح المرسلة الى الولايات المتحدة
- ج - الارباح المعاد استثمارها.
- د - اجمالي الارباح.
- هـ - العلاقة بين الارباح المرسلة الى الولايات المتحدة واجمالي الارباح (%) .
- وـ - معدل ارباح الاستثمار التراكمي في عام ١٩٨١ (%).

المصدر : Survey of Current Business, ١٩٨١ و ١٩٨٠ .

يجب ان يضاف الى ذلك ان الشركات الاحتكارية الامريكية تعلن بانها حصلت في العالم الثالث عام ١٩٨١ على معدل ارباح قدره ٢٤,١٪ ، الذي يربو بشكل شاسع ليس فقط على ما حصل عليه في الدول الرأسمالية المتقدمة (١٦,٦٪) وانما على ما حصل عليه على المستوى العالمي (١٨,٤٪) تسمح الارقام السابقة بالوصول الى بعض الاستنتاجات اولاً ، ان الدول المختلفة وكتنبوتة لاستراتيجية محددة بشكل جيد للشركات الاحتكارية الامريكية وذلك فيما يتعلق باعادة تحويل الارباح الى بلدانها تشكل الدول الاكثر عرضة للاستغلال من بين المساعدين في ميزان مدفوعات هذا البلد ثانياً وكتنبوتة لما سبق تتجه الامكانية لتوظيف وتوسيع الشركات الامريكية الاحتكارية في الدول الرأسمالية المتقدمة . واخيراً ونظراً لمعدل الارباح

المرتفع الذى تحصل عليه الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المختلفة وسياسة تحويل الارباح الى بلدانها التي تطرقنا اليها سابقاً فان تأثير الاستثمارات المباشرة في هذه الدول هو التحويل الصافى للموارد نحو الولايات المتعددة وبالتالي هو التهريب المستمر لرؤوس الاموال من الدول المختلفة التي تمول ليس بقدر قليل ، «التطور» في نفس الدول الرأسمالية المتطرفة اذا اضفنا الى ما سبق كون تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الحالى الى الدول المختلفة يعني خروجاً قليلاً لرؤوس اموال البلد الاصلى الذى يخرج منه الاستثمار حيث ان قسماً لا يbas به من المجموع العام يغطى بموارد محلية ملتفقة في البلد الذى يستقبلها ، فان لوحة الاستغلال تتامل

ومع ذلك ، لم تعد تشكل الاستثمارات المباشرة للشركات المتعددة الجنسيه منذ اكتر من عقد - بالرغم من اهميتها ككيانيزم مباشر للاستقلال الرأسمالي - العنصر الرئيسي لكتلة رؤوس الاموال الخاصة التي تصدر الى الدول المختلفة واذ حل تصدير رأس المال القرضي محل الاستثمارات المباشرة الذى مثل - حسب معطيات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي - حوالي ٩٠٪ من العركة المالية نحو العالم المختلف في عام ١٩٨٠ وقد قامت بالدور المركزي في هذا التحول الهيكلي لحركة رأس المال الخاص نحو العالم الثالث البنوك المتعددة الجنسيات التي انتشرت عملياتها الدولية بشكل ملحوظ خصوصاً في العقد السابق .

كان توسيع البنوك المتعددة الجنسيه مشرطاً ، من بين عناصر اخرى ، بتوسيع معدل الارباح في دول مركز النظام وتقلص الانتاج والتجارة الدولية كنتيجة مباشرة لازمة العميقه التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي وقد اثر هذا بشكل حاسم في الانتقال الملحوظ لحركة رأس المال من المجال الانتاجي نحو مجال التداول المالي على مستوى عال .

الشركات المتعددة الجنسيه والتنمية

ليست بجديدة الاطروحات المتعلقة بالمساهمه الایجابيه المزعومة التي تستطيع ان تقدمها الشركات المتعددة الجنسيه لتنمية بلدان العالم الثالث في السنوات الاخيرة آلت هذه الاطروحات الى مفاهيم وصلت الى تشكييل «ايديرولوجية متعددة الجنسيه» تضع نفسها يكرم في خدمة حاجات العالم الثالث يعرض على الدول النامية ، كما شرح سابقاً ، نموذج تنمية متعدد الجنسيات يمكن في تهييلها الى «قواعد مصدره» لمتوجات مصنعة للسوق العالمي .

وقد بدأ العمل بهذه الطريقة لتصنيع العالم الثالث التي شجعتها وقادتها الشركات المتعددة الجنسيات في عام ١٩٧٥ بدرجات مختلفة من الكثافة وذلك في ١٧ قطراء في آسيا ، ١٣ في افريقيا و ٢١ في امريكا اللاتينية .

ان الصناعات التي انشأت على هذه القاعدة في الدول المختلفة هي بعيدة جدا عن تلبية المتطلبات الرئيسية لعملية تنمية اقتصادية حقيقة في هذه البلدان اذ تلبي حاجات رأس المال الذي دانما يستثمر في الفروع وفي البلدان التي تضمن له ارباحا واما اكثرا ان نفس طبيعة الفروع المرتبطة عضويا مع الشركة الام ومع فروع اخرى من الشبكة المتعددة الجنسية ترمي بطريقه موضوعية لعزلها عن بقية اقتصاد القطر الذي تتراجده فيه باعتمادها في نشاطها بشكل اساسي على المدخلات المستوردة وعلى اعادة تصديرها الى نفس الشركة وهذا متناقض كما هو طبيعي وحسب التعريف من مفهوم التنمية والتأثير التكامل الذي يفترضه

من جهة اخرى فان نشاط الشركات المتعددة الجنسية يرفع وعن حق من مستوى فرص العمل يقدر ما وبالتالي دخول السكان ولكن من العقلي ايضا ان هذا يحدث لأن رأس المال يحتاج الى قوة عمل لزيادة ارباحه من هنا تأتي حتمية الزيادة في فرص العمل المرافقه لرأس المال الاجنبي لكن دانما بشكل متصور جدا حيث ان التأثير المضاعف للإنتاج الموجه نحو السوق العالمية ، في ايجاد فرص عمل جديدة في قطاعات اخرى ، هو محدود جدا وذلك ناجم عن شحة او عدم وجود التكامل مع بقية فروع الاقتصاد الوطني الذي يميز عادة استثمارات رأس المال متعدد الجنسيات ولا يمكن انكار ان هذه الزيادة في فرص العمل والدخل تمثل حظا في النمو الاقتصادي المفرط ومن جهة اخرى غير المستقر حيث ان الشركات يمكن ان تنتقل نحو اماكن اخرى في اي لحظة ملبيا مصالح الشركة الام ولكن لا يمكن ابدا - حتى لو بقيت مستقرة - اعتبار ذلك كدليل على تطور اقتصادي مستقل

قدمت حكومات الدول المستقبلة لتدفق رأس المال متعدد الجنسيات عدة محفزات حقيقة نذكر من بينها الدعم الواسع للانتاج وحربيات كبيرة لرأس المال الاجنبي في مجال الاستثمارات والتحويل غير المحدود للفراند الى الخارج ، واعفاءات ضريبية وضمانات اخرى ومع ذلك ، فان قوة العمل عمليا غير المحدودة والرخيصة في الدول المختلفة بالإضافة الى الموارد الطبيعية الوفيرة للعالم الثالث تشكل الدافع الرئيسي لاستثمار الشركات متعددة الجنسية

وتشير معلومات من منظمة العمل الدولية الى ان الاجر المتوسط لكل ساعة في شريعة من الدول المختلفة التي تنتهي الى التصنيف الجديد «بلدان مصنعة جديدة» (NIC's) كان تقريبا ٤٠ سنتا في عام ١٩٧٥ بينما زاد الاجر المتوسط لكل ساعة في الولايات المتحدة لقاء نفس العمل عن ٤ دولارات ويشتند هذا الاستغلال الفاحش لقوة العمل من جهة عن طريق التدديد المطلق لساعات العمل الاسبوعي في هذه الدول والتي تتراوح حسب بعض الدراسات - ومن حين لآخر - بين ٤٨ و٥٢

ساعة مع حد ادنى مطلوب يصل الى ٥٠ اسبوع عمل في السنة ومن جهة اخرى بسبب فقدان ظروف العيادة في العمل والضمان الاجتماعي ويساعد على ذلك وجود تشريع عمل متشدد وقائم للنقابات وبالتالي لكل محاولة اضراب او نضالات من اجل مطالب الشفيلة العادلة

يمكن احد العناصر الرئيسية الاغرى لـ«الايدلوجية متعددة الجنسية» في الذريعة المتعلقة بالفوائد التي يمكن للدول المتخلفة الحصول عليها من التكنولوجيا التي تستطيع تحويلها الشركات المتعددة الجنسية في الحقيقة تدعم الشركات الاحتكارية في اغلب العروض وضعها المسيطر في معارف تكنولوجية معينة لا تتقاسمها ولا ت يريد ان تتقاسمها مع الاخرين اذ لم تنشأ هذه المعرفة لارضاء الحاجات الوطنية لتنمية البلدان المتخلفة وانما للربح الاجمالي للشركات متعددة الجنسية وبالتالي تعطي له الاولوية بطريقة متناقضة مع الحاجات المطلوبة على المستوى الوطني

ليس هناك اى جهد للتكيف مع الوسط الوطني ولا محفزات من اجل التطور العلمي والتكنولوجي حيث ان الابحاث والقرار حول التكنولوجيات التي يراد استخدامها تتمركز في البلد المقر للشركة متعددة الجنسية وتبقى ما تسمى بالتكنولوجيا المحرنة مقصورة على التعليم من اجل استيعاب تقنيات غريبة عن الواقع الوطني بشكل جزئي وبالتالي تبقى احتمالات تطبيقها او انتاجها مستثنية

لذلك فان النتائج معدومة تقريبا حيث ان التكنولوجيا الحالية وكما اشرنا تسمح بتقسيم عمليات الانتاج اكثر تقييدا الى مراحل مختلفة اكثرا بساطة وكما هو طبيعى يسمح هذا بانجاز الجزء الاكبر من العملية بقوه عمل غير مزهلة مما يبقى امكانيات التأهيل الحرفي مقتصرة على بعض الوظائف المحددة

ومع ذلك فعند العمل على المستوى الدولي بهذه الدرجة الكبيرة تجد الشركات متعددة الجنسية نفسها مجبرة على نشر بعض المعرف التكنولوجية ولكن تكون الاستراتيجية عندنذا في الحد من هذه العملية والسيطرة عليها وتشكل الممارسات التجارية المقيدة بشكل تعاقدات تكنولوجية تمنع تدبير المنتجات المصنعة بيده تكنولوجيا احد الميكانيزمات التي تستعملها الشركات الاحتكارية لتنفيذ استراتيجيتها

انه لمن الواضح ان مميزات التكنولوجيا المحولة المزعومة التي تبغي اعادة انتاج نموذج الاستهلاك للبلد المقر في وسط بطالة وعدم مساواة اجتماعية وفق مدقع للبلد مختلف ، لا تناسب هذه المميزات حاجات البلدان المتخلفة وبالاضافة الى ابعادها عن التوجه الى حل المشاكل الاجتماعية فانها تساهم في تحفيز الاستهلاك الخاص للمجموعات التي تشكل الاقلية ذات المداخل العرقية .

الشركات متعددة الجنسيات :

- وصل عدد هذه الشركات في اواخر العقد السابق الى اكثر من ١١ الفا مع ٨٢ الف فرع اجنبي يقدر انتاجها في عام ١٩٧٦ بـ ٨٣٠ الف مليون دولار
- مثلت تجاراتها «الاسيرة» بين ٣٠٪ و٤٠٪ من التجارة العالمية سسيطرت في اواخر العقد السابق على حوالي ٤٠٪ من الانتاج الصناعي ونصف التجارة الخارجية للبلدان المختلفة
- تخسر الدول المختلفة سنويا ما بين ٥٠ و ١٠٠ الف مليون دولار بسبب تحكم هذه الشركات في الأسعار
- تشكل العوامل الرئيسية لعملية التراكم الرأسمالي والاستغلال على المستوى الدولي

الشركات الاحتكارية وتهديد السيادة الوطنية

تشكل النشاطات المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات في اراضي البلدان المختلفة بدون شك تهديدا حقيقيا للسيادة الوطنية لهذه البلدان حيث انه و كنتيجة لاختراقها تزداد بشكل خطير درجة اعتمادها على الدول الرأسمالية المتطرفة اذ يقدر - وذلك كما عبر عنه في الملخص السابق - بان الشركات متعددة الجنسيات سيطرت في اواخر العقد السابق على ما يقارب ٤٠٪ من الانتاج الصناعي وعلى نصف التجارة الخارجية للبلدان المختلفة .

ان السيطرة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على التكنولوجيا والانتاج والتسويق وعلى اقتصاد الدول المختلفة بشكل عام يمكن تفسيرها وبدرجة كبيرة بالدور المتنامي للعمليات التي تحصل داخل الشركات في مجموعة العلاقات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في هذه البلدان هكذا فان جزءا في زيادة مضطربة من الاستيرادات الحيوية احيانا للعالم الثالث لا ينفذ عن طريق الشركات الوطنية وأيضا من خلال فروع الشركات متعددة الجنسيات المقيمة هناك يعرف كمثال على ذلك ان ٨٠٪ تقريبا من التكنولوجيا الامريكية يتم تسويقها من قبل الشركات متعددة الجنسيات نحو فروعها بصفة ممتلكات لها وليس الى نفس الدول المختلفة

ومن جهة اخرى فان اكبر من ثلث مجموع صادرات العالم الثالث لا يتوجه مباشرة الى السوق العالمية بل يرسل من قبل الفروع الى الشركات الام تحت شروط تضعها هذه الاخيرة . ان الخسائر التي تعانيها الدول المختلفة

كنتيجة لهذه العمليات التي تقع داخل الشركات عالية جداً فبسبب الصادرات باسعار مخفضة فقط تقدر - ايضاً كما اشرنا اليه - خسارة الدول المختلفة سنوياً بين ٥٠ و ١٠٠ الف مليون دولار وتعكس الارقام الاحصائية التي تشهد على نمو الانتاج والتجارة الخارجية في البلدان المختلفة ، بدرجة كبيرة ، زيادة استغلال الشركات متعددة الجنسية التابعة للدول الرأسمالية المنظورة لهذه البلدان

الا ان تهديد السيادة الوطنية للبلدان المختلفة التي تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية يظهر بوضوح اكبر وذلك عندما نخرج من الملف التاريخي لهذا الاحتکارات العاصرة بعض الاحداث والنشاطات والتي بشموليتها وتكرارها يمكن ان تصلح كملخص

- مخالفة الشركات الاحتكارية لتشريعات الاقطان التي تعمل فيها ، مثل ذلك في مجال الاستثمارات الاجنبية والسياسات الضريبية والتجارية والمتعلقة بالعمل وسياسة الاسعار التدخل المباشر او غير المباشر للشركات الاحتكارية في الشؤون الداخلية للدولة التي تعمل فيها
- مطالبة الشركات الاحتكارية لحكوماتها باتخاذ اجراءات ذات صفة سياسية واقتصادية لفضفط على حكومة الدولة التي تعمل فيها هذه الشركات خدمة لصالحها الخاصة
- رفض الشركات الاحتكارية القبول بالتشريع الخاص بالقانون الداخلي فيما يتعلق بالتعويض في حالة التأمين .
- عرقلة الشركات الاحتكارية لجهود الدول المختلفة من اجل ممارسة السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية .

ان ادابة المجتمع الدولي لهذه الاحداث وغيرها كانت مستمرة ودائمة منذ عقد تقريباً وفي مختلف المحافل ، خصوصاً في حركة دول عدم الاعياز ومع ذلك فان البحث عن حلول قادرة على مواجهة هذه الاخطار لم يكد يتقدم بعد

ما يسمى بمدونة قواعد السلوك

ان احد الحلول الاكثر العاجلاً في الاعوام الاخيرة لمواجهة التأثيرات السلبية التي تنتج عن نشاطات الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المختلفة يمكن في العمل على وضع قواعد سلوك دولي يطبق وينظم نشاطات هذه الكيانات .

بالفعل فقد تضمنت القرارات التي صادقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمتعلقة بالبرنامج الخاص بأقامة نظام اقتصادي دولي جديد ومتعدد الواجبات والحقوق الاقتصادية للدول (٥) تضمنت هذه الاطروحات .

كان هنا بدون شك الطلب الذي دافع عن هذه الأغلبية الساحقة من الدول المختلفة كمنصر لا غنى عنه من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومع ذلك لم تشعر على أرض الواقع الجهود من أجل تثبيت مدونة لقواعد السلوك بعد خمس سنوات من المباحثات غير المنقطعة في إطار الأمم المتحدة .

لقد عكست البلدان غير المنحازة وضع الركود المقلن هذا في عدة وثائق صادرة عن العركة في عدة اجتماعات عقدت على أعلى المستويات وهكذا ، فقد طرح البيان الختامي (الجزء الاقتصادي) للجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المنعقد في هافانا في أيار عام ١٩٨٢ ، ما يلي

عبر المكتب عن قلبه الع sinc امام الو تيرة البطينة جدا والنتائج المحدودة للأعمال المتعلقة بصياغة قواعد السلوك التي تنظم نشاطات الشركات متعددة الجنسيات خصوصا في تلك المواضيع ذات المصلحة الخاصة للبلدان النامية ، ذلك التقدم الذي كانت تعمل على عرقلته بعض الدول المتطرفة ويوصى المكتب البلدان غير المنحازة واقطان نامية اخرى بالاعاج على اتخاذ الاجراءات الرامية الى تعجيل هذه المفاوضات بما في ذلك - واذ كان ضروريا - الدعوة في عام ١٩٨٣ مؤتمر للأمم المتحدة يجب ان يؤمن له التحضيرات الملائمة

لقد فرغ فريق العمل الحكومي الدولي المعنى بصياغة المدونة والذى انشاته لجنة الشركات متعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة من ممثلين عن ٤٨ دولة فرغ من صياغة مشروع الرئيصة التي تتضمن مدونة القواعد في أيار ١٩٨٢ وبالرغم من ذلك فقد انجز هذا العمل في ظروف سيئة حقا وذلك ، كما اعترف نفس فريق العمل الملقاة على عاتقه صياغته ، «بسبب عدم التوصل الى اتفاق حول صياغة جميع الاحكام وفي بعض الاحيان قدمت صياغات مختلفة لحكم واحد محدد وفي حالات اخرى ظهرت صياغات اختيارية لنفس الاحكام» (٦)

بالطبع فان كل ما سبق يعكس التناقضات العميقة القائمة داخل نفس فريق العمل هذا ، والتي تمحورت بشكل رئيسي حول مواقف مثلية الدول الرأسمالية المتطرفة ومجموعة ٧٧

ولكن حتى اذا ما تم تجاوز الصورة الكبرى التي تكمن في التوصل الى صياغة وحيدة للمدونة اي صياغة مقبولة من قبل مثلية الشركات الاحتكارية ومن قبل الذين يعانون من نشاطاتها فانه من العذر بالذكر عدم وجود اطروحات ملموسة حول المنافع والميكانيزمات التي من خلالها يمكن للمدونة قيد البحث

والتي ناقشتها حتى الان مجموعة مصورة من البلدان ان تتمتع بصلاحية دولية

تشكل هذه الصعوبات بنفسها ريبة جدية حول الامكانية العملية والقريبة لتطبيق مدونة قواعد السلوك هذه

وعند تقييم الجهود المنجزة من اجل صياغة مدونة لقواعد سلوك تنظم نشاطات الشركات الاحتكارية يجب الاعتراف اولاً بان تلك الجهود سمحت بامتلاك معرفة عميقة عن هذه الكيانات وما تعنيه نوعياً وكيفياً بالنسبة لللاقتصاد الدولي

واظهرت الصعوبات الكبيرة التي تعاني منها الحكومات لمواجهة المشاكل الناجمة عن وجودها ونشاطاتها ، من اجل تحقيق خططها وسياسات التطور ثانية

شكلت هذه الجهود عنصراً موحداً للدول المختلفة حيث ان وضع المدونة كان مطلباً مدعوماً من قبل الجميع بطريق او باخرى ومن وجهة النظر السياسية ،

شكلت الجهود من اجل وضع المدونة اداة مفتوحة للشركات الاحتكارية وبالتالي للأمبريالية

كان يجب الاعتراف ، في الحقيقة بان الشركات متعددة الجنسيات لا تشكل عنصراً غريباً عن النظام الرأسمالي وانما على العكس من ذلك فانها تمثل الخلاصة الاكثر كماً والتعبير الاكثر تطوراً للرأسمالية الاحتكارية في هذه المرحلة من ازمنتها العامة وبالتالي فان الشركات متعددة الجنسية تشكل العوامل الدولية الناقلة لكل القوانين التي تحكم نمط الانتاج الرأسمالي في مرحلته الامبرиالية الحالية ولكل تناقضاته وهي الميكانيزم الاكثر فعالية الذي تعتمد عليه الامبريالية في تطوير وتكتيف عملية اخضاع العمل لرأس المال على مستوى دولي

بمقاييس عامة ، تفترض مدونة قواعد السلوك المطبقة على الشركات المتعددة الجنسية التنظيم القانوني لنشاطاتها بهدف الحد - بهذه الطريقة - من الموابع السلبية التي تعملها هذه النشاطات الى البلدان المختلفة بشكل اساسي ويجب التساؤل هنا هل من الممكن توجيه نشاط الشركات الاحتكارية نحو اهداف اخرى غير تلك التي شكلت سبب وجودها يعني تحقيق العد الاقصى لمعدل ارباحها ، اذا ما وجد تنظيم قانوني متافق عليه دولياً ؟ وهل من الممكن توجيه نشاطات الشركات الاحتكارية نحو التعاون والمساعدة المتبادلة وليس نحو الاستغلال والسيطرة الدولية ؟

بالطبع ستكون الاجابة بالنفي والا فسيكون علينا ان نقر بان اداة قانونية بسيطة - حتى لو وافق عليها العالم المختلف بأجمعه - يمكن لها ان تغير جوهر الامبريالية نفسه ، يعني نظام علاقات الاتصال الملائم لها والذى تشكل الشركات الاحتكارية ناقلاته العصرية

لن تستطيع اية مدونة سلوك الغاء المقوله التي اثبتتها التاريخ والقائمة بان الامبريالية في تطورها ، انجعت التخلف . وفي هذا الاتجاه ، لن تستطيع

المدونة الاكثر كمالا من اجبار الشركات المتعددة الجنسية على توجيه استثماراتها المباشرة نحو تلك الفروع التي تساهم في التقدم الاقتصادي للدول المختلفة الا اذا كانت هذه الفروع ذات ارباح عالية جدا من وجهة النظر السياسية فان المدونة لا تمثل اية حماية لا يستطيع ان يقوم بها البلد المستقبل للاستثمارات الاجنبية بنفسه حيث انه اذا ما احتاج البلد المختلف الذى يمتلك حكومة مستقرة ومستقلة ومدافعة عن المصالح الوطنية الى هذا القانون فسيصدره هو بنفسه دون الحاجة الى التفاوض حوله دوليا ولذلك فان اصل المشكلة يتجسد في الاجراءات التي يستطيع وزير بلد اتخاذها في لحظة محددة وفي التوجه السياسي وطابع تطوره الاقتصادي واخيرا في السلوك العازم لحكومته في مجال النضال من اجل اتخاذ اجراءات ذات ضرورة اساسية لمصالح شعوبها على هذه القواعد فقط يمكن الحصول على شيء في الحقل العملي فيما يتعلق بما يسمى بـمدونة لقواعد السلوك



ما يسمى بازمة الطاقة

عندما قامت البلدان الاعضاء في الاوبيك برفع اسعار البترول من جانب واحد عام ١٩٧٣ اشتتدت دون ادنى شك ازمة الاستثمار الجديد العميقة ان فرض شروط تبادل اكثر عدالة لمادة خام اساسية ، فتح من حيث المبدأ آفاقا جديدة امام نضال العالم الثالث من اجل الاستقلال الاقتصادي ، وأظهرت امكانية مواجهة قوة الاحتكارات العالمية وهكذا فقد فتح ارتفاع اسعار البترول مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية

لقد كتب الكثير في محاولة لايجاد شرح للظواهر المعتقدة التي توجب على الاقتصاد العالمي في مجال الطاقة مواجهتها منذ ذلك الوقت ونمة مسائل قليلة كانت مثيرة للجدال بهذا الشكل الا ان هناك تفسيرا موضوعيا لهذه الاحداث التي لا تخضع في الواقع الى الصدفة التاريخية

قبل اي شيء انه من الضروري التذكير بان التطور الرأسمالي الذي تحقق في سنوات ما بعد الحرب قد تأثر من بين عناصر اخرى باستخدام تكنولوجيا تتميز باستهلاك كبير للبترول الرخيص كان يوفر ارباحا متزايدة لشركات البترول الاحتكارية وبشكل خاص الامريكية بسبب الارتفاع المتغرضة المدفوعة لبلدان العالم الثالث المصدرة للوقود العضوي وكانت البلدان الرأسمالية المتطرفة تستهلك في عام ١٩٧٦ نسبة ٥٧,٣٪ من الطاقة العالمية بينما كانت تنتج الـ ٣٦٪ منها ، والبترول الذى كان يمثل عام ١٩٥٠ ٢٧,١٪ من الطلب العالمي على الطاقة ، وصل في عام ١٩٧٣ الى الـ ٤٨,٤٪ (١)

وكانت قد نشأت منظمة الدول المصدرة للبترول عام ١٩٦٠ بهدف تنسيق السياسة البترولية لاعضاها وللدناع عن مصالحها في مواجهة الاحتكارات الدولية الكبيرة من بين اهداف اخرى ففي نهاية عقد السبعينات ، وفي الوقت الذى كانت تتدحرج فيه العلاقات التجارية والمالية بين العالم الثالث والبلدان الرأسمالية المتطرفة ، طالبت بلدان الاوبيك بمشاركة اكبر في المائدات الناجمة عن

ثرواتها وهكذا تم طرح الزيادة المتدرجة للسعر الاساسي للبترول الذي ازداد في ١٩٧٣-١٩٧٠ ما بين ٤٥-٤٠٪ الا ان حملة الدفاع عن مصالح البلدان المصدرة والتي تزعمتها الاوبيك من خلال رفع الاسعار المحددة على الشركات متعددة الجنسية واجهت عائقاً جاداً بسبب تدهور عائداتها الحقيقة الناجم عن عملية التضخم المتسارعة التي انفلتت من عقالها في بداية عقد السبعينات واخذت الاوبيك تزيد اسعار المعروقات من جديد منذ عام ١٩٧٣ لمواجهة هذا الوضع ولتوسيع امتلاكها للريع البترولي ، عن هذه الطريقة .

متوسط سعر تصدير برميل من البترول

السنوات	المتوسط السنوي (%)	الدولارات
١٩٧٣	٢,٢٢	٤
١٩٧٤	١٠,٤٩	٢٢٥,٨
١٩٧٥	١١,٠٥	٥,٣
١٩٧٦	١١,٧٤	٦,٢
١٩٧٧	١٢,٨٣	٩,٣
١٩٧٨	١٢,٨٤	
١٩٧٩	١٩,٠٢	٤٨,١
١٩٨٠	٣٠,٩٠	٦٢,٥
١٩٨١	٣٥,٢٠	١٣,٩
١٩٨٢	٣٣,٨٠	٤,٠-

المصدر : IMF. *World Economic Outlook, 1981*, p. 124: OECD. *Economic Outlook*, № 32, December 1982, p. 141.

بالطبع فان هذا الاجراء المطلبي الذى قامت به البلدان المصدرة للبترول ، اصبح من الممكن تحقيقه بفضل مجموعة من العوامل يجب ذكرها فمن جهة ارتفعت اسعار البترول في اللحظة التي كان يتعمق فيها تغير ملائم لموازين القوى الدولية وفي الوقت الذى كانت فيه الوحدة المتزايدة للعالم الثالث من اجل الدفاع عن مصالحها الاقتصادية وكذلك الحضور التضامنی للبلدان الاشتراكية تعمل كعوامل مدعمة للإجراءات التي اتخذتها الاوبيك ومن جهة اخرى فان للبترول خصائص فريدة من الناحية الاقتصادية حيث انه يشكل

في الواقع مادة ضرورية تستهلك عالميا نظرا لخصائص التطور التقني الحديث ، ولكون تموينه مركزا بشكل اساسي في يد مجموعة صغيرة نسبيا من البلدان النامية ، لديها امكانية التحكم بقسم هام من العرض في السوق العالمية

الانتاج العالمي من البترول الخام

(الساعة بالنسبة المئوية)



البلدان الاعضاء في

الاوبيك ٤٠,٧ ٤٣,٤ ٤٧,٤ ٤٧,٨ ٥٠,٤ ٥١,٥ ٤٩,٢ ٥٢,٧ ٥٣,٥

البلدان الرأسالية

المتطورة ٢٤,٣ ٢٣,٨ ٢٢,٨ ٢٢,٦ ٢٢,٥ ٢١,٣ ٢١,٠ ٢٢,٧ ٢٢,٩

المصدر: تمت صياغته اعتمادا على IMF. *World Economic Outlook, 1981*, p. 146

ولقد اثبتت العديد من الدراسات ان الاوج الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي في بداية عقد السبعينيات ادى الى زيادة الطلب على الطاقة مما شجع وحفز ارتفاع الاسعار

وقد ساعد الوضع الناجم عن زيادة اسعار البترول خاصة منذ ١٩٧٣ - ١٩٧٤ على شيوع الفكرة القائلة بان العام يواجه ازمة طاقة ذات تأثير كبير ان هذا التعبير - ازمة طاقة - يكون صحيحا فقط اذا لم يؤخذ بعين الاعتبار البترول فحسب بل مصادر اخرى للطاقة ونظام علاقاتها لكن في الواقع يجب التوضيح بان الازمة هذه لا يجب تفسيرها كخطر داهم بنضوب الوقود المضوى في الكره الارضية والنوى حسب دراسات علمية قامت بها العديد من البلدان يمكن الاعتماد عليه لفترة معقولة اذا ما استخدم بحكمة وما يتم معالجته هنا في العقيقة هو ازمة للنماذج الاستهلاكية غير العقلانية التي حدتها الاحتياطات والتي تعبّر عن عدم كفاءة النظام الاقتصادي العالمي القائم للحفاظ على بنية تموين ثروات الطاقة الاولية .

ومن ناحية اخرى ترفض المقوله التي اصبحت موضة عند دوائر معينة في بلدان OECD والتي تدعي بان ارتفاع اسعار البترول منذ ١٩٧٣ - ١٩٧٤ كان هو السبب في بدء الازمة الاقتصادية التي انفجرت في عامي ١٩٧٥ - ١٩٧٤ والعنصر الاساسي الدافع للتضخم العاد الذي اكتسب قوة دفع ملحوظة

وغير ممكн السيطرة عليها في عقد السبعينات لتد اثرت الزيادة في اسعار البترول دون شك وبقدر ما سواء كان على سلوك تلك الازمة او على التضخم وفي كل مجرى الاقتصاد العالمي اللاحق ولكن لم يشكل ابدا اصل هذه الظواهر

وكذلك لم تكن البلدان الرأسمالية المستوردة هي الاكثر تضررا بسبب زيادة اسعار البترول ، لأنها نقلت جزءاً كبيراً من تكاليفها الى العالم الثالث من خلال رفع اسعار صادراتها اليه بل كانت البلدان المختلفة المستوردة للبترول هي التي - بالإضافة للشلل السابق - رأت نفسها مضطورة لتخفيض جزء هام من عائداتها الناتجة عن صادراتها من اجل الحصول على المحمروقات فقد سبب التأثير السلبي لاسعار البترول على اقتصادات بلدان العالم الثالث غير المنتجة للبترول زيادة قيمة استيرادتها البترولية من ٨ آلاف مليون دولار الى اكثر من ٣ اضعاف ما بين عام ١٩٧٢ و ١٩٧٤ (٢)

عجز الحساب البترولي من اجمالي الحساب الجاري للبلدان النامية المستوردة للبترول

(بالآلاف الملايين الدولارات)

١٩٨١ ١٩٨٠ ١٩٧٩ ١٩٧٨ ١٩٧٦ ١٩٧٣

محصلة الحساب

الجاري

٨١,٩ - ٨,٩ - ٣٦,٥ - ٢٩,٥ - ٤٨,٢ - ٦٩,٨ - ٢١,٧

محصلة حساب البترول - ٥,٢ - ١٧,١ - ٢٦,٠ - ٤٠,٩ - ٦٦,٥ - ٧٧,٥

النسبة المئوية التي

تشملها

٩٤,٦ ٥٨,٤ ٥٣,٩ ٨٤,٩ ٨٨,١ ٤٩,٠ ٩٥,٣

المصدر : IMF. *World Economic Outlook, 1981*, Washington, 1981, p 122.

ومن ناحية اخرى فان العجز في الحساب البترولي اخذ يلعب دورا كل مرة اكبر اهمية في تفاقم الوضع العالمي للعالم الثالث و كنتيجة لذلك ، فان مشتريات المحمروقات التي كانت في عام ١٩٧٣ تمتثل ٦٪ من قيمة المداخيل الناتجة عن صادرات البلدان المستوردة للبترول استهلكت ٢٦,٣٪ من هذه العائدات عام ١٩٨٠ وهكذا فقد اقيم كما ذكرنا سابقا نوع جديد من التبادل غير المتكافئ للبلدان المختلفة المستوردة للبترول وفي الواقع واجهت البلدان المختلفة

غير النفطية وفي آن واحد انخفاض اسعار صادراتها من السلع الاساسية بالإضافة الى ارتفاع اسعار البترول والارتفاع السريع لاسعار المواد المصنعة التي تستردتها من العالم الرأسمالي المتتطور ونفقات البلدان المختلفة غير النفطية من اجل التشجيع على ايجاد بدائل لموارد الطاقة المستوردة وقديما لها بمصادر طاقة قابلة للتتجدد

ان الاحتياجات النقدية للبلدان المختلفة من اجل دفع ثمن وارداتها البترولية تمت تغطيتها في هذه الفترة من خلال زيادة الصادرات والحصول على قروض اثرت على الخط العلزوني للمدبيون الخارجية للعالم الثالث والتي انتقلت من عقالها هذه السنوات

ومن ناحية اخرى منذ عام ١٩٧٣ بدأت البلدان الاعضاء في الاوبيك في تراكم حجم هائل من الثروات النقدية الا ان مصير هذه الثروات لم يسامح كما كان متوقعا في تغطية الاحتياجات النقدية الاساسية للتنمية وتعزيز اقتصاديات مجموع البلدان المختلفة المستوردة للنفط

ووصلت الثروات المالية التي قدمتها الاوبيك للعالم الثالث بشكل ثنائي او متعدد الجوانب ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٠ كمساعدة رسمية للتطور وصلت الى متوسط سنوي يقارب ٤٨٠٠ مليون دولار

توزيع الفوائض النقدية للأوبيك

(بالاف الملايين من الدولارات)

النسبة المئوية ٨٠-١٩٧٤

٨٤,٥	٣٢٨	الفائض المستثمر في البلدان الرأسالية المتطرفة وفي السوق الاوروبية
٢,١	٨	الفائض المستثمر في ارصدة متعددة الجوانب وفي البنك المالي للانشاء والتعهير
١٣,٤	٥٢	الفائض المستثمر في البلدان المختلفة
١٠٠,٠	٣٨٨	المجموع:

المصدر: IMF. *World Economic Outlook, 1981*, Washington, 1981, p. 128.

اعتبارا من عام ١٩٧٦ حل انخفاض نسيبي في المساعدة الرسمية من اجل التنمية التي تقدمها الاوبيك والتي تشرطتها تأثيرات الازمة وعدم التوازن المالي في اقتصاديات بعض هذه البلدان . ولقد أثرت في ذلك درجة الترابط

القائم مع اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطرفة من خلال استثمارات الفوائض البترولية الموجهة نحو هذه المناطق

في الواقع فان اكثرا من ثلاثة ارباع فائض الاوبيك عادت من جديد الى البلدان الرأسمالية المتطرفة وبصفة عامة حفظ على هذا الاتجاه في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ حيث تقدر OECD بان البلدان الاعضاء في الاوبيك استثمرت استثمارا ماليا ما مقداره ١٣,٣ الف مليون دولار في الولايات المتحدة عام ١٩٨١ وخلال الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٢ كانت قد استثمرت ١١,٥ الف مليون دولار في هنا البلد (٣)

لقد وجهت اغلب البلدان ذات الفوائض المالية الكبيرة هذه الثروات نحو الاسواق المالية الدولية واقتصاد البلدان الرأسمالية الاكثر تطورا باختصار عن نسب درج عالية في المجالات اكثرا دينها وبهذا الشكل فان الوضع الذي تعاني منه العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاعضاء في الاوبيك وبقية العالم الثالث اصبح اكثرا صعوبة في السنوات الاخيرة لذلك فان اتخاذ استراتيجية مناسبة وقاضمية فعالة لحل الشاكل الاقتصادية التي يواجهها العالم الثالث اليوم فهو موضوع ذو اهمية جوهرية

ولقد اثر ارتفاع اسعار البترول كما هو منطقى على البلدان الرأسمالية المتطرفة بيد ان هذا التأثير لا يمكن مقارنته مع وقع هذا الاجراء على اقتصادات العالم الثالث لانه تم في البلدان الرأسمالية المتطرفة التعويض - والى حد كبير - عن العجز في حساب الاستيرادات البترولية عن طريق مدخلات اخرى في ميزان مدفوعاتها لذلك فانه اذا ما وصلت الحصيلة السلبية لاستيراد البترول ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ الى ما مقداره ٨١٨ الف مليون دولار فان الحصيلة الابigaوية ل الصادرات المواد المصنعة ارتفعت لتصل مبلغ ٨٢٨ الف مليون في نفس الفترة (٤) وبالاضافة الى ذلك استلمت البلدان الرأسمالية المتطرفة ٢١٩ الف مليون دولار من البلدان الاعضاء في الاوبيك ما بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩ واعادت دورة هنا المبلغ مما ساهم ايضا في التعويض عن عدم التوازن التجارى الناتج عن ارتفاع اسعار البترول (٥)

ومن ناحية اخرى فان ارتفاع اسعار الوقود المضوى ومشتقاته ادى بالبلدان الرأسمالية الاكثر تطورا الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تغيير نماذج التطور التقنى القائمة بغرض تقليص استهلاك الطاقة الى الحد الادنى وهكذا فان معامل استهلاك البترول بالمقارنة مع اجمالي المنتوج المحلى للبلدان الاعضاء في OECD قد تقلص ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١ بمقدار ٢٥٪ (٦)

اما ساهم ايضا في تقليص التأثير السلبي لارتفاع اسعار الطاقة وخلال كل هذه السنوات تم التركيز على التأثيرات المشجعة التي مارسها ارتفاع اسعار البترول على التضخم الا ان التضخم المستورد - بما في ذلك

التضخم الذى سببه البترول - قد اثبت انه ليس الا جزءا صغيرا من ذلك التضخم الذى يولد داخليا في البلدان الرأسمالية المتطرفة الرئيسية

الولايات المتعلقة : التضخم المستورد والمتولد داخليا

(معدلات التغير السنوى للأسعار بالنسبة الشهوية)

	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٤٤	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٣
التضخم المستورد	٠,٢-	١,٦	٠,١	٠,٣-	٠,٥-	٠,١
التضخم المتولد داخليا	٩,٨	٦,٩	٨,٢	٧,٥	١١,٠	٧,٥
المجموع:	٩,٦	٨,٥	٧,٩	٧,٠	١٢,٠	٧,٦

المصدر : Bank for International Settlements. 51st Annual Report, Basle, 1981, p. 15.

ان عملية ارتفاع اسعار البترول قد انفتقت مع مصالح الشركات متعددة الجنسية لانها اذ تمارس التحكم في التجارة توفر لها الظروف للحصول على فوائد هائلة ومهكنا اصبحت مجديبة مناطق كان استغلالها اكبر كلفة وبنفس المقدار كان من الممكن تنوع استثماراتها الموجهة للسيطرة على عملية تطور مصادر جديدة للطاقة حتى تتبعول الى شركات متعددة الجنسية في مجال الطاقة

وفقا لمصادر غربية متخصصة حصلت ٥ من الشركات المتعددة الجنسية الاساسية في مجال الطاقة على زيادة في النمو المتوسط السنوى لفوائدهما بمقدار ٨٨٢ مليون دولار ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ (٧) وتكتفى الاشارة الى ان الكارتيل النفطي الدولي المكون من ٧ شركات متعددة الجنسية حصل على ٢٤ ألف مليون دولار لفوائد في عام ١٩٨٠ فقط (٨)

ان الكارتيل النفطي الدولي هذا قد استفاد استفادة ملحوظة من ارتفاع اسعار النفط عن طريق المضاربة بكميات الوقود الموجودة ورفع اسعار مشتقات النفط رفعا سريعا اذا ما قورن بارتفاع اسعار البترول نفسه وفي الواقع فانه اعتبارا من عملية تأميم النفط التي قامت بها بلدان الاوبك اخذت الشركات الاحتكارية تهمل الجوانب الاكثر خطورة في العملية التجارية هذه في الوقت الذي حافظت فيه على سيطرتها على الجوانب الفنية والتجارية التي تؤدي الى ارباح كبيرة وخسارة دنيا

وبدها من عام ١٩٨٠ ظهرت بعض التغيرات المعتبرة في السوق الدولية للنفط ، وعلى الرغم من ان السعر السنوى المتوسط خلال عام ١٩٨١ ازداد

عن سعر عام ١٩٨٠ لوحظ حينئذ تقلص معتبر في الاستهلاك بلغ ٨٪ تقريباً ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ (٩) وأشار هذا الانخفاض في الطلب وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٣ إلى تدني أسعار البترول

اما هذا الوضع ردت منظمة الاوبيك بتعليق حجم الانتاج الذي وصل إلى ٣٠,٩ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٩ وإلى ٢٢,٥ مليون برميل في عام ١٩٨١ حيث يقدر انه وصل إلى ١٨ مليون برميل في عام ١٩٨٢ (١٠) ورغم تقلص عرض الوقود الضبوى هذا فإنه منذ عام ١٩٧٤ وللمرة الأولى ابتدأ أسعار النفط السنوية المتوسطة (المعدلة) انخفاضاً يقدر بـ ٤٪ في عام ١٩٨٢ بيد أنه يبدو أن العوامل الأساسية التي حكمت هذا الوضع ليست ظرفية فحسب

وإذا ما اثرت في هذه الظروف عوامل مثل العرب القائمة بين العراق وأيران أو الترسان التقديمية-المالية الدولية فإن وضع السوق المستتبلي كان معحوكماً بعوامل ذات أبعاد طويلة حيث انه ليس من الممكن انكار التغير التكنولوجي العميق والإجراءات الأخرى التي أخذت البلدان الرأسمالية المتطرفة بتطبيقها والتي تعبّر عن نفسها في تقلص استهلاك البترول في كل وحدة من إجمالي الناتج المحلي الذي تم تسجيله

مؤشر استهلاك النفط لكل وحدة من الناتج الإجمالي الم المحلي

(١٠٠=١٩٧٥)

٩٨,٧	١٩٧٨	١٠٧,٦	١٩٧٣
٩٥,٧	١٩٧٩	١٠١,٨	١٩٧٤
٨٧,٢	١٩٨٠	١٠١,٥	١٩٧٦
٨١,٢	١٩٨١	٩٩,٨	١٩٧٧

المصدر : OECD. *Economic Outlook*, № 31 July, 1982, p. 136.

كذلك لا يمكننا ان ننسى تأثير الأزمة الاقتصادية الرأسالية في هذه السنوات وتقصان الطلب النفطي الذي ادى إليه واخيراً فإنه يجب اعتبار نمو الانتاج البترولي لبلدان مختلفة أخرى لا تتبع إلى منظمة الاوبيك ذلك النمو الذي ازداد من ٤,٤ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٣ إلى ٩,٠ مليون في عام ١٩٨١ (١١)، مما يقلص درجة سيطرة الاوبيك على السوق والاسعار وإذا اخذنا بعين الاعتبار كل ما سبق فيبدو ان فترة من الاستقرار

النسبة في اسعار الوقود القصوى تقترب منا اليوم ، غير ان تأثيراته على الاقتصاد العالمي لم تقدر بعد تقديرها مناسباً ان امكانيات التطور الاقتصادي في البلدان المختلفة محدودة نظراً لعظمة الطاقة التي تحتاج اليها هذه البلدان من اجل ذلك وفي الواقع فان وثيرة نمو استهلاك الطاقة الضروري لتأمين التنمية تضاف اليه اليوم الى القيد التاريخية التي فرضتها البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقى على التقدم العلمي- الفنى للعالم الثالث

وبنفس المقدار تتفاقم صعوبات البلدان المختلفة المستوردة للنفط لعدم وجودها في ظروف صالحه لاتخاذ اجراءات الادخار والصيانة دون ان تخاطر بمشاركةها الخاصة بالتنمية الاقتصادية التي تعتمد في نفس الوقت على تكنولوجيا تتطلب استهلاكاً كبيراً من النفط

صحيح ان عصر الوقود الرخيص قد انتهى ولكن هدف تقليل الهوة بين البلدان المتقدمة والمختلفة يقتضي بلا شك ازيداد طلب البلدان المختلفة على الطاقة فلذلك يجب تفعيلية هذه الزيادة على الطلب بشكل اساسى بالنفط الا ان ذلك لا يعني عدم الاستفادة القصوى من الطاقة المتوفرة مثل الموارد المائية والفحى والطاقة الحرارية الارضية وكذلك استخدام الطاقة النووية من اجل تغطية الحاجة المستقبلية المتزايدة للطاقة الكهربائية وبالمثل فانه يجب الاهتمام بمصادر اخرى للطاقة المتعددة بالإضافة الى الموارد المائية مثل الطاقة الريحية والاشعاع الشمسي والطاقة المدية الجزرية ، الخ ، تلك المصادر التي يجب الا يبالغ في تقديرها حتى وان لعب دوراً هاماً على المدى الطويل لانها تشكل الآن مجرد علاجات وليس حلولاً لما يسمى بازمة الطاقة

ان عملية توليد الطاقة الكهرونووية في البلدان المختلفة التي تشكل من ناحية اخرى ، حلاً اساسياً واكثر تناسباً للبلدان التي تنتصها موارد الطاقة يؤخرها عادة العجم الصغير النسبى لانظمتها الكهربائية اذا ما قورنت هذه بالقدرة الانتاجية للمفاعلات وندرة الافراد المؤهلين في هذا المجال والتمويل العالمي الذى يتطلبه اي برنامج كهرونووى وبالتالي فانه لا مفر من التعاون الدولى من اجل تاهيل الفنيين والاختصاصيين وتدريبهم في علم وتقنولوجيا الطاقة النووية كما وانه لمن الممكن ايضاً التعاون في تطوير المفاعلات النووية ذات العجم المناسب والتي يمكنها منافسة المولدات التقليدية كى تستطيع التقدم في ادخال المحطات الكهرونووية او تقديم المساعدة الهدافه للبحث عن حلول ذات طابع اقليمي لهذه البلدان باستخدام مفاعلات كبرى

ان الحاجة لتحقيق عمل منسق بين بلدان العالم الثالث المصدرة والمستوردة للنفط من اجل تعزيز العقبة الخطيرة للتطور الاقتصادي التي سيمثلها التزود بالطاقة من خلال الاسواق الدولية في السنوات المقبلة ، اصبحت ملحة اكثراً من اى وقت مضى .

التعاون بين البلدان المتختلفة

في مؤتمر القمة الاول للبلدان غير المتحازة الذى عقد في العام ١٩٦١ ، رأى الضوء اول طرح حول التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان المتختلفة وبعد ذلك اتسعت هذه الافكار واعيد طرحتها في اجتماعات مختلفة

والبرنامنج المطروح في سبيل ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد قد تضمن هذا الجانب المهم الذى يمثله التعاون بين بلدان العالم الثالث وحيثنة بدا يكتسب التعاون تعاوناً كبيراً وبدأت بذلك عملية هادفة الى دفعه الى الامام حيث انها اذا لم تصل بعد الى نتائج ملموسة هامة ، فانها افادت في تقدم الدراسات حول هذا الموضوع وفي اكتشاف امكانيات لم تكن مأخوذة بعين الاعتبار سابقاً بالإضافة الى لفت النظر حول اهميتها وال الحاجة اليها

انه لمن الطبيعي ان توجد آراء مرتابة او بكل صراحة مضادة للتعاون بين البلدان المتختلفة في بعض البلدان المتطرفة ذات الاقتصاد السوقى اذ تشير تلك الآراء بشكل اساسى الى صغر المكتسبات المحققة حتى الان او الى النقص المزعوم للفوائد التي تجنيها من علاقاتها مع تلك البلدان بالمقارنة مع علاقاتها بالبلدان المتطرفة كيما تقام روابط ذات فعالية مشكوكه وتکاليف باهظة وليس غريباً ايجاد توصيات ذات مظهر تقني تناهى بعمق الروابط مع تلك الاقتصاديات المتطرفة وباموال التعاون بين البلدان المتختلفة الذى يبدو

كامل خال من القاعدة الواقعية او مجرد عبارة دعائية وشكل آخر من اشكال تشويه التعاون بين البلدان المتختلفة هو وصف الاكتفاء الذاتي الجماعي الذى تدعو اليه وثائق دول عدم الانحياز ومجموعة ٧٧ المحاولة منها لاقامة نظام من الاكتفاء الذاتي - مستعين التحقيق على مستوى العالم الثالث - ينبعق على نفسه ولا يكترث للعلاقات والتعاون مع بقية العالم

في الحقيقة ان التعاون بين البلدان المختلفة ليس بمحاجة اكتفاء ذاتي
معالة التحقيق وليس بمعادلة خالية وانما يقوم على احتياجات جربتها
بلداننا وعلى الدروس المستخرجة من الخبرة التاريخية الفنية وعلى الامكانيات
الملموسة للتعاون من خلال استعمال ثرواتنا المشتركة واستغلال تنوعنا في
سبيل الوصول الى التطور في اطار اقتصاد عالمي اكثر توازنا

هناك اسباب عديدة تفسر الحاجة الى التعاون بين بلدان العالم الثالث
واولها - السبب الاكثر عمومية - هو ان التعاون يشكل اداة تقابل ضد التبعية
للاستعمار العديد الناتجة عن روابط تاريخية قديمة مع العواصم الاستعمارية
السابقة تعكس في علاقة **التبنيّة الإنتاجية والتجارية والمالية والتكنولوجية والثقافية والحضارية العميقية** . واذا كان هناك شيء يدل بوضوح مطلق على
المجرى التاريخي الذي سارت به بلداننا فانه هو الطابع الضريبي للتبنيّة من
البلدان المتطرفة ذات الاقتصاد الغر

هذه الرابطة الناشئة عن التاريخ الذي تقاسمته الكثير من بلدان العالم
الثالث ادت الى تنازع تخلص في التخلف والتاخر والفقر والمعن المزاید
للهوة التي تفصل بين البعض والآخر وهذه النتائج السلبية كانت عوامل دائمة
على مدى تاريخ الاستعمار والاستعمار الجديد حيث اخذت خطورتها تتفاقم
الآن بالقدر الذي باتت عليه الازمة الاقتصادية الحالية ، التي لم تتعجبها بلداننا ،
تنتقل بتأثيرات مضاعفة الى اقتصادياتنا الضعيفة وتنقل جزءاً كبيراً من تكاليف
عملية الضبط الداخلي والقرارات السياسية الاقتصادية المتخذة في الغرب
إلى العلاقات مع العالم الثالث

ان الازمة الاقتصادية الدولية العميقه العالمية وتاريخ العلاقات الاستعمارية
والاستعمارية الجديدة المتضاعدة القرة تشير الى الحاجة لتطوير روابط اخرى
من شأنها تحطيم التبعية وتنويع العلاقات الاقتصادية للعالم الثالث واستغلال
العلاقات الموجودة فيما التي منت استقلالها التبعية للاستعمار الجديد نفسه
لقد تكررت خلال مدة طويلة من الزمن فكرة كون النمو الاقتصادي للبلدان
المختلفة كمية متغيرة تتوقف على نمو ما يسمى بالمرانز الرأسمالية المطلورة ،
حيث ان نمو هذه الاخيره كان بطينا في السنوات الاخيرة وحتى يمكن التكهن
بأنه في ما تبقى من القرن الحالي لا يمكن انتظار اكبر من ٣٪ كمعدل للنمو
السنوي وذلك على ضوء الاتجاه الذي يلوح له والذي يشير الى الركود
المزمن اذن فلا شك انه حتى اذا تبنت هذه المرانز موقعاً جاماً لانتظار تلقي
الرسم الخارجي الاساسي للنمو الاقتصادي ، فان مستقبل العالم الثالث - الذي
يحتاج الى مقدار تطور ليس باقل من ٧٪ - يبدو متوجهما اذا ما تابع منفلقاً على
القابل الاستعماري الجديد للعلاقات الاقتصادية الخارجية
وسبب آخر يمكن في ضيق هذه العلاقات وعدم ملامتها مما يزدی الى زيادة
صفتها التقييدية الى درجة انها رفضت بلداننا وطردتها .

ان تشديد سياسة العماية الجمركية في اسواق البلدان الرأسمالية المتطورة هو عامل خاص يميز ويحاصر صادراتنا عندما يشكل توسيعها عنصرا هاما مساعدا للتنمية وحتى لاعادة الانتاج المجرد وفي بعض الظروف ، يبدو ولمن الحاجة الالزامية ابعاد اسوق اخرى يتواجد بعضها فيما بينما نحن وفي امكانيات التبادل التجارى داخل العالم الثالث وهذا السلوك لن يكون موقفا انعزاليا من جانب البلدان المختلفة وانما الرد المنطقى على انعزالية العماية الجمركية التي تمارسها بقوة متزايدة البلدان المطرورة ذات الاقتصاد الحر انه لمن الواضح ان التعاون بين البلدان المختلفة سيتقدم ليس لاسباب تقنية مجردة ، وانما لقدرة تلك البلدان على مد العالم الثالث بالفوائد الاقتصادية وغيرها من الفوائد من اجل تلبية علاقاتها الخارجية ودعم عمليات التنمية الوطنية بشكل فعال

في هذا المجال ، فان التعدد الاقتصادي الكبير الموجود في العالم الثالث والاطار المتنوع للموارد الطبيعية والبشرية ومستويات التطور التي تعوز تلك البلدان عليها ، يسمح بذلك بلمس امكانيات هامة للتكامل الاقتصادي الفعال يمكن بواسطتها تدعيم واسناد عملية الحصول على فوائد مادية ملموسة .

والعالم الثالث ، على صعيد المجرمعة بتكاملها وحتى على اصدعه اقليمية ، يملك اقتصاديات مقدرة للبترونول واخرى لها امكانية للتحول الى مصدرة واقتصاديات منتجة للمواد الغذائية ومواد حام معدنية او زراعية هامة كما ان هناك اقتصاديات ذات درجة ما من التصنيع والتي أصبحت تتبع اجهزة وآليات ذات مستوى تكنولوجي رفيع كما وانه توجد بلدان اخرى تلك كبيات كافية من الاختصاصيين والتقنيين والاطباء ذوى الخبرة العالية الذين يمكنهم ان يخدموا في بلدان اخرى من العالم الثالث ويعنى ذلك وجود الامكانيات المادية والبشرية لتحويل التعاون ما بين بلداننا الى عامل ديناميكي قوى يساهم في تطورنا الذاتي والمتكمال حيث يمكن هذا التعاون ان يصبح عنصرا عاليا لتطوير علاقات انتاجية وتكنولوجية وتجارية متطابقة مع واقعنا الاقتصادي ومستوى تطورنا ، من اجل تجنب استيراد المنتجات والتكنولوجيا ونماذج الاستهلاك التي تفرضها الشركات متعددة الجنسية والتي تهدف الى زيادة الاستهلاك المفرط الخاص بالغرب وتلبي رغبات الاقلليات المتسلطة فقط وتلحق الاضرار الكبيرة بميزان المدفوعات وتخلق روابط تبعية باهظة الثمن

وبنفس الوقت ، فان التعاون بين البلدان المختلفة والذى يمكن وصفه كجهد في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي لا يعنى القرى الاستعمارية القديمة والبلدان التي تستقر فيها مراكز الشركات الاحتكارية عن الالتزامات المرتبطة بمشاركتها في التعاون الاقتصادي مع العالم الثالث كما انه لا يستثنى النعم الذى تقدمه ، بأساليب مختلفة ، البلدان الاشتراكية والذى اذا ما تمت زيارته

فمن حدود امكانيات هذه البلدان ، سيشكل برها تضامنا ساطعا على الجهد
البذوولة في سبيل تنمية العالم المتخلل الاقتصادية وتقديمه الاجتماعي
ان تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي لا ينشد خلق نظام مغلق او تشكيل تكتل
اقتصادي وانما توسيع التعاون الاقتصادي الدولي من اجل تطوير الامكانيات
غير المستغلة حتى الان وزيادة قدرة بلداننا على التفاوض لصالح التطور وايجاد
النظام الاقتصادي الدولي الجديد وهذا التعاون ليس من اهدافه الغاء او تبديل
اية من المطالب الشرعية حول التعاون الاقتصادي التي طرحتها بلداننا في وثائقها
الاساسية مثل بيان وبرنامج العمل في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي
الجديد وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول بل انه يهدف الى
توطيد الموقف المشتركة لبلداننا من اجل ان تطرح هذه المطالب بطريقة اكثر
تماسكا وصلابة

ان جهد التعاون الذاتي هذا بغية تقوية العالم الثالث ، يجب ان يتحاشى تكرار
بعض الظواهر السلبية في داخله والتي تتصف بها العلاقات بين البلدان المختلفة
والبلدان الراسالية المتطورة

وانه لمن الواضح اولا ان التعاون بين بلداننا لا يمكن ان يكون عملية
ميكانيكية تجعل الشركات الاحتكارية التي تنشط من خلال فروعها القائمة في
العالم الثالث تحكم اكبر فوائد السوق الموسعة او تحصل على الظروف
السائحة للدخول اليها او تدير العلاقات عمليا في الاتجاه الذي يناسب مصالحها
بشكل افضل كما وانه لمن المعروف جيدا كفاءة ومهارة الشركات الاحتكارية
في الاستقلال وتحولها الى "المتنفع الاساسي" وكذلك تحولها الى اسباب رئيسية
لفشل نماذج التكامل الاقتصادي الاقليمية دون الاقليمية التي تطبق في العالم
الثالث وخاصة في اميركا اللاتينية حيث ان هذه الشركات التي تقوم
بنشاطاتها داخل تلك البلدان وتعتمد على كفاءتها المالية والتكنولوجية العليا
وكذلك على الامكانيات التي يقدمها لها الاتساع الدولي لنشاطاتها كانت ولا
تزال تمثل عوامل اساسية ومنتفعین ومصممين رئيسیین لنماذج تکاملیة
فاشلة لانها جنت الغواند الكبرى من جراء التخفيض الضرائبى ومن التسهیلات
المالية او غيرها بتعويذها تلك النماذج الى مجالات اقتصادية موسعة من اجل
تمتعها بها وضمنها الى انتظامها للسيطرة متعددة الجنسية

لذلك فان التعاون بين البلدان المختلفة يجب ان يقوم على تنسيق الجهد
الذاتي واتخاذ اجراءات واقعية وفعالة ، كشرط اساسي ، للسيطرة على نشاطات
الشركات الاحتكارية وذلك مع الممارسة الثابتة للسيادة على ثرواتنا الطبيعية
وعلى نشاطاتنا الاقتصادية ، من اجل تحاشي تحول ما يسمى بالتعاون الجنوبي -
الجنوبي الى ميكانيزم آخر يرمي الى رفع ارباح تلك الشركات المتكتلة
هناك عامل آخر ساهم في افشال عدة محاولات اقليمية او شبه اقليمية
للتکامل الاقتصادي ، الا وهو عدم المساواة في توزيع الفوائد بين البلدان

المشاركة مع عدم قضاء حاجة البلدان الأقل تطوراً نسبياً بما في ذلك تجاهلها خطط التكامل وهذه التجربة تشير بشكل واضح إلى أن التعاون بين البلدان المختلفة يجب أن يعترف بعدم تجانس العالم الثالث بالنسبة لمستويات النمو فيه ، من أجل تقادري قيام بعض البلدان ذات درجة معينة من التصنيع والقدرة التصديرية ، بمعنى العزء الأعظم من الفوائد .

ولن يكون هناك معنى لهذا التعاون إذا ما اقتصر على بناء منطقة تفضيلية ما من أجل أن يقوم بعض بلدان العالم الثالث ذات القدرة الاقتصادية الكبيرة بتوظيف رؤوس أموالها وصادراتها من البضائع متبرعة بمبادئ مماثلة للتي عانت منها بلداننا تقليدياً ومتناهية وضع بقية البلدان الأكثر تأخراً وأسوأ أنه لمن الضروري أيضاً منع تكرار ظواهر سلبية خاصة بالعلاقات مع بلدان رأسمالية ذات اقتصاد سوقي ، ومن بينها التبادل غير المتكافئ .

كذلك فإن التعاون بين البلدان المختلفة لا يمكن أن يخدم كمنزل عدم القيام بتحولات تركيبية داخلية والتي تشكل الشرط الأساسي للعملية التنموية الحقيقة ، على أساس الجهد الذاتي لكل بلد حيث أن التعاون ما بين بلداننا يمكنه أن يجسد عنصراً مهماً للجهود الداخلية الخامسة للسير في طريق التطور وللقضاء على التبعية للاستعمار الجديد ، كما وأنه ليس بمعادلة يمكنها - وهي تعمل من الداخل - الاستغناء عن تلك التحولات الضرورية

ان تحويل التعاون بين البلدان المختلفة إلى عامل هام اقتصادياً وسياسياً ليس بمهمة سهلة يمكن التوصل إليها بوقت قصير إذ تردد هناك مصالح قوية، والتي يشكل بالنسبة إليها جهد التعاون هذا في سبيل ذلك روابط التبعية للاستعمار الجديد مبعثاً للقلق والخطر حيث أنه ليس من الغريب ان تقاوم هذه المصالح التعاون بين البلدان المختلفة بواسطة العوائق العملية والتعجج النظرية التي تصفه كайдيولوجيا خيالية

الا ان هنالك عوامل موضوعية ذات وزن كبير وتعيق هذا التعاون أولها مجموعة الروابط التاريخية ذات الميزة الاقتصادية والثقافية والتي تربط الأغلبية العظمى من بلدان العالم الثالث مع بعض الانظمة الاقتصادية والتكنولوجية واللغوية تديرها بلدان الرأسمالية المتطرفة

انه لحدث تاريخي واضح عدم وجود علاقات اتصال افقية بين بلداننا التي شكلت وما زالت تشكل إلى درجة ما قوالب مقلدة تجري فيها اقامة العلاقات بشكل عمودي فقط اي مع العاصمة المستمرة ، حيث يترتب على ذلك انعدام البنية التحتية للاتصالات والتجارة والعلاقات المالية وعدم المعرفة المتبدلة وذلك ما يشكل عنصراً ذا أهمية كبيرة يفسر جزئياً عدم استغلال فرص التعاون الرابعة

هذه الواقعية الموضوعية تشير إلى أن ما يسمى بالتعاون الجنوبي - الجنوبي لا يمكن تحقيقه كنظام وحيد وشامل دفعة واحدة ، وإنما يجب عليه ان يتقدم

تدریجياً موجداً معه بنية التعبية الذاتية كلما تطورت علاقات التعاون بين البلدان كما وانه ليس من الممكن انجاز تقدم كبير انطلاقاً من معادلات كبيرة تستوعب العالم الثالث على اساس تعميمات مجردة وتفتقر الى قاعدة واقعية ، بل ان ما هو ضروري هو ايجاد علاقات تعاون حقيقة حيئاً كان مكناً ، خاصة انطلاقاً من القيام بنشاطات على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي ان ما سبق ذكره لا يعني التخلّي عن مبادرات اكثر غنى والتي يمكن تطبيقها مثل نظام الانضباط التجاري المعتم بين البلدان المختلفة او غيرها من المبادرات وانما يؤكد على الحاجة الحاسمة للاعتراف بانه يجب توسيع علاقات التعاون بين بلداناً نظراً لصغر ابعادها الحالية وقوتها العاقيل التي تواجهها

العلاقات التجارية
بين البلدان المختلفة

في نطاق العلاقات المقامة في السنوات الأخيرة بين بلدان العالم الثالث احتلت الروابط التجارية مكاناً بارزاً وانطلاقاً من الطرف الاقتصادي الدولي القائم أخذت بلدان العالم الثالث بتبديل نماذج التبادل التقليدية وطورت علاقات تجارية متبادلة جديدة مع بلدان مختلفة أخرى ولقد حصلت هذه التيارات على دافع ملموس ، خاصة في السنوات العشر الأخيرة

التجارة بين البلدان النامية			
(بآلاف الملايين من الدولارات)			
١٩٨١	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٠
٥٣٩,٠	٤١٦,٦١	٢١١,٢٢	٣٥,٩٢
٢٧,٤٠	٥٥,٠٢	٣٥,٩٢	٢٥,٩٢
مجمل الصادرات	مجمل التجارة بين	البلدان النامية	النسبة المئوية التي تثلها
١٤٢,٠	١٠٣,٠٧	٤٩,٣٧	١١,١٧
٦,١٠	٧,٥١	٧,٥١	٧
مجمل الصادرات	مجمل التجارة بين	البلدان النامية	النسبة المئوية التي تثلها
٢٦,٣	٢٤,٧	٢٣	٢٠,٩
٢٢,٣	٢٢,٤	٢٠,٩	٢٠,٩

ال مصدر : UNCSTD. *Informe sobre el comercio y el desarrollo, 1981*. New York, 1982, p. 51; GATT. *El comercio internacional, 1981—1982*. Geneva, 1982. Chart A3 of the Appendix.

وفعلا نمت الصادرات ما بين البلدان المختلفة على وتيرة بلغ معدلها السنوى ٢٦,٠٪ بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨١ في حين ان صادراتها الاجمالية نمت بمعدل متراصط قدره ٢٣,١٪ في تلك الفترة وهذا يعني ان تجارة ما يسمى بجنوب - جنوب كانت ديناميكيتها اعلى منها في معدل تصديرات العالم الثالث خلال العقد الاخير على الرغم من ان ارتفاع اسعار البترول في تلك السنوات وتاثير التضخم المشوه كان لها انعكاس في القيمة الاجمالية للتجارة ومسع ذلك ، وبالرغم من التقدم فان التجارة بين البلدان المختلفة مثلت في عام ١٩٨١ ، ٢٦,٣٪ فقط من الصادرات الاجمالية

ومن جهة اخرى انخفضت ايضا في السنوات العشر الاخيرة نسبة التجارة داخل الاقاليم ، تلك التي هبطت من ١٦,٤٪ من مجمل الصادرات في عام ١٩٧٠ ، الى ١٢,٩٪ في عام ١٩٧٩ وبالمقابل ، زادت التجارة ما بين الاقاليم اذ تم احصاؤها بـ ٥,٩٪ لعام ١٩٧٠ و ١١,٨٪ لعام ١٩٧٩ (١)

لقد كان لعدة عوامل تأثيرها في هذه الفترة من توسيع العلاقات التجارية الجنوبية - الجنوبية حيث يمكن ابراز الانكماش النسبي للسوق في البلدان الرأسمالية المتطرفة ، نتيجة للتأثيرات السلبية لازمة الاقتصادية وسياسات العمدة الجمركية المتزايدة التي تفرضها هذه البلدان بالإضافة الى ما اشير اليه سابقا حول سعر البترول وانعكاساته على الاحصائيات وعلى التجارة الفعلية لبلدان العالم الثالث .

ايضا اثر في زيادة التجارة بين البلدان المختلفة توسيع الاسواق الداخلية في جزء منها اطلاقا من معدلات النمو الاقتصادي العالمي نسبيا التي تم التوصل اليها في عقد السبعينات

بنية صادرات البلدان النامية

(بالنسبة المئوية)

١٩٧٩	١٩٦٥	
١٢,٤	٢٨,٢	مواد غذائية
١٠,٥	٢٥,٥	مواد خام
٥,٦	٣١,٤	محروقات
١٥,٣	١٣,٨	مواد مصنعة
٥,٢	١,١	آليات ووسائل نقل

المصدر : UN. *Monthly Bulletin of Statistics*, May 1981.

وبنفس الشكل كان لتنوع الصادرات اثره في هذا المجال هذا التنوع الذي حققته بلدان العالم الثالث في تلك السنوات والذى اظهر تبدلًا في تركيبتها السوقية العامة واخيرا يجب الاشارة الى ان اتخاذ اجراءات ضرائبية مشجعة من جانب البلدان المختلفة ادى بقدر ما الى توسيع التجارة بينها في هذه السنوات الاخيرة وان المكونات السوقية للتجارة الجنوبية - الجنوبية تعانى من نفس المزايا غير المستمرة

نسبة التجارة بين البلدان النامية في مجمل صادراتها ، بمجموعات سلعها

(بالنسبة المئوية)

1979	1975	1970	1970	1970	1970	مواد غذائية
٢٧,٠	٢٢,٨	١٦,٤	١٧,٤	١٨,٢		مواد خام زراعية
٢٧,٦	٢٦,٣	٢١,٥	١٤,٨	١٧,٤		معادن
١٢,٠	٨,١	٦,٤	٥,٦	٣,٧		محروقات
٢٠,٦	٢٠,٨	٢١,١	٢٣,٦	٢٩,٧		حديد وفولاذ
٥٢,٤	٥١,٥	٤٧,٠	٦٤,٤	٤٠,٩		معادن غير حديدية
٢١,٠	١٧,٠	٦,٣	٦,٢	٦,٠		واد مصنعة
٣٥,٠	٣٦,٣	٣٤,٥	٣٨,٠	٤٢,٧		جميع المنتجات
٢٤,٧	٢٣,٣	٢٠,٣	٢٠,٩	٢٢,٣		

المصدر : UNCTAD. *Informe sobre el comercio y el desarrollo, 1981.* New York, 1982, p. 52.

وبشكل عام لاحظت السنوات الاخيرة نمواً ما في جميع المنتجات التي يتاجر بها في العالم الثالث وهذا يبينـ، بدون شكـ وبالرغم من الصعوبات الهائلة التي ما زالت قائمة وجود سوق يمكنها الاتساع بقوة ووجود امكانيات وفرص مستقبلية لها

ومن بين السلع التي تتجه بها البلدان المختلفة تحتل المحروقات مكاناً تفضيلياً اذ مثلت حسب معطيات الاونكتاد في عام ١٩٧٩ حوالي ٤٧,٢٪ من قيمة التجارة الجنوبية - الجنوبية وكانت هي السلع الخامسة للتجارة ما بين الاقاليم

**البنية البضاعية للتجارة بين البلدان النامية
بالنسبة المئوية لمجموع صادراتها**

(باستثناء المحروقات)

1979	1978	1970	1965	1960	
٢٢,٤	٢٩,٤	٤٠,١	٤٨,٦	٤٥,٥	مواد غذائية
١٠,٩	١٠,١	١٥,١	١٧,٩	٢٤,٧	مواد خام زراعية
٤٤,٤	٣٥,٨	٢٤,٤	١٧,١	١٢,٠	مواد مصنعة
١٢,١	٨,٤	٣,٩	١,٧	٠,٩	آليات ووسائل نقل
١٢,٢	١٤,٧	٢٠,٤	١٦,٤	١٧,٨	بقية المنتجات

المصدر : UNCTAD. *Informe sobre el comercio y el desarrollo, 1981.* New York, 1982, p. 52.

ان الاطلاع على تجارة الجنوب - الجنوب باستثناء المحروقات يكتسب ايضا اهمية كبيرة في هذا المجال يمكن ادراك النمو الملحوظ العاصل في المواد المصنعة وخاصة في الآليات والمعدات في الوقت الذي يلاحظ فيه انخفاض في المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية ومنتجات اخرى ويدل كل ما سبق ذكره على توسيع سوق المنتجات ذات القيمة الضافية الكبيرة مما ينعكس انعكاسا واضحا وايجابيا على التوسيع التجاري للبلدان المختلفة الا ان الاونكتاد تؤكد ما يلي «عند استعراض هنا النمو يجب ان يؤخذ بالحسبان ان القسم الاكبر من توسيع صادرات البلدان المختلفة من المواد المصنعة كان ثمرة عمل مجموعة صغيرة من البلدان ، وان اغلب البلدان المختلفة لم تشارك بدرجة تذكر في هذا التوسيع» (٢) وبالفعل ارتبط توسيع صادرات مجموعة من بلدان العالم الثالث للمواد المصنعة بعملية الانتشار الصناعي الجديد الذي تدعمه وتسيطر عليه الشركات الاحتكارية التي لا تمت بصلة لعملية التطور الاقتصادي بالواقع نظرا لامامية تلك الشركات كما وانه لا يمكن ايضا تجاهل درجة السيطرة التي تمارسها هذه الشركات الاحتكارية نفسها على تجارة السلع الاساسية التي تصدرها البلدان المختلفة بأغلبيتها ومن هنا نجد ان التجارة بين شعوبنا تخضع فعلا لعملية تداخل من شأنها تشويه طاقاتها واغفاء منتفعها العقبيين ان التوجة الجغرافي للتجارة بين البلدان المختلفة هو الآخر له مزايا من المفيد ابرازها .

**التجه العفافي للتجارة بين البلدان
الثانية في عام ١٩٨١**

(بالنسبة المئوية)

افريقيا	آسيا الغربية	آسيا الجنوبيّة والشرقية	اميركا الوسطى	من - الى
٩,١	٦,٩	٤,٤	٧٩,٦	اميركا الوسطى والجنوبية
٩,٣	١٦,٣	٦٦,٥	٧,٩	آسيا الجنوبيّة والشرقية
٧,٧	١٨,٢	٥٢,٥	٢١,٦	آسيا الغربية
٢٧,٧	٧,٨	١٢,٧	٥١,٦	افريقيا

GATT. *El comercio internacional, 1981—1982.* Geneva, 1982. Chart A 25
of the Appendix.

وتبيّن هذه المعطيات أهمية التجارة داخل الأقاليم بالنسبة لاميركا الالاتينية وآسيا الجنوبيّة والشرقية ومناطق أخرى توجد فيها اتفاقيات التكامل والتعاون الاقتصادي الأكثر أهمية في نطاق العالم الثالث مع ذلك وبالرغم من أهميتها النسبية فإن التجارة ما بين اقاليم البلدان المختلفة - حسب احصائيات GATT - كانت تمثل في عام ١٩٨١ ٢٢,٥٪ من التجارة الإجمالية لاميركا الالاتينية ٢١,٨٪ لآسيا الجنوبيّة والشرقية (٣) ان نتائج التجارة بين البلدان المختلفة وبشكل خاص في عقد السبعينات، بيّنت الحاجة لابعاد اطار تأسيسي مناسب لتطور هذه العلاقات حيث نجد ان العائق الاول في هذا المجال تمثله العواجز الجمركيّة وغير الجمركيّة الموجودة في البلدان المختلفة كعوائق لتطورها الصناعي والزراعي في مواجهة منافسة البضائع المصدرة من جانب البلدان الرأسمالية المتطرفة مع ذلك ومنذ بداية عقد السبعينات فـان الانواع المختلفة للتـكامل الاقتصادي التي تم تنفيذها خاصة في اميركا الالاتينية أدت الى التخفيضات الجمركيّة كميكانزم لتشجيع التجارة في المنطقة وهكذا حل عام ١٩٧٩ وحوالى ٥٠ بلداً كانت قد طبّقت تفضيلات تجارية متباينة بصفتها اعضاء في مجموعات تـكامل اقتصادي مختلفه ومن بينها يمكن الاشارة الى الجمعية الاميركيّة الالاتينية للتجارة الحرة (ALALC) التي تـعولت منذ عام ١٩٨٠ الى الجمعية الاميركيّة الالاتينية للتـكامل (ALADI) والمجموعة

الاندية والسوق المشتركة الاميركية الوسطى (MCCA) والجمعية الكاريبية (CARICOM) .

وأدى امتداد هذه السياسة الى ان تكون ٩٠ بلدا تقريرا في عام ١٩٧٩ تطبق تفضيلات تجارية في التجارة الجنوبية - الجنوبية او تفاوض عليها (٥) انطلاقا من هذه التجارب المستخرجة من نماذج التعاون التجارى المعمول بها بمستويات مختلفة فقد طرحت مجموعة ٧٧٦ في مؤتمر المكسيك ، عام ١٩٧٦ طرحت مبادرة اجل تأسيس النظام الشامل للفضائل التجارية وبعد ذلك وضع الاجتماع الوزاري لمجموعة ٧٧٧ المنعقد في أروشا عام ١٩٧٩ ، عملية المفاوضات حيز التنفيذ

غير ان عملية المفاوضات واجهت حتى الان صعوبات باللغة تتعلق بالاشكال المحددة لتطبيق نظام التفضيلات المعمم هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار امكانيات ضم اجراءات اخرى للترويج التجارى والنقاش الشامل او الفردى (كل منتج على حدة) وجود نظام تفضيلي سارى المفعول في مختلف اتفاقات التكامل الاقتصادي الاقليمية

في السنوات الاخيرة ، بدأت ايضا عملية اختبار اتفاقات تأسيسية اخرى ، ذات طابع تجاري حيث شكل برنامج التعاون في الطاقة بين بلدان اميركا الوسطى والكاريبى ، الذى تدعمه المكسيك وفنزويلا مثلا على تلك الامكانيات . وبواسطة هذا الاتفاق تهدت البلدان الداعمة بضمانته حتى ١٦٠ الف برميل يوميا ، مقدمة قروضا للبلدان المنتفعه يبلغ قدرها ٣٠٪ من تكاليف استيراد البترول ، لفترة ٥ سنوات وفائدة قدرها ٤٪ وقابلة للتتعديل حتى ٢٠ سنة وفالة مقدارها ٢٪ اذا خصصت تلك القروض لمشاريع التطور الاقتصادي

وكما تطرح CEPAL فان هذا الميكانيزم يمكنه المساهمة في حل مشاكل مشابهة في بلدان اخرى متأثرة مثلها باستيرادها للوقود العضوى ، ولكن أهمية هذا الطرح تنشأ خصوصا عن قيمته كمثال لاكتشاف اشكال جديدة للتعاون في قطاعات اخرى وبين بلدان اخرى (٦)

ان ايجاد وتشغيل النظام الاقتصادي الاميركي الالاتيني (SELA) كميكانيزم لترويج وتشجيع التعاون بين البلدان المختلفة على اسس مرنة ليشكل ايضا عنصرا ايجابيا وتتجدر هنا الاشارة الى تشكيل لجان العمل للنشاطات الاقتصادية او لغيرها من النشاطات التي انضمت اليها البلدان الاعضاء حسب امكانياتها ومصالحها وبالمثل اكتسب دور SELA كمحفل لتنسيق الواقع ورفع مستوى القدرة التفاوضية ، اهمية كبيرة وهكذا يجب ان يستمر الامر في المستقبل . ان عملية البحث عن ميكانيزمات جديدة للتعاون التجارى بين البلدان المختلفة ادت الى ايجاد شركات متعددة الجنسية لفرض التسويق تلك التي نشأت نتيجة لل الحاجة الى مواجهة ميكانيزمات الاستقلال التجارى التي تستعملها الشركات الاحتكارية ، التي تمتلك الجزء الاكبر من ارباح المنتجين .

ان تجربة امريكا اللاتينية مع الشركة المتعددة الجنسية لتجارة السماد (MULTIFERT) المؤسسة عام ١٩٧٩ وبجريدة الكاريبي المتعددة الجنسية (NAMUCAR) والمنشأة عام ١٩٧٦ والشركة المتاجرة للموز المتعددة الجنسية (COMUNBANA) والتي بدأت نشاطها عام ١٩٧٧ ، هي تجربة جديرة باهتمام الجميع ، ومع ذلك وجدت هذه الشركات صعوبات تظهر العائق التي تستلزم مواجهتها في هذا الحال

العلاقات النقدية:المالية بين البلدان المختلفة

خلال السبعينيات اصبح التعاون النقدي - المالي يلعب دوراً ذو اهمية كبيرة بين البلدان المختلفة وكلما ازدادت العلاقات التجارية أو غيرها من العلاقات كلما ازداد هذا الدور اهمية

ان تطور التعاون في هذا المجال جلب معه اقامة اتفاقيات دفع اقليمية وشبكة اقليمية على شكل غرف المقاصة واتعادات دفع ومراسن احتياط (عادة في اطار برامج التكامل التجارى) وايجاد مؤسسات متعددة العوائذ في سبيل تمويل التطور وايجاد أرصدة وطنية للتطور من اجل المساعدة الخارجية (٧)

ان طريقة التعاون المعمول بها - على شكل غرف المقاصة - اظهرت منفعتها بوضوح لأنها قللت من العمليات الصعبة المحولة فعلاً بين البلدان المشتركة بها وحسب معطيات الاونكتاد كانت هناك حتى عام ١٩٧٩ سبع اتفاقيات من هذا النوع شملت ٤٩ بلداً من العالم الثالث

وعلى الرغم من ذلك مثلت وما زالت تمثل عملية تمويل التطور المجال الاكثر نباهة وأهمية والذي تطورت به هذه العلاقات .

ان التدفقات المالية المنتسبة عن الاوبيك شكلت ٢١,٣٪ من المساعدة الرسمية للتطور المقدم للعالم الثالث بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٠ ومن جهة أخرى قدمت هذه المساعدة مع عامل التزامى وصل الى ٨٩,١٪ في عام ١٩٨٠ وهذا المؤشر يشابه مؤشر البلدان الرأسمالية المتطرفة في نفس العام (٨)

الا ان حجم الموارد المالية الآتية من الاوبيك لم يغط توقعات العالم الثالث في هذا المجال اذ مثلت فقط ١٣٪ من فائض رأس المال المحصول عليه بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٠ وتركزت هذه الموارد في منطقة اقتصادية محصورة جداً ولم تقدر بشكل فعال البلدان الاكثر تأثراً بسبب ارتفاع اسعار البترول

ان التعاون الاقتصادي بين البلدان المختلفة قد جرب في مجالات أخرى ايضاً ، ولكن نتائج هذه التجارب كانت اكثراً توافضاً وطنى عليها الطابع الاخباري .

**التوجه العفراوي للمساعدة الرسمية للتنمية
التي تقدمها منظمة الاوبيك**

(بالنسبة المئوية)

١٩٨٠	١٩٧٩	مساعدة ثنائية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	بلدان عربية
٨٠,١	٨٤,٢	بلدان افريقية غير عربية
٣,٦	٢,٧	بلدان آسيوية غير عربية
١٠,٧	٢,٩	اوروبا
٤,٤	٠,٥	اميركا اللاتينية
٠,٣	٠,٦	غير محددة
٠,٩	٩,١	

المساعدة متعددة الجوانب من دول
عربية اعضاء في الاوبيك

٤٤,٥	٤٨,٥	بلدان عربية
٣٩,٦	٢٨,٤	بلدان افريقية غير عربية
٦,٤	٩,٥	بلدان آسيوية غير عربية
٣,٠	٣,٠	اوروبا
٢,٣	٦,٤	اميركا اللاتينية
٠,٤		أوقيانيا
٣,٨	٣,٨	غير محددة

المصدر : OECD. *Development Co-Operation Review, 1981*, Paris, 1981, p. 113.

ولا يشك احد في ان التطور الاكبر حصل في الاطار التجارى وال المجال النقدي- المالي بيد انه حتى هذا العام اذا اخذنا بعين الاعتبار الروابط الهاامة التي اقيمت في العقد الماضي لا تزال هناك عرائق عديدة منت التعاون الجنوبي - الجنوبي من ان يلعب دورا اكتر بروزا في العلاقات الاقتصادية الدولية للعالم الثالث

ان البلدان الرأسمالية المتطرفة عارضت هذا التعاون باشكال مقنعة وفي عدة مرات اذ رأت فيه خطرا على ميكانيزماتها للسيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة. لذلك شوهرته وحرفته من خلال الشركات الاحتكارية ، المقررة على

استخدامه اهداف ارباحها بشكل مناسب ، تلك الاهداف التي لا تتعلق بتاتا بالصالح العقيقية لشعوبنا

بالاضافة الى اسباب اخرى لم يوجد هناك اتصال الشرورى ولا التنسيق الكافى في جهود البلدان المختلفة من اجل تطوير ميكانيزمات التعاون التي ستعود في النهاية بفائدة لها على الجميع بالتساوي

وائى تحليل هادئ و موضوعي لواقعنا سيشير الى الطريق الطويل الذى يجب علينا ان نسلكه من اجل تحقيق المزيد من التقدم فى مجال ما يسمى بالتعاون الجنوبي - الجنوبي

ان المشاكل الخطيرة التي تؤثر على شعوبنا يمكن حلها لو اهملنا تلك المشاريع التغذوية التي ترثم بطاقاتنا كما ويمكن حلها لو لم نحمل محدودياتنا حيث تشكل مشكلة التغذية والتنمية الزراعية والتعاون في مجالات الصحة والتربية والثقافة والتكامل الصناعي وتقديم المساعدات والخدمات التقنية في بعض الدول التي بالإضافة الى ما تم تحقيقه يمكن التقدم بها في المجال التجارى والنقدى-المالى لانه يحق لنا احتضان آمال حقيقة في التعاون والمساعدة لمبادلة صالح شعبنا

نوعية الحياة في العالم المتختلف

ان الازمة الاقتصادية العميقه التي يعيشها العالم المعاصر والتي تتفاقم في البلدان المتختلفة نتيجة قلة التطور العام لقوامها المنتج وتنشوه هياكلها الاقتصادية ، ان هذه الازمة تؤثر بشكل مباشر على الوضع الدرامي الذي تعشه شعوب تلك البلدان وتفاقمه ، وتزيد من الفلاء الرهيب الذي يشكل نوعية حياة العالم الثالث . ويمكن ايجاز الظروف العيشية لجزء كبير من سكان العالم الحالي بالكلمات التالية الجوع والبؤس والامراض والجهل والبطالة وقدان فرص العمل وقدان الطمأنينة ، وعدم المساواة ، وقدان الامل

ان الظلم الاقتصادي والاجتماعي الذي تتضمنه الفجوة التي تفصل بين ظروف معيشة القطاعات العليا في المجتمعات الرأسمالية المتطرفة والجماهير المستغلة والمذلة في كل العالم ، وخاصة في العالم المتختلف ، يشكل اهانة للوعي الجماعي للإنسانية ان الوعي بهذه الحقائق هو ضرورة ملحة في عصمنا لأن هذا الوضع الذي يؤثر على ثلاثة ارباع البشرية يؤدي الى الم انساني واسراف في الذكاء وفي الحياة البشرية

وراء الارقام والمؤشرات والمعلومات الاحصائية التي تعبر بحد ذاتها وببلاغة باردة عن صفتها الرهيبة وراء ذلك نجد الوضع المأساوي الغير من نوعه لمنات الملايين من الناس والذي يتمثل في الجوع والفتور المطلق والخذلان الكامل ان هذا الوضع هو التعبير عن الفجوة الضخمة التي تفصل اليوم البلدان المتختلفة عن الدول المتطرفة وكذلك التعبير عن التباين الظاهر الذي ما زال قائما داخل الاغلبية الساحقة من دول العالم الثالث والذي لا تنعكس كل فجاجته في المؤشرات الاحصائية العامة

السكان

لم يزد عدد سكان العالم في بداية عهمنا عن ٣٠٠-٢٠٠ مليون نسمة وقد احتاجت الانسانية الى ١٦ قرنا للوصول الى ٥٠٠ مليون نسمة في العام ١٦٥٠ وكانت وتيرة نوها آنذاك ٣٪ سنويا ، هذه الوتيرة التي تضاعف معها العدد

النحو الدبومغرافي (تقديرات سنة ٢٠٠٠ حسب الناتج والبلدان المختار)

البلدان النامية والمعزز	النحو المالي	النحو الدبومغرافي
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	٢٠٠٠ نسبة الزيادة في متوسط نسبة الزيادة في سنة ٢٠٠٠ (بالبلدين)	١٩٧٥ نسبة الزيادة في متوسط نسبة الزيادة في سنة ٢٠٠٠ (بالبلدين)
آسيا وأوقيانيا	٦٣٥١	٤٠٩٠
الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية	١٣٢٣	١١٣١
البلدان النامية والمعزز	٥٠٢٨	٢٩٥٩
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	٨١٤	٣٩٩
آسيا وأوقيانيا	٣٦٣٠	٢٢٧٤
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	٦٣٨	٣٢٥
آسيا وأوقيانيا	٤٦٠	٣٨٤
أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية	٨٠٩	٧٠٨
آسيا وأوقيانيا	١٣٣٩	١٣٣٥
آسيا وأوقيانيا	١٠٢١	٦١٨
الهند	١٣٥	٦٨
الدوليين	٢٢٦	١٥٩
بنغلاديش	٧٩	١٤٩
باكستان	٧١	١٤٩
نيجيريا	٦٣	١٣٥
برازيل	٢٢٦	١٠٩
المكسيك	١٣١	٦٠
الولايات المتحدة	٢٤٨	٢١٤
الإتحاد السوفياتي	٣٠٩	٢٠٤
آسيا وأوقيانيا	٢١	٢١

في ٢٥٠ عاماً وفي المائتين سنة التالية نما بنسبة ٥٠٠ مليون ، والتل مليون إضافية بعد قرن آخر ووصل عدد سكان العالم إلى الفي مليون نسمة في عام ١٩٢٥ وفي عام ١٩٦٢ وصل إلى ٣ مليارات وتضاعف في ٣٣ عاماً بنسبة نمو قدرها ٢,١٪ سنوياً وفي العام ١٩٧٥ وصل إلى ٤ آلاف مليون أن عدد سكان العالم الذي كان يزيد عن ١٦٠٠ مليون نسمة في العام ١٩٠٠ قد تضاعف ثلاثة أضعاف في السنوات الشانين الأولى من هذا القرن ، وسيحتاج إلى ٢٠ عاماً فقط لاضافة الفي مليون آخرين ليتجاوز الـ ٦ آلاف مليون في بداية القرن ٢١ ، وسيفوق نمو عدد سكان العالم في العقددين الاخيرين من القرن العشرين نموه على امتداد تاريخه حتى العام ١٩٠٠ (١)

نمو سكان العالم (بآلاف الملايين)



المصدر: تمت مراجعته بمكتب سخونة نادي روما.

توزيع سكان العالم (١٩٧٥) و(٢٠٠٠)

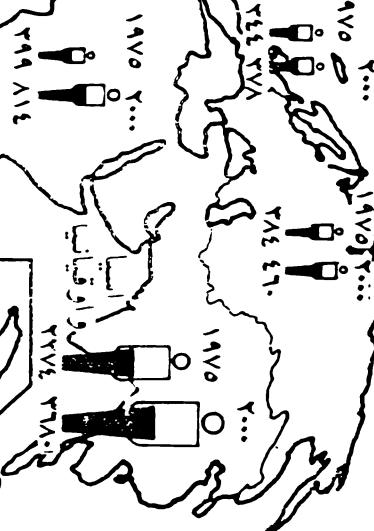
الاتحاد السوفيتي
وأوروبا الغربية



أمريكا اللاتينية

افريقيا

استراليا وكندا صناعية أخرى وبها فيها
الصادر: ١٩٨٠.
الصور تمثل النمو المستمر بعديس الاشخاص
The Global 2000 Report to the People.



أوروبا الغربية

الولايات المتحدة

أمريكا اللاتينية

آسيا

الصادر: ١٩٨٠.
الصور تمثل النمو المستمر بعديس الاشخاص
The Global 2000 Report to the People.

ولكن هذه الارقام تكون مدهشة اكبر في بلدان العالم الثالث اذ كان يعيش في العالم المتخلف ثلاثة من كل اربعه من سكان الارض وبمعدل الازدياد العالمي فانه اعتبارا من عام ١٩٩٠ سيضاف لهذا الرقم ٩٥ مليون نسمة كل سنة وهذا يعني ان الزيادة في كل ثانية ستثنين ستساوى عدد سكان الهند الاجمالى العالى وضعف سكان امريكا اللاتينية في عام ١٩٨١

بينما سينمو عدد السكان في البلدان المتقدمة بوتيرة متوسطة تقدر بـ ٠,٦٪ وذلك حتى سنة ٢٠٠٠ ستكون الوتيرة في العالم مختلف بمجمله ٢,١٪ وهذه الاختلافات اسرع بثلاثة اضعاف بتفصيل اكثر ان هذا المز Shir يشير الى ان الزيادة في القارة الافريقية ستكون ٢,٩٪ سنويا وفي امريكا اللاتينية ٢,٧٪ وفي جنوب آسيا ٢,١٪ وفي البلدان المختلفة من آسيا الشرقية ١,٤٪ وبكلمات اخرى تعني هذه الوتائر ان عدد سكان العالم مختلف سيزداد ٧٠٪ في هذا الرابع من القرن ، في الوقت الذي سيزداد سكان البلدان المتقدمة ١٧٪ فقط وفي الفترة التي تفصلنا عن السنة ٢٠٠٠ سيعمر اكثر من ٩٠ بالمنطقة من اجمالي النمو السكاني في البلدان المختلفة .

وبالتالي سيعيش في اواخر القرن ٧٩٪ من سكان العالم في الجزء الاقل تطورا منه سيعيش اربعة من كل خمسة اشخاص في بلد مختلف وسيزداد سكان افريقيا اكثر من الضعف في السنوات ٢٥ الاخيرة من هذا القرن اي من ٣٩٩ مليونا في عام ١٩٧٥ الى ٨١٤ مليونا في السنة ٢٠٠٠ كما سيزداد سكان امريكا اللاتينية بنسبة ٩٦٪ اي ضعف عدد سكانها عام ١٩٧٥ والبالغين ٣٢٥ مليونا . وسيزداد سكان بعض بلدان العالم المتختلف ذات الكثافة السكانية الاكبر ، سيزدعن الضعف مثل بنغلاديش وباكستان ونيجيريا والمكسيك والبرازيل .منذ فترة قريبة كان يبدو عام ٢٠٠٠ وكأنه مؤشر لمستقبل بعيد ذو احداث غير متوقعة وحتى هذا اليوم يتم الحديث في اغلب الاخبار عن عام ٢٠٠٠ كتاريف بعيد ، وشوط بعيد في طريق الانسانية ، وبعضهم لا يدرك بشكل كامل ان عام ٢٠٠٠ هذا الذى استخدم كاساس التوقعات المأساوية بشكل عام حول مستقبل الانسان اصبح في متناول اليد تقريبا عند منعطف طريقنا ان ثلثي سكان العالم في عام ٢٠٠٠ يعيشون في العالم المعاصر وان الاطفال الذين يولدون كل يوم في بلداننا سيشكلون الاغلبية الساحقة من البالغين في ذلك الوقت فالاطفال الذين ستكون اعمارهم اقل من ١٥ عاما في عام ٢٠٠٠ سيشعرون في الولادة بعد سنتين بالكاد - هذه الفئة التى تؤخذ كاساس للكثير من الارقام الاحصائية

ان المجهودات التي تبذل اليوم لحماية هؤلاء الاطفال ولتجنبهم الموت والامراض ولتفاديهم ولضمان لهم الماء والادوية والملابس والتعليم ستتشكل النوعيات الانسانية الاساسية لحياة هذه النسبة الحاسمة من سكان الكوكب المستقبليين ولكن حسب الاتجاهات الحالية ، ما هو العالم الذى سنخلفه

تركيب سكان العالم حسب الأعمار والجنس

١٩٧٥

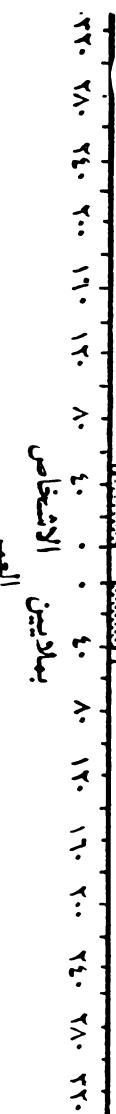
مناطق متطرفة

الغير

٢٠٠٠

نماء

رجال



مناطق نامية

رجال

نماء

ب甯لاديين

الغير

العمر
الأشخاص
ب甯لاديين
الأشخاص

العمر

The Global 2000 Report to the

لهؤلاء الأطفال ؟ وما هي الحياة التي تنتظر الـ آلاف مليون فم التي يجب ان تتغذى في بلدان عالمنا المتغلّف ما هي الحياة التي تنتظر هؤلاء الـ آلاف مليون جسم التي ستتجهه لاكتساب الملابس والاحذية والمساكن وـ الـ آلاف مليون ذهن هذه التي ستتجهه لاكتساب المعرف ولهؤلاء الـ آلاف مليون شخص الذين سينماضلون من اجل التمتع بحياة لائقة تكون جديرة على الاقل بطبيعة انسانية ؟

كيف ستكون نوعية حياتهم ؟

لکن لا يجب نسيان انه لا يمكن تعلييل ظاهرة السكان ونموها وتأثيرها في تطور الاقتصاد العالمي وخاصة في الوضع الصعب للبلدان المختلفة تعليلاً جدياً ودقيقاً اذا لم يؤخذ بالاعتبار ايضاً بجانب الارقام البليغة والتي تمت الاشارة اليها العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تشكل القاعدة والسبب الرئيسي لذلك النمو ان شعوب البلدان المختلفة ليست افق او تعاني من البروع والامراض بشكل اكبر او أنها امية نتيجة نسبة الولادة العالية لديها ان النمو غير المحكم به للسكان لا يخضع للعوامل البيولوجية فقط بل انه وقبل كل شيء نتيجة للظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي خضعت لها هذه الشعوب على مدى قرون من الاضطهاد والاستغلال انه من البديهي ان نفس تطور الشعوب سيؤدي الى تقليص نسبة الولادة اذ يمكن التحدث عن تحديد النسل وعن تنظيم الاسرة وعن السياسة الديموغرافية على قاعدة معنوية واغلاقية وانسانية حقة اذا ما تم توجيه النشاط الاول بالتحديد ، نعم معالجة الاسباب التي انشأت المشكلة

العائدات

تظهر احصائيات «الدخل التفاوت الظاهر القائم في عالم اليوم بين البلدان الاكثر ثراء والبلدان الاكثر فقراً اذ - وحسب تقديرات تقوم على معلومات البنك العالمي - فاق الناتج الاجمالي القومي لكل فرد في مجموعة مختارة من ١٩ بلداً راسمالياً متطروراً في سنة ١٩٨٠ مبلغ ٦٦٥٨ دولاراً طبقاً لاسعار عام ١٩٧٥ بينما وصل في ٦٣ بلداً من المسماة «بلدان ذات مدخولات متوسطة» مبلغاً متوسطاً قدره ٩٠٣ دولارات وفي ٣٣ بلداً آخر من البلدان المسماة «ذات مدخولات منخفضة» وصل الى ١٦٨ دولاراً وبالتالي - حسب هذا المؤشر - فان الهوة التي تفصل حالياً المواطن المتوسط في البلدان الاكثر تطروراً عن المواطن المتوسط في بعض البلدان الاكثر فقراً تترجم في ناتج اجمالي قومي للفرد يفوقه باربعين مرة

طبقاً للدراسة اجريت منذ خمس سنوات في الولايات المتحدة تم استنتاج انه في السنة ٢٠٠٠ سيزداد الناتج الاجمالي القومي لكل فرد على مستوى العالم بنسبة ٥٣٪ تقريباً للوصول الى الرقم ٢٣١١ دولاراً بالقيمة الثابتة لعام ١٩٧٥ . وسيحصل الناتج الاجمالي القومي المتوسط لکل فرد في البلدان

المتغيرة بمجموعها الى ٨٥٠٠ دولار تقريبا بينما لن يتجاوز في البلدان المختلفة ٥٩٠ دولاراً وهذا يعني انه اذا ما اخذنا كلتا المجموعتين من البلدان فان قيمة الانتاج الاجمالي القومي للفرد التي كانت في العام ١٩٧٥ في العالم المختلف ١١ مرة أقل سوق تزداد هذه النسبة في العام ٢٠٠٠ الى ١٤ مرة فان بلداناً ستكون اكثر فقراً بالمقارنة مع البلدان الاكثر تطوراً في الوقت الذي ستزيد فيه البلدان المتغيرة ناتجها الاجمالي القومي للفرد في السنوات الخمس والعشرين الاخيرة من القرن بمقدار ٤٦٠ دولاراً حسب القيم الثابتة للعام ١٩٧٥ (اكثر من ٩٦ بالمئة) ستكون هذه الزيادة في البلدان المختلفة بمقدار ٢٠٥ دولارات فقط (٥٤ بالمئة) اي ان كل زيادة في الناتج الاجمالي القومي للفرد بمقدار دولار واحد في البلدان المختلفة بمجموعها ستقابلها زيادة بمقدار ٢٠ دولاراً في البلدان المتغيرة (٢)

لنطرح على انفسنا هذا السؤال كم من الوقت ستحتاج شعوب البلدان المختلفة، وخاصة شعوب البلدان الاكثر فقراً للوصول الى الدخل الفردي العالمي في البلدان الرأسمالية المتغيرة الرئيسية اذا ما استمرت وتغير نموها على ما كانت عليه في عقد السبعينيات؟
ان الجواب الحسابي مدهش

اتجاهات الفجوة بين البلدان المختلفة والبلدان المتغيرة

السنة التي سيحصل بها على نفس مستوى اجمالي الناتج المحلي للمواطن

البلد	الناتج الاجمالي لكل مواطن، دولار - ١٩٨٠	جميع البلدان المختلفة	الاقل تطوراً
الولايات المتحدة	٩٨٩٠	٦٠٠٧	٦٠٠٧
المانيا الاتحادية	١١٠٩٦	٢٤٦٣	٦٥٠٨
فرنسا	٩٢٨٩	٢٢٧٩	٥٧٥٧
اليابان	٠٠٩٧	٢٣٧٠	٥٦٧٧
بريطانيا العظمى	٠٦٢٠	٤٢٣	٤٢٣

المصدر: تحت صياغته عن *UNCTAD Handbook of International Trade and Development Statistics 1981*

بكلمات اخرى فان البلدان الاكثر فقراً وطبقاً لمعدلات نموها العالمية ستحتاج من الفين الى اربعة الاف عام واكثر في بعض الحالات ، للقضاء على الفجوة التي تفصلها عن المستوى العالمي للبلدان الرأسمالية الاكثر تطوراً.

إلى جانب هذا إذا ما كان الفرق في مستويات الدخل الفردي الذي يلاحظ بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والعالم الثالث، ببارزاً في السنوات الأخيرة فأن التوزيع الغير متكافئ^{*} لتلك المدخلات داخل البلدان المختلفة نفسها يبدو أكثر شدة

يلاحظ حسب معطيات البنك العالمي كيف ان العشرين بالمائة من السكان ذوي مستويات الدخل الاكثر انخفاضا في شريحة تتكون من ٢٣ بلداً متاخفاً يحصلون على ١٠,٩ - ١٠,٤ بالمائة فقط من اجمالي الامارات بينما العشرة بالمائة ذات المستويات الاكثر ارتفاعاً تحصل على ٢٧,٥ - ٥٠,٢ بالمائة من الامارات الاجمالية ففي ظل هذه الظروف ليس من الغريب ان يحصل ٨٠٠ مليون شخص في البلدان المتغلفة على دخل فردي سنوي اقل من ١٥٠ دولاراً في عام ١٩٨٠ هذا يعني ان ٢٤ بالمائة من سكان العالم الثالث تقريباً حصلوا على دخل يومي يساوى ٤١ سنتاً من الدولار في هذه السنة

ان التوزيع الغير متكافئ^{*} للدخل الذي يلاحظ عند اغلبية الشعب التي ما زالت خاضعة لعلاقات اجتماعية ظالمة وتمييزية يبرز ضرورة احداث تغيرات عميقة وجوهرية في هيكلها السياسية الاجتماعية الداخلية تضمن استفادة الاغلبية الواسعة من نوادرد سياسات التنمية

الجوع

يعاني من الجوع اليوم اكثر من ٥٠٠ مليون انسان في العالم تعيش اغلبيتهم المطلقة في بلداناً المتغلفة فحسب تقديرات منظمة الفاو ووصلت نسبة المصابين بنقص التغذية المزمنة في عام ١٩٧٥ إلى ٢٢ بالمائة من سكان افريقيا و٢٧ بالمائة من سكان الشرق الاقصى و١٣ بالمائة من سكان أمريكا اللاتينية و ١١ بالمائة من سكان الشرق الادنى ان الشرط الثابت في حياة اكثر من خمس سكان العالم المتخلف والذين يشكلون ١٥ بالمائة تقريباً من سكان العالم هو الجوع وسوء التغذية

وحسب تقارير صادرة مؤخراً عن منظمة التغذية والزراعة (فاو) فان عدد الوفيات في العام الواحد بسبب الجوع وتقص التغذية يبلغ ٤٠ مليون شخص نصفهم من الاطفال وإذا ما قررنا الوقوف دقيقة صمت على روح كل شخص توفي في عام ١٩٨٢ بسبب الجوع فلا يمكننا استقبال القرن ٢١ لانتهاء سنزال مستمرىن في الصمت وهذه الحقيقة تصبح باهتة امام النساء العالية لعالم جعل من الجوع ظاهرة مستوطنة في حياته اليومية .

تقدر منظمة اليونيسف ان اكثـر من ١٠٠ مليون طفل لا تتجاوز اعمارهم الخامس سنوات - يعني ٢٠ بالمئة من سكان العالم في هذه السن - يعانون من النقص في التغذية البروتينية-الكاربوية ويعاني ١٠ ملايين منهـ على اقل تقدير من نقص كبير في التغذية ، هذا دون حساب الكمية الضخمة من الاطفال المصابين بانواع مختلفة من امراض النقص

كان يرثـ في عام ١٩٧٥ اكثـر من ١٠ بالمئة من عدد سكان ٨٠ بلدا مختلفـا تحت وطـة النقص في التغـذـية وزادـت هذه النسبة في ٤٩ بلدا من تلكـ البلدان على ١٥ بالمـة واصـيب بـعرض الانـيمـيـاـ الغذائيـة بين ٢٥ و ٢٠ بالمـة من الـاطـفال وبين ٢٠ و ٤٠ بالمـة من النساء البالـغـات و ١٠ بالمـة من الرجال

حسب معلومات صـادرـة مؤـخـرا عن المـكـتب الـامـريـكي للصـحة يـموـتـ في اـمـريـكا الـلاتـينـية سنـويـا مـلـيـون طـفـلـ نـتـيـجـةـ الـجـوعـ وـالـنـقـصـ فيـ التـغـذـيةـ وـفيـ هـذـهـ المـنـطـقـةـ مـنـ الـعـالـمـ الـمـتـلـكـ الـتيـ هيـ اـقـلـ خـطـرـاـ مـنـ النـاحـيـةـ الـغـذـائـيـةـ انـ السـبـبـ الـبـاـشـرـ اوـ الـعـاـمـلـ الرـئـيـسـيـ لـوفـاةـ ٣٨ـ بـالـمـنـةـ مـنـ الـاطـفالـ الـذـيـنـ لاـ تـجاـوزـ اـعـماـرـهـ سـنـةـ وـاحـدـةـ وـ٧ـ٠ـ بـالـمـنـةـ مـنـ الـاطـفالـ بـيـنـ سـنـ الـواـحـدـةـ وـالـارـبـعـ سـنـوـاتـ هـوـ الـجـوعـ

ويـقدـرـ بـانـ استـهـلاـكـ السـعـرـاتـ العـارـيـةـ الـعـالـيـ للـفـردـ فيـ الـبـلـدـانـ الـمـتـلـكـةـ يـصـلـ إـلـىـ ٣٤٠٠ـ وـحدـةـ يـوـمـياـ بـيـنـماـ فـيـ الـعـالـمـ الـمـتـلـكـ يـتـأـرـجـعـ هـذـهـ الاستـهـلاـكـ بـيـنـ الـفـيـنـ وـ٢٤٠٠ـ وـأـقـلـ مـنـ الـفـيـنـ بـكـثـيرـ فـقـرـاـ وـكـانـ الاستـهـلاـكـ الـيـوـمـيـ لـلـسـعـرـاتـ العـارـيـةـ لـلـفـردـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـاـفـرـيـقـيـةـ بـمـجـمـوعـهـاـ فـيـ عـامـ ١٩٧٩ـ اـقـلـ مـنـ الـحـدـ الـادـنـيـ الـعـيـوـيـ الـمـطـلـوبـ ٧٪ـ وـقـدـرـتـ نـسـبـةـ الـعـجـزـ فـيـ بـلـدـانـ الـقـارـةـ الـاـكـثـرـ فـقـرـاـ بـاـكـثـرـ مـنـ ١٧ـ بـالـمـنـةـ وـقـدـ تـفـاقـمـتـ فـيـ الـوـاقـعـ حـالـةـ هـذـهـ الـمـؤـشـرـ بـاـكـثـرـ مـنـ ٥ـ بـالـمـنـةـ فـقـرـاـ بـالـقـارـةـ مـعـ عـامـ ١٩٧٠ـ بـالـرـغـمـ مـنـ اـنـهـ لـوـحـظـ تـحـسـنـ باـحـسـانـهـ الـاجـمـالـيـةـ فـيـ السـنـوـاتـ الـاخـيـرـةـ وـتـدـمـورـتـ الـعـلـاقـةـ فـيـماـ بـيـنـ نـسـبـةـ السـعـرـاتـ الـحـارـيـةـ الـمـسـتـهـلـكـةـ وـنـسـبـةـ السـعـرـاتـ الـضـرـورـيـةـ فـيـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الـبـلـدـانـ الـمـتـلـكـةـ بـيـنـ عـامـ ١٩٦٣ـ وـ ١٩٧٥ـ

تـكـشـفـ التـحـالـيلـ الـنوـعـيـةـ اـنـ الـجـوبـ تـشـكـلـ ٦٠ـ بـالـمـنـةـ مـنـ مـصـادـرـ السـعـرـاتـ العـارـيـةـ فـيـ الـعـالـمـ الـمـتـلـكـ فـالـوـضـعـ فـيـ اـفـرـيـقـيـاـ يـبـدوـ اـكـثـرـ خـطـرـةـ حـيـثـ انـخـفـضـتـ فـيـ السـنـوـاتـ الـاخـيـرـةـ الـكـمـيـةـ الـمـتـفـرـغـةـ مـنـ الـاـغـذـيـةـ لـكـلـ فـردـ وـحـيـثـ تـسـتـهـلـكـ ٢١٪ـ مـنـ مـصـادـرـ السـعـرـاتـ مـنـ الـجـذـورـ وـالـدـرـنـيـاتـ وـفـيـ بـعـضـ الـبـلـدـانـ تـصـلـ نـسـبـةـ هـذـهـ الـاستـهـلاـكـ إـلـىـ اـكـثـرـ مـنـ ٥٠ـ بـالـمـنـةـ مـتـرـافقـاـ مـعـ الـمـسـتـوىـ الـمـنـخـفـضـ جـداـ فـيـ اـسـتـهـلاـكـ الـبـرـوـتـيـنـاتـ .

التمويل المتوسط للسعرات الحرارية

(متوسط ١٩٧٤-١٩٧٦)

احتياجات متوسطة (نسبة منوية)	أرقام لكل فرد	
١٠٧	٢٥٣٥	على المستوى العالمي
١٢٩	٣٢١٥	البلدان المتقدمة
٩٥	٢١٨٠	البلدان النامية
٩٣	٢١٨٠	افريقيا
٩١	٢٠٢٥	الشرق الاقصى
٠٦	٢٥٢٥	أمريكا اللاتينية
١٠٤	٢٥٦٠	الشرق الادنى

المصدر : FAO. *Agricultura: Horizonte 2000*, p. 3

ان الشخص ذا الوضع المتوسط في بلد مختلف يستهلك اليوم ثلثي السعرات الحرارية التي يستهلكها نظيره في بلد متتطور وانه يمتلك تموينات من البروتينات يعادل ٥٨ بالمئة فقط من تموين نظيره في البلدان المتقدمة وان نسبة استهلاك البروتينات الحيوانية لكل فرد في البلدان المختلفة هي اقل بـ ٨٠ بالمئة تقريبا منها في البلدان المتقدمة ونسبة استهلاك الدهون هي اقل ٣,٥ مرة اقل منها في البلدان المتقدمة

لقد كان مستوى التزويد بالمنتجات الغذائية لكل فرد في منتصف عقد السبعينيات في البلدان المتقدمة يزيد ٣,٢ مرة عن في البلدان المختلفة لقد كانت هذه النسبة ٢,٩ مرة في السنوات الخمس الاولى من العقد السابق ، مما يوضح ان الفجوة الغذائية التي تفصل كلتا المجموعتين من البلدان تتسع باضطراد بدلا من ان تقلص

ان الشيء الحساس الخاص لهذا الوضع هو انه وكما يبدو كل يوم بوضوح اكثر ان هذه المشكلة ليست قضية انتاج او غياب القدرة الملمسة لضمان تموين مناسب من الاغذية للسكان المتزايدين في الواقع وخلافا لبعض الاطروحات المغرضة حول هذه المسألة لا توجد علاقة تناسب عكسية بين وتيرة نمو انتاج الاغذية ووتيرة نمو السكان وعلى كل حال ان العلاقة بين هذين العنصرين ليست حسابية بل هي اجتماعية وان شروط الانتاج واعادة

انتاج الحياة المادية هي التي تعدد نسبة توزيع الاغذية سواء بين الامم او بين المجتمعات الاجتماعية داخل كل بلد بكلمات اخرى ينتج في العالم كمية كافية من الاغذية . ولكن يوجد اناس يعانون من الجوع واناس يموتون من الجوع .

انه من الواضح ان جزءاً منها من حل هذه المعضلة العادة يمكن في ضمان مصادر غذائية كافية ان الجميع متتفقون على ذلك الا ان الحل لا يعتمد فقط على البحث عن اجوبة فنية او علمية لزيادة الانتاج والانتاجية في مجال الغذا ، او على ضم مساحات جديدة من الارض لانتاج الاغذية بل انه مرتبط بشكل لا ينفصم بحل القضايا الهيكلية الرئيسية لاقتصاديات الاغلبية العظمى من البلدان المتخلفة والنظام الاقتصادي الدولي الحالي التي تمنع التوزيع المتكافئ^{*} للاغذية سواء على المستوى القومي بين مجموعات السكان وفناهم المختلفة او على المستوى الدولي

في امريكا اللاتينية مثلاً وهي منطقة العالم الثالث ذات احسن وضع نسبي فيما يخص المواد الغذائية لاحظت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (CEPAL) التابعة للأمم المتحدة انه في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ كانت ٢٠٪ بالمنطقة النسبة الاكثر فقرا من السكان التي من نصيبها ٣ بالمنطقة من المداخيل الاجتماعية فقط ، كانت تستهلك غذاء ذات طاقة تنقص بمعدل ٥٥٠ الى ٧٠٠ سعرة حرارية عن السعرات الفضورية وفي نفس الوقت كان ٥٠ بالمنطقة من سكان امريكا اللاتينية التي تحصل على ١٤٪ من المداخيل بالكاد كانت تستهلك العدد الادنى من السعرات الحرارية بينما ٥ بالمنطقة من السكان التي تمتلك ٣١٪ من المداخيل كانت تستهلك بين ١٧٠٠ و ٢٣٠٠ سعرة حرارية فائضة عن الاحتياجات المتوسطة

وتعتبر منظمة الفاو انه بتزويد ٢٣٠ كغم من الحبوب تقريباً للفرد في كل عام تتم تغطية العدد الادنى من الاحتياجات السعرية اليومية للانسان المتوسط بشكل مناسب ينتج العالم ١٣٠٠ مليون طن من الحبوب تقريباً في كل عام وهذا يعني امكانية تزويد اكثر من ٥ آلاف مليون نسمة ، الذين يمثلون تقريباً ٢٠ بالمائة زيادة على سكان الارض الحاليين بتلك ٢٣٠٠ كغم لقد استنتج في مختلف الدراسات التي اجريت انه يمكن مضاعفة قدرة انتاج الحبوب العالمي في الارض عدة مرات ان مجموع العجم الاجمالي للاغذية التي تنتتج في العالم حالياً يتتجاوز احتياجات كل سكان الارض من السعرات الحرارية والبروتينات

اذن تكمن جذور مأساة الجوع العالمية في مشاكل اخرى ولا تكشف الارقام الاحصائية الاجمالية بعدها الحقيقي لانها لا تأخذ بعين الاعتبار المقارنة بين مختلف قطاعات الدخل لسكان بلد او منطقة معينة . ان الجوع هو ظاهرة مرتبطة

بشكل وثيق بالفقر وباحتلالات عديدة في دخل اغلبية بلداننا وبعدم توفر الفرص ، وبالجهل وبالتمييزات وعدم العدالة

ان موت عشرات الملايين من الناس جوعا في البلدان الافقر في كل عام في الوقت الذى تكشف فيه الاحصائيات الصعبة للبلدان الرأسمالية المتطرفة عن النحو المتدرج لتأثير الامراض الناتجة ، على الاقل بشكل جزئي عن تناول مفرط في الفدا، او عن المأكولات غير الموزونة بسبب الاستهلاك اكبر من المناسب من السعرات المحرمة على قطاعات كبيرة من سكان العالم المختلف ليشكل دليلا واضحا على عدم المساواة في مجال التغذية بين مختلف انحاء العالم المعاصر

تعتقد منظمة الفاو ان احتياطات المواد الغذائية في البلدان المختلفة قد وصلت الى اخطر مستوى يذكر بينما توجد فوائض انتاج كبيرة جدا من الاغذية في بعض البلدان الرأسمالية ويشهد العالم احيانا العددية المتعمدة للانتاج او التدمير غير العاقل لكميات كبيرة من المواد الغذائية لارضاء المصالح السعرية والتنافس على الاسواق

ان غلاء اسعار الاغذية الاسرع نسبيا في بلدان العالم الثالث يساعد بشكل وجيء على عدم المساواة هذه مع البلدان المتطرفة اذ كانت الاسعار تتزايد في البلدان المتطرفة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠ بوتيرة سنوية متعددة تقدر ب ١٠ % بالمنتهى بينما في البلدان الافقر فترا وصلت تلك الوتيرة الى اكثر من ١٦ بالمنتهى كمتوسط سنوي في نفس الفترة
لقد اشار المدير العام لمنظمة الفاو مؤخرا الى هذا الرضوخ ووصفه «تناقض ظاهري وهيب»

بالرغم من وجود اغذية كافية للجميع يعني الان ٥٠٠ مليون انسان من الجوع والامراض وحتى يموتون لفقرهم الشديد الذي لا يسمح لهم بشراء الاغذية الموجودة هناك وتتراكم في بعض البلدان جبال من الاغذية بينما يعم الجوع والفقر في بلدان اخرى ويبحث الاشخاص السliman عن علاج جديد ولا تقدم المعالجة للذين يعانون من نقص التغذية ويتم تدليل انواع مختلفة من الحيوانات المنزلية ويسى الاطفال الجائع اليست هذه ظاهرة غريبة سيعتبرها بلا شك مؤرخون واقتصاديون المصور القادمة كظاهرة غامضة وصعبة التفسير ؟ (٢) .

ان اغلبية الترقيعات التي اجريت في السنوات الاخيرة تلتقي في التأكيد على انه سيزداد عدد الجائع والذين يعانون من نقص التغذية في عالم المستقبل وفي مطلع القرن الجديد القريب اذ تقدر منظمة الفاو مثلما ان ١٥٠ مليون انسان سيضافون بعد ١٠ سنوات

إلى قائمة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية في الوقت الحاضر ومن جانب آخر يقدر البنك العالمي أن عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية سيزداد من ٤٠٠ - ٦٠٠ مليون في منتصف السبعينيات إلى الرقم الهائل المقدر بـ ١٣٠٠ مليون في العام ٢٠٠٠ اي سيتضاعف عدد الجياع في العالم وتتوقع منظمة اليونيسيف ان يعني واحد من كل خمسة اطفال في العالم من سوء التغذية في سنة ٢٠٠٠ وحسب احد هذه التوقعات سيموت مئات الملايين من الاشخاص في العالم المختلف بسبب الجوع قبل العام ٢٠٠٠

وستتسع كذلك الفجوة بين البلدان المختلفة والبلدان المتطرفة في مجال التغذية اذ اظهر استهلاك السعرات الحرارية لكل فرد في البلدان المتطرفة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٦ زيادة قدرها ٢٩ بالمئة فوق الحد الادنى اليومي المطلوب لاستهلاك السعرات الحرارية وستستمر هذه الزيادة بشكل واضح في السنة ٢٠٠٠ بكلمة اخرى سيمتلك المواطن المتوسط في العالم المتتطور في ذلك الوقت زيادة بمقابل الثالث فوق السعرات الحرارية التي يحتاج إليها بينما ستتوفر لدى المواطن المتوسط في العالم مختلف بمجموعه الذى كان متوسط استهلاكه للاغذية في الفترة بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ اقل ٥٪ من الحد الادنى المطلوب للتطور الطبيعي للمواهب العি�وية للانسان ستتوفر لديه كميات قل من السعرات الحرارية

ان التحليل الاقليمي للمعطيات التي تقدمها احد التوقعات التي تمت بخصوص التغذية يكشف من بين مؤشرات مدهشة أخرى انه سينخفض بالفعل استهلاك الفرد الواحد من السعرات الحرارية في الـ ٢٥ سنة الاخيرة من القرن مقارنة مع المستويات الراهنة بنسبة ٤ بالمئة في شمال افريقيا والشرق الاوسط وبنسبة مروعة تصل الى ١٣ بالمئة في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ويلاحظ ان افاق المؤشر الاجمالي لاستهلاك الفرد الواحد من السعرات الحرارية في سنة ٢٠٠٠ في هذه المنطقة ستكون ٢٣ بالمئة تحت المستوى اليومي الادنى المطلوب وستكون هذه الارقام اكثر مأساوية في بعض البلدان

ان التوقعات فيما يخص استهلاك الحبوب للفرد الواحد تبدو مظلمة هي الأخرى فبينما كان المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من الحبوب بما فيها تلك الحبوب التي تتغول الى لحم وحليب ويبيض في العالم المتتطور ١٨٪ من استهلاك المواطن المتوسط في البلدان المختلفة في عام ١٩٧٥ ، نرى ان هذا الفرق سيزداد في سنة ٢٠٠٠ ليصل الى ٢٣٪ .

ان الوباله والامراض وعدم الرعاية الصحية هي الاخرى مظاهر رئيسية تميز الى جانب الروع وضع البلدان المختلفة الاجتماعى الماسوى ويدل على ذلك تحليل بعض الارقام والمؤشرات

بينما يتراوح امل الحياة (او العمر المتوقع) في الدول المتطرورة عند الولادة بين ٧٤ و٧٦ سنة ، فان هذا المؤشر لا يتجاوز في العالم المختلف الـ ٥٥ سنة . وهذا يعني ان المواطن المتوسط لبلد متتطور يمكن ان يأمل بعيش ١٧ عاما على الاقل اكثر من مواطن بلد مختلف وهذه هي ١٧١١ عاما التي تفصلنا بالضبط عن القرن ٢١ الا انآلاف الملايين من الاشخاص الذين كان من الممكن ان يطيلوا حياتهم حتى ذلك التاريخ ، سيموتون قبل عام ٢٠٠٠ وكثيرا منهم بسبب غياب الموارد الملائمة للمحافظة على حياتهم

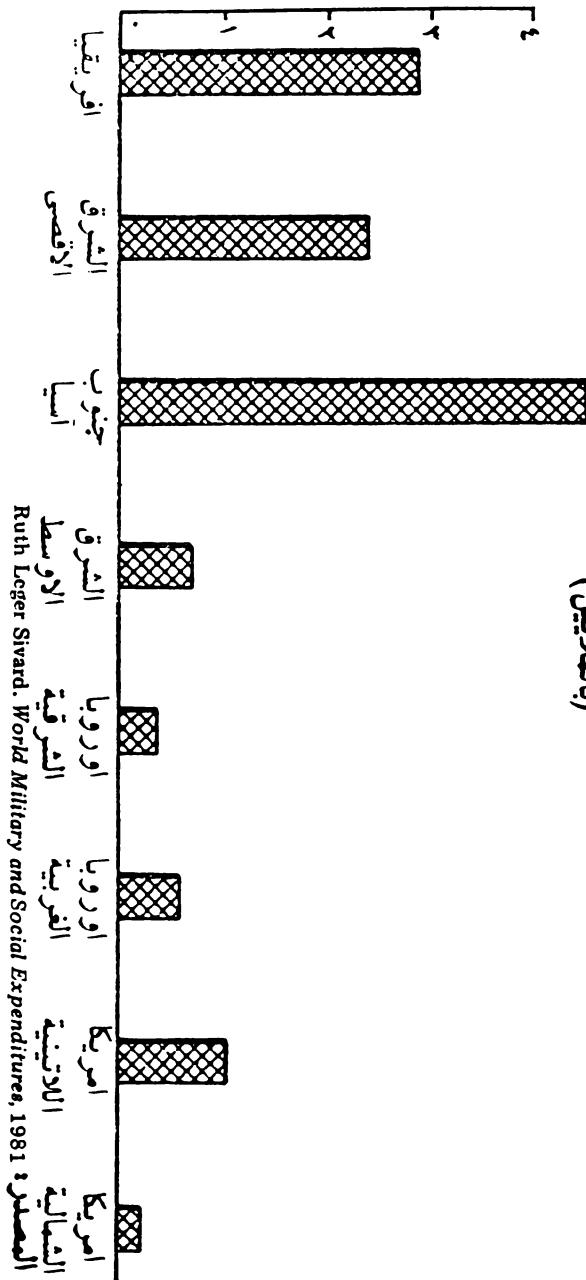
ان امل الحياة في بعض مناطق العالم الثالث هو اقل محدودية فمثلا في بلدان افريقيا الوسطى والغربية يتراوح امل الحياة بين ٤٢ و٤٤ عاما ان الفرق بين هذه الامكانيات الكامنة لا يقتصر فقط على امكانية العيش الاطول ، وانما ينعكس ايضا على الشيخوخة المبكرة والتدهور الصحي النسبي للفرد ، في بينما في الدول المتطرورة يكون رجل عمره ٤٥ عاما في ريعان شبابه ، يمثل هذا العمر في بلدان اخرى العد الاقصى من العمر الذي يمكن تمنيه

حسب معطيات منظمة الصحة العالمية فان معدل الوفيات لدى الاطفال الذى تراوح في عام ١٩٨١ بين ١٠ و٢٠ ميتا لكل ألف مولود حى في الدول المتطرورة بمجموعها ، وصل في مجموعة الدول الاكثر فقرا الى عشرة اضعاف على الاقل حيث عبرت منظمة اليونيسيف بواسطة رسم بياني عن هذه الحقيقة المأساوية توفي من بين ١٢٢ مليون طفل المولودين في عام ١٩٨٠ المعلن عنه من قبل المجتمع الدولي كالعام الدولى للطفولة ١٢ مليونا -١١ من كل ١٠ - توفوا قبل انتهاء عام ١٩٨١ و٩٥٪ منهم ينتهيون الى الدول المختلفة وتشير منظمة اليونيسيف نفسها الى انه بعد عاشرين من ذلك اي خلال عام ١٩٨٢ تجاوز عدد الاطفال الاصغر من عام واحد الـ ١٤,٥ مليون طفل

وحسب معطيات منظمة الصحة العالمية يموت في الدول الاكثر فقرا حوالي ٢٠٠ طفل من كل ألف مولود حى وذلك قبل بلوغهم العام الاول من اعمارهم وما نهائ طفل آخر يموتون قبل ان يبلغوا السنة الخامسة و٥٠٠ منهم فقط يصلون الى ٤٠ عاما من العمر وقدرت اليونيسيف عدد الاطفال الاصغر من خمسة اعوام ، خلال العام المنصرم ١٧ مليون طفل

ان تسعه من عشرة اطفال في الدول الاكثر فقرا لا يتلقون في عامهم الاول ولا يحصلون على خدمات الصحة الجاما والاكثر من ذلك هو انهم غير محصنين ضد امراض الطفولة الاكثر شيوعا . وان سوء التغذية في البلدان المختلفة

معدل الوفيات لدى الأطفال
العام ١٢ من أصل ١٢٠ مليون طفل قبل أن يصيغوا
(بالملايين) (يعود سنجرايا)



المصدر: Ruth Leger Sivard. *World Military and Social Expenditures*, 1981

والوبالـة والامراض المعدية والطفيلية من تبطة مع عوامل الفقر والتخلف الاجتماعي الاقتصادي ارتباطا وثيقا وهذا هو السبب الرئيسي لوفاة الاطفال لخص المدير التنفيذي لليونيسف في التقرير المنشور في بداية عام ١٩٨٢ الوضع العام للطفلة في العالم المتخلـف بالكلمات التالية

ان حياة طفل ما وعلى الرغم من انه لا يمكن تقديرها بأى ثمن ، كانت تكلف في عام ١٩٨١ اقل من ١٠٠ دولار وهذا المبلغ لو انفق بعقلانية على كل واحد من الـ ٥٠٠ مليون طفل الاكثر فقرا في العالم وعلى اهانتهم لكان من الممكن تغطية تكاليف المساعدة الصحية الاساسية به وكذلك التعليم الابتدائي ورعاية العمل وتحسين التنفيذية ، كما وانه لكان من الممكن ايضا ضمان الظروف الصحية الحسنة لهم ومدهم بالماء باختصار لكان من الممكن سد الحاجات الاساسية للحياة [٠٠] وعمليا كان هذا الثمن بالنسبة للمجتمع الدولي مرتفعا ولذلك كان على كل طفل ان يدفعه بعياته في كل ثانيتين من عام ١٩٨١ [٠٠] وان ١٠٪ تقريبا من هؤلاء الأطفال كانوا محسنين ضد الامراض الطفiliية الستة الاكثر شيوعا وخطورة . في حين ان تكلفة تحسين جميع اطفال العالم الثالث لا تتجاوز الخمس دولارات لكل طفل وبالمقابل فان عدم القيام بذلك يكلف ٥ ملايين حياة في عام واحد [٠٠] ان عام ١٩٨١ كان عاما آخر من «الطوارىء الصامتة» : بصمت مات ٤٠ الف طفل كل يوم واضطجع ١٠٠ مليون طفل جائعيين وبصمت ايضا تحول ١٠ ملايين طفل الى معاقين جسديا او عقليا و٢٠٠ مليون طفل بين ٦ و ١١ عاما من العمر رأوا بصمت كيف كان يذهب الآخرون الى المدرسة وانجروا ان خمس سكان العالم ناضل من اجل البقاء على قيد الحياة فقط (٣)

ان البوح وسوء التغذية هما المسؤولان المباشران عن ما يسمى بامراض
اللثى فان مرض تضخم الغدة الدرقية المستوطن مثلما الذى يسببه نقص
اليود يؤثر على ٢٠٠ مليون شخص
ويعاني ما بين ١٨٠ و ٢٥٠ مليون شخص في البلدان المختلفة من
البلهارسيا خصوصا في ٧٠ بلدا استوطن فيها هذا المرض كما ويعاني
٦٥٠ مليون شخص آخرين من المرض الذى تسببه دودة طفيلية في الاعماء
(ازكاريايسين) و ٢٠ مليونا من الاوتوسوسيركوزيز او عمى الانهار التي تؤثر
حتى على ٢٠٪ من البالغين في بعض مناطق افريقيا
وتقتل الملاريا في القارة الافريقية مليون طفل سنويا ويعيش ٨٥٠ مليون
شخص في مناطق كانت فيها مكافحة الملاريا جزئية كما ويعيش ٢٥٠ مليون

شخص آخر في مناطق لم ي عمل فيها ولا شيء من أجل مكافحة هذا المرض يتقدّم أن التكلفة الدولية لكافحة الملاريا ستُرتفع إلى الفي مليون دولار سنويًا

ويموت كل يوم ٣٥ ألف طفل دون الخمس سنوات بسبب أمراض استطلاق البطن وجميعهم تقريبًا من الدول المختلفة وتحدّث هذه الأمراض في أمريكا اللاتينية فقط حوالي ٢٠٠ ألف ميت سنويًا

لقد انتقضت في عام ١٩٨٢ مائة عام على اكتشاف العامل المسبب للسل التدرني هذا المرض الذي لا يشابهه في ارتباطه العميق بعنصر اجتماعية اقتصادية أي مرض آخر ، حيث يشكل سوء التغذية والكثافة السكانية العالمية والظروف العياتية التعيسة وقلة النظافة والضعف بسبب أمراض مراقة أخرى والجهل والنقص في الرعاية الطبية عناصر حاسمة للأصابة به وحسب معطيات منظمة الصحة العالمية يموت ٣ ملايين شخص سنويًا بسبب هذا المرض وتُنجز من ٤ إلى ٥ ملايين حالة خطيرة جديدة وعدد مساوٍ آخر من الأشكال المرضية الأقل سوءً كما وتحدّث هذه الحالات بشكل أساسى بين الجماهير الفقيرة العريضة للعالم المتخلّف وأيضاً في الواسط الأكثر فقرًا وأغتراباً واستغلالاً من المجتمعات الأكثر تطوراً غير أنه يمكن الوقاية من هذا المرض الفطيع بتكلفة قليلة الشن لا تتجاوز بعض السنوات ويمكن أيضًا معالجته عند ظهوره وبعد مائة عام من الاكتشاف العبرى لروبرت كوخ ، ما زال مرض السل التدرني يشكل بلبة فظيعة للبشرية

ان استعراض هذه الإيضاحات الإحصائية وغيرها يزدّى إلى خلاصة متساوية ان امراضنا دعمنا العلم والتي يمكن الوقاية منها واستعمالها باستخدام اجراءات ملائمة وموارد قليلة احياناً ما زالت تشكّل المسبب الرئيسي للوفاة في العالم المتخلّف وتقدير اليونسيف انه يمكن انقاذ ٩٠٪ من حياة الأطفال الصغار الذين يموتون في الدول المتخلّفة من خلال تطبيق البرامج المناسبة للتطعيم والتغذية ورعاية العمل والولادة والأمداد بالمياه الصالحة للشرب ونظافة البيئة والتعليم الغذائي ورعاية صحة الامهات

ان مشاكل الامومة الصحية والغذائية هي السبب في ولادة ٢١ مليون طفل كل عام في الدول المتخلّفة يوزن اقل من الوزن الطبيعي اذ تقول تقدیرات دراسة قامت بها منظمة الصحة العالمية ان ما بين ٤٣٪ و٤٧٪ من جميع الوفيات ما قبل الولادة او بعدها مباشرة هم اطفال يولدون بوزن ما دون الوزن الطبيعي

ويعلّم ما مجموعة ٢٥ مليون امرأة من عقائد خطيرة خلال الحمل والولادة . حيث ان معدل الوفيات في الامهات هو ما بين ٢٠ الى ١٠٠ مرة اكثر في الدول المتخلّفة منه في الدول المتقدمة . وقدرت اليونسيف بارقام مطلقة ان ٥٠٠

الف امرأة تموت كل عام في افريقيا وآسيا بسبب متعلقة بالعمل والولادة وان ثلثي هذا العدد يذهب ضحية لسوء التغذية وفقر الدم ويُعاني مائة وعشرون مليون طفل في العالم المتخلَّف من عجز جسدي او عقلاني ، ويفتقر اكثر من ١٠٠ مليون منهم الى الخدمات الطبية او الى اى نوع من الوسائل لاعادة صحتهم كما وعاني ١٠٪ من سكان افريقيا عام ١٩٧٨ اى اكثر من ٤٠ مليون شخص من احد اشكال العجز الجسدي ان شلل الاطفال وهو مرض استحصل من البلدان المتطرورة ما زال يحد سنويا عشرات الوف الضعاعيا من الاطفال بين سكان الدول المتخلَّفة اذ لم تطبق حتى الان برامج للتحصين الجماعي ضد الامراض ، حيث يمكن للتطعيم الذي يكلف بعض السننات فقط تعجب ظهور حالات جديدة والعيلولة دون افساد المزيد من الاف الاشخاص سنويا الى الاعداد الواسعة من المعاينين الموجودين في العالم اليوم

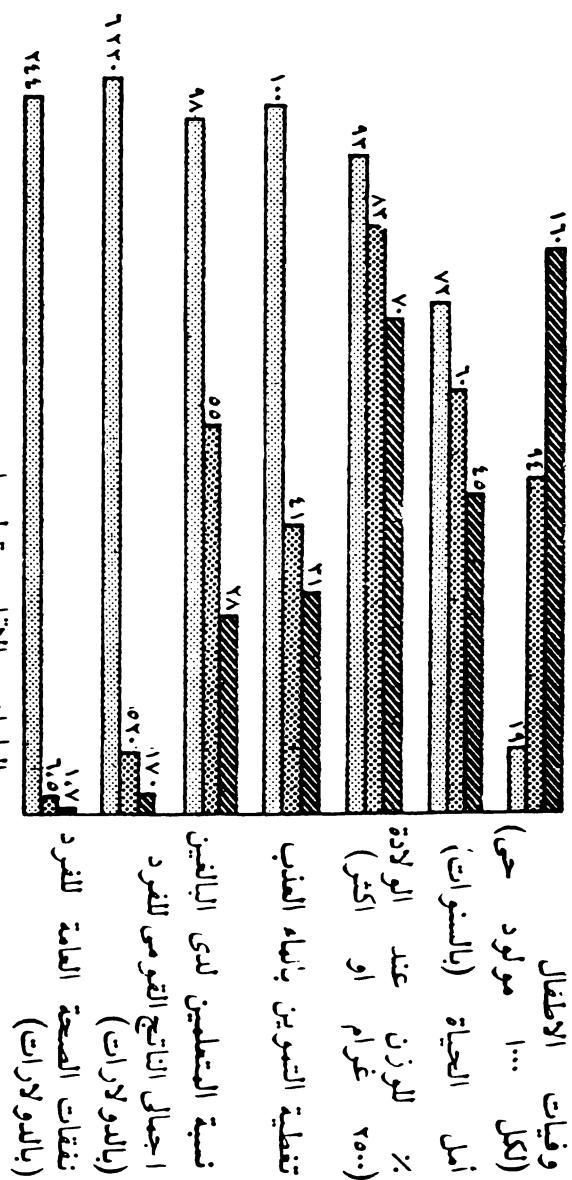
حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية تضاف ٢٥٠ مليون حالة جديدة سنويا الى الاطفال العماة و ١٠٠ الف مليون من هذه الحالات يسببها الافتقار الى فيتامين A بينما يمكن تعجب هذه الحالات الاخيرة لو اضيفت حفنة من الخضار فقط الى الغذاء اليومي لهؤلاء الاطفال او لو زودوا بكبسولة من فيتامين A فقط كل ستة اشهر تلك الكبسولة التي لا تتكلف الا بعض السننات من الدولار فحسب

ان النضال ضد امراض العيون السارية قد يمكنه انتاذ ٧ ملايين شخص من العمى في الشرق الاوسط خلال العقدين او الثلاثة عقود القادمة اذ اعترفت منظمة الصحة العالمية بكون الغنر الاكثر اهمية في وقاية العمي يمكن في تحسين ظروف الحياة والتغذية والامداد بالماء الصالح للشرب ونظافة البيئة واذا لم تتخذ الاجراءات المناسبة فسيكون في العالم سنة ٢٠٠٠ ضعف اعداد العمى الموجودين حاليا

وتزكد اليونسيف ان اغلبيَّة العلل التي يعاني منها الاطفال المعاوين في الدول المتخلَّفة كان بالامكان تعجبها بالتغذية الكافية وبنطبيق اساليب مناسبة لرعاية العمل والولادة وبعنایة اكبر للنضال ضد الامراض المعدية والامراض التي تحدث عند الولادة وكذلك نرى ان كثيرا من هذه العلل لم تكن تزدی الى العجز لو اكتشفت اكتشافا مبكرا وطبق علىها الملاج المناسب خاصة عندما نلاحظ ان تسع علل من اصل عشر كان من الممكن وقايتها وتعجب تحولها الى اعاقات دائمة

في هذا الصدد نفسه اكَدت منظمة الصحة العالمية على التأثير المباشر والحاصل للنَّفَر بِمُظاَهِرِهِ الملازمة من سوء التغذية وامراض معدية ونتائج بيئية اخرى في العلل التي تزدی الى العجز او الاعاقة المقلية اذ يعاني حسب منشورات هذه المنظمة ما بين ٢٥ و ٣٠٪ من الاطفال الذين يعيشون في الاحياء

مؤشرات الصحة ومؤشرات اقتصادية واجتماعية مشابهة



المصدر: OMS. Estrategia mundial de salud para todos en el año 2000, Ginebra, 1981.

الفقيرة من المدن الكبيرة للدول المختلفة والذين يتربدون على المراكز العامة للصحة من احد اشكال التصور ويترافق هذا الرقم في المناطق الريفية بين ١٥٪ و ١٨٪

ومع ذلك وعلى ضوء هذه الارقام ما هو واقع الرعاية الطبية في العالم المختلف ؟ يوجد في العالم المتتطور طبيب واحد لكل ٥٢٠ نسمة ويترافق هذا المؤشر في الدول المختلفة بين طبيب لكل ٢٧٠٠ نسمة في الدول الاكثر تطورا نسبيا وطبيب واحد لكل ١٧ الفا في الدول الاكثر فقرا ويوجد في بعض المناطق الريفية لهذه الدول الاكثر فقرا طبيب واحد لكل ٢٠٠ الف نسمة

وبشكل عام يمتلك نفس العدد من الاشخاص الموجودين في بلد متتطور ستة اضعاف الاطباء وخمسة اضعاف تقنيي الصيدلة و ١٢ ضعفا من المرضات عما عليه في البلدان المختلفة اذ يفتقر ١٥٠٠ مليون شخص - اكثرا من ثلاثة اربع ارباع البشرية في هذه البلدان الى الحد الادنى من امكانيات الحصول على الرعاية الطبية ومن بينهم ٤٠ مليون طفل تقل اعمارهم عن الستة اعوام

ان ١٢٠ الف طبيب قادمين من البلدان المختلفة يمارسون مهنتهم في خمس دول متقدمة فقط الولايات المتحدة وانجلترا وكندا والمانيا الغربية واستراليا، بينما يمتلك سكان الدول المختلفة بشكل اجمالي ما معدله ١٠ او ١٤ سريرا في المستشفيات لكل ١٠ آلاف نسمة مقارنة مع ٩٥ سريرا في العالم المتتطور

ان الارقام السارة للانفاق العام لكل فرد في مجال الصحة هي ايضا اضافية اذ نرى ان البلدان المتقدمة دفعت حسب تقديرات عام ١٩٨٠ ٢٤٤ دولارا من ميزانيتها السنوية في الرعاية الطبية لكل فرد من سكانها اذا تكلمنا بمصطلحات احصائية بينما كان الانفاق العام لكل فرد في الدول الاكثر فقرا ١,٧ دولار سنويا اى ١٤٤ مرة اقل اذا اخذنا بعين الاعتبار مقاييس الناتج المحلي الاجمالي لرأينا ان ارقام الدول المتقدمة تبلغ ٣,٩٪ مقابل ١٪ للدول الاكثر فقرا

ان وضع الصحة في العالم مختلف يزداد سوءا كلما ادخلت في التحليل عناصر مثل النوعية الحقيقة للخدمة المقدمة وامكانية الحصول عليها او امكانية الحصول على الادوية من قبل اغلبية قطاعات السكان التي تفتقر للمداخل الكافية لمواجهة تكلفة هذه الخدمات

حسب معطيات منشورة في المجلة الرسمية لمنظمة الصحة العالمية ارتفعت تجارة المنتوجات الصيدلانية العالمية في عام ١٩٧٨ اى ٧٠ الف مليون دولار حيث ان ٨٥٪ منها تجري في العالم المصنوع وال٦٥٪ في دول منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي (OECD) وذلك يعني ان نصيب العالم المختلف - ثلاثة اربع سكان العالم - يبلغ فقط ١٥٪ من المجموع اذ يترك ٨٨٪ من الانتاج الصيدلي في الدول الصناعية و ١٢٪ فقط في الدول المختلفة

ولذلك فقط ارتفع العجز التجارى في ذلك العام الى الفي مليون دولار وبينما يقدر الانفاق الفردى من الادوية في العالم المتخلّف باقل من دولار واحد فانه يفوق في الدول الاكثر تطورا السبعين دولارا لكل شخص
وإذا اعتبرنا ان امكانية حصول السكان على الادوية والمنتوجات البيولوجية هي قضية جوهرية للمحافظة على الصحة لرأينا الواقع المحزن لهذا القطاع المهم الذى يبتعد عن متناول اليد باضطراد اذ تحوال الى مصدر استقلال ونهب اقتصادى لدول العالم الثالث

وبشكل عام وبفضل التطور التكنولوجي والعلمي المحصل تحوز الصناعة الصيدلية الاحتكارية للدول المتطرورة ذات الاقتصاد الغر على ارباح عاملة عن طريق المتاجرة بمنتجات تكون تكلفة انتاجها منخفضة جدا كل هذا يفسر ان كثيرا من هذه الادوية لا يمكنها ان تكون في متناول يد من يحتجبها كونها عنصرا هاما في تهريب العملة الصعبة من اقطارنا المتخلّفة لذلك جددت منظمة الصحة العالمية ٢٠٠ دواء جوهريا للعالم المتخلّف ستليبي تلبية مناسبة العجارات الرئيسية لهذه البلدان وستتجنب بذلك مصاريف كبيرة تتفق احيانا في ادوية غير ضرورية وبالاضافة الى ذلك ربما يمكن انتاج الكثير من هذه الادوية واللقاحات في العالم الثالث بتكلفة منخفضة جدا

وتشير بعض الدراسات المنجزة في مجال الصحة بما يتنق مع الاتجاهات العالمية الى ان معدل وفيات الاطفال في الدول المتطرورة يصل عام ٢٠٠٠ الى ١٠ لكل ١٠٠ طفل مولود حيا بينما سيبقى هذا المعدل في العالم المتخلّف في حدود ٥٠٠ طفل تقريبا او ما يعادل على الاقل خمسة اضعاف زيادة وفيما يتعلق بأهل الحياة عند الولادة فان الدراسات الاكثر تفاؤلا تقدّرها بحوالي ٦٥ عاما في الدول المتخلّفة بمجموعها وبين ٧٥ و٨٠ عاما في العالم المتطرور الا انه، حتى في هذه الحالة، سوف لا يزداد الامل في العيش عن اكتر من ٥٠ عاما في الثلث الاكثر فقرًا من الانسانية اذ توضح هذه المعطيات الاساسية انه اذا ما استمرت هذه الشروط والاتجاهات قائمة فان وضع الصحة لن يكون قد تغير كثيرا بمعطيات نسبية في اوائل القرن العادى والعشرين

وما دامت الصحة لم تعتبر كحق اساسي للانسان وواجب للجميع وما لم يتم الاعتراف بمسؤولية الدولة والمجتمع في الرعاية والمناية بالصحة ، وما لم يغتفل الاجعاف في توزيع الموارد من اجل الصحة على الصعيد القومي والدولي وما لم يتم النضال المباشر والجدى للقضاء على الفقر والجهل والبرلة فسيكون الانجاز الذى يمكن تحقيقه في سبيل تحسين الصحة الانسانية في العالم المتخلّف قليلا

ان التخلف من بين بعض الاشياء هو النقص في المعرفة وفي امكانية المعرفة فهو ليس عدد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة فحسب ، بل ايضا عدد الذين لا يستطيعون تعلم القراءة والكتابة او متابعة دراستهم في المستويات التعليمية العليا نتيجة نقص المعلمين والمدارس والظروف الدينية التي تقل عن الظروف الرئيسية للمعيشة لذلك لا يمكن فصل المسألة التعليمية والثقافية في العالم المتخلّف عن وضعه الاجتماعي الاقتصادي العام

تقدر منظمة اليونسكو ان عدد الاميين بين البالغين في العالم كان ٨١٤ مليونا في عام ١٩٨٠ وكانت غالبيتهم في البلدان المتخلّفة في هذا الصدد كانت محصلة تقدّم الإنسانية في السنوات العشرين العجارية منذ بداية السبعينات ، في فترة ذروة العلم والمعرفة السريعة جداً اضافة ١٠٠ مليون شخص الى قائمة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة واذا ما استمرت هذه الاتجاهات ، فسيصل العالم الى مطلع القرن ٢١ بـ١٧٠٠ مليون امي تقريباً اي بما يساوى اكثر من ١٥ بالمئة من سكان العالم في ذلك الوقت

ان ٤٨٪ من البالغين الذين يقطنون في البلدان المتخلّفة حالياً هم من الاميين حسب معلومات منظمة اليونسكو نفسها ويتركز ٤٢٥ مليوناً منهم في ١٠ بلدان متخلّفة فقط و اكثر من ٣٧٪ من البالغين لا يعرفون القراءة والكتابة في ٢٣ بلداً من البلدان الأكثر فقراً

وتتميز الأمية بتأثيرها الأكبر في المناطق الريفية مقارنة مع المدن وبتأثيرها على المرأة بدرجة أكبر من تأثيرها على الرجل اذ تقدر منظمة الصحة العالمية ان ٦٦ بالمئة من السكان الاميين هم من النساء

ليس من المصادقة ان يتماثل التوزيع الجغرافي والاجتماعي للأمية مع توزيع الفقر تقريباً بشكل عام الامي هو الاكثر فقراً ايضاً والاسوا تعذيباً والاقل صحة والاكثر هامشية واستغلالاً ويلاحظ خلف ارقام الامية خيبة الامل في تطوير مواهب وقدرات الانسان ومحدودية الفرد كشخص وكعمر في المجتمع والاستغلال والامل بمصير افضل وتفهور المسألة الاجتماعية للتخلّف ، وفقدان الهوية الوطنية والتخلّف الاجتماعي والاقتصادي

حسب معلومات منظمة اليونسكو واليونسيف فان اكثـر من ٢٠٠ مليون طفل في العالم المتخلّف يفتقرـون الى مدارس او وسائل او امكانية النهـاب اليـها وسيمتلكـ امكانـية تعلم القراءـة والكتـابة اقلـ من نصف الاطفالـ الذين يولدـون في كلـ سنة وسيـتمكنـ اقلـ من ٤ من كلـ ١٠ اطفالـ منـ الذينـ يمكنـهمـ النهـابـ الىـ المدرـسةـ ، منـ انهـاءـ التعليمـ الابـتدائـيـ فيـ الـبلـدانـ المتـخلـفةـ بمـجمـوعـهاـ ٢٠ـ١٥ـ بالمـئةـ منـ طـلـابـ التـعـلـيمـ الـابـتدائـيـ هـمـ منـ المعـيـدـينـ لـلسـنةـ الـدـرـاسـيـةـ وـتـصـلـ مستـويـاتـ تركـ الدـرـاسـةـ الىـ درـجـةـ عـالـيـةـ جـداـ .

وراء هذه المعطيات وكسبب لهذه المؤشرات يمكن وضع الفقر الذي يشجعهم على التخلص عن الدراسة والمسافات التي يجب عليهم ان يقطعونها للذهاب الى صفو الدراة والظروف المادية السيئة لبعض المدارس ولا يجب نسيان ان الخيار الوحيد في حياة ١٤٪ على الاقل من الاطفال الذين هم في سن ١٤-١٠ سنة والذين يقطنون في البلدان المختلفة هو الانضمام الى قوة العمل الشبيطة لمساندة عائلاتهم ويدخل الحياة الاقتصادية النشطة بدون الحد الادنى من التعليم واحد من كل ٤ اطفال في العالم المختلف

يظهر من المعطيات المقدمة من قبل البنك العالمي في تقريره حول التطور العالمي في العام ١٩٨٠ انه رغم الاختلاف الكبير الموجود في الكثافة السكانية، يوجد مقابل كل طالب واحد من طلبة المستوى الثانوى في بلد مختلف ٤ طلاب تقريباً في البلدان الرأسمالية المتقدورة وتصل نسبة المسجلين في التعليم الجامعي فيما يخص السكان من ٢٠ الى ٢٤ سنة في البلدان المختلفة الى ٤٪ فقط بينما تزيد في البلدان المتقدورة عن ٣٦ بالمئة ولكي نعرض منظراً اكثراً الكثواراً يجب ان نضيف الى هذا عدد الغربيين الجامعيين في البلدان المختلفة الذين يضيئون سنوياً نتيجة سرقة العقول التي تقوم بها البلدان الرأسمالية الكبرى

كان لدى البلدان المختلفة والتي تفوق كثافتها السكانية ثلاثة اضعاف الكثافة في البلدان المتقدورة ٧٢٢ الف مدرس اقل من الموجودين في عام ١٩٧٧ في هذه الاخرية بالإضافة الى ذلك يجب ان يأخذ بعين الاعتبار التأهيل غير الكافي لجزء من المدرسين ونقص الطرق او الميكانيزمات للتعويض عن هذا النقص في كثير من البلدان المختلفة الشيء الذي يؤثر بلا شك على نوعية التعليم القائم المحدود والتقليل التأهيل

في عام ١٩٧٨ كان يوجد في البلدان المتقدورة ٢٢ عالماً ومهندساً لكل ١٠ آلاف نسمة بينما كان نفس هذا المؤشر في البلدان المختلفة بمجموعها ١,٢ فقط وتقدر منظمة اليونيسكو انه في هذه السنة نفسها كانت تتركز في البلدان المتقدورة نسبة ٩٥,٦ بالمئة من النفقات المكرسة للبحث العلمي وحسب تقديرات منظمة اليونيسكو كرس العالم في عام ١٩٧٧ للتعليم ١٢٦ دولاراً لكل نسمة لكن بينما وصل هذا المؤشر في البلدان المتقدورة الى ٣١٤ دولاراً لكل نسمة فلم يتجاوز ٢٤ دولاراً في البلدان المختلفة مما يعني انه يقل بثلاثة عشر ضعفاً

انه لا يمكن اعمال الاشارة الى مظهر آخر يتعارض مع الجهد الذي تبذلها بلداننا من اجل التعليم والتطور الثقافي اذ تقوم وسائل الاعلام الامريكية باستمرار احياناً بشكل خفي واحياناً اخرى بشكل معلن بعملية التغلغل في العقل الابديولوجي والثقافي بشكل عام والتي تهدف الى زعزعة هويتنا الوطنية والى خلق عادات وتصرفات غريبة عن حاجات وامكانيات شعوب العالم الثالث

والى ازدراه تفاصيلها وتشويه صورتها امام الشعوب وليس لهذا علاقة بحركة لافكار ولا بالتبادل الحقيقى لنتائج الثقافة بين الشعوب وان هذه الوسائل نفسها هي التي تهدف الى خلق صورة استهلاكية بعيدة عن كل عقلانية والى فرض اوهام مخدرة كحقائق مطلقة لشعوبنا ان نسبة كبيرة من برامج التلفزيون التي تبث اليوم في العالم الثالث تأتى من البلدان الرأسمالية المتطرفة وتتداول وكالات الانباء الاحتكارية وتقدم الاخبار الصادرة عن منطقتنا حسب ما يلأنها او تبث الاخبار الاجنبية الى داخلها بنظرة مشوهة ولمصلحتها وهكذا تقوم هذه الوكلالات باغراق البلدان المتخللة بمنتجات مفتركة من اجل تشويه الحقيقة بواسطة الصحافة والاذاعة ولقد تم فضح وكشف هذا العمل الذى يستهدف السيطرة على عقليتنا بشكل واسع في محفى وزراء الثقافة لبلدان أمريكا اللاتينية الذى دعت اليه مؤخراً منظمة اليونسكو

العمالة

اذا كان الفقر - القاعدة الرئيسية للوضع الاجتماعي الراهن في العالم المتختلف - متعلق مباشرة بقضية الدخل المنخفض الخطيرة لقطاعات واسعة من السكان في بلداننا فانه مرتبط ايضاً بشكل وثيق مع وضع العمالة في تلك البلدان

ان ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة هي عنصر آخر من العناصر التي تميز الوضع الحالي للبلدان المتخللة في الجانب الاجتماعي حيث لا يمكن اعتبار هذه الظاهرة كقضية كم فقط يعني عدم استفاده من او عدم قدرة اقتصاديات هذه البلدان على توظيف كل القوة العاملة بل يجب اعتبارها نوعياً كانعكاس للطابع غير العاقل وغير العادل لنظام العلاقات الاقتصادية القائم الذي يؤدي الى تناقض ظاهر في عالم يوجد فيه فقر شديد وحيث الكثير من ملايين الكائنات البشرية لا تستطيع سد حتى حاجاتها الرئيسية في نفس الوقت الذي لا تستغل فيه القدرة الانتاجية للانسان بكاملها

كان عدد السكان النشيطين اقتصادياً في العالم في بداية هذا العقد ١٨٠ مليون انسان ومن بينهم ١٢٠٠ مليون تقريباً - ٦٧٪ من المجموع كانوا ينتمون الى البلدان المتخللة وطبقاً لوتيرة النمو الديموغرافي فان عدد السكان النشيطين اقتصادياً يزداد في البلدان المتخللة بنسبة ١,٧٪ بينما تصل هذه النسبة في البلدان المتطرفة الى ١,١٪ فقط

ويمكن ملاحظة الفجوة الاقتصادية والعلمية الفنية الضخمة الموجودة بين البلدان المتخللة والبلدان المتطرفة في الها كل المختلف للسكان النشيطين

اقتصادياً وحسب معطيات البنك العالمي كان يستخدم في الزراعة في البلدان المختلفة والبلدان المتطرفة في عام ١٩٨٠ ٧١٪ والـ ٦٪ على التوالي والـ ١٤٪ والـ ٣٨٪ في الصناعة والـ ١٥٪ والـ ٥٪ في الخدمات ومن بين العناصر التي تكمن في أساس وضع البطالة والعمالة الناقصة الخطير الذي تعاني منه هذه البلدان هو التشويه الواضح للهيكل الوظيفي في البلدان المختلفة

تجاوز مجموع العاطلين ونصف العاطلين عن العمل في العالم المتختلف الى ٥٠٠ مليون انسان حسب اخر تقديرات لمنظمة العمل الدولية اي ما يعادل الـ ٥٪ من السكان النشيطين اقتصادياً في المنطقة واذا ما اخذنا المعطيات المتوفرة عن شريعة من البلدان المختلفة فان نسبة البطالة المتوسطة فيها تجاوزت الـ ١٠٪ منذ بداية العقد السابق . ومن جانب آخر ان الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام في البلدان المختلفة يعدد ظهور كثيارات ضخمة من العمالة الناقصة التي تمثل قوة عمل هامة لا يستفاد منها في هذه البلدان

ان ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة تتأزم في البلدان المختلفة من جراء الهجرة المتزايدة لجماهير واسعة من الفلاحين نحو المدن بسبب الظروف المعيشية التعيسة وقلة فرص العمل في الريف وهم يبحثون عن حلها بتناقض ظاهري

عن طريق انضمامهم الى الجماهير التي تعيش في الاحياء الفقيرة حيث انهم لا يعيشون في ظروف مماثلة فقط بل انهم يزيدون من جيش العاطلين عن العمل الكبير الموجود في المدن ان التحليل الاجمالي لارقام البطالة والعمالة الناقصة الموجودة في البلدان المختلفة يخفى وراءه النشاط المختلف الذي تبيّنه هذه الفواهر في القطاعين السكانيين الرئيسيين في كل بلد اذ تبرهن البطالة المفتوحة على نسب اعلى في المناطق المدنية بينما تؤدي النشطات الانتاجية في المناطق الريفية الى البطالة المستعنة او الى العمالة الناقصة

من بين الاسباب الرئيسية التي تشرح زيادة نسبة عمل الاطفال في العالم المتختلف عنها في اي مكان آخر هي الدخل المنخفض لسكان بلدان العالم الثالث وال نسبة العالية للأشخاص الذين يعتمدون على دخل عامل واحد وحسب معطيات منظمة العمل الدولية بلغ عدد الاطفال دون ١٥ عاماً الذين انضموا الى قوة العمل ٥٢ مليوناً في سنة ١٩٧٩ منهم ٥١ مليوناً تقرباً اي الـ ٩٦٪ ينتسون الى البلدان المختلفة

انه لمن نافل القول ان مؤلاً الاطفال هم الذين يقومون بالاعمال الاقل مكافأة حيث ان الوضع الاقتصادي الخطير في البلدان الرأسمالية على توجيه المستخدمين (بكسر الدال) نحو تبديل العمال الذكور بالاطفال والعنصر النسائي في معاملة منهم لزيادة ارباحهم

فيما يتعلق بظروف العمل فان عدد ساعات العمل في الاسبوع يمكن ان يقدم مؤشراً توضيحيَا في هذا المجال اذ تتراوح في البلدان المتطرفة بين ٣٥ و٤٤ ساعة بينما في البلدان المختلفة تصل ٥٦-٤٥ ساعة ، ومعدلها المتوسط

هو ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ساعة تقريباً في الأسبوع في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويستنتج من كل ما سبق أن أسبوع العمل في البلدان المختلفة في الوقت الحاضر هو أطول منه في البلدان المتقدمة بنسبة ٢٨ - ٤٠٪

وتحصل نسبة البطالة حالياً في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقى الى أكبر درجة ووصلت اليها في فترة ما بعد الحرب في البلدان التي تتنسى الى منظمة OECD تفطى ١٠٪ من القوة العاملة كلها اذ تصل الى أكثر من ٣٢ مليوناً ويشكل هؤلاء العمال مركز الوضع المتفجّر والصعب الذي يشغل بال تلك الحكومات لأن غالبيتهم هي التي تتعرض للاستغلال الفاحش وهي الأكثر هامشية في هذا النظام، وهي التي تفتقر الى عمل ولا تلوح في الأفق المباشر امكانية حصولها على عمل لكن يفتقر مئات الملايين من عمال العالم المختلف الى العمل بشكل دائم ويشتغل عدد أكبر من ذلك بكثير بشكل موسمي في نشطات ثانوية او ذات اجرور متدرنة وهم لا يصلون على اعانة ولا اية وسيلة لحل مشكلتهم، التي تكمن اسبابها وجذورها بالأخت في ظروف التخلف والتبعية التي خضعت لها البلدان المختلفة انه لمن الضروري النضال والبحث عن حلول لمشاكل ٣٢١ مليوناً من العاطلين عن العمل في البلدان المتقدمة ولكن في نفس الوقت فإن البحث عن حل لقضية الكيمايات الضخمة من العاطلين عن العمل في البلدان المختلفة، هو جوهرى وضروري جداً معنوياً وحاسماً اقتصادياً

ان العلاقة بين البطالة والعماله الناقصة وبين الفقر قد توضحت باضطراره بنفس المقدار الذى بدا فيه ميل العمال الى القبول برواتب منخفضة وفي كثير من الاحيان تحت الحدود المقررة قانونياً وذلك بسبب الركود المزمن تقريراً على مستوى العالم والذى يؤثر على زيادة نسبة البطالة والعماله الناقصة ويؤثر هذا بشكل مباشر على زيادة عدد الاشخاص الذين يعيشون في ظروف فقر مدقع .

ان التوقعات التي أجريت حول الاتجاه المحتمل لوضع العمالة في البلدان المختلفة ، تميل الى الانفاق على تفاصيل مستمرة في هذا الوضع وهكذا مثلاً سيصل عدد السكان النشيطين اقتصادياً في عام ١٩٨٧ الى ٢٠٤٥ مليوناً يعني بزيادة قدرها ٢٥٠ مليون عامل وسيكون نصيب البلدان المختلفة ٨٥٪ من هذا الرقم - هذا حسب تقديرات منظمة العمل الدولية ولا متصاص نمو السكان والقضاء على البطالة يجب ان تكون نسبة زيادة فرص العمل ٣٠,٩٪ سنوياً في البلدان المختلفة ويعتبر نفس المصدر انه من الضروري ايجاد ما مجموعه ٨٨٠ مليون فرصة عمل في البلدان المختلفة بين العامين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠

لا يمكننا ان نختتم هذا الجزء دون ادراج بعض الكلمات المتعلقة بالمرأة سواء في علاقتها مع العمل او في ظروف حياتها العامة ، التي هي أكثر قسوة ولا مساواة في البلدان المختلفة بشكل خاص

ان المرأة تعاني بشكل عام من أشكال الاستغلال والتمييز ولكن يتتفاقم هذا الوضع كما هو منطقي في العالم الثالث حيث يقع على كاهلها ثقل الفقر الرئيسي سواء في الميدان الاقتصادي كما في ميدان الصحة والثقافة ولكي نأخذ نكرا عن ظروف العمل الخطيرة للنساء خاصة في البلدان المختلفة تكفي الاشارة الى ان النساء يمثلن الـ ٣٥٪ من قوة العمل العالمية وينتicipin عشر الدخل العالمي تقريراً حسب المعطيات المتقدمة من قبل منظمة العمل الدولية

الا ان نسبة النساء اللواتي يستطعن الحصول على عمل هي أعلى في البلدان المتقدمة وأما في البلدان المتخلفة فتحول امكانية حصولهن على عمل في بلدان تصل فيها نسبة البطالة والعمالة الناقصة بين الرجال الى أكثر من ٥٠٪ من القوة العاملة تحول هذه الامكانية الى شيء مستحيل اطلاقاً ، ويتم الرجوع الى اللواتي يمتلكن نوعاً من التأهيل فقط في حالة الاعمال غير المرغوبة والاقل تعويضاً

ان القطاع النسوي في مجتمعات العالم الثالث يعاني بشكل شديد من كل المصائب بالنسبة الى بقية ظروف الحياة الموجودة في منطقتنا وبالاضافة الى ذلك فهن اللواتي يتلقين الصدمة الاكبر نتيجة نقص المستشفيات والرعاية الطبية والمدارس ومنشآت الاطفال وبرامج الأمومة والطفولة والبرامج الصحية والغذاء لكونهن ربات بيوت

ان عدد النساء اللواتي لا يتلقين اي نوع من الرعاية خلال فترة العمل هو عال جداً ونسبة اللواتي يمتنن خلال الانجاب بدون آية رعاية هي اضعاف النسبة في العالم المتقدم كما تمت الاشارة الى ذلك سابقاً ومن اللواتي يشاهدن موت نصف ابنائهن قبل ان يصلوا سن الخامسة عشرة في البلدان الاكثر فقراً

المساكن والظروف المادية الأخرى

يعيش حالياً أكثر من ألف مليون شخص - اي ربع عدد سكان البشرية - في ظروف فقر مدقع مع ما ينجم عن ذلك من ازدحام الساكن وعدم ال Osmanية وسوء الحالة الصحية ويعيش أيضاً ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون طفل ٢٠٪ من اطفال العالم تقريراً ، في مثل هذا الوضع

ومع ان مشكلة السكن في البلدان المختلفة لها صلة مباشرة مع النمو السكاني الا ان ربطها بهذا العامل فقط يشكل تعليلاً جزئياً وبالتالي سطحياً للقضية اذ يبدو واضحاً للجميع ان لهذه المسألة علاقة وثيقة مع الظاهرة المسماة «بالمدن الانبعاثية» في العالم المتختلف ، من بين ظواهر اخرى

ويحصل لأول مرة في التاريخ ان يزيد نمو سكان المدن في البلدان المختلفة بمعايير مطلقة على النمو السكاني في الريف وكانت تتوارد في هذه الاقطار في عام ١٩٥٠ ، ٢٥ مدينة يزيد عدد سكان كل منها على المليون شخص ويبلغ اجمالي سكانها ٥٠ مليون شخص وفي عام ١٩٨٥ سيتوارد في العالم المختلف ١٤٧ مدينة يفوق عدد سكان كل منها المليون شخص وسيعيش فيها ٤٦٥ مليون شخص ويقدر ان ١٢ من ١٥١ مدينة الاكثر ازدحاما بالسكان في عام ٢٠٠٠ ستتوارد في البلدان المختلفة وستمثل الهجرة الريفية في بعض الاحوال ٩٠٪ من النمو المتوقع في سكان المدن

وفي العشرين سنة الاخيرة من هذا القرن سيتضاعف تقريبا عدد الاطفال الذين يقطنون مدن العالم المختلف ليبلسخ في اواخر عقد التسعينات ٦٦٦ مليون طفل وسوف لا تقل عن ١٠ المدن التي سيزيد عدد سكانها عن ١٠ بلايين شخص في العام ٢٠٠٠ في البلدان المختلفة ، من بينها مدينة المكسيك ، باكثر من ٣٠ مليون نسمة وكالكوتا وبومبي باكثر من ٢٠ مليونا في كل منها تقريبا وفي عام ٢٠٠٠ سيتوارد حوالي ١٠٪ من سكان العالم المختلف في المدن

تعنى هذه الدراسات في مجال التمدن انه ستحتاج البلدان المختلفة الى زيادة ٧٠٪ من خدمات المدن ل تستطيع المحافظة على مستوى خدمات عام ١٩٧٥ ، الذى لم يكن كافيا في اغلب الاحوال ، كما هو معروف .

من اجل مواجهة النمو الديمografي فقط يجب انشاء ٧٥٠ مليون مسكن جديد في البلدان المختلفة من الان وحتى نهاية القرن ، اذ تقدر منظمة اليونيسكو انه سيطلب انشاء مساكن بمعدل سنوى يتراوح بين ٨ و ١٠ مساكن لكل الف شخص بينما يتراوح المعدل الحالى في اغلبية البلدان المختلفة بين ٢ و ٤ مساكن لكل الف شخص وفي الكثير من البلدان يقل حتى عن مسكن واحد تسبب ظاهرة التمدن المتسارع في العالم مختلف بالاضافة الى انتفاخات فعلى نسبيا في سكان الريف وانخفاض في الانتاج الزراعي مشاكل اخرى مهمة ذات طابع اجتماعي ففي المكان الاول يخلق هذا النمو الهائل في ازدحام المدن مصادر هامة لتلوث البيئة التي تصاف الى العوامل الاخرى التي تساهمن في تدهور اوضاع البيئة في العالم المعاصر

لكن ما هو اخطر من ذلك بكثير ان نسبة هامة من هذا النمو السكاني في المدن تقوم على أساس زيادة الاحياء الفقيرة مع ما يترافق مع ذلك من زيادة حدة المشاكل الناتجة عن الاصوات التعبية وسوء الحالة الصحية التي تعيز هذا النوع من التجمعات البشرية ان التراكم السكاني واختلاط افراد العائلة وعدم الحصول على مصادر المياه المضمونة وعدم توفر المنشآت الصحية وزيادة العنف والدعارة والمخدرات والجنيات بشكل عام وباقى مظاهر السلوك المعادية للمجتمع تكون بعض النتائج الاجتماعية التي يسببها هذا النوع من

النمو المديني في اغلبيه البلدان المتخلفة والذى بسبب جذوره الاجتماعية والاقتصادية المعروفة لا يمكن ان يخطط على اية قاعدة تضمن حدا اساسيا من اوضاع التمدن

والليوم يعيش ما بين ربع وثلثي سكان الكثير من المدن الكبيرة القائمة في العالم المتختلف في الاحياء الفقيرة وللاسف يتضاعف الاتجاه نحو زيادة هذه التجمعات البشرية التعيسة ان اغلبية سكان هذه التجمعات المرعية القائمة في المدن والمتوقع ان تزيد في العقود القادمين ستعيش في نفس هذه الظروف او ربما في ظروف اسوأ

ومن بين المشاكل التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الاوضاع المعيشية لمعاهير واسعة من سكان العالم المتختلف توجد مشكلة توفير مصادر المياه الصالحة وبالرغم من ان المياه تغطي ثلاثة ارباع مساحة الكرة الارضية فان ٨٠٪ فقط من الموارد العالمية لهذا السائل تتوفّر باوضاع طبيعية تؤهله للاستهلاك البشري او الحيواني ولكن الانسان لا يستطيع الحصول على او الوصول الا الى القسط القليل وأن جزءاً أقل من ذلك بكثير هو غير ملوث بفعل القوى الطبيعية او البشرية

ويقدر بأن احتياجات المياه للاستهلاك البشري وللزراعة والصناعة في العام ٢٠٠٠ ستتفوق الاحتياجات العالمية بثلاث مرات ولكن في كثير من مناطق العالم - وخاصة في العالم المتختلف - يشكل التزود بالمياه مشكلة واقعية في الوقت الحاضر وحسب بعض الدراسات ، فان التزود بالمياه للفرد الواحد على الصعيد العالمي سينخفض بنسبة ٣٥٪ كنتيجة للنمو الديموغرافي فقط ومن بين الجوانب الأخرى لهذه المشكلة يوجد ازدياد تعمير أو تلوث مصادر المياه او الأنظمة الأيكولوجية الساحلية بسبب التمدن المتتسارع والتصنيع غير المنتظم واستخدام المبيدات وغيرها من المواد الكيماوية الملوثة في الزراعة

وتقدر منظمة الصحة العالمية انه يوجد حاليا ما لا يقل عن الفي مليون شخص يفتقرن الى المصادر المستقرة والاكيدة للتزويد بالمياه وحسب نفس المنظمة ، فان ٧٧٨٪ من سكان الريف الذين يعتمدون باجمالهم تقريباً للبلدان المتختلفة لم تكن لديهم الوسائل الملائمة للتزويد بالمياه في عام ١٩٧٦ وتقدير منظمة الامم المتحدة ان اربعة من كل خمسة اطفال من الذين يعيشون في مناطق ريفية/من العالم المتختلف لا تتوفر لهم المياه النقية ولا الاوضاع الصحية

ان الاسباب الاساسية للاداء والوفيات في البلدان المتختلفة تعود للامراض التي تنقلها المياه مثل العي المعدية والدوخنطاريا والتيفونيد والكولييرا والامراض الاميكية والبلهارسيا وغيرها اذ تقدر منظمة الصحة العالمية انه يموت في كل شهر ما لا يقل عن ٧٥٠ الف شخص بسبب الامراض المتعلقة باستهلاك المياه الملوثة وان اكثر من ١٥٠٠ مليون شخص في العالم المتختلف يتعرضون لهذه الامراض وتحصل سنويا مئات الملايين من الحالات الجديدة .

تكشف دراسة تمت برعاية منظمة الصحة العالمية ان ام عائلة في افريقيا الشرقية تستهلك ما بين ١٢ و٢٧٪ من طاقتها في عملية نقل المياه الازمة للاستهلاك المنزلي والعائلوي وفي بعض المدن الافريقية ، من الممكن ان يصرف العامل حتى الى ١٠٪ من راتبه لشراء المياه وفي عالم يشهد منجزات علمية وتقنية هائلة ويخصص موارد ضخمة لخلق وسائل قادرة على تدمير الانسانية يصبح شيئاً جداً هذا العجز عن القضاء على الاضاعات التي تعيّر عشرات الملايين من النساء والاطفال في البلدان المختلفة على توظيف جزء هام من وقتهم وطاقتهم كل يوم من ايام حياتهم للبحث عن هذا السائل العيوي للمعيشة ونقله ، من مسافات تبلغ احياناً عدة كيلومترات. اذ من الممكن تحقيق اهداف «عقد المياه» المنشود من قبل الامم المتحدة لو ساهمت المجموعة الدولية بمتناول ٦ آلاف مليون دولار سنوياً وهي كمية تقل عن ما توفره البشرية في الانفاق العسكري خلال خمسة ايام وتشكل جزءاً صغيراً جداً من ما يصرف على المشروعات الكحولية سنوياً

وهناك توجد قضية أخرى في هذه الدراسة لا يجب نسيانها وهي ان حوالي الفي مليون شخص في العالم مختلف يعتمدون على الخشب لحل احتياجات الطبيع والتدافئة وتقدير منظمة الفاو الاستهلاك السنوي من الخشب لهذه الغايات باكثر من ١٤٠٠ مليون متر مكعب ، ومن الممكن ان يرتفع هذا الرقم بشكل واسع في العام ٢٠٠٠ وفي الواقع يستخدم ٩٩٪ تقريباً من الخشب في البلدان المختلفة على شكل حطب للطبع والتدافئة ويعتمد على الحطب لتغطية هذه الاحتياجات الحيوية ٩٪ من كل ١٠ اشخاص في البلدان الاكثر فقرًا تقطن مصدر الطاقة التقليدية - الحطب ورووث الحيوانات والفضلات النباتية - ما بين ٥٠ و٧٥٪ من مجمل احتياجات الطاقة في البلدان المختلفة حسب معلومات البنك العالمي ويصل هنا الرقم الى ٩٠٪ في افريقيا لكن الحطب هو الاكثر استخداماً من بين كل هذه المصادر ففي تزانانيا مثلاً يغطي الحطب ٥٩٪ من الطاقة المستهلكة ورووث الحيوانات ٣٨٪ والفضلات النباتية ٢٥٪ و٥٪ من مصادر اخرى ويشكل الحطب ٧٠٪ من مجمل استهلاك الطاقة في افريقيا و٣٤٪ في اميركا اللاتينية و٣٠٪ في آسيا

ويسبب استهلاك الحطب في البلدان المختلفة فقدان ١٥-١٠ مليون هكتار من الغابات سنوياً هذا حسب البنك العالمي ويشكل الحصول على الحطب في كثير من مناطق العالم مختلف مشكلة حادة نتيجة لتدمیر الغابات اذ تقدر منظمة الفاو نفسها ان اكثر من الف مليون شخص يعيشون في مناطق تعاني من قلة شديدة في الحطب وتسعع الاتجاهات العالية بالتنبؤ، بأنه من الممكن ان تؤثر قلة الحطب في نهاية القرن على اكثر من الفي مليون شخص اى ان امكانية الحصول على مثل هذا المورد الاساسي لمعيشة ثلث البشرية تتبع يوماً عن يوم سواء مادياً او اقتصادياً .

العالم المتخلّف

بائرون	أكثـر من ٥٠٠ مليون	من يقل ألمهم في الحياة عن ٦٠ عاماً
الذين يفتقرـون لامكانية الحصول على عناية طيبة	١٧٠٠ مليون	الذين يعيشـون تحت ظروف فقر قصوى
العاطـلون عن العمل والذين يعملـون بشكل جزئـي	١٥٠٠ مليون	أكثـر من ١٠٠٠ مليون
من لا يصل دخلـهم الفردي إلى ١٥٠ دولاراً سنـياً	٨٠٠ مليون	أكثـر من ٤٠٠ مليون
أطـفال يفتقرـون إلى المدارـس أو امكانـية التواجد فيها	٨١٤ مليون	أكثـر من ٢٠٠ مليون
الذين يفتـقرـون إلى مصـادر مياه ثابتـة ومضـمونـة	٢٠٠ مليون	أكثـر من ١٥٠٠ مليون
الذين يعتمـدون على الحطب الخـطيـة احتياـجـاتـهم الحـيـويـة		

ان المؤشرات المعلـلة سابقاً لا تكشف البعد الاجـتمـاعـيـة التي تواجه بلدان العالم المتـخلـفـ عـشـيـةـ القرـنـ الجـديـدـ وـانـ كانـتـ الـارـقـامـ الـاحـصـائـيـةـ بـالـغـةـ التـعـبـيرـ فـهـيـ لاـ تـسـتـطـعـ نـقـلـ الواقعـ المـأسـاوـيـ لـحـيـةـ العـجـاهـيرـ الوـاسـعـةـ منـ سـكـانـ الـعـالـمـ المتـخلـفـ

يشـكـلـ التـخـلـفـ ظـاهـرـةـ اقـتصـادـيـةـ وـاجـتمـاعـيـةـ فـرـيـدةـ وـشـامـلـةـ وـهـوـ ايـضاـ وـقـبـلـ ايـشـءـ حدـثـ سيـاسـيـ وـانـهـ يـمـكـنـ عـزلـ كـلـ مـظـهـرـ منـ مـظـاهـرـ بـغـرضـ تـحلـيلـهـ ،ـ وـانـ هـذـهـ المـظـاهـرـ تـنـدـعـ وـتـكـامـلـ وـتـرـتـبـ فـيـماـ بـيـنـهاـ كـعـنـاصـرـ نـشـيـطـةـ وـاسـاسـيـةـ وـمـشـرـطـةـ لـلـظـاهـرـةـ الـعـامـةـ انـ الـاسـتـغـالـ وـالـتـبـعـيـةـ الـفـقـرـ وـالـجـوعـ عـدـمـ الـاسـتـقـارـ وـالـبـطـالـةـ سـوـءـ الـحـالـةـ الصـحـيـةـ وـالـجـهـلـ كـلـ هـذـاـ يـمـشـلـ اـشـكـالـ وـافـكارـاـ لـتـحلـيلـ وـاقـعـ فـرـيدـ الاـ وـهـوـ التـخـلـفـ الذـىـ لـهـ قـاعـدـةـ وـاحـدـةـ مـمـثـلـةـ بـنـظـامـ اقـتصـادـيـ دـولـيـ ظـالـمـ وـبـعـدـ الـمـساـواـةـ الـواـضـحـ فـيـ تـوزـيعـ الـثـروـاتـ سـوـاءـ بـيـنـ الدـوـلـ الـمـتـخـلـفـةـ اوـ دـاخـلـ الـكـثـيرـ مـنـهـاـ

انـ مـاكـافـحةـ هـذـاـ الـوـضـعـ وـالـنـضـالـ مـنـ اـجلـ تـخـفـيـضـ اوـ وـتـصـفـيـةـ عـدـمـ الـمـساـواـةـ يـتـطـلـبـ ايـضاـ تـحلـيلـاـ مـتـكـامـلاـ وـلاـ تـكـمـنـ الـمـسـأـلـةـ كـمـاـ يـطـرـحـ الـبعـضـ ،ـ فـيـ التـقـليـصـ الـمـنـعـزـلـ لـمـؤـشـراتـ الـخـصـوبـةـ وـلـمـعـدـلاتـ الـولـادـةـ مـنـ اـجلـ الحـدـ منـ اوـ تـنظـيمـ النـموـ الـدـيمـوـغـرـافـيـ وـلـاـ يـتـعلـقـ الـاـمـرـ كـذـلـكـ بـتـنـفـيـذـ سـيـاسـاتـ فـعـالـةـ تـسـتـهـدـفـ الـحـفـاظـ عـلـىـ الـموـارـدـ وـحـمـاـيـةـ الـبـيـئةـ اـنـ الـحـلـولـ لـيـسـ -ـ وـلـاـ بـشـكـلـ اـسـاسـيـ -ـ مـادـيـةـ فـقـطـ بلـ اـجـتمـاعـيـةـ اـذـ يـجـبـ التـأـثـيرـ عـلـىـ نـوـعـيـةـ الـحـيـاةـ لـيـسـ فـقـطـ مـنـ خـلـالـ مـكـافـحةـ اـنـقـصـ الـخـطـيرـ الـقـائمـ فـيـ كـلـ مـجـالـ بلـ بـوـاسـطـةـ الـعـلـمـ للـتـأـثـيرـ عـلـىـ الـمـجـمـوعـةـ بـكـامـلـهاـ مـنـ اـجلـ تـطـوـيرـ مـجـتمـعـاتـاـ ،ـ وـلـكـنـ هـذـاـ لـاـ يـعـنيـ بـالـضـرـورةـ الـثـمـوـ الـاـقـتصـادـيـ .ـ

ومع ان الاتجاهات التي ترتكز عليها الدراسات الناتمة حول مستقبل العالم القريب وخاصة مستقبل البلدان المختلفة تشكل التعبير الاكثر وضوحا للوضع الظالم والغير متكافئ الذي يسود العالم في الوقت الحالي الا انها لا تعكس بالضرورة مصيرها حتميا ولا رجعة عنه حيث تستطيع البشرية اذا ما وضعت هذا الهدف نصب عينيها ان تهزم بعملها هذا المستقبل الظالم الذي يلوح ، وان تحقق بنضالها مستقبلا ساطعا يسوده الاصناف والعدالة .

سباق التسلح والتنمية

يعاشه العالم العاشر في مواجهته للأزمة الاقتصادية الاكثر خطورة خلال الخمسين سنة المنصرمة سباق تسلح فائق الامقىولية في كل تاريخه والذي يشكل بزخمه وقوته التدميرية ودرجة تفنته التكنولوجية اكبر خطر عرفته البشرية اطلاقاً ويقدم البرهان الواضح على اللاعقلانية والتبذير اللذين يساند الازمة العالمية للعلاقات الدولية لقد اطلقت حكومة الولايات المتحدة الامريكية اكبر برنامج لزيادة التسلح في عصر سلام في تاريخ هذا البلد كجزء من سياسة الامر الواقع والتهديدات واثارة عدم الاستقرار والمداوان مع ما ينجم عن ذلك من زيادة التوتر الدولي ومناخ الحرب الباردة ان هذا البرنامج الذى يتلوى ، في المقام الاول الاخلاص بالتوازن العسكري الاستراتيجي الذى كان قائماً في عقد السبعينات بين دول الناتو (حلف شمال الاطلسي) وال العسكرية الاشتراكى يشكل بحق العامل الحاسم في الذروة المعلقة للنفقات العسكرية وسباق التسلح الرامن ان المسيرة المدوانية والتسلخلية لادارة الرئيس ريفن ، مدعاومة بالقدرة الهجومية الهائلة المتراكمة للقوات المسلحة الامريكية وحلباتها في الناتو تشكل التهديد الاكثر خطورة - الذى يمكن تصوره - بالنسبة للسلام والامن لكل شعوب العالم

في هذه اللحظات يوجد بحوزة الاسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية الامريكية وحدها ٢٠٠٠ ناقلة للأسلحة النووية قادرة على اطلاق ١٠آلاف شحنة ذات قدرة تدميرية هائلة ومع ذلك وبانتهاء عقد السبعينات شرعت الولايات المتحدة ببرنامجه واسع لزيادة القدرة العسكرية الهجومية وبشكل خاص قدرتها الاستراتيجية النووية ، ومن اجل ذلك قامت من بين نشاطات اخرى ، بتطوير صواريخ كروز والصاروخ التساري العابر للقارات MX الذي يحمل عشرة رؤوس نووية مستقلة ذات ٦٠٠ كيلوطن لكل منها وتطوير القاذفة الاستراتيجية B-1 (A-B) وبناء الغواصات النووية تريندنت (TRIDENT) التي تحمل كل منها ٢٤ قذيفة نووية واعادة تجييز ٣٠٠ قذيفة عابرة للقارات مينوتيريان III (MINUTEMAN III) برؤوس نووية ذات قدرة ٣٥٠ كيلوطن وعالية الدقة ، وانتاج قنبلة النيترون ونشر ٥٧٢ صاروخاً نووياً جديداً

متوسط المدى في اوروبا والتنظيم المتتسارع لما يسمى بقوات الانتشار السريع التي تشكل اداة للتدخل على المستوى العالمي وزيادة وتنويع ترسانتها من الاسلحة الكيميائية والبيولوجية المعدة بهدف تبخير وشل انكائن البشري وجعله عقيما وتعويله الى حيوان ومن الناحية الاقتصادية فقد عنى سباق التسلح المنفلت من عقاله هذا زيادة تقدر بـ ٣,٧٪ - بالمعطيات الفعلية - من النفقات العسكرية للولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ بالنسبة للسنة التي سبقتها وزيادة ٦٪ في عام ١٩٨١ وستزداد هذه النفقات في هذا البلد بنسبة متوسطة سنوية تبلغ ٨٪ بين ١٩٨٢ و١٩٨٧ وفق البرنامج المترافق من قبل دينغ وقد تصل في عام ١٩٨٧ الى ٣٥٦ مليار دولار وهذا يشكل حوالي ٣٦٪ من اجمالي نفقات الميزانية في هذا البلد لنفس العام ان ٢٥٨١ مليار دولار المصادر عليها والمخصصة للنفقات العسكرية في عام ١٩٨٣ ، كانت بداية لتصعيد واسع قد يصل عام ١٩٨٧ الى ١٦٠٠ مليار دولار وبمقدار هذا المشروع قد تتبع زيادة لا مثيل لها تقدر بـ ٢٧٪ في النفقات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية بين ١٩٧٧ و ١٩٨٧

ان هذه السياسة التي تهدف الى خلق قوة عسكرية هائلة من اجل معاولة حل القضايا المعقّدة التي تعصف بعالم اليوم بواسطة الاستخدام المشوّان او التهديد بالقوة كانت وما زالت السبب في وقوع البشرية رهينة لولب تسلعي يعرض بشكل جدي السلام وكذلك نفس البقاء البشري للخطر ان الضغط المتزايد الذي تمارسه الولايات المتحدة في هذا الاتجاه على نفس حلفائها مما نجم عن ذلك من زيادة حادة في نفقاتهم العسكرية والرد المناسب والعملي الذي ولدته هذه السياسة لدى البلدان الاشتراكية تؤكد استثمار مبالغ عمالقة على الانفاق العسكري في عالم اليوم الذي يعاني من احدى اكبر ازماته الاقتصادية وفي اللحظة التي لا تتوفر فيها الموارد الدنيا من اجل البقاء شديد البساطة لآلاف الملايين من الاشخاص

النفقات العسكرية في العالم

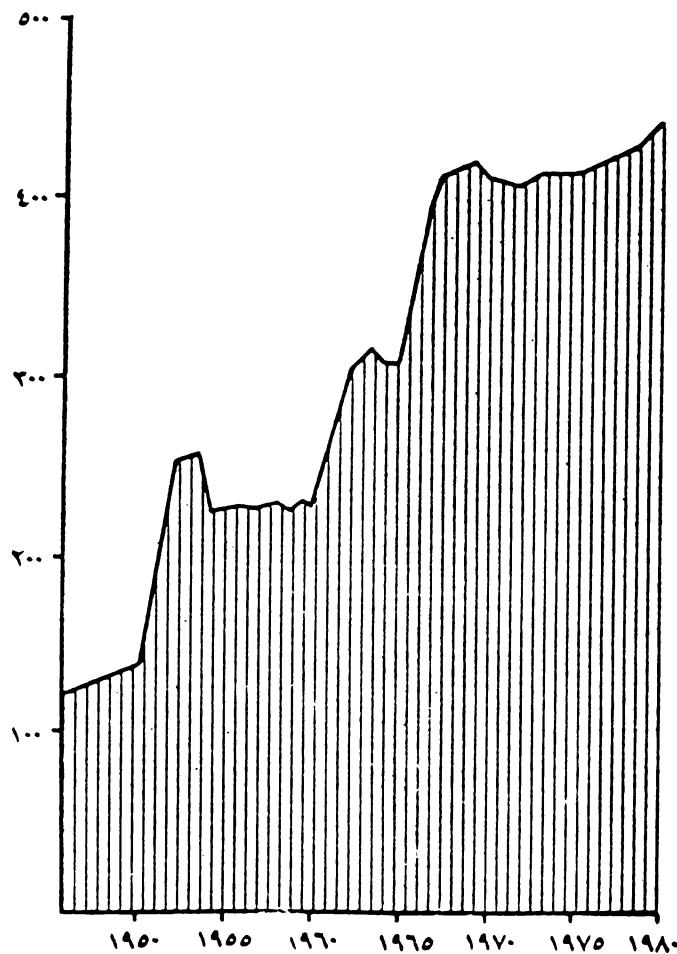
(بملايين الدولارات بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩)

٤٦٤١٢٧	١٩٧٧	٤١٦٣٠٤	١٩٧٢
٤٧٨٠٠٧	١٩٧٨	٤٢١٠٤٥	١٩٧٣
٤٩٢٩٢٧	١٩٧٩	٤٣٥٦٢٩	١٩٧٤
٥٠٢٥٤٢	١٩٨٠	٤٤٨٤٢١	١٩٧٥
٥١٨٧٢٧	١٩٨١	٤٥٦٠٤٥	١٩٧٦

المصدر : SIPRI. Yearbook, 1982, p. 140

تقدر توظيفات العالم في الانفاق العسكري في العام المنصرم بعوالي ٦٥٠ مليار دولار ، اي اكثر من ١٧٠٠ مليون دولار يوميا و ٧٤ مليون دولار كل ساعة واكثر من مليون دولار في كل دقيقة

النفقات العسكرية العالمية ١٩٤٨ - ١٩٨٠
(بمليارات الدولارات ، الاسعار وقيمة العملة النسبية لعام ١٩٧٨)



المصدر: معطيات مستخلصة من عدة منشورات لا SIPRI

لقد تجاوزت التكاليف البشرية لسوق التسلح الرقم الخيالي بـ ٦ ملايين مليون دولار ابتداء من الحرب العالمية الثانية وهذا يعادل عملياً الناتج القومي الاجمالي للعالم بأسره في عام ١٩٧٥ وحسب معلومات الامم المتحدة مثلت النفقات العسكرية في العالم عام ١٩٨٠ ما يعادل اجمالي الناتج المحلي المشترك لافريقيا وامريكا اللاتينية في نفس هذا العام و٦٪ من التكلفة الاجمالية لانتاج الغيرات والخدمات

توجد لدى البشرية وسائل لافتاً نفسها عدة مرات اذ تعادل القراءة الانفجارية لـ ٥٠ الف قنبلة ورأس وشحنة نووية المنصوبة او المخزونة في العالم ١٦ مليار طن من مادة «تي ان تي» (TNT) اى تفوق بـ ١٠٠ مليون مرة القدرة التدميرية للقنبلة التي ثبتت على هيرشلباً ومع ذلك يتضاعف كل يوم وبشكل اكبر ان سباق التسلح ، بعيد عن ضمان امن اكبر ، فانه يعمل في ثنياه اخطاراً اكثر شدة و المباشرة .

ومن ناحية اخرى فان زيادة الرسائل العربية التدميرية التي تغفلها الادارة الامريكية الحالية تحدث في جو من الازمة العميقة التي تعصف بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وتجاهل النتائج السلبية التي ثبتت تاريخياً ملازمتها للنفقات العسكرية بالفعل فان عسكرة الاقتصاد لم يكن لها على امتداد التاريخ انكاسات سياسية فقط على المجتمع الرأسمالي بل ان النفقات العسكرية وبينما المقدار الذي تمتلك به حجماً اكبر من الموارد يزداد ايضاً مدخلوها الفار من الناحية الاقتصادية

انتقلت النفقات العسكرية الى لعب دور ذي اهمية معينة في عملية اعادة الانتاج الرأسمالي انطلاقاً من الدور المحوري الذي لعبته الصناعة العربية في النشاط الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية

ومع ذلك فقد ثبت على الفور بان الآثار الايجابية التي كانت للنفقات العسكرية على التطور الاقتصادي تتضمن على اوضاع ظروفية اذ اكدت اكبر الدراسات جدية وتتنوع بان المنافع الاقتصادية على المدى القصير والتاجة عن عسكرة الاقتصاد في ظل توفر موارد غير مستغلة من الممكن ان تنتهي بسبب الآثار السلبية على المدى البعيد على التنمية الاقتصادية

وهكذا فقد لوحظ الطابع التضخمى للنفقات العسكرية عندما خلقت القراءة الشرائية والطلب الفعلى دون ان تقابلها زيادة في الانتاج الاستهلاكي او في القدرة الانتاجية للتصدي للاحتياجات المستقبلية الاستهلاكية هذا التأثير السلبي الذى يتآزم اكبر عندما تقوم تلك النفقات على اساس عجز هائل في الميزانية وكذلك بتبيت واضحة العلاقة المكسية القائمة بين زيادة النفقات العسكرية مع ما يترتب عليها من حرف للموارد البشرية وامتصاص الموارد المادية وبين تو انتاجية العمل والاستثمار لقد تجلت بوضوح ايضاً القدرة المحدودة جداً على الاستثمارات العسكرية منها بالمقارنة مع المدنية

فيما يتعلّق بایجاد فرص عمل وبالتالي تخفيف واحدة من أكثر مظاهر الازمة
لقد قدر بان الزيادة في الميزانية العسكرية التي اقترحتها الادارة
الاميريكية العالية مقارنة مع ما كان مبررها اصلاً من قبل الحكومة السابقة
تنسم اختزال البطالة في هذا البلد بـ٩٠٠ الف شخص .

و ضمن السياق العام لمي باق التسلح المثير للقلق في العالم فان نمو النفقات العسكرية في بلدان العالم المتختلف تدعو الى القلق خاصة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار المعضلات الاقتصادية والاجتماعية شديدة الخطورة التي تواجه هذه البلدان اليوم .

النفقات العسكرية للبلدان النامية

(ب) إلأين اندولارات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩

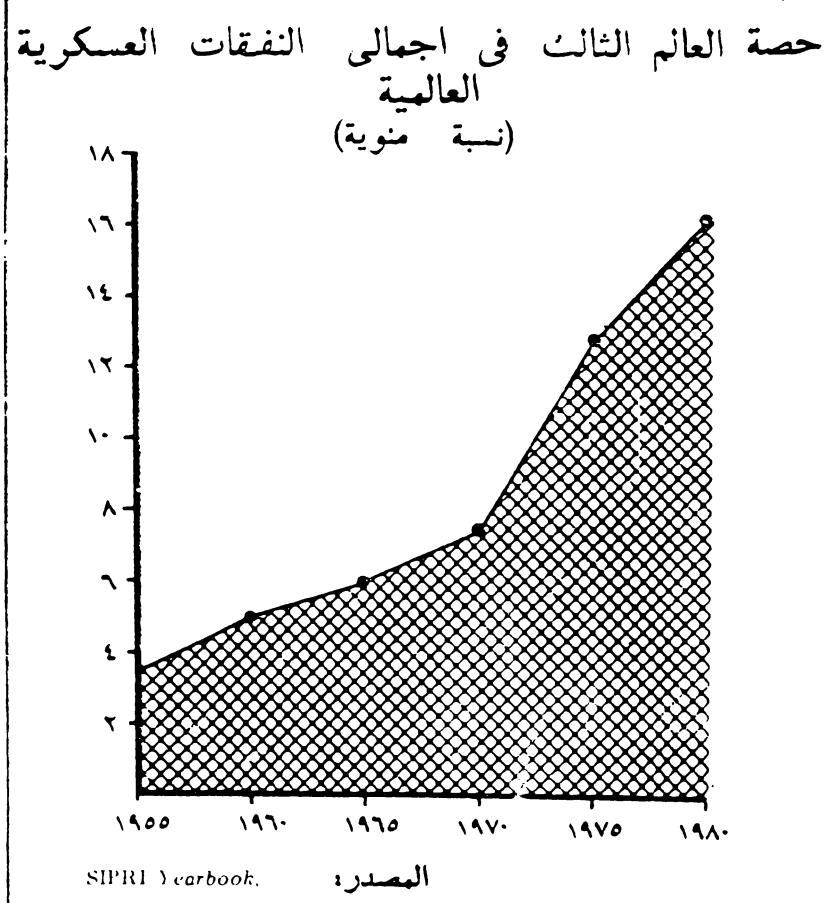
النسبة المئوية من النفقات المالية	النفقات	
٧,٩	٣٢٩٨٠	١٩٧٢
٨,٨	٣٧٢٩٦	١٩٧٣
	٤٨٠٧٤	٧٩٧٤
١٢,٤	٥٦٠٣٤	١٩٧٥
١٤	٦٣٩٤٦	١٩٧٦
١٣,٧	٦٣٦٣٠	١٩٧٧
١٣,٨	٦٦٠٨٥	١٩٧٨
١٣,٧	٦٧٨٣٨	١٩٧٩
١٤,١	٧١٣١٦	١٩٨٠
١٤,٦	٨١٢٨١	١٩٨١

SIPRI. Yearbook, 1982, p. 140 : المصدر :

لقد وصلت النفقات العسكرية للبلدان العالم الثالث في عام ١٩٧٢ الى ٢٣ مليار دولار حسب الاسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ وبعد عشر سنوات اي في عام ١٩٨١ بلغت ٨١٢٨١ مليون دولار بمعنى ازداد حجمها مرتين ونصف وقد تضاعفت مساحة هذه البلدان في العجم الاجمالي للنفقات العسكرية في العشرة اعوام الاخيرة لتشكل في هذه اللحظات حوالي ال٦٪ من الاجمالي العالمي (١)

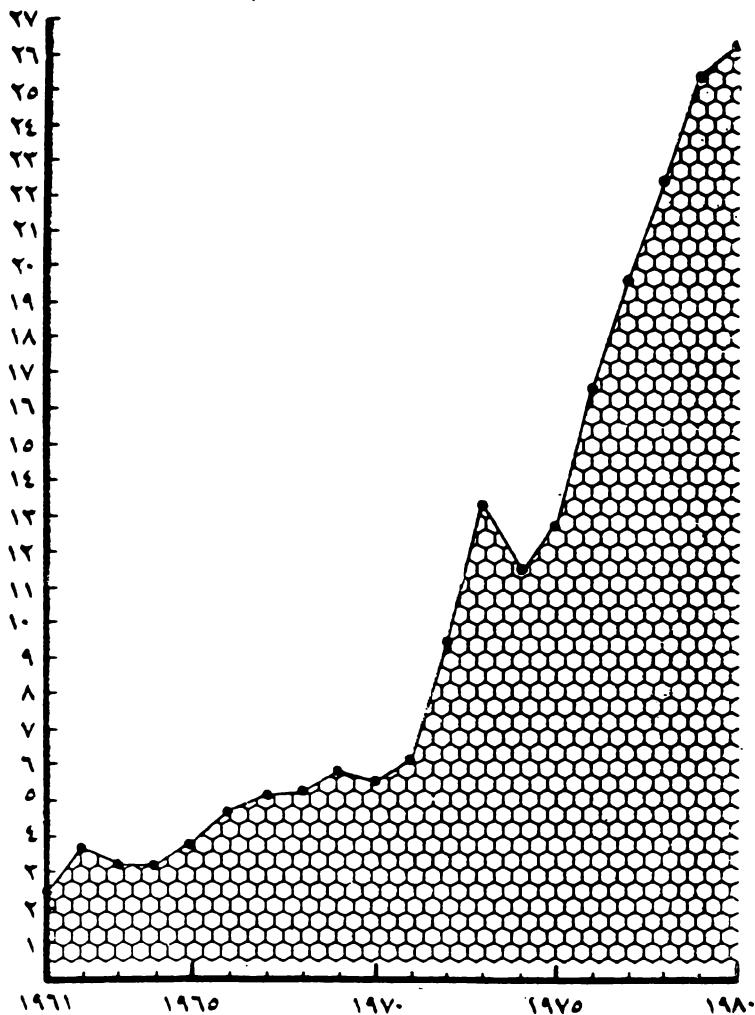
* ان مناخ التوتر الدولي والعنف الذى ولدته السياسة العدوانية للقوى الامبرالية وعملاؤها المحليين والاعتداءات والغضيرطات المباشرة وغير

ال مباشرة من أجل اثارة القلاقل او تدمير العمليات الثورية والدفاع عن مصالح الاستعمار الجديد والصراعات الاقليمية التي يتم تسعيرها لخدمة نفس هذه المصالح ان كل هذه الامور تشكل العامل الرئيسية التي ساهمت في التحاق بلدان العالم الثالث بسباق التسلح وتنتج اليوم اكثر من ٣٠ بلدا من العالم المتخلف الاسلحة وبلغ حجم انتاج الصناعة العسكرية في هذه البلدان عام ١٩٧٩ ٥ مليارات دولار



ويدخل اكثر من ١٥ مليون فرد ضمن القوات المسلحة النظامية للبلدان المختلفة مما يشكل حوالي ٦٠٪ من اجمالي العناصر العسكرية النظامية في العالم (٢) .

التجارة العالمية للأسلحة
(بمليارات الدولارات)

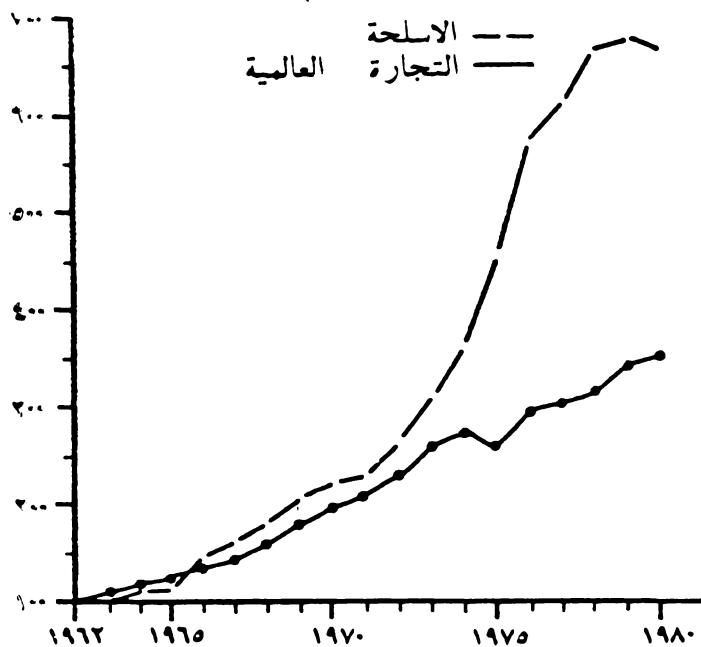


المصدر: Ruth Leger Sivard. *World Military and Social Expenditures*, 1982

ومنها إلى جانب مع سباق التسلح تغير تجارة الأسلحة بخطى عملاقة حيث وصلت قيمتها في عام ١٩٨٠ إلى ٢٦ مليار دولار سنويًا تقريبًا ووصلت استيرادات البلدان المختلفة من الأسلحة والمراد العربي إلى حوالي ثلاثة أرباع هذا المجموع الإجمالي (٣) لقد ارتفعت قيمة صادرات الأسلحة إلى بلدان العالم الثالث من ٣ مليارات دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٩ مليارات دولار عام ١٩٨٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ هذا يقتضي دراسات حديثة، أي بزيادة تصل إلى ٢٠٠٪ في العشر سنوات قيد البحث واستورد العالم المختلف في عام ١٩٨٠ أسلحة بقيمة ١٩٥٠٠ مليون دولار بالأسعار الجارية (٤)، يعني - وطبقاً لـ FAO - أكثر من ضعف القيمة الإجمالية لاستيرادات الدول ذات الدخل المنخفض جداً من العبر في ذلك العام

صادرات الأسلحة إلى العالم الثالث مقارنة بالتجارة العالمية ١٩٦٢ - ١٩٨٠

(١٠٠ = ١٩٦٢)



SIPRI, Exports of Major Weapons to the Third World; United Nations Statistical Yearbook, 1974 and 1978; UN. Monthly Bulletin of Statistics, January 1982.

تشكل تجارة الاسلحة عبنا ثقلا على اقتصاديات البلدان المتخلفة الضعيفة اذ تعني اكثر انواع التبادل عمقا ولاانتاجية ولاساواة بالنسبة لهذه البلدان حيث تعمم البلد المستورد من موارد يمكنه استخدامها في نشاطات انتاجية ان نفقات استيراد الاسلحة لا تولد زيادة في الاستهلاك ولا في الانتاج وتخلق انتاجا مستقبليا يسمح بتعويض النفقات التي تسببها ولا تشجع الصحة والتربيه والتعليم ولا الثقافة

في هذه الظروف فان الآثار الاقتصادية للنفقات العسكرية على البلدان المتخلفة تكون اكثر سلبية منها بالنسبة لمجموعة البلدان الاكثر رقيا حيث تتناسب الزيادات في النفقات العسكرية كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي تناصبا عكسيا مع معدل النمو الاقتصادي وذلك حسب دراسات حديثة لقد ثبت ان الاستثمار المحلي ينبل الى التقلص بمقدار ٢٥ سنتا مقابل كل دولار ينفق على الاسلحة في البلدان النامية ان استيراد الاسلحة من العجز في ميزان مدفوعات البلدان المتخلفة ففي عام ١٩٧٨ شكلت هذه الاستيرادات حوالي ٥٠٪ من المحصلة السلبية في الحساب الجاري للعالم الثالث بمجموعه

هل ان ظروف البشرية تسمح لها فعلا بهذا الترف الا وهو التبذير الهائل للموارد التي يتطلبها سباق التسلح؟

كان يوجد في العالم عام ١٩٨٠ مائة مليون شخص مرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بنشاطات عسكرية لا تقدم اية منفعة اقتصادية فعلية للمجتمع ان هذا الرقم في الوقت الحاضر يصل الى ثلاثة اضعاف عدد المدرسين والاطباء في العالم باسره وكان يضم نصف مليون طبيب ومهندس في نهاية عقد السبعينيات قدرتهم الابداعية في خدمة نشاطات البحث العلمي لثانيات عسكرية ولتطوير الاسلحة حيث ينفق في العالم اكثر من ٥٠ مليار دولار سنويا من اجل هذا الفرض

في الوقت الحاضر يمكن تقطيع التكلفة السنوية لبرنامجه القضاء الكلى على الملاриاء بالموارد المخصصة للنفقات العسكرية في يوم واحد فقط ويرى في العالم في النفقات العسكرية في ٥ ساعات ما يعادل مجموع الميزانية السنوية لليونيسيف المخصصة لبرامج رعاية الطفولة

يستهلك النشاط العسكري العالمي كمية هائلة ومتفرعة من الموارد غير القابلة للتتجدد ومن احتياطات الموارد الاولية و تستعمل الولايات المتحدة فقط للاغراض العسكرية كمية من المعادن مثل الالمنيوم والنحاس والرصاص والزنك تتراوح بين ١١٪ و ١٤٪ من الطلب الاجمالي العالمي ويزيد الاستهلاك العسكري العالمي من القدر السائل عن ضعف الاستهلاك السنوى لأفريقيا .

ان تكاليف تدريب العسكريين في الولايات المتحدة تمثل ضعف ميزانية التربية والتعليم ٣٠٠ مليون طفل في سن الدراسة في جنوب آسيا وان النفقات العالمية في مجال الصحة العامة تصل الى ٦٠٪ فقط من النفقات العسكرية

ان تكلفة نموذج قاذفة حديثة يعادل رواتب ٢٥٠ الف مدرس خلال عام او بناء وتجهيز ٧٥ مستشفى ذات ١٠٠ سرير لكل منها وان ثمن غواصة نووية من طراز تريندلت يعادل ما يكلفه دوام ١٦ مليون طفل من البلدان المختلفة في المدارس خلال عام كامل او تكلفة بناء ٤٠٠ الف وحدة سكنية لمليون شخص ويمكن بناء ١٠٠٠ فصل دراسي تستوعب ٣٠ الف طفل في بلدان العالم الثالث بتكلفة دبابة حديثة

توظف بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ٥٥,٩٪ من اجمالي ناتجها القومي في الاسلحة والنفقات العسكرية في حين تخصص ١٪ للصحة العامة و٢,٨٪ للتربية والتعليم وتنفق البلدان الاكثر فقرا يعني تلك التي يصل دخل الفرد الواحد فيها الى اقل من ٢٠٠ دولار سنويا تنفق كمعدل متوسط على النشاطات العسكرية نفس كمية الاستثمارات المخصصة للزراعة تقريبا ويمكن سد العجز القائم في المساعدة الدولية من اجل تمويل زيادة انتاج الاغذية واقامة احتياطات للطوارئ ١٪ من الميزانيات العسكرية للبلدان المتطرفة

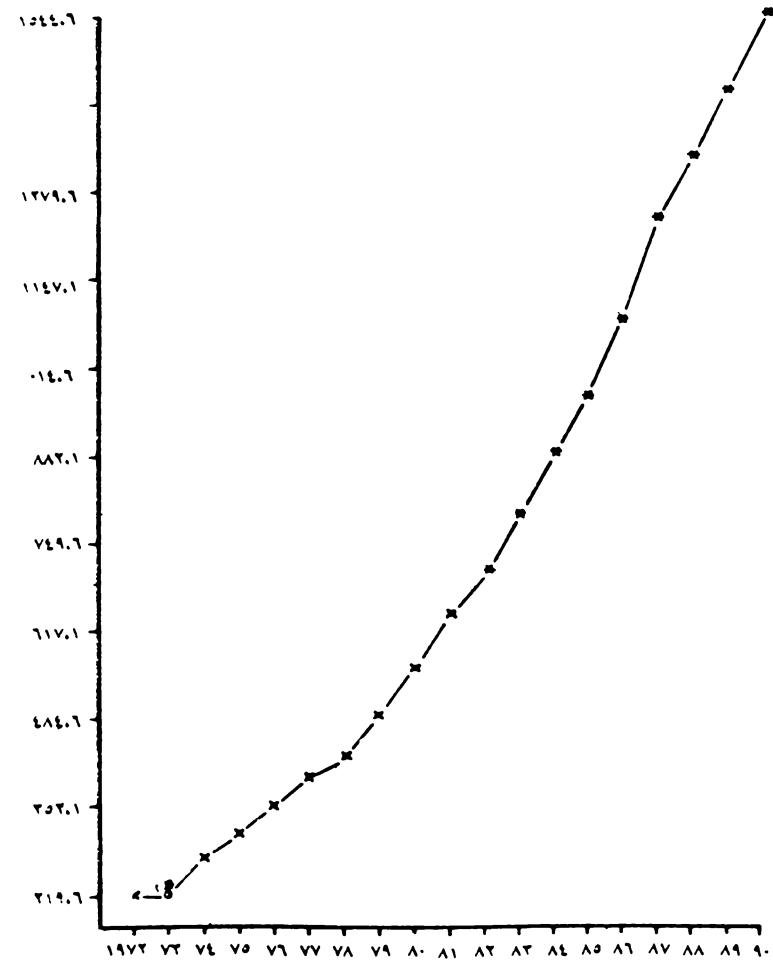
يوجد في مجموع البلدان المختلفة جندي واحد لكل ٢٥٠ مواطنا وطبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مواطن وينفق العالم في هذه الايام حسب تقديرات حديثة ١٩٣٠٠ دولار لكل جندي سنويا كمعدل متوسط ، في حين ان متوسط النفقات العامة المخصصة للتربية والتعليم يبلغ ٣٨٠ دولارا فقط لكل طفل في سن الدراسة يوجد من كل ١٠٠ الف مواطن في الكرة الارضية ٥٥٦ جنديا و٨٥ طبيبا وتخصص ميزانيات الولايات المتحدة الامريكية وبلدان المجموعة الاقتصادية الاوروبية ٤٥ دولارا للفرد للابحاث ذات الاغراض العسكرية و ١١ دولارا للابحاث المتعلقة بصحة الانسان (٥)

اذا ما بقيت الاتجاهات الحالية لسباق التسلح على ما هي عليه فسيوظف في الاعوام العشرين القادمة في النفقات العسكرية بالاسعار العالمية الرقم الفلكي البالغ ١٥ تريليون دولار وسترتفع التجارة العالمية للأسلحة في عام ٢٠٠٠ الى ١٠٠ الف مليون دولار سنويا وسيكون لدى العالم ضعف القوة الترويجية العالمية لدمير الجنس البشري

ان المبالغ المخصصة اليوم للنفقات العسكرية والتبذير الفائق للموارد التي يتطلبها سباق التسلح يمثلان التجهيزات الاكثر وضوحا للجنون ولعدم الشعور بالمسؤولية لدى ايديولوجيه ومحركيه ان الإيمان بأنه يمكن تخفيف الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تسحق او تثير قلق العجز، الاعنة

اتجاهات الإنفاق العسكري اللامعقول في العالم

(بليارات الدولارات)



ملاحظة منهجية: أجري التقدير على أساس دالة تربيعية من طراز ($y = a + bx + cx^2$) التي لبت المفترضات القاعدية لهذا النموذج الذي يعطى معامل تحديد ٠٩٦٧.

المصدر: OECD, Main Economic Indicators, SIPRI, Yearbook Indicators, December 1982

من الجنس البشري بشكل ملحوظ لو استخدم جزء بسيط فقط من الموارد المخصصة للنفقات العسكرية ، من أجل تحقيق الهدف النبيل الذي يمكن في تقدم ورفاهية الشعوب ، لا يمكن الا ان يولد شعورا بالريبة والسخط في كل عقل شريف .

ونق ما تشير اليه دراسة لـ UNCTAD

ان سباق التسلح يعني تبذيرا مستمرا ومتزايدا للموارد النادرة - البشرية والمادية - في حين تبقى الضرورات الملحة للكثير من الشعوب دون تلبية اليوم اصبح الدخل المتوسط للفرد الواحد في البلدان النامية من ١٢ الى ١٣ مرة أقل منه في البلدان المتقدمة حيث يعاني ٥٧٠ مليون انسان في البلدان النامية من سوء التغذية ويوجد ٨٠٠ مليون بالغ امي و ٢٥٠ مليون طفل لا يذهبون الى المدرسة و ١٥٠٠ مليون يحصلون بالكاد او لا يحصلون على الخدمات الطبية وكذلك ، فان آفاق تحسن الوضع بشكل ملحوظ منذ الان وحتى نهاية القرن هي قليلة وحتى يوجد في البلدان الاكثر تطورا اقتصاديا ملايين الاشخاص ذوى مستوى حياة ادنى من الخط الرسمى لل الفقر انه لمن الضروري اتفاق موارد عملاقة من اجل حل تلك المشاكل العالمية كمشاكل التغذية والطاقة والمواد الاولية ومشاكل البيئة (٦)

بالاضافة الى ذلك ماذا يعني بالنسبة للجائع والمعدم والمرiven والعامل وذلك الذى ليس لديه اية فرصة ولا حتى اى امل العديث عن التوازن النوروى الاستراتيجي وعن الامن العسكري والمساهمة في الحياة السياسية في مجتمعاتهم ؟ يجب علينا الا ننسى ان السلام وهو الهدف المركزي للشعوب لن يتحقق في العالم الا بابعاد حلول للوضع الدراميكي لآلاف الملايين من الكائنات البشرية التي تقتصر حياتها على الصراع اليومي من اجل البقاء هذا في احسن الاحوال

اما الغطر الذى يملئ سباق التسلح تنتصب العقيقة التراجيدية للإبادة بسبب الاموال الذى ترتکبه البشرية يوميا عندما تحكم بالموت على ملايين الكائنات البشرية فقط بسبب تخديصها لمثل هذه الموارد الهائلة لتطور وسائل قتلهم بطريقة اخرى

ان النفقات العسكرية والغروب والأسلحة هي ظواهر يشجعها ويطورها النظام الرأسمالى والسياسة الامبرىالية العدوانية والتهديدية وان النضال ضد هذه الظاهر الاممغولة والخطيرة لمثل هذه السياسة يشكل اليوم احد النشاطات الاكثر الحاجا للبشرية عموما ولشعوب العالم المختلف بشكل خاص حيث انها هي المتأثرة بشكل اكبر مباشرة من العرب وسباق التسلح

من الناحية الاقتصادية فقط فان الامكانيات التي يفتحها نزع السلاح امام تطور شعوبنا هي ايجابية بوضوح اذ تشير كل التوقعات الى ان الورتيرة الحالية لسباق التسلح قد تؤثر بشكل سلبي عنيف على الرخاء الاقتصادي العام في كل مناطق العالم تقريبا بدون استثناء ففي البلدان المتخلفة ببعضها يمكن ان يساهم في تأزيم الوضع الذى لا يطاق للجماهير الفقيرة من المعرفين والمستغلين وال مقابل فان الامم المتحدة تقدر بان نزع السلاح يمكنه ان يؤدي الى زيادة تصل الى ٣٧٪ في اجمالي الناتج القومي العالمي لعام ٢٠٠٠ هذا من بين فوائد اخرى كثيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ان واجبنا الذى لا مناص منه نحو الاجيال القادمة يمكن في الاسهام في تعديل هذه الطبواوية الى حقيقة .

ان المنطق اللامعقول الذى يحاول ان يجد امنا اكثر بواسطة اطلاق هذا البرنامج التسلحي العملاق والجواب المناسب الذى ادى اليه هذا قد حمل العالم بشكل متناقض الى اللحظة الاكثر خطورة والاقل امنا والثبات الاكثر مشاشة في كل تاريخه ووضعا البشرية وجها لوجه امام الامكانية الفعلية لدمارها الكلى والنهائي ان سباق التسلح الذى تواجهه البشرية اليوم يعني في الحقيقة التهديد الاكثر مباشرة وفورية لبقائها ان ايقافه وتفير مجرى، يشكل اليوم بدون اي شك الاسهام الاكثر حسما في قضية السلام وهو الهدف الاكثر جوهريا وحسما الذى يتواخاه العالم

الغاتمة

ان كل ما سبق ذكره يشكل أفعالا وحقائق لا يمكن دحضها اذ لا يمكن لاحد ان ينسى ان مشاكل معقدة وصعبة كهذه ليست لها حلول سهلة لكون طموحاتنا ومطالبنا تصطدم بعدم التفهم وبالأنانية وبالصالح الجسيمة والقوة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية والسياسية الهائلة للامريالية وأشكالها الاستعمارية الجديدة وكذلك بالقوانين الصارمة التي لا ترحم والتي تحكم سير هذا النظام الذي فرض على العالم الثالث علاقات اقتصادية استغلالية وخشية وغير متكافئة وخانقة وغير عادلة اسوأ بل واكثر حداثة من نفس النظام الاستعماري الذي ولد القضاء عليه بعد الحرب العالمية الثانية آمالا كبيرة للبشرية

ولكن ليس لدينا اي بديل سوى النضال حتى نستطيع فرض مطالبنا لأننا نشكل السواد الاعظم للبشرية ولا نصلحنا وحققنا لا يمكنها ان تستمر مدعومة الى الأبد

وفي المقام الاول فان خطر العرب التووية المدمرة والتي يمكن أن تعني حتى فناء البشرية ، يهدد جميع شعوب العالم دون استثناء

واذا لم يشيد مناخ سلام وامن حقيقي لجميع البلدان سواء كانت صغيرة او كبيرة واذا لم يتوقف سباق التسلح غير العاقل - والذى يزداد بشكل حلزوني جنونى لم يسبق له مثيل في التاريخ - فلن يزداد فقط خطر العرب العالمية حتى يصبح حقيقة جهنمية بل لن نستطيع حتى ان نعلم بتوفير الثروات الشرورية لمواجهة متطلبات العالم الثالث المطروحة في هذا التقرير حيث انه بدون تقليص شديد في النفقات العسكرية ستكون هذه المهمة مستحيلة

وعندما سيسأله احد من اين يمكن ان تخرج هذه الثروات الطائلة التي تحتاجها البلدان المختلفة في العشرين سنة القادمة فانه سيعجد البراب هناك

في الـ ٦٥ الف مليون دولار التي تصرف كل عام على الانفاق العسكري وفي الـ ١٥ تريليون دولار التي ستستخدم في هذه السنوات العشرين القادمة حسب تقدير متحفظ في تلك النفقات غير المنتجة وغير المعقولة اذا ما استمر معدل النمو كالحالي حيث ان ثلث هذا الرقم سيكفي او يزيد لتوفير التروات المطلوبة

ان الظروف الحالية لل الاقتصاد العالمي وآفاقه المظلمة يجب ان تولد تفكيرا عميقا لدى الحكام والعقود الاكثر جلاء في البلدان المتطرفة اذ ان العاصفة التي تقترب منا ستؤثر بشكل غير قليل على التكتل العالمي للامم ولان التخلف الاقتصادي والافتقار الى الوسائل المالية والتقلص الشديد لتجارتها الخارجية والجوع والبطالة وغياب الظروف المعيشية الابسط في العالم الثالث لن تكون في المدى البعيد لمصلحة البلدان الرأسمالية المتطرفة

بل بالعكس فان التطور الايجابي لوضعنا سيمارس تأثيرا ايجابيا على اوج التجارة العالمية وسيخفف من حدة اوضاع البطالة وعدم الاستخدام الكامل للطاقة المنشأة وركود اقتصاديات هذه البلدان اذ ان اقتصادياتنا اذا ما تناست سوف يساهم ذلك في تخفيف توتر الازمة التي تولدت في هذه البلدان وهذا يشكلحقيقة ساطعة لان الاستغلال الذى يعطم العالم الثالث سيؤدي حتما الى افلال الجميع

بالخطوات العامة يمكن تلخيص المجهودات الرئيسية لحركة عدم الانحياز ولجميع بلدان العالم الثالث في الاعداف التالية

• النضال الذى لا هوادة فيه من أجل السلام وتحسين العلاقات الدولية والعد من سباق التسلح ومن أجل التخفيف الشديد للانفاق العسكري والمطالبة بتكرис جزء هام من هذه المبالغ الطائلة لتطوير العالم الثالث .

• النضال بدون مهادنة لوقف التبادل غير المتكافىء ، الذى يعطى من المداخل الفعلية الناجمة عن الصادرات ويشق كاهل اقتصادياتنا بتكلفة التضخم المتولدة في البلدان الرأسمالية المتطرفة ويفلس شعوبنا والنضال من اجل تطبيق فعال لاتفاقيات السلع الاساسية الموجودة والتوصل الى اتفاقيات اخرى والمطالبة بتطبيق المطالب المتعلقة بالسلع الاساسية المنصوص عليها في برنامج العمل من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

• النضال ضد سياسة العدائية ، التي تضاعف العواجز الجمركية وغير الجمركية والتي تمنع صادراتنا من السلع الاساسية والمواد المصنعة تمنعها من الوصول الى الاسواق وتقلص من امكانية المنافسة لدى منتوجاتنا وتعمل كميكانيزم قهر وضغط قوي على البلدان المختلفة .

• ان المبالغ العملاقة التي يتم اخراجها منذ امد طويل من العالم الثالث نتيجة للتبادل غير المتكافئ وفوائد الديون التي تكفل نصيب الاسد والارباح التي يغرسها الاستثمار الاجنبي الخاص وسرقة العقول واشكال الاستغلال الاخرى هي اكبر بكثير من الديون الخارجية التي وقعت فيها البلدان المختلفة النضال من اجل الغاء الديون الخارجية لاغلبية البلدان التي ليست لديها الامكانية الحقيقة لدفعها ومن اجل التخفيف الشديد لنقل فوائدها بالنسبة الى تلك البلدان التي تستطيع تحت ظروف جديدة الایفاء بالتراتيمتها .

• ان التوازن في ميزان المدفوعات يتطلب تدفقا جاما للخيرات ليس لسد تعجز فحسب بل لتعويض الهبوط في عائدات التصدير وتسهيل عملية التطور النضال في سبيل اتخاذ اجراءات طارئة توقف او تعوض عن تدهور دخل صادرات البلدان المختلفة واجراءات اخرى للمساعدة المباشرة في خلق توازن المدفوعات الذي لا يمكن ولا باى شكل من الاشكال اعادته الى حالة الاستقرار من خلال مزيد من الديون او تغفيض الواردات كما هو عليه الحال الان

• النضال في سبيل اقامة نظام نقدي ومالى دولي متكافئ جديد ، ثابت وعام ، يعكس في اشكاله للاقتراض واتخاذ القرارات بالتصويت احتياجات مختلف الجموعات ومستويات البلدان المختلفة وليس القوة الاقتصادية لبعض اعضائه ، نظام قادر على ان يقوم بدوره المتعدد الجوانب فعلا ، وان لا يكون مستجيبة لضغوطات البنك المتعددة الجنسيات او مجموعة من القوى الرأسمالية ، وان يكون قادرا في النهاية ، على الاستجابة بطريقة مخلصة للحاجة والبنية التركيبية ، وعلى المدى الطويل لمشاكل التوازن في مدفوعات البلدان المختلفة

• ان وجود جماهير جائعة واسعة وسينة التغذية في العالم يشكل اهانة للبشرية جماء ولذلك فانه لمن الضروري البحث عن حلول ثابتة ودائمة لهذه المشكلة الخطيرة

النضال في سبيل تطوير مشاريع بمساعدة دولية ، حتى يستطيع كل بلد الاكتفاء الذاتي في اكبر قدر ممكن من الغذاء الرئيسي ، والنضال اذا اردنا القضاء على الجوع والبطالة ونقص العمالة في الريف ، في سبيل خلق الوعي الفروري للعاجة العتمية لتحقيق تغيرات عميقه اجتماعية واقتصادية وبنيوية ، كالاصلاح الزراعي لتوفير امكانية اتخاذ اشكال عليا من الانتاج الزراعي ، ولدفع التعاون الدولي الى الاعماق وكذلك البرامج لمواجهة التآكل والتتصحر وازالة الغابات واشكال اخرى من تدهور التربة بالإضافة الى المحافظة على المصادر الرئيسية للمياه في كل بلد ، وابعاد احتياطيات جديدة عن طريق انشاء السدود ووسائل اخرى .

كما ويعجب البحث عن حل مباشر للعجز الغذائي العاد الملاحظ في مناطق معينة من العالم ، من خلال سيلان هام قادم من الفوائض العالمية المعولة وعلى شكل تبرعات وقرروض مرنة ومبيعات بأسعار خاصة .

انه لمن الضرورة العيوة انشاء احتياطات غذائية عالمية ، وفي نفس الوقت ، النفال ضد التخفيف المخطط واللانسانى والانانى للمتوجبات الغذائية واتلافها غير المعقول لاسباب تجارية في بعض البلدان المتطرفة .

ان ما يسمى بالانتشار الصناعي الجديد الذى يهدف الى ارباح قصوى لصالح الشركات المتعددة الجنسية خلال استخدام قوة العمل الرخيصة والتكنولوجيات البسيطة وانظمة تجارية داخل الفروع لا يمكنه تلبية الحاجات الشرعية لتصنيع البلدان المختلفة ولا يمكن لتطورنا ان يعتمد على هذا الشكل الجديد من التبعية الرامية الى تحويلنا الى مصدرين لمواد صناعية خفيفة وسلب انتاجنا من الاجزء والرأسمال

النفال من اجل التصنيع الذى يستجيب لمصالحنا ويكون قادرنا على الاندماج مع بقية اقتصادنا ، ويغلق قواعد التطور والنفال من اجل منع الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الاجنبية الخامسة من ان تكون هي التي تسيطر - وعمليا تقوم بذلك مشوه - على تصنيع العالم الثالث .

ان ثبات الدول في سبيل الدفاع عن سيادتها يشكل افضل مثال لمدونة قواعد السلوك امام النشاطات المفرطة للشركات المتعددة الجنسية التي تعامل فرض نوع من التطور الظاهري عن طريق الشركات متعددة الجنسيات على بلداننا

النفال في كل بلد من بلداننا في سبيل اتخاذ اجراءات من اجل وضع حد لنشاطات الشركات متعددة الجنسية وممارسة حق البلدان الكامل في السيطرة على مواردها بما فيه حق التأمين ومنع هذه الشركات من تطبيق نماذج استثمارية وتكنولوجية واستهلاكية ولارسال الارباح بعيدا عن واقع البلدان المختلفة وحاجاتها .

الكافح العازم في سبيل حل ثابت ونهائي لاحتياجات العالم الثالث من الطاقة آخذين بعين الاعتبار ، الاستعمال المستمر لمصادر اخرى قابلة للتتجدد بالإضافة الى البترول ، والتعاون الاقتصادي الدولي الفروري في سبيل التطور .

ان الوضع المأساوي الذى يعيشه العالم المختلف والذى ازداد خطورة نظرا لانكسارات تعريق الازمة الاقتصادية الراهنة سبب التزاما لكل البلدان المتطرفة ، خاصة لتلك البلدان التي اثرت على طول قرون من الزمن على حساب استغلال العالم الثالث الفاحش والذى لا رحمة فيه .

النفال من أجل ضمان حصة من الثروات المالية والتكنولوجية والبشرية تساعده على حل المشاكل المعقدة التي تطرقنا إليها سابقاً بالإضافة إلى المد الفروري من الموارد الهامة الناتجة عن تقليل المصروفات العسكرية ومصادر أخرى . اذ توجد هناك كثيرة لا تملك موارد مالية كافية – منها مجموعة من الدول المختلفة – ولكنها يمكن ان تشارك في حل تلك المشاكل بتقديم موارد أخرى وحسب امكانياتها ، مثل المساعدة بواسطة ارسال اطباء ومهندسين ، ومصممين واساتذة وتقنيين آخرين بشكل مجاني او بشروط دفع سهلة الایفاء .

انه لمن المفترض الاستفادة من الامكانيات الواسعة الموجودة والتي تشمل المساعدة التقنية والتأهيل واشكالا متعددة من التعاون في مجال الصحة والتعليم والزراعة والبناء و المجالات اخرى ذات اهمية حيوية بالنسبة لبلداننا الكفاح الثابت في سبيل حركة تعاون صلبة ومتلاحمة بين البلدان المختلفة التي لا يعب عليها ان تخضع الاقتصاديات الاكثر ضعفا الى الاقتصاديات الاكثر قوة ، بل ان تلعب دور الاداة النضالية الفعالة للدفاع الذاتي الجماعي امام اعتداءات الاقتصادية ، ولتنسيق المواقف في المفاوضات الدولية وفي الاستخدام الجماعي الاقصى لكل خيراتنا وتجاربنا .

وتسمح لنا تجربة السنين المنصرمة منذ اصدار بيان وبرنامج العمل من أجل ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد ينقدر تقديرا واضحا ايجابياته الملموسة ومحدودياته الراهنة وامكانيات تطوره الا انه حتى الان لم يتم التوصل ولا الى واحد من مطالبه ولا حتى الشروع في عملية مفاوضات اصلية وذلك بسبب التصرف السلبي للبلدان الرأسمالية المتنورة الاساسية
النفال من أجل انقاد وتطبيق العواب الافضل ايجابا من متطلباتنا في سبيل تحقيق نظام اقتصادي دولي جيد ، مواجهين من يحاول نقض قوتها والنفال من اجل الاستمرار في المطالبة بعملية مفاوضات شاملة تصلح حقا كمنبر للمناقشة والبحث عن حلول لمشاكلنا الملحة .

ان تحول العلاقات الاقتصادية الدولية يشكل شرطا ضروريا ولكن ليس كافيا في سبيل تقديم بلدانا
النفال من اجل استئثار وعي جميع دول العالم الثالث لعاجة ترقية التغيرات التركيبية الداخلية التي لا بد منها والاجراءات الرامية الى رفع مستوى حياة المواطنين اذ تشكل جزءا لا يمكن فصله عن اية عملية تنمية حقيقة وبشكل اساسي تلك الاجراءات المتعلقة باعادة توزيع الدخل وخلق فرص للعمل والصحة والمسكن والتربيه .

• ان الصحة هي حق جوهرى لكل انسان ومسؤولية المجتمع كله وتعبر معطيات هذا التقرير وبكل شدة عن الظروف المأساوية للصحة التي تتصف بجماهير العالم الثالث الواسعة حيث اضطر جلها للجميع ان حل هذه المشاكل وحل قضايا خطيرة اخرى يتبعها في القضاء على التخلف غير انه يمكن عمل الكثير في سبيل ذلك آتيا

الكافح بشكل طارئ في سبيل مواجهة الوضع العالى العرج للصحة في العالم الثالث ، من خلال التعبئة العامة للموارد المالية والبشرية الوطنية والدولية التي تعاتجها هذه العملية حيث انه لا بد من دفع برامج ترمي الى العناية بالامومة والطفولة وللتعميم بالأمراض السارية والاصحاح البيئي وتزويد الطفولة بالاغذية والمياه ومواد اخرى ويعجب ان نضيف الى ما سبق الفرورة العاجلة لتوسيع الخدمات الصحية والتأهيل الملائم للتقنيين الذين لا بد منهم وضمان الادوية الاساسية والجواهرية التي تتطلبها هذه الظروف

• ومن بين النتائج الاكثر خطورة وسلبا الناجمة عن تخلف بلدان العالم الثالث بعد التخلف المذهل في التعليم العام والفنى الذين بدونها يستحيل القيام بأية عملية تنمية حقيقية وتطبيق الانجازات العلمية-التقنية العظيمة التي توصل اليها الانسان على جميع الاصعدة

النفال بشبات وبالمساعدة الدولية الفرورية في سبيل تطوير برامج محو الامية وتعليم كل الاطفال وفي سبيل رفع مستويات التعليم ومن اجل التأهيل الجماعي للتقنيين والعمال المهرة ومن اجل حصول شعوبنا على التعليم العالى وفي سبيل تطوير القدرات البريقية الكامنة في ثقافات شعوبنا ، مكافعين كل اشكال التبعية او الاستعمار الثقافي او تشويه ثقافتنا .

• ان الامم المتحدة من خلال هيئاتها المتخصصة - الفاو واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واليونسيف وبرنامج التنمية والاونكتاد والاوينيدو واللجان الاقتصادية والهيئات الاقليمية الاخرى - عكست في اعمالها العميقة الجدية وفي العديد من المناسبات الخطورة القصوى للمشاكل التي سبق تحليلها وكانت هذه الدراسات في الواقع تندينا دائما بهذا الاجعاف الكبير والانانية وعدم العسالية واللامبالاة وكانت ايضا نداء دائما لضمير ومسؤولية كل البشرية امام المسأة الرهيبة التي تعكسها الاحداث المطروحة في هذا التقرير ولا يوجد هناك بديل ممكن لهذه الهيئة العالمية التي تشمل كافة الدول

النفال من اجل رفع مستوى سمعة وسلطة ودور الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وتقديم دعمها الصلب والواسع من اجل سلام وامن جميع الشعوب وفي سبيل نظام دولي عادل وفي سبيل حل المشكلة المأساوية الكامنة في التخلف الذى يؤثر على الاغلبية العظمى من البلدان . لذلك فان وجود منظمة كالمؤتمر

المتحدة ذات صلابة وتأثير وقوة متزايدة يبدو كل يوم أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل العالم .

واخيراً فان وحدة جميع بلدان العالم الثالث هي حتمية لأن المشاكل المطروحة هنا تعنينا جميعاً فوق كل المفاهيم السياسية والأنظمة الحكومية والمعتقدات الفلسفية أو المعتقدات الدينية فلذلك يجب ويمكن ان تكون نظرتنا الى المسائل الحيوية التي تؤثر علينا مشتركة وكذلك نظرتنا الى العول التي يجب علينا ايجادها كما ويجب علينا ان نعرف الطريق المؤدي الى تجاوز الخلافات المحلية التي تجعل منا اعداء في بعض الاحيان بسبب خلافات او دسائس قديمة او اطماع وحيل تدبرها الامبريالية وكلها على العموم وليدة نظام الهيمنة والاستعمار الذي اخضنا خلال قرون وبالتالي يجب القضاء على الغروب بين بلدان العالم الثالث كقانون اأساسي بالنسبة لبلداننا وسلوكي يستجيب لنضالنا في سبيل السلام العالمي

النضال المثابر في سبيل الوحدة الاكثر تلاحماً لحركة بلدان عدم الانحياز وكل دول العالم الثالث وعدم السماح لاي شيء او لاحده بان يفرقنا وحل المشاكل التي تواجهها احياناً بعض بلداننا عن طريق المقاوضات والصيغ السياسية فلنشكل رابطة من الشعوب لا يمكن تعطيمها من اجل المطالبة بتطبيعاتنا النبيلة ومصالحتنا المشروعية وحقنا في البقاء على قيد الحياة الذي لا يمكن التنازل عنه كبلدان من العالم الثالث وجزء لا يمكن فصله عن البشرية ان الخضوع امام الصعوبات لم يميزنا فقط وكذلك الانهزامية لأننا عرفنا كيف نواجه بعض وحدوي وثبات وحزم ، اوضاعاً معقدة وصعبة في هذه السنوات الاخيرة ولأننا جهدنا سوية ، وناضلنا معاً ، واحرزنا انتصارات معاً بنفس هذه الروح والعزم يجب علينا ان تكون مستعدين لتوسيع المعركة الاكثر جسامه وعدالة وكرامة وضرورة في سبيل حياة ومستقبل شعوبنا

ملاحظات

١ - المقدمة

- ONU. *Informe económico mundial, 1981-82.* -١
OECD. *Economic Outlook, No. 32, December 1982.* -٢
UNCTAD. *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1972* -٣
ما عدّا السروقات.
٤ - نفس المصدر، ١٩٨٠.
٥ - معلومات منظمة الفاو.

٢ - الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على البلدان المتخلقة

- IMF. *World Economic Outlook, Washington, June 1981, p. 111* -١
-٢ نفس المصدر، p. 112
UN. *World Economic Survey 1981-82, New York, 1982.* -٣
CEPAL. Balance preliminar de la economía latinoamericana durante 1981. -٤
L. 260/Rev. 1, p. 5.
Survey of Economic and Social Conditions in Africa 1980-81, E/ECA/CM. -٥
8/17, p. 4.
UN. *World Economic Survey 1980-81, New York, 1981, p. 71.* -٦
UN. *World Economic Survey 1981-82, New York, 1982, pp. 3-7, 14-17.* -٧
OECD. *Economic Outlook, No 32, December 1982, p. 5.* -٨
National Institute Economic Review, No. 4/82, London, p. 30. -٩
١ - تقديرات OECD لديسمبر عام ١٩٨٢
UN. *World Economic Survey 1981-82, New York, 1981, p. 7.* -١١

٣ - السلع الأساسية ومشاكل تجارية أخرى

- GATT. *El comercio internacional, 1980-81* -١

- FAO. *Situación y perspectivas de los productos básicos 1981-82*, pp. 111-114, -٢
119-121.
- CEPAL. *Las relaciones económicas externas de América Latina en los años ochenta*, -٣
p. 57.
- UNCTAD. La transformación de productos primarios antes de su exportación. -٤
TD/229/Sup. 1. Manila, 1979.
- هـ- مقال نشر في *Ceres*, September-October, 1981, p. 25:
- UNCTAD. Relación existente entre los precios de exportación y los precios de -٦
venta al consumidor de algunos productos básicos exportados por los países
en desarrollo. TD/184/Sup. 3. 1976.
- UNCTAD. Dimensiones del poder de las empresas transnacionales. -٧
TD/B/C1/219, 1981, p. 55.
- ٨- نفس المصدر، p. 61.
٩- نفس المصدر، p. 60.
١٠- نفس المصدر، p. 92.
- UNCTAD. Sistema de comercialización y distribución del banano. -١١
TD/B/C1/162.
- UNCTAD. Dimensiones del poder de las empresas transnacionales, p. 17. -١٢
١٣- نفس المصدر، párrafo 72.
- Evaluación de los resultados de las Negociaciones Comerciales Multilaterales. -١٤
TD/B/778. Add. 1. 26 de febrero de 1980.
- CEPAL. Las relaciones económicas externas de América Latina en los años -١٥
ochenta, p. 22.
- ١٦- نفس المصدر، p. 19.

٤- القضايا النقدية والمالية

- ١- تم الاحصاء اعتمادا على معلومات *Handbook of International Trade and Development Statistics*. Supplement 1980, pp. 250-253.
- ٢- تم الاحصاء اعتمادا على معلومات *World Economic Survey 1981-82*, pp. 9 and 56.
- ٣- تم الاحصاء اعتمادا على معلومات Banco Mundial. *Informe sobre el desarrollo mundial 1982; BID Informe anual 1981*.
- Banco Mundial. *Informe sobre el desarrollo mundial 1981*, Washington, 1981, -٤
p. 69.
- UNCTAD. *Trade and Development Report 1981*, New York, 1981, pp. 3, 13-14. -٥
٦- UN. *World Economic Survey 1981-82*, p. 66.
٧- IMF. Op.cit. p. 135.

٥- الزراعة والتغذية

- FAO. *Agricultura: horizonte 2000*, Roma, 1981. -١
- FAO. *Ceres*, January-February 1982. -٢

Mesarovic, Mihailo y Eduard Pestel. *La humanidad en la encrucijada*. Informe al Club de Roma, FCE, México, 1975.

FAO. *Ceres*, May-June 1981, p. 24.

UNESCO. *Courier*, May 1980. -٩

FAO. *Ceres*, September-October 1982. -٦

FAO. *Ceres*, July-August 1981. -٧

٦- التصنيع والتنمية الاقتصادية

ONUDI. *La industria mundial desde 1960. Progresos y perspectivas*, 1979, -١
p. 81-82. نفس المصدر، p. 80. -٢

VI Conferencia Cumbre de los Paises No Alineados. *Declaración económica*. -٣
Párrafo 58. La Habana 1979. (التأكيد من عدنا)

٧- الشركات المتعددة الجنسيّة

UN. *Transnational Corporation in World Development. A Re-examination*, -١
Table II-8.

.Table II-32. نفس المصدر، -٢

p. 35, note 64. نفس المصدر، -٣

UNCTAD. *Handbook of International Trade and Development Statistics*, 1979, -٤
p. 13.

- انقرارات ٢٠١، ٢٠٢ و ٢٨١ الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

UN, ECOSOC. "Commission on Transnational Corporations". E/C 10/1982/6. -٦
May 28, 1982.

٨- ما يسمى بازمة الطاقة

Banco Mundial. *Informe sobre el desarrollo mundial 1979*. Washington, 1979, -١
p. 43; مذكرة الطاقة الـ ١٦ العادي عشر

Energy Problems of the Developing Countries' Munich, September 1980.

Perspectivas de la OCDE, № 27. Paris, julio de 1980, p. 143 -٢

OECD. *Economic Outlook*, No 32, December 1982, p. 61. -٣

GATT. *El comercio internacional, 1979-80*. Ginebra, 1980, p. 9. -٤

IMF. *World Economic Outlook 1981*, Washington, 1981, p. 128. -٥

OECD. *Economic Outlook*. № 31, July 1982, p. 136. -٦

.*Fortune*, May 1973-1980. -٧

.نفس المصدر August 1981. -٨

UN. *World Economic Survey 1981-82*. New York, 1982, p. 50. -٩

OECD. *Economic Outlook*, № 31, July 1982; UN. Op. cit., p. 53. -١٠

IMF. Op. cit., p. 146. -١١

٩ - التعاون بين البلدان المختلفة

UNCTAD. *Informe sobre el comercio y el desarrollo 1981*, Nueva York, 1982, -١
p. 51.

UNCTAD. Op. cit., p. 52. -٢

GATT. *El comercio internacional, 1981-82*, Ginebra, 1982. Cuadro 25A del -٣
Apéndice.

UNCTAD. Cooperación económica entre países en desarrollo: consideraciones -٤
y datos complementarios relativos a los esfuerzos de acción prioritaria. TD /244/
Supp. 1. Manila, mayo de 1979, p. 24.

٥- نفس المصدر.

CEPAL. Integración y cooperación regionales en los años 80; *Estudios e informes de la CEPAL*, № 8, Santiago de Chile, 1982, p. 100.

UNCTAD. *Informe sobre el comercio y el desarrollo 1981*, p. 53. -٧

OECD. *Development Co-Operation Review 1981*, Paris, p. 79. -٨

١٠ - نوعية الحياة في العالم المتعدد

١- معلومات مقدمة عن الفاو واليونسكو وتقديرات نادي روما.

٢- الخطاب الذي القاه المدير العام لمنظمة الفاو بمناسبة اليوم العالمي الثاني للتنمية.

٦ من أكتوبر عام ١٩٨٢

El estado mundial de la infancia 1981-1982. Informe de James P. Grant, Director -٣
Ejecutivo de UNICEF, Nueva York, 1982.

١١ - سباق التسلح والتنمية

SIPRI. *Yearbook 1982*, London, 1982, p. 140. -١

Rith Leger Sivard. *World Military and Social Expenditures 1982*, -٢
p. 26.

٣- نفس المصدر ، .p. 9

٤- نفس المصدر ، .p. 26

٥- نفس المصدر ، .p. 22

المراجع الرئيسية المستخدمة

حركة بلدان عدم الانحياز

VI Cumbre de Países No Alineados: *Declaración económica*, La Habana, 1979.

منظمة الأمم المتحدة (UN)

Informe económico mundial 1980-81. Departamento de Asuntos Económicos y Sociales de la Secretaría General, Nueva York, 1981.

Informe económico mundial 1981-82. Departamento de Asuntos Económicos y Sociales de la Secretaría General, Nueva York, 1982.

“Transnational Corporations in World Development. A Re-examination”. ECOSOC. Commission on Transnational Corporations. E/C. 10/1982/6. 28 May 1982.

Statistical Yearbook 1979-80, New York, 1980.

“La croissance de l’industrie mondiale”, 1969 et 1970.

Yearbook of Industrial Statistics, 1977, 1979 and 1980.

Monthly Bulletin of Statistics, 1980 and 1981.

“Estudio de la relación entre desarme y desarrollo”. Informe del Secretario General. Documento A/36/356, 5 de octubre de 1981.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو – FAO)

Agricultura: horizonte 2000, Roma, 1981.

Discurso del señor Edouard Saouma, Director General de la FAO, en ocasión del Segundo Día Mundial de la Alimentación, Roma, 16 de octubre de 1982.

Situación y perspectivas de los productos básicos 1981-82, Roma, 1982.

El estado mundial de la agricultura y la alimentación. 1980, Roma, 1981.

Id., Roma, 1982

Id. Roma, 1979

Magnitud de las necesidades, Roma, 1981.

Cuarta encuesta alimentaria mundial, Roma, 1977.

Plan indicativo mundial provisional para el desarrollo agrícola, Roma, 1970.

La agricultura hacia el año 2000: problemas y opciones de América Latina, Roma, febrero de 1981.

La agricultura hacia el año 2000, C 79/24. Julio de 1979.

La lucha contra el hambre, Roma, s/f.

“El estado mundial de la agricultura y la alimentación en 1981”.

Informe del Director General de la FAO al 21º Período de Sesiones. Documento C 81/1 y Sup. 1. Agosto y noviembre de 1981.

CERES مجلة

enero-febrero de 1980, № 73; marzo-abril de 1980, № 74; mayo-junio de 1980, № 75; julio-agosto de 1980, № 76; septiembre-octubre de 1980, № 77; noviembre-diciembre de 1980, № 78; enero-febrero de 1981, № 79; marzo-abril de 1981, № 80; mayo-junio de 1981, № 81; julio-agosto de 1981, № 82; septiembre-octubre de 1981, № 83; noviembre-diciembre de 1981, № 84; enero-febrero de 1982, № 85 mayo-junio de 1982, № 87; julio-agosto de 1982, № 88; septiembre-octubre de 1982 № 89.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو – UNESCO Estadísticas de educación. Último año disponible. París, noviembre de 1981. *Anuario estadístico 1981.* París, 1981.

مجلة رسالة اليونيسكو (CORREO DE LA UNESCO)

junio y octubre de 1976; marzo, abril y julio de 1977; febrero de 1978; abril de 1979; mayo y septiembre de 1980; febrero, abril y octubre de 1981; mayo y junio de 1982.

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف – UNICEF Estado mundial de la infancia, 1981-1982.

Informe del Director Ejecutivo, Nueva York, 1982.

Annual Report 1982, New York, 1982.

The State of the World's Children, 1980, New York, 1980.

Informe general del Director Ejecutivo sobre la marcha de los trabajos. Documento E/ICEF/681, 24 de abril de 1981.

Report of the Executive Board. Document E/ICEF/685, May 1981.

Unicef News, No 113, 1982. New York, 1982.

منظمة الصحة العالمية

World Health Statistics Annual. 1980, Geneva, 1980

Sixth Report on the World Health Situation, 1973-77. Geneva, 1980.

Estrategia mundial de salud para todos en el año 2000. Ginebra, 1981.

مجلة الصحة العالمية (SALUD MUNDIAL)

febrero-marzo, mayo y julio de 1977; agosto-septiembre de 1980; enero, febrero-marzo de 1981; abril de 1982.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد – UNCTAD Handbook of International Trade and Development Statistics, 1972

Ibid., 1979. New York, 1979.

Ibid., 1980. New York, 1980.

Ibid., 1981 and Supplement, New York, 1981.

Documento UNCTAD/TDR/2 (vol. 2).

Documento TD/229/Sup. 1. "La transformación de productos primarios antes de su exportación". Manila, 1979.

Documento TD/184/Sup. 3. "Relación existente entre los precios de exportación y los precios de venta al consumidor de algunos productos básicos exportados por los países en desarrollo". 1976.

Documento TB/B/C. 1/219. "Dimensiones del poder de las empresas transnacionales". 1981.

Documento TD/B/C.1/162. "Sistema de comercialización y distribución del banano".

Documento TD/B/778/ Add. 1. "Evaluación de los resultados de las negociaciones comerciales multilaterales". 25 de febrero de 1980.

Trade and Development Report 1981, New York, 1982.

"Cooperación económica entre países en desarrollo. Consideraciones y datos complementarios relativos a las esferas de acción prioritarias". TD/244/Sup. 1 p. 24. Manila, mayo de 1979.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اوينيدو -)

La industria mundial desde 1960. Progresos y perspectivas, Viena, 1979.

اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (سيبال -)

Las relaciones económicas externas de América Latina en los años ochenta, Santiago de Chile, 1981.

"Balance preliminar de la economía latinoamericana durante 1981".

CEPAL/L.260/Rev.1. "Integración y cooperación regionales en los años 80", en *Estudios e informes de la CEPAL*, N 8. Santiago de Chile, 1982.

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

"Survey of Economic and Social Conditions in Africa. 1980-1981". E/ECA/CM. 8/17.

اللجنة العامة حول التعرفيات الجمركية والتجارة (GATT)

International Trade 1980-81, Geneva, 1981.

El comercio internacional en 1979-80, Ginebra, 1980.

صندوق النقد الدولي (IMF)

Informe anual 1982.

World Economic Outlook, Washington, June 1981.

International Financial Statistics, Washington, May 1978 and May 1982.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

Economic Outlook, № 30, December 1981; № 31, July 1982; № 32, December 1982.

Concentration et politique de concurrence, 1979.

Development Co-Operation Review, Paris, 1981.

Main Economico Indicators, April 1982 and December 1982.

البنك الدولي

Informe sobre el desarrollo mundial 1981, Washington, 1981.

World Development Report 1982, Washington, 1982.

Informe anual 1980, Washington, 1980.

Annual Report 1982, Washington, 1982.

بنك التنمية للبلدان الأمريكية

Informe anual 1979.

Informe anual 1981.

معهد ستوكهولم لنراة قضايا السلام (SIPRI)

World Armaments and Disarmament. SIPRI Yearbook 1982. London, 1982.

Armamentos or Disarmament. SIPRI Brochure 1982. London, 1982.

World Armaments and Disarmament. SIPRI Yearbook 1981. London, 1981.

Armamentos o desarme? Folleto de SIPRI 1981. Londres, 1981.

نادي روما

Peccei, Aurelio. Testimonio sobre el futuro. Taurus, Madrid, 1981.

Meadows, Dorella y otros. Los límites del crecimiento. Informe al Club de Roma. Fondo de Cultura Económica, México, 1981.

Mesarovic, Mihailo y Eduard Pestel. La humanidad en la encrucijada. Segundo informe al Club de Roma, FCE, México, 1975.

Peccei, Aurelio. La calidad humana. Taurus, Madrid, 1977.

Tinbergen, Jan and others. Reshaping the International Order. A report to the Club of Rome, Dutton, New York, 1976.

مراجع رسمية أمريكية شمالية

The Global 2000 Report to the President. A Report Prepared by the Council on Environmental Quality and the Department of State. Washington, 1980.

Economic Report to the President, 1982.

Survey of Current Business, August 1980 and August 1981.

World Indices of Agricultural and Food Productions. US Department of Agriculture. Washington, July 1981.

U.S. Exports. US Department of Commerce. Washington, September-December 1981.

مراجع أخرى

Sivard, Ruth Leger. World Military and Social Expenditures 1982, World Priorities, Leesburg, 1982.

National Institute Economic Review, National Institute of Economic and Social Research, London.

11th World Energy Conference. "Energy Problems of the Developing Countries. Round Table Discussion Papers," Munich, September 1980.

World Wheat Facts and Trends. Report One. Centro Internacional de Mejoramiento de Maíz y Trigo, México, agosto de 1981.

National Geographic, Vol. 163, № 1, January, 1983.

Sivard, Ruth Leger. World Military and Social Expenditures 1981, World Priorities, Leesburg, 1981.

Bank for International Settlements. 51st Annual Report. Basle, 1981.

صدر من هذه السلسلة

- ١ — العرب انهاء عصر الرق وتوحيد العالم.
عفيف البزري — نصر شمالي — أحمد يوسف داود — بير روسيه
 - ٢ — وقائع حرب عام ١٩٨٢ — الموقف اليومي.
عفيف البزري — نصر شمالي.
 - ٣ — الظروف التاريخية للهجرات اليهودية.
نصر شمالي — هشام الدجاني.
 - ٤ — المجاهد سعيد العاص.
أحمد يوسف داود.
 - ٥ — البيروسترويكا: مظاهر اضمحلال النظام العالمي.
نصر شمالي — سامي هابيل — هاني عياد — أحمد يوسف داود.
 - ٦ — الميراث العظيم: اعادة بناء المنجز الحضاري العربي.
أحمد يوسف داود.
 - ٧ — النظام المرابي العالمي: السمات الراهنة للعصر الرأسمالي.
نصر شمالي — سامي هابيل — خليل جهمني — هاني عياد — جاد الكريم جباعي.
 - ٨ — أزمة العالم
فidel Castro
-

الكتاب القادم:
العرب والنظام العالمي
مجموعة من الباحثين

أَزْمَاءُ الْعَالَمِ

«إننا نواجه اليوم الأوضاع الأكثر خطورة، ومرارة، وكونية، التي شهدتها تاريخ الإنسانية. إذ أنه يطرح لأول مرة في وعي الإنسان السؤال التالي: هل سنعيش أم لا؟»

إننا لا نملك علاجاً سحرياً، ولا نعتقد أن أحداً يملكه، لمعالجة هذه المشاكل الصعبة، والمعقدة، وغير القابلة للحل على ما يedo. غير أنه لم تخل أية مشكلة عبر التاريخ قبل أن تصبح حقيقة قاطعة يعيها الجميع.

لم تبق أمامنا وسيلة أخرى غير النضال، مستدلين إلى القدرة الأخلاقية والثقافية للجنس البشري، وغريزته في الحافظة على وجوده.

من خلال جهد ضخم جداً فقط، والمساهمة الأخلاقية والثقافية للجميع، يمكننا أن نواجه مستقبلاً يدو يائساً ومظلماً موضوعياً، وبخاصة بالنسبة لشعوب العالم الثالث».

فيدل كاسترو